2017
5

مجلة الربيع

فصلية فكرية ثقافية

العدد الخامس ● السنة الثالثة ● الثمن 30 درهما

الملف

اليسار وإعادة البناء

في الملف

إبراهيم ياسين / محمد الحبيب طالب / نبيلة منيب / علي بوطوالة / سعيد العدي
محمد مجاهد / المصطفى براهمة / عبد السلام العزيز / عبد الرحمن العمراني / محمد مزوغي
محمد أقضاض / أحمد الخمسي / عبد الرحمن زكري
جيرارد دو مينيل و دومينيك ليفي

قادة ورموز

الشهيد المهدي بنبركة كما رآه الفقيد عبد السلام المودن
هو شي مينه كما رآه الفقيد رفعت السعيد

البورتريه

عبد الله زعزاع : رجل قدمن صخر

متابعات وإبداعات

محمد المباركي / أحمد حبشي / سُعيْد الشرقاوي
إبراهيم الطراونة / محمد معطسيم / أنيس الرافعي
أحمد بلحاج آية وارهام / جمال أماش
عبد العزيز حاجوي

يصدرها مركز محمد سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات

مجلة الربيع

فصلية فكرية ثقافية يصدرها

مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات

Centre d'Etudes et de Recherches M. Bensaid Ait Idder

9، إقامة المارشال امزيان، زنقة بغداد ، الدار البيضاء

الموقع الالكتروني

www.cerm.ma

العنوان الالكتروني

Centre. Bensaid@gmail.com

عنوان المجلة الالكتروني

Ar-rabii al akhar@gmail.com

الإخراج والغلاف

عبد الرحمن زكري

الطبع

أوميكا غرافيك Omega graphique

67، زنقة 35، مجموعة 2، حي السدري - الدار البيضاء

رقم الإيداع القانوني: 2015 PE 0064

ملف الصحافة: 34 ص / 2013

الرقم الدولي: 2422-0000

فلسطين: من واشنطن إلى إسطنبول

...إلى الميدان

طلال سلمان

... وبعد مائة عام من وعد بلفور "الذي أعطى من لا يملك لمن لا يستحق"، بينها عشرات السنين من المواجهات بين شعب فلسطين في وطنه والمستوطنين اليهود الذين صدّرتهم المنظمات الصهيونية الى "أرض الميعاد".

وبعد حرب بائسة خاضها العرب بلا استعداد، وبلا قدرات فعلية، فلا قيادة موحدة، ولا جيوش مستعدة، وبأسلحة فاسدة تقتل حاملها، انتصر المشروع الصهيوني واقيمت دولة اسرائيل فوق أرض فلسطين العربية، وتم تشريد شعبها في الجهات الأربع، وتم اخضاع من تبقى من الفلسطينيين داخل بلادهم لحكم عنصري

متوحش، ينتزع مع مطلع كل شمس مزيداً من أرض أهلها ليزرع فيها المزيد من المستعمرات المسلحة...

أما بعد ثلاثة حروب أخرى، من ضمنها العدوان الثلاثي على مصر (1956) ثم حرب 5 حزيران (يونيه) 1967، وبعدها حرب 6 تشرين الأول (اكتوبر) 1973، فقد استقر الأمر للكيان الصهيوني على كامل الأرض الفلسطينية، وتسابق العرب الى الصلح بشروط اسرائيل وعلى حساب حقوق الأمة في أرضها بعنوان الشعب الفلسطيني.

كان لا بد من مسلسل من المساومات مع "المنتصر" لاستنقاذ الحد الأدنى من الأدنى من حقوق شعب فلسطين في أرضه، داخل الكيان الصهيوني، الآن، وفي وضع "الأسير" تحت عنوان "السلطة الوطنية" التي ليس لها أية سلطة ولا من وطن، في انتظار المقادير... بينما واصل العدو الإسرائيلي بناء مستوطناته على الأرض التي يفترض أن تكون للفلسطينيين متحدياً "السلطة" العاجزة، ومعها الأمة العربية بدولها الأشد عجزاً والمشغولة بهموم ثقيلة، غالباً في داخلها، عن "القضية المقدسة".

وكان بديهياً أن يقدم رئيس المصادفة في الولايات المتحدة الأميركية على المغامرة المحسوبة: الاعتراف بالقدس (الغربية...) عاصمة لدولة إسرائيل.

لم ينتبه "العرب" بدولهم الكثيرة، التي بعضها أغنى من قارون، وبعضها الآخر أفقر من أن يجد الطعام والدواء والعلم في دولته الفقيرة، إلا عبر مهرجان خطابي في جامعتهم العتيقة برز فيه الموقف الأصلي والشجاع على لسان وزير خارجية لبنان بينما كان سائر الوزراء يتثاءبون...

على أن "الدول الإسلامية" المنضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي تنبهت فتصدى رئيس حكومة تركيا (المتحدر من أصول اخوانية) للدعوة الى "لقاء عاجل" احتشدت فيه عشرات الدول، التي معظمها جائع بينما بعضها متخم، والتي للعديد منها علاقات علنية ـ أو سرية ـ مع دولة الكيان الصهيوني...

غاب، بالطبع عن هذه القمة ملوك الذهب الأسود، ورؤساء القدرات العسكرية (ما كان منها وما تبقى)، ورؤساء وأمراء ومشايخ "الدول" التي جعلتها المصادفات المتقاطعة مع المصالح الأجنبية "دولاً".

وبعد ساعات قليلة كانت كافية لالتقاط الصور التذكارية لقبلات التلاقي بعد افتراق، والتفاهم بعد خصام، تمخض الجبل فولد بياناً هزيلاً ينذر ويتوعد ويرفع القبضات في الهواء، ثم انفض المؤتمر وسط عاصفة من التصفيق لعرض الأزياء الرجالية الأنيقة التي تميز بها صاحب الدعوة أردوغان و" ضيف الشرف" محمود عباس.

كان "القرار التاريخي" الجديد ـ القديم: الاعتراف بدولة فلسطين (المعلقة في فراغ الإرادة الدولية والعزيمة العربية) وعاصمتها القدس... الشرقية، حيث كنيسة القيامة والمسجد الأقصى ومسجد الصخرة وغيرها من الأماكن المقدسة... الى جانب "دولة يهود العالم ـ اسرائيل".

أدى الملوك والرؤساء والأمراء والوزراء، قسطهم للعلى، وعادوا الى عواصمهم، سواء تلك التي فيها سفارات لدولة العدو الإسرائيلي (كما تركيا وغيرها كثير...) أو التي تستعد لاستقبال سفارات لهذه الدولة!

...وماذا بعد ؟؟

لنفرض، جدلاً أن ترامب قد تراجع عن قراره بنقل سفارة بلاده من تل أبيب الى القدس أو أرجأ تنفيذه لشهور أو سنة، فهل انتهى الأمر، وانتصر "العرب" و"المسلمون" ومُنيت إسرائيل بهزيمة نكراء؟..

هل نشكل وفود الشكر والتحية لقمة اسطنبول التي حققت ما لم يستطعه الأوائل؟

هذا من غير أن ننسى أن لتركيا سفارة في اسرائيل كما لإسرائيل سفارة في أنقره، وكذا العديد من الدول العربية والإسلامية.

إن اسرائيل لم ولن تتوقف عن بناء المزيد من المستوطنات والتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية التي يفترض أن تكون من نصيب "السلطة التي لا سلطة لها".

والدول العربية في شغل يشغلها عن فلسطين ...

بين حكامها من يشغله أمر العرش، بعد تطويع الأعمام وأبناء الأعمام والخؤولة، وشيوخ الوهابية، واستعادة ما يعتبره "ثروات وطنية مسروقة"، فضلاً عن حرب الإبادة ضد اليمن...

وبينهم من تشغله هموم توطيد العلاقة مع الكيان الصهيوني، ولا يهتم لنقل عاصمته الى القدس، بل يتبرع بأن يوفد وفداً شعبياً ـ باسم البحرين ـ ليجول في المدينة المقدسة، مؤكداً تمتع رعاياه جميعاً من غير اليهود، أي المسلمين والمسيحيين بحرية العبادة وسائر حقوق الإنسان...

وبينهم من تشغله هموم المصير، وهل تبقى الدولة، التي كانت ذات يوم قوية، وغدت ضعيفة ومفككة وبحاجة الى عملية إعادة بناء مكلفة وتحتاج زمناً، كما العراق وسوريا...

كما أن من بينهم من يحاول إعادة بعث دولته وتجديد كيانها، كما حالة ليبيا ما بعد معمر القذافي...

...وبينهم من يحاول انقاذ دولته من الموت مع رئيسها، كما حال الجزائر مع عبد العزيز بوتفليقة...

وبينهم من يحاول التثبت من أن اليمن، يمن ما بعد الحرب الظالمة التي تشن على هذا البلد العريق والفقير، والذي تهدر دماء شعبه، بمختلف أطيافه، أبناء العرب، فلا تحرك دولة من دولهم ساكناً لبذل وساطة أو شفاعة تنتهي بوقف هذه الحرب الهمجية التي تدك العمران وتشرد ملايين اليمنيين الفقراء والمحتاجين أنواع المساعدات الطبية والغذائية...

أما الدول الإسلامية ففي شغل شاغل يبعدها عن فلسطين ...

هل فكرت واحدة من هذه الدول، عربية أو اسلامية، باستدعاء سفيرها من واشنطن، ولا نقول إنذاراً بقطع العلاقات، لا سمح الله، أو تجميدها، حتى يتراجع الرئيس الأميركي عن قراره.

هل فكرت دولة عربية سبق أن أقامت علاقات مع دولة العدو الإسرائيلي بالتهديد بتجميد ـ ولا نقول "بقطع" ـ هذه العلاقات معه حتى يتراجع ترامب عن قراره، توكيداً لحق شعب فلسطين في مدينته المقدسة، القدس، ولو مجزأة ومقسمة بينه وبين عدوه؟ قديماً قيل: **من يهن يسهل الهوان عليه**

وما لجــرح بمـيت إيــلام

أما اليوم فيمكن أن نردد مع محمود درويش:

يا لوحدك...

لكن فلسطين لن تسقط، ولسوف تنتصر بدمها، كما في الانتفاضات الشعبية العظيمة السابقة، والتي تكررت في العشرينات والثلاثينات حتى بلغت الذروة في ثورة 1936 والتي شارك فيها المتطوعون العرب، وقادها بعض ثوارهم الآتين من ديار مختلفة، كما الشيخ عز الدين القسام، الآتي من سوريا، ومتطوعون من العراق وبعض أقطار الجزيرة واليمن، والمغرب فضلاً عن تركيا وإيران وصولاً إلى أبعد بلاد المسلمين عن فلسطين...

ولسوف يوجد بين العرب من ينجدها ... ذات يوم، بعد أن يجد العرب أنفسهم.

عن "السفير العربي
النسخة الإلكترونية
2017/12/2

مجلة "الربيع"

العدد الخامس، دجنبر 2017

الملف

اليسار وإعادة البناء

أرضية الملف

أعدها

عبد الرحمن زكري / سكرتير التحرير

1- مرة أخرى، يُطرح اليوم، في 2017، موضوع **إعادة بناء اليسار**، وذلك

في شروط تبرز فيها سمتان عامتان أساسيتان
تتجلى أولاهما، من جهة، في عودة **النيو-ليبرالية في طورها المعولم،**
لتسييد النزعة الحربية **والعدوان العسكري المباشر،**
بالأصالة أو بالوكالة،
كنهج في ضرب ومحاصرة إرادة الشعوب في التحرر والاستقلال الوطنيين، عندما لا
يُجدي معها أسلوب الضغط والحصار الاقتصادي
أو تدبير الانقلابات، وكل أشكال الثورات المضادة، و"الملونة"،
ومن جهة أخرى، في **إعادة نشرها المكثف**
لقيم العدمية والتوحش الليبراليين في أشد تعبيراتها تخلفا وانحطاطا،
ممثلة شمالا في **العنصرية والفاشية،** وجنوبا في إجرام **الإرهاب التكفيري**...
والكل تحت مسميات تحالفات دولية وإقليمية
خارج أية أطر أو تغطية شرعية، بما في ذلك
إطار ما يسمى بالشرعية الدولية ذاتها.
أما السمة العامة الثانية في هذه الشروط، فتتجلى في **أزمة قوى اليسار المديدة**
والشاملة لكل المستويات التنظيمية والسياسية والإيديولوجية،

والتي لم توفر حتى القوى التي تمكنت
قبل أكثر من عقد من السنين، وبعده،
من تحقيق اختراقات ونجاحات انتخابية هامة،
كما هو الحال
في بلدان أمريكا اللاتينية أو بعض بلدان جنوب أوربا في
حوض البحر الأبيض المتوسط.

2ـ فأي **تشخيص** اليوم لطبيعة **أزمة اليسار المديدة والمركبة** هذه: هل هي أزمة
انتهاء صلاحية، أزمة موت، أم هي أزمة تطور وأزمة إعادة بناء؟
هل هي **أزمة موضوعية** ناتجة عن المفارقة
بين الطفرات الكبرى والوتائر الفلكية
التي يتكيف ويتطور بها واقع النظام الرأسمالي، مجتمع الأمس،
وبين عجز المشروع البديل، مجتمع الغد، عن المواكبة، وأقل منه،
عن الاستشراف والاستباق، أم هي **أزمة ذاتية**
تتظافر فيها مفاعيل " اليُتْم والعزلة الوجوديين"
(تفكيك الاتحاد السوفياتي وكل منظومة "اشتراكية الواقع" وتخريب علاقات
التحالف بينها وبين حركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وحركات
التحرر الوطني في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة سابقا)،
والفراغ الإيديولوجي والضياع الاستراتيجي،
داخل يسار، لم تُفلح فيه لا **أحزاب "الحركة"**(الاجتماعية الديمقراطية أو الاشتراكية
الديمقراطية بالتعبير الرائج)
التي جعلت هاجسها الجوهري والدائم هو **الفعل**
في الواقع، حتى ولوكان ثمن ذلك هو تضييع هويتها
وانتقالها من تغيير الواقع إلى الاندماج فيه، ولا **أحزاب "الفكرة"**(الشيوعية
والماركسية ـ اللينينية، والتروتسكية والماوية...) التي ترى
الجوهري، على العكس من ذلك، في الحفاظ على **هوية** وعقيدة ما
حتى ولو كان ثمن ذلك هو السقوط في
الحلقية والانعزالية؟
وكيف نقرأ في هذا الإطار التحاق بعض اليسار،

"الجذري" و "الحداثي"، بالاستبداد،
نكاية بشعبوية ومحافظة الإسلامويين،
والتحاق بعضه الآخر، "الثوري" و "الديمقراطي"، بالإسلامويين،
نكاية بدولة الاستبداد،
علما بأن ما يغيب أو يُغيّب،
بين تبرير الاستبداد من قبل هؤلاء، وتبرير الظلامية من قبل أولئك،
هو بالضبط هذا اليسار كرؤية وكبرنامج مستقل؟
وهل هو قدر محتوم ولا رادّ له حقا، كما يروج كثيرون،
ألاّ **خيار آخر** ثالث ممكن أمام قوى اليسار، بين
مطرقة **الاندماج** وسندان **التهميش**؟

3- ما **التشريح الموضوعي** والمطابق لوضع اليسار اليوم؟

لماذا يبدو يسار اليوم
فاقد الطعم والرائحة واللون ولم يعد يجري له ذكرٌ سوى على سبيل الهزء
والشماتة أو في أحسن الفروض، استذكار تاريخ مجيد مضى وانقضى؟
لماذا تراجعت وغابت المناقشات والمناظرات الإيديولوجية والسياسية،
وخبَتْ **مرجعية/ات** اليسار،
وما هي بالضبط اليوم هذه المرجعية/ات؟
هل ما تزال **الماركسية** هي هذه المرجعية؟
وماهي الماركسية اليوم: هل ماتزال تمثل أفقاً للعصر ذا معنى ومصداقية،
أم هي مجرد نظرية من نظريات القرن التاسع عشر؟
هل ما يزال ثمة من رابط بين **اليسار والماركسية،**
وهل يمكن لهذا اليسار، سواء فكر بعضه مع ماركس وبعضه الآخر ضده،
أن يفكر بدون ماركس؟
كيف يجب تقييم **أزمة الماركسية**؛ هل هي أزمة خاصة بها هي فقط أم أنها وجه
من أوجه **أزمة السياسة** وأزمة كل الأنساق الرمزية عموما؟

4ـ علاقة أية **أرضية**، وماهي **شروط إمكان إعادة بناء اليسار**؟
هل هي شروط تتعلق بالأداة، **بالتنظيم**، أم **بالخط والبرنامج السياسي**،
أم هي تتعلق **بالنظرية** وتتطلب بالنتيجة
ليس فقط إعادة بناء بل **إعادة تأسيس** شاملة؟
كيف يستعيد اليسار إمكانات العودة والتأثير في قطاعات ومجالات
كانت تقليديا معاقل له،
كقطاعات الشباب والنساء والعمال والفئات
المقصية والمهمشة
ومجالات الفكر والتربية والثقافة والفنون؟
وإذا كان مسلَّماً به استنادا إلى معطيات الواقع، وليس فقط إلى
ما يعتقده أو يرغب فيه اليساريون، أنه حتى إشعار آخر،
لا "باراديغم" جديد، ولا بديل آخر، عن **المشروع المجتمعي لليسار**
من أجل بناء **إنسيـــة جديدة** حقا، **متعددة وكونية** في آن،
فبأية عُدّة سيواجه اليساريون عددا من الخصاصات والبياضات النظرية،
ومن الإشكاليات السياسية التقليدية منها والمستجدة
التي ما تزال تُسائلهم، ومنها مثلا:
هل ما يزال لليسار وللماركسية اليوم **ارتباط** ما **بعالم العمل** و**بالحركة العمالية**، وما
الوضع الحالي لهذا الارتباط؟
هل ما يزال **مفهوم الطبقة**(الاجتماعية)، الذي كان يناسب إطار الدولة ـ الأمة،
صالحا وكافيا كأداة للتحليل في شروط اليوم الجديدة، شروط
تحول الطبقة الحاكمة في نظام العولمة الرأسمالية
إلى طبقة من نمط جديد، كوكبي وعابر للأوطان والقوميات؟
كيف يجب أن يُعاد طرح وتدقيق العلاقات بين **الدولة** و**السلطة**(السياسية)
و**الطبقات** (الاجتماعية) السائدة:
هل الدولة مجرد أداة وتجسيد لسلطة سياسية سابقة عليها تمتلكها طبقة أو تحالف
طبقي ما، وهل **السياسي** ككل (الدولة والإيديولوجيا [="البنية الفوقية"]، مجرد
انعكاس سلبي **للاقتصادي** (القاعدة المادية، علاقات الإنتاج [="البنية التحتية"]؟
هل صحيح أن الماركسية تعاني حقيقة من غياب **"نظرية للدولة"**(بوبيو، ألتوسير...)،
أم أن البحث عن مثل هذه النظرية هو بالضبط ما يطرح إشكالا، وذلك،

لأنه أصلا "لا يمكن أن توجد نظرية عامة للدولة تتضمن القوانين العامة لتحولها في
أنماط الإنتاج المختلفة"(نيكوس بولانتزاس)؟
كيف يحل اليسار التناقض بين **محلية ساحات نضاله**
ـ والتي هي ساحات وطنية ومجزأة فوق ذلك ـ
وبين **عالمية فكره ومشروعه، الأمميْن والإنسانييْن**؟
وكيف سيعيد تموقعه، على هذا الصعيد **الأممي** بالذات
الذي أصبح منذ حقبة مرتعا ومنبرا "لأمميات" مُحدثة تُصنع صنعا
في مختبرات الاستخبارات العالمية،
وتستفيد من آخر صيحات خبرات الإخراج السينمائي،
ووسائل النشر والترويج الإعلاميين، خاصة عبر القنوات التلفزية،
وفي الزمن الحقيقي، كما يُبرز ذلك النموذجُ الإجرامي، للمسخ
المسمى "الدولة الإسلامية"
(داعش) وأَخْلاطها المجلوبة من كل فج عميق
في الأقطار والجهات الأربع للمعمور؟

5ـ **كيف** يمكن كسر حلقة المفارقة الكبرى الملاحظة بين **الحاجة
الموضوعية الملحة لفكر اليسار وقيمه ومشروعه المجتمعي** من جهة، وبين **تراجع
وانحسار الطلب على قوى وتنظيمات هذا اليسار**، وعلى السياسة والسياسيين
أجمعين؟ وهل بإمكان اليسار أن يبتكر ويقنع **بعرض سياسي جديد**
ذي مصداقية وجاذبية في آن، بدون **تحرير السياسة** من النمط
الفرجوي الذي حشرتها فيه منذ حقبة، **أوليغارشية المال** (السياسي)
وأجهزته الإيديولوجية المختلفة وعلى رأسها
امبراطوريات "إعلامه" الجماهيري؟
وهل يمكنه ذلك بدون أن يباشر **ثورة على ذاته**
هو أولا تنقله من **سلاح النقد** إلى **نقد السلاح**؟

●

الملف

لمحة عن محاولات توحيد

اليسار الديمقراطي في المغرب

(2016-1990)

إبراهيم ياسين(*)

-1-

دواعي هذه الإطلالة النقدية على محاولات التوحيد

كان توحيد اليسار مطمحا ملازما لليسار الجذري منذ بداياته في أوائل عقد السبعينات. ومنذ بداية عقد التسعينات تبلور أكثر فأكثر المحوران الأساسيان اللذان يدور حولهما عمل اليسار الجذري وهما:

1- توحيد اليسار المستعد للنضال الجماهيري الواضح والجدي والسلمي بجانب النضال داخل المؤسسات المنتخبة من أجل ديمقراطية كاملة. مع اعتماد الديمقراطية الداخلية التي يعتبر العمل بنظام التيارات تنظيميا تتويجا لها، على طريق بناء حزب يساري كفاحي كبير قادر على قيادة التغيير الديمقراطي.

2- الوصول إلى تحقيق الهدف السياسي المحوري المتمثل في إصلاح النظام السياسي بتحويله إلى نظام ملكية برلمانية كشرط ضروري لتحقيق النهضة العامة.

وقد خصصت هذه المقالة لإلقاء نظرة نقدية سريعة على محاولات تحقيق أهداف المحور الأول، استجابة لطلب هيئة تحرير مجلة "الربيع" الصادرة عن مركز محمد بنسعيد للدراسات. وكان الشعور بضرورة القيام بنقد جدي وموضوعي لمحاولات التوحيد من التسعينات إلى اليوم، وكشف أسباب قصورها عن تحقيق أهدافها - دون تبخيس قيمتها كإنجاز كبير- ملحا منذ سنوات، وخاصة منذ سنة 2007 ثم منذ تراجع حركة 20 فبراير وتوقفها في نهاية سنة 2011.

والحقيقة أن محاولات توحيد اليسار بجميع تلاوينه تستحق تأريخا مفصلا وموثقا؛ ولكن هذا العمل يتطلب مجهود فريق متنوع ومثابر ومتفرغ، ومتحرر من الحواجز النفسية والسياسية، وهو ما لم يتوفر بعد. وهذا لا يعني أنه ليست هناك محاولات في هذا المجال. لكن المساهمة الحالية لا تتجاوز مستوى إطلالة عاجلة على موضوع المحاولات التي جرت خلال المرحلة التي تقع بين أوائل عقد التسعينات من القرن العشرين ونهاية عام 2016، لتوحيد بعض أطراف اليسار الذي كان يطلق على نفسه أو تُطلق عليه أوصاف متنوعة مثل "الجديد" أو "الماركسي" أو "الجذري" أو "الديمقراطي".

ومع أنه ليس من حق أي طرف احتكار تسمية اليسار وإقصاء غيره كما يحدث غالبا في سياق الصراعات السياسية والإيديولوجية، لأن اليسار بتاريخه كان دائما متعددا داخل المغرب وخارجه؛ إلا أن اليسار المقصود في هذا المقال يقتصر على الأطراف المتفرعة عن يسار السبعينات الذي انبثق من تنظيمي "**23 مارس**" و"**إلى الأمام**" بشكل من الأشكال، إضافة إلى التيارات اليسارية المتفرعة عن الاتحاد الاشتراكي في فترات مختلفة، وهي **حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وجمعية الوفاء للديمقراطية والمؤتمر الوطني الاتحادي**؛ تاركا جانبا التصنيفات النظرية المجردة، أو تلك التي تعتبر صفة اليسار قيمة مطلقة واحدة وجامدة. ودون أن أنفي بالخصوص أن عموم اليسار في كل بقاع الأرض يمر منذ عقود بأزمات متعددة الأبعاد ومتنوعة

الأشكال والمآلات. ولكني أجزم مع ذلك بأن هذه الأزمات ليست ـ كما يتمنى خصومه الطبقيون والإيديولوجيون ـ أزمات نهاية، بل هي أزمات تجدد ولو بعد حين، كما هي سنة الحياة الواقعية.

وقد استندت في تحرير هذا المقال بالدرجة الأولى على ما احتفظت به في ذاكرتي من الوقائع التي عرفتها عن كثب، وبدرجة أقل على ما سجلته من ملاحظات وأفكار في أوراقي الشخصية، مع الاستعانة أحيانا ببعض الكتابات أو الاستقصاءات.

فلماذا إذن الحاجة للعودة إلى نوع من التقييم النقدي الأولي لمحاولات توحيد اليسار؟

هناك أولا ضرورة الاستفادة من التجربة الماضية لليسار بصفة عامة بصوابها وبأخطائها، لأن ذلك من شروط الاستمرار في التقدم نحو الأهداف الأساسية المشتركة لكل يسار يستحق اسمه والتي لم تتحقق بعد رغم مرور ستة عقود على نهاية عهد الحماية؛ وهي إجمالا الحرية والديمقراطية الكاملة، والكرامة والعدالة الاجتماعية غير الإحسانية، ووضع حد لهيمنة الرأسمالية الاحتكارية واستبدادها.

ثم هناك ثانيا الحاجة الملحة لتوظيف دروس المحاولات السابقة في إنجاز المهمة التي ما زالت تنتظر الإنجاز اليوم أو غدا؛ وهي إعادة بناء اليسار وتجديده وتوحيده لمواجهة متطلبات التغيير المنتظر في الدولة وفي المجتمع. انطلاقا من أن المجتمع المغربي لا يمكن أن يستغني عن دور اليسار في مواجهة التحديات والعوائق الكبرى المحلية والدولية سياسيا واجتماعيا وفكريا.

-2-

ملامح عامة لمرحلة بداية عقد التسعينات في المغرب

وبنظرة سريعة إلى الملامح العامة التي طبعت مرحلة بداية عقد التسعينات في المغرب يمكن أن نتبين الإطار الذي جرت فيه المحاولات التوحيدية المختلفة. ويمكن أن أشير إلى هذه الملامح بسرعة في شكل أربعة عناوين مركزة كما يلي:

1ـ عودة انتعاش الحركة الاجتماعية والمدنية والحقوقية بقوة نسبية منذ نهاية عقد الثمانينات.

2ـ استعادة الحركة الوطنية والتقدمية نفَسها النضالي الديمقراطي ممثلا في تأسيس الكتلة الديمقراطية، ورفع مذكرات تطالب بإصلاحات سياسية ودستورية إلى الملك، وانتعاش النضال النقابي.
3ـ خروج أفواج من المعتقلين اليساريين من السجون، وإطلاقهم لمبادرات سياسية وإعلامية ومدنية ساهمت في مناخ النهوض العام الذي طبع البلاد في تلك الفترة.
4ـ فشل ما سمي بسياسة التقويم الهيكلي في إنقاذ الوضع الاقتصادي من الانهيار، وسعي النظام إلى الاستعانة بغطاء الكتلة الديمقراطية لاجتياز مرحلة صعبة لم يعد بإمكانه فيها الاستفادة من اللعب على التناقضات بين المعسكرين الغربي والسوفيتي بعد تفكك هذا الأخير.

-3-

3 ـ منظمة العمل والكتلة الديمقراطية

في هذا السياق انخرطت **منظمة العمل الديمقراطي الشعبي** بعد مؤتمرها الثاني لسنة 1990 في توجه نضالي ديناميكي جديد، اتضحت ملامحه أكثر عبر بيان الدورة السابعة للجنة المركزية خلال شهر شتنبر 1991 الذي وضع إصلاح النظام السياسي في مقدمة الأهداف، وتقوية التقارب مع القوى الديمقراطية التي هبت عليها رياح جديدة من أنفاس النضال الديمقراطي. وقد أسفر هذا التقارب عن تأسيس الكتلة الديمقراطية في شهر مايو 1992. وكان هدفها الأساسي، المعبر عنه في ميثاقها، هو إعادة النظر في توزيع السلط بين الملكية والبرلمان والحكومة عبر إصلاحات دستورية وسياسية مناسبة. 18

وكان واضحا لمنظمة العمل أنه ما كان لمكونات الكتلة، طبقا لتركيبتها وشدة حذرها وترددها، أن تتشبث بمطالبها دون وجود يسار مناضل وقوي يضع في ميزان الصراع النضال الجماهيري في الشارع بجانب الحوار الرسمي والضغط عبر المؤسسات المنتخبة. وشاء تقلب الأحوال وتعقيدها أن يضمن تقارب ظرفي بين **منظمة العمل وقيادة حزب الاستقلال** توازنا مؤقتا في البداية مع كل من **الاتحاد الاشتراكي** و**حزب التقدم والاشتراكية** الميالين أحيانا إلى تسويات ضعيفة وإلى تقديم تنازلات مسرفة سواء فيما يتعلق بالدستور أو بضمانات نزاهة الانتخابات. أما **عبد الله إبراهيم** فكان

شديد الحذر من الجميع، ثم توقف عن حضور اجتماعات الكتلة في خريف 1992. ولم يكن ثبات موقف حزب الاستقلال المساند لمنظمة العمل مضمونا لأنه كان متخوفا من رغبة النظام في فك تحالفه مع الاتحاد الاشتراكي، ولذلك كان في النهاية يتنازل تحت ضغط هذا الحزب. أما حزب التقدم والاشتراكية فكان التحاقه بالكتلة لمجرد المراقبة مع استعداده للسير في طريقه الخاصة به، كما حدث بمناسبة موافقته وحده على التعديل الدستوري لسنة 1992، الأمر الذي أدى إلى توقف حضوره لاجتماعات الكتلة بضع سنوات.

-4-

محاولات غير ناجحة لمنظمة العمل مع اليسار الجذري

كان تقدير منظمة العمل هو أن المرحة كانت تتطلب باستعجال المبادرة بتوحيد شتات اليسار المناضل، ممثلا في **حزب الطليعة** والمجموعات التي بدأت تتبلور بعد خروج أفواج المعتقلين اليساريين من السجون في تلك الفترة، أو تلك التيارات التي تبلورت خلال عقد الثمانينات في الجامعة ضمن ما عرف بالطلبة القاعديين. وقد جرت محاولات لضم حزب الطليعة إلى الكتلة الديمقراطية، لكن الخلافات والتحفظات المتبادلة بين هذا الحزب اليساري والاتحاد الاشتراكي حالت دون نجاح المحاولة. وجرت اتصالات مع مجموعات اليساريين الذين استرجعوا حريتهم بعد سنوات طويلة من السجن، وخاصة منهم المتحلقون حول جريدة "**المواطن**" وعناوين أخرى بعدها. ولكن ظروفهم لم تساعد على تلمس الأولويات السياسية في الميدان خارج السجون، تحت ضغط منازعاتهم السابقة داخل السجن وتشككاتهم في كل من يعمل داخل المؤسسات المنتخبة. كما كانوا غير متعجلين بإقامة وحدة سياسية وتنظيمية مع أطراف ترتبط مع أحزاب تقليدية كانوا يحملون لها أحكاما متشددة وينفرون من فكرة التعاون معها ولو مرحليا؛ فلم تسفر محاولات منظمة العمل مع هذه الأطراف عن أية نتيجة.

وفي المقابل كان البعض منهم يحثون الخطى لتحقيق وحدة بين مجموعات متفرعة عن منظمة 23 مارس وأخرى متفرعة عن منظمة إلى الأمام خاصة من قدماء

المعتقلين، أو من **الطلبة القاعديين** أو **لنخدم الشعب**... وقد توقفت بعد ذلك هذه المبادرة بعد انسحاب مجموعة إلى الأمام (النهج فيما بعد) منها سنة 1995.
أما الرفاق الذين استمروا على ارتباطهم بمنظمة العمل قبل تحريرهم من السجن فقد اندمجوا فيها فور خروجهم من السجن، مثل **عبد السلام المودن** و**العربي العلمي** و**الأزهر علال** و**محمد فكري** و**عبد العالي بنشقرون** و**إبراهيم موطا** وغيرهم.
وخلال المدة التي استغرقتها هذه المحاولات التوحيدية الفاشلة تسلسلت الأحداث الأساسية التي كانت تتطلب حضور اليسار بثقله للتأثير فيها، وأخذت الاتجاه السلبي الذي كنا نخشاه؛ فقد تم تمرير التعديلات الدستورية التي لم تستجب لأهم مطالب الكتلة سنة 1992 كما أرادها النظام، والتي قبلها حزب التقدم والاشتراكية وقاطعتها بقية أحزاب الكتلة، ونتج عن ذلك توقيف مشاركة هذا الحزب في اجتماعات الكتلة عدة سنوات؛ وكان الاتحاد الاشتراكي على وشك الموافقة بدوره على هذا التعديل الدستوري بعد أن اتخذ مكتبه السياسي قرارا بذلك، ولم يتراجع إلا تحت ضغط نقابة **الكونفدرالية الديمقراطية للشغل** و**الشبيبة الاتحادية** وضغط كل من **حزب الاستقلال** و**منظمة العمل**؛ أما حزب **الاتحاد الوطني للقوات الشعبية** برئاسة عبد الله إبراهيم فقد جمد عضويته في الكتلة ـ كما ذكرنا ـ بحجة أنه غير معني بالانتخابات الجماعية المقررة في خريف 1992، والانتخابات التشريعية المقررة خلال 1993. وخلال سنة 1994 عرض الملك على أحزاب الكتلة تشكيل حكومة أقلية، ثم توقف العرض في بداية سنة 1995 ظاهريا بسبب رفض الكتلة الموافقة على تشبث الملك بتعيين إدريس البصري في تلك الحكومة كوزير للداخلية.

-5-

"دستور 1996" والانشقاق عن منظمة العمل

عاشت منظمة العمل على وقع توتر داخلي وأزمة عامة منذ الاستفتاء الداخلي الذي نظم للفصل في موضوع المشاركة في الانتخابات الجماعية في خريف سنة 1992، وذلك بعد أن فشلت الكتلة في انتزاع الشروط الدنيا التي طالبت بها لضمان نزاهة تلك الانتخابات. وكان ثلثا أعضاء المنظمة قد صوتوا لصالح مقاطعة تلك الانتخابات. فانعكس ذلك في صراع مزمن بين أغلبية المكتب السياسي المؤيدة

للمشاركة من جهة، وأغلبية اللجنة المركزية مع أغلبية كتاب الفروع المؤيدة لمقاطعتها من جهة أخرى. واستمر هذا النزاع إلى أن حان موعد المؤتمر الثالث سنة 1994 حيث وقع التوصل بصعوبة كبيرة إلى مخرج هش ومؤقت من الأزمة بعد توقف المؤتمر حوالي سنة. ولذلك، عندما أقدم الراحل الحسن الثاني على عرض تعديل جديد للدستور في شهر شتنبر 1996، وسارعت ثلاثة أحزاب من الكتلة إلى الترحيب به، وقررت اللجنة المركزية لمنظمة العمل عدم المشاركة في الاستفتاء؛ بادر المعارضون لهذا القرار من داخل المنظمة إلى إعلان مساندتهم للتعديل الدستوري في الندوة الصحفية المشهورة **بفندق حسان** بالرباط. وكان ذلك منطلقا لانشقاقهم عن المنظمة باسم "**الحزب الاشتراكي ألديمقراطي**"، ومنطلقا كذلك لحملة النظام وأجهزته للتضييق على المنظمة ومحاصرتها التي استمرت أزيد من سنة، بدءا بإغلاق جريدة أنوال ومقرها بالرباط.

وقد خلق هذا الوضع تعاطفا واسعا مع المنظمة وسط قطاع من الرأي العام وخاصة من التنظيمات والجماعات اليسارية المعارضة "لدستور 96". وقد جاء هذا التعاطف ليفتح من جديد ـ ولو بشكل متأخر ـ باب الأمل في استئناف الاتصالات والحوار حول قضية توحيد اليسار الجذري.

-6-

بعد المؤتمر الرابع للمنظمة، استئناف محاولات التوحيد مع اليسار الجذري

بعد انتخابات 1997 التشريعية التي حصلت فيها المنظمة على أربعة مقاعد وحوالي 200 ألف صوت، ثم بعد رفضها قبول عروض عبد الرحمان اليوسفي للمشاركة في الحكومة التي كلف بتشكيلها عام 1998؛ زاد التقارب بين المنظمة والمجموعات اليسارية التي بدأت تنظر إلى فكرة النضال الديمقراطي الذي يجمع بين النضال في المؤسسات المنتخبة والنضال الجماهيري في الساحة نظرة واقعية وإيجابية، باستثناء النهج الديمقراطي الذي بدأ يعود أكثر فأكثر إلى أطروحات منظمة الأمام المتشددة في عقد السبعينات. وقد استمر هذا المخاض عبر اتصالات ومشاورات غير رسمية إلى موعد انعقاد المؤتمر الرابع لمنظمة العمل في ربيع عام 2000. وقد تميز هذا

المؤتمر بفتح أبوابه لحضور أطراف اليسار الجذري كمراقبين لأشغاله الداخلية كلها، كما تميز بقرارات ركزت على ضرورة الإسراع بالتحضير للشروط الأدبية والتنظيمية لتوحيد أطراف اليسار التي أظهرت نضجا في التعامل مع فكرة الوحدة، وهي أساسا **الديمقراطيون المستقلون** و**الحركة من أجل الديمقراطية** ويساريين غير منخرطين تنظيميا وأغلبهم متحلقين حول أحمد حرزني، وقد أطلق عليهم فيما بعد تسمية "**الفعاليات اليسارية المستقلة**". وبذلك ساهم انشقاق 96 دون قصد في إعادة انطلاق دينامية جديدة لتوحيد شتات اليسار الجذري. وتلك إحدى تجليات الجدلية الكامنة في الأحداث التي تبدو متنافرة.

-7-

اليسار الاشتراكي الموحد : التحضير والانجاز

أدت المشاورات غير الرسمية بين مناضلين من أطراف اليسار الجذري الأربعة ـ بما فيهم المنظمة، ودون مشاركة النهج ـ بموازاة مع انطلاق اجتماعات لما عرف بمجموعة "**الميدان**" التي كانت تسعى ـ بمبادرة من أحمد حرزني ـ إلى التحضير لتحالف أوسع من أجل الديمقراطية بين يساريين وليبراليين وإسلاميين متنورين، أقول أدت إلى تشكيل لجنة تحضيرية بدأت عملها بعد صيف عام 2000، وتوصلت في صيف 2001 إلى وضع صيغة توافقية بين الأطراف الأربعة المذكورة، لمرحلة انتقالية تستمر مدة سنة، يتم خلالها تهيئ الشروط الأدبية والتنظيمية للاندماج في حزب واحد. وكانت الصيغة الانتقالية تقوم على أرضية عامة وأرضية تنظيمية تنص على إحداث هيئة تقريرية تتكون من تجميع الهيئات التقريرية الأربعة في اجتماع واحد، وهيأة تنفيذية مشتركة بنفس الطريقة، على أن يكون اتخاذ القرارات بالتصويت الفردي، مع احتفاظ كل طرف بهيكلته الخاصة وكيانه القانوني.

وفي صيف عام 2002 انعقد المؤتمر التأسيسي الاندماجي بالدار البيضاء بتوافق على نسبة تمثيل كل مكون بناء على إحصاءات العضوية التي تقدم بها كل طرف، وأعلن فيه تأسيس "**حزب اليسار الاشتراكي الموحد**"، وتم انتخاب مجلسه الوطني ومكتبه السياسي على أساس يراعي التمثيلية النسبية لكل مكون بعد إعلان حل

الكيانات التنظيمية السابقة في مؤتمرات خاصة بكل طرف جرت خلال أشغال المؤتمر التأسيسي نفسه.
وخلال كل هذا المسار وقع التغلب على عدد من المعيقات وتلطيف عدد من التشنجات والشكوك والتخوفات المتبادلة سواء كانت واقعية أو متخيلة، كما وقع تجاوز نزعة الحنين لدى البعض إلى ماضي تياراتهم الأصلية ورموزها. ومع ذلك لم يحدث ما يعرقل بشكل جدي المسيرة التوحيدية التي كانت أقوى من كل ذلك، حيث توفرت في النهاية روح توافقية وإصرار من جميع الأطراف على إنجاح مشروع الوحدة.
غير أن المفاجأة جاءت بعد شهرين من المؤتمر الاندماجي. وقد تمثلت في هزالة النتائج التي حصل عليها الحزب الجديد في الانتخابات البرلمانية في شهر شتنبر 2002، والتي لم تتجاوز ثلاثة مقاعد رغم أنه لم يرتفع أي صوت ضد المشاركة في تلك الانتخابات عكس ما كان متوقعا. وقد انعكست هذه النتائج على المناخ العام داخل الحزب ودب نوع من الفتور والمنازعات الصغيرة في اجتماعات أجهزته وتوقف العديد من الأعضاء عن العطاء السياسي والمادي للحزب من كل المكونات بدون استثناء، بل إن عددا من الأعضاء توقف عن كل نشاط داخل الحزب كل واحد لأسباب خاصة به. وتراجع عدد أعضاء الحزب الجديد شيئا فشيئا من حوالي 7000 عضو أثناء المؤتمر التأسيسي إلى حوالي 5000 آلاف أثناء المؤتمر الأول سنة 2004. وكتب أحد الأعضاء القياديين (من مكون منظمة العمل) في جريدة الحزب "العمل الديمقراطي" غداة إعلان نتائج الانتخابات، افتتاحية وضع لها من عنده عنوانا مثبطا أعلن فيه "وانطفأت شمعة". في إشارة إلى الشمعات الأربع التي اتخذها الحزب رمزا انتخابيا له.

-8-

الحزب الاشتراكي الموحد : انضمام الوفاء للديمقراطية

كان الحزب الجديد قد أقر في مؤتمره التأسيسي العمل بنظام التيارات الذي يعطي الحق لأعضاء مجلسه الوطني لتشكيل تيارات سياسية داخلية بضوابط تقر حقوق

التيار وواجباته، سعيا منه إلى تجسيد مفهومه للديمقراطية الداخلية باعتبارها أكبر ضمانة ضد الانشقاق، وأكبر محفز على المبادرة داخل الحزب. غير أن انعدام الخبرة الكافية في هذا المجال جعلت الكثير من الوقت يضيع في منازعات لا تتوقف بين **تيار "فعل ديمقراطي"** والمكتب السياسي في تنازع مستمر على الصلاحيات، فزادت الأجواء توترا وزاد ذلك من انشغال الحزب بذاته عن مهامه الأساسية.

وخلال ذلك كانت المشاورات مستمرة مع **تيار الوفاء للديمقراطية** داخل الاتحاد الاشتراكي، والذي ساهمت معارضته لمشاركة حزب الاتحاد في الحكومة منذ حكومة عبد الرحمان اليوسفي، وقبل ذلك معارضة رموزه "لدستور 96 "، في تقارب اليسار الاشتراكي الموحد معه. وبإعلان انسحاب هذا التيار من الاتحاد الاشتراكي عقب مؤتمره السادس عام 2001، بسبب ما تعرض له من تضييق خلال هذا المؤتمر، تمهدت الطريق بعد تأسيس حزب اليسار الاشتراكي الموحد عام 2002، أمام الشروع في المشاورات التي توجت عام 2005 بمؤتمر اندماجي بين جمعية الوفاء للديمقراطية واليسار الاشتراكي الموحد، في حزب حمل اسم "**الحزب الاشتراكي الموحد**". وكان ذلك بمثابة خطوة نوعية في مسيرة توحيد اليسار على خط ديمقراطي نضالي ومؤسسي، وبمثابة لقاء تاريخي بين يسار السبعينات والثمانينات ويسار الاتحاد الاشتراكي. غير أن الحزب الجديد لم يحصل في انتخابات 2007 سوى على ثلاثة مقاعد، وتميزت تلك الانتخابات بنسبة مشاركة متدنية كانت رسميا 41 في المئة باحتساب الممتنعين و37 في المئة دون احتسابهم، وفعليا كانت أقل من ذلك بكثير.

-9-

نحو تأسيس فيدرالية اليسار الديمقراطي

وفي سياق المسارين الاندماجيين المذكورين لا بد ـ من أجل الإحاطة بجوانب المسيرة التوحيدية ـ من الوقوف قليلا على المسار الموازي الذي أدى إلى تأسيس **فدرالية اليسار الديمقراطي.**

كانت البداية يوم 6 يونيو 2004، بإعلان تأسيس تجمع يساري تحت اسم "**تجمع اليسار الديمقراطي**"، كإحدى النتائج غير المباشرة للدينامية التوحيدية التي عرفتها

صفوف اليسار الجذري. وقد جاء ذلك بعد سلسلة من المشاورات واللقاءات بين خمسة أطراف هي **حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي واليسار الاشتراكي الموحد والمؤتمر الوطني الاتحادي والوفاء للديمقراطية والنهج الديمقراطي.** وقام هذا التجمع على قاعدة واقعية تقر العمل المشترك في كل ما هو متفق عليه خصوصا في ميادين العمل النضالي الاجتماعي والحقوقي والقطاعي، مع ترك الحرية لكل طرف في تدبير القضايا الأربع المختلف حولها وهي: الانتخابات، والصحراء، والملكية، والعلاقة مع الأحزاب الوطنية. على أن تكون هذه القضايا الأربع مواضيع للحوار المنظم والهادئ لتقريب وجهات النظر قدر الإمكان دون تقيد بآجال محددة، ودون أن تشكل تلك الخلافات عرقلة للعمل المشترك في القضايا المتفق حولها. وقد سطّر كل ذلك في الوثائق التأسيسية وبرامج العمل. والحقيقة أن هذه المعادلة المعقدة اقتضتها أساسا الرغبة في إيجاد أرضية مشتركة للعمل مع النهج الديمقراطي على وجه الخصوص، مع أن حزب الطليعة كان ما يزال في ذلك الوقت متحفظا من المشاركة في الانتخابات.

ولدى مباشرة عمل هيئات "التجمع" الجديد وفق هذا النظام، ظهر أن قيادة النهج لم يكن بين أعضائها إجماع على القواعد والخطة التي قام عليها هذا التحالف اليساري؛ فمنذ بداية اجتماعات الهيأة التنفيذية المشكلة بالتساوي، كان ممثلو النهج فيها يصرون ـ خلافا للقواعد المقررة ـ على إقحام مناقشات حادة حول القضايا الخلافية، الأمر الذي كان يبدد أغلب الجهد والوقت على حساب تفعيل القضايا المتفق حولها. وقد تسلح الأعضاء الأربعة الآخرون بكثير من الصبر في التعامل مع هذا السلوك المستغرب الذي استمر بعناد حتى صارت اجتماعات الهيأة التنفيذية للتجمع تتحول في أعين شركاء النهج في التجمع إلى مضيعة للوقت. ورغم الدعم الكامل من قبل "تجمع اليسار الديمقراطي" لحزب النهج حتى حصل على الاعتراف القانوني به خلال السنة الثانية بعد تأسيس "التجمع"، فإنه لم يغير خطته التي جعلت اجتماعات التجمع تمر في أجواء متوترة.

والحقيقة أن الخلاف مع النهج لم يكن شكليا ولا عابرا، بل كان يتعلق بخلاف عميق ـ وقع استصغاره ـ في التقدير السياسي للوضع العام في المغرب وأولويات العمل النضالي الممكنة. فقد كان تنظيم النهج الديمقراطي ينطلق في تحليله للوضع العام في المغرب من أطروحة مفادها أن ميزان القوى غير ملائم للتغيير، ولذلك كان يرى أن من غير المجدي العمل من أجل تحقيق أهداف سياسية مرحلية لأن ذلك

سيؤدي فقط إلى الاحتواء من قبل النظام والتخلي عن الأهداف. وكان يرى أن الممكن من الناحية العملية هو الاكتفاء بالتعريف بالأفكار والتوجهات العامة والأهداف الكبرى ونقد الأوضاع القائمة لكسب المزيد من الأنصار وتقوية الذات وبناء أدوات التغيير والحفاظ على وحدة الإطار وانسجامه مع التركيز على العمل النقابي والحقوقي والجمعوي ودعم النضالات الملموسة من أجل الحريات والحقوق الاجتماعية.

أما بقية أطراف التجمع ـ مع بعض التفاوتات التي كانت في طريقها إلى الذوبان ـ فكانت تنطلق من ضرورة العمل لتحقيق أهداف سياسية مرحلية من شأنها تمهيد الطريق لتحقيق الأهداف الكبرى. أما مقاومة خطط المخزن المعروفة للاحتواء فكانت هذه الأطراف ترى أنها لا يمكن أن تتم إلا في ميدان الصراع السياسي وليس بالانغلاق على الذات. واعتبرت كذلك أن تجاهل الحلقة الوسطى وهي البرنامج النضالي المرحلي تجعل العمل النقابي والجمعوي والتنظيمي دون مردود سياسي.

لقد ورث النهج الديمقراطي تشدده عن منظمة إلى الأمام في السبعينات، هذا التشدد خاصة في موضوع الموقف من شكل النظام السياسي، أي الملكية، هو الذي دفع بتنظيم إلى الأمام سابقا إلى التقرب من جبهة البوليساريو بعد منتصف السبعينات لمعاكسة استغلال النظام المغربي بطريقة انتهازية لقضية الصحراء في حساباته السياسية الداخلية، دون التفات ذلك التنظيم للبعد الوطني للقضية. ونفس العقيدة هي التي تدفع اليوم بالنهج الديمقراطي إلى التحالف مع تيار أصولي صوفي متخلف، لمجرد أنه لا يعترف بالشرعية الدينية للنظام ولأنه يتوفر على سند شعبي. هذا هو القاسم المشترك الأساسي مع هذا التيار، وسبب إعجاب النهج به وتطوعه اليوم كوكيل له لتسويق فكرة التحالف مع العدل والإحسان في سوق اليسار. لقد كان موقف إلى الأمام من قضية الصحراء المغربية يُنعت بالعدمية الوطنية، فماذا يمكن أن نسمي تحالفه اليوم مع الأصولية التي لا تؤمن بفلسفة الديمقراطية كحد أدني؟ هل هي العدمية الديمقراطية أو العدمية الحداثية؟

ومع ذلك كان المأمول أن يستمر الحوار بشكل هادئ ومنظم حول القضايا المختلف حولها بموازاة مع استمرار تفعيل العمل المشترك للقضايا المتفق حولها. لكن هذا الأمل لم يتحقق للأسف؛ بل زاد تشدد النهج في طرح القضايا الخلافية خاصة بعد أن تحقق الاندماج بين اليسار الموحد والوفاء للديمقراطية. واستمر على هذا النهج

حتى توقفت اجتماعات "التجمع" من تلقاء ذاتها بالتدريج، خاصة مع اقتراب انتخابات 2007.

ولما حان موعد انتخابات 2007، قرر حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي دخولها لأول مرة، وكان ذلك بصورة مشتركة مع المؤتمر الوطني الاتحادي والاشتراكي الموحد، فبدأت هذه التنظيمات الثلاثة تعقد اجتماعات لتنسيق مواقفها في هذا الموضوع وغيره. ومن أجل ذلك شكلت ما عرف "**بتحالف اليسار الديمقراطي**" تمييزا له عن "تجمع اليسار الديمقراطي". ولم يكن في ذلك أي خرق من جهتها لميثاق "التجمع" الذي يعطي الحرية لمكوناته للتصرف بحرية في قضية الانتخابات وباقي القضايا المختلف حولها مع تنظيم النهج. غير أنه من الناحية الواقعية أدى سلوك النهج المذكور داخل "التجمع"، والتنسيق الانتخابي بين باقي الأعضاء إلى تجميد واقعي لتجمع اليسار بعد ما يقرب من سنتين من إعلانه. وقد شارك التحالف الجديد في الانتخابات الجماعية لسنة 2009 بلوائح مشتركة كذلك، ولوحظ أن حملات مقاطعة الانتخابات التي كان يقودها تنظيم النهج كانت موجهة أساسا إلى الجمهور المتعاطف مع تحالف اليسار الديمقراطي، مما زاد من التباعد مع هذا التنظيم.

وفي سياق المناخ الذي خلقته **حركة 20 فبراير** والثورات التونسية والمصرية ضد الاستبداد والفساد ترسخ العمل المشترك بين مكونات تحالف اليسار الديمقراطي خاصة في موضوع الدستور، رغم عدم الاتفاق مع حزب المؤتمر حول الموقف من انتخابات 2011 التي قاطعها كل من الاشتراكي الموحد والطليعة. وفي مارس 2014 تم الاتفاق على ترقية هذا التحالف إلى مستوى **فيدرالية اليسار الديمقراطي** كخطوة على طريق الاندماج مستقبلا. وشكلت هيئة تقريرية وهيأة تنفيذية بنسب متساوية بين أحزاب الطليعة والمؤتمر الاتحادي والاشتراكي الموحد، فزادت المسافة بين هذه الأحزاب وحزب النهج الديمقراطي الذي وجد في العدل والإحسان بديلا "مباركا".

وفي هذه الأثناء كان قد انتهى المآل برفاقنا القدماء الذين أسسوا الحزب الاشتراكي الديمقراطي بعد انشقاقهم عن منظمة العمل سنة 1996، بالاندماج داخل الاتحاد الاشتراكي بعد حل حزبهم، واندرج مصيرهم ضمن مسار هذا الحزب خاصة بعد مؤتمره التاسع.

-10-

الحصيلة

يمكن أن نستخلص من تسلسل وقائع المحاولات التوحيدية لشتات اليسار على مدى ما يقارب ربع قرن كما جاءت في الفقرات السابقة ما يلي:

ـ كانت الفرصة الضائعة لتوحيد شتات اليسار الجذري توحيدا مؤثرا على الأحداث هي بداية التسعينات خاصة بعد تأسيس الكتلة الديمقراطية، لأن التوحيد كان من شأنه أن يرجح تثبيت الكتلة على اختيار النضال لإصلاح النظام السياسي بالخصوص، عن طريق مراجعة صلاحيات الملك الدستورية، ولأن الفترة كانت فترة نهوض نسبي على مختلف الواجهات.

ـ بعد ضياع هذه الفرصة استرجع الملك المبادرة بعد موافقة ثلاثة من أحزاب الكتلة على "دستور 96،" ثم تعمق التراجع بتشكيل حكومة اليوسفي الائتلافية سنة 1998؛ وبذلك انتقلت الأزمة على المدى المتوسط من معسكر النظام إلى الكتلة واليسار.

ـ وجاء قبول عدد من أطراف اليسار الجذري باختيار الوحدة الاندماجية (2001ـ 2002)، ثم الاندماج سنة 2005 مع الوفاء للديمقراطية، في هذه الوضعية المطبوعة بالتراجع واسترجاع النظام للمبادرة، ليوفر بعض عوامل الصمود. ولذلك لم يكن منتظرا منها موضوعيا ـ فضلا عن العوامل الذاتية الخاصة بكل مكون ـ سوى الاستماتة في مقاومة عوامل التراجع، دون قدرة على المبادرة والتأثير الفعال.

28

ويتضح كذلك من هذا العرض الكرونولوجي لمسار الجهود التوحيدية لليسار أن طموح المناضلين اليساريين إلى الوحدة على طريق بناء حزب يساري اشتراكي مؤثر في موازين القوى كان كبيرا، والجهود التي بذلت لتحقيق ذلك كانت كبيرة أيضا ومطبوعة بالمثابرة والاستماتة؛ لكن الحصيلة لم ترق إلى مستوى الطموح مع أن عمليات التوحيد شكلت رغم كل شيء تقدما بالنسبة إلى حالة التشتت التي كان عليها اليسار الجذري.

وقد ظهرت خلال عام 2011 بارقة أمل جسدتها حركة 20 فبراير التي نقلت مطالب اليسار الجذري، وخصوصا شعارات الاشتراكي الموحد، إلى الشارع في أرقى حركة نضالية جماهيرية عرفها المغرب منذ الاستقلال، والتي انخرط فيها الحزب الاشتراكي الموحد بنكران ذات وبما استطاع حشده من قوة، رغم معيقات كثيرة

ومتنوعة حتى من أنصار الحركة، داخل الاشتراكي الموحد وخارجه، وخصوصا من خصومها ـ وهم أغلب الأحزاب ـ الذين أصابهم الهلع مثلما أصاب النظام. وهكذا أُخمدت هذه البارقة بعد عدة أشهر من بدايتها، وبقي تأثيرها العميق مستمرا في الوجدان وفي أعماق فئات المجتمع الحديثة والمتنورة في انتظار ظروف أخرى مواتية لا شك آتية. وقد عادت هذه البارقة في حلة جديدة خلال بداية أكتوبر 2016، بمناسبة الحملة الانتخابية لفدرالية اليسار الديمقراطي التي التف حولها الشبان والشابات والمثقفون والفنانون بشكل غير مسبوق فوجئت به الفيدرالية نفسها. وما زال التساؤل قائما حول الكيفية التي سوف تتمكن الفيدرالية عامة والاشتراكي الموحد بالخصوص، من تحويلها من بارقة مؤقتة وظرفية إلى شعلة مستمرة.

ورغم هاتين اللحظتين الاستثنائيتين المعبرتين عما يختمر في قلب المجتمع، فلا بد من الاعتراف بأن الانتكاسات واكبت كل خطوة إلى الأمام على طريق الوحدة. الأمر الذي يفرض التساؤل عن الأسباب. وفعلا فإنه لم تمر كل هذه المسيرة التوحيدية الشاقة دون انكسارات وحوادث سير قاسية؛ فبعد أسابيع أو أشهر قليلة من تأسيس اليسار الاشتراكي الموحد انسحب عشرات من الأعضاء أو جمدوا نشاطهم في فروع مدن رئيسية، بنسب متفاوتة من المكونات الأربعة دون استثناء. وبعد تأسيس الحزب الاشتراكي الموحد انفصلت مجموعة أخرى من الأعضاء بزعامة عدد من أطر اليسار الموحد، لتؤسس حزبا صغيرا آخر تحت اسم **"اليسار الأخضر"**، سرعان ما بدأ يبحث له عن موقع بجانب أحزاب إدارية فيما عرف **بمجموعة ج8** مع عدد من **الأحزاب الإدارية.** كما التحق آخرون، تباعا وفرادى، سرا وعلانية، بالحزب **الإداري الجديد "البام"**، واحتلوا فيه مواقع قيادية أوصلت بعضهم إلى البرلمان وغيره من المناصب بسهولة. وهو الحزب الذي أشرف فؤاد عالي الهمة المقرب من الملك على تأسيسه بدعوى مواجهة الخطر الأصولي. والحقيقة أن التحاق هؤلاء بحزب الدولة الجديد لم يكن بعيدا عن تأثير دسائس بعض سماسرة المخزن داخل صفوف اليسار، وعن إغراءات مادية وطموحات شخصية إلى مواقع، مع أن بعضهم كان للأسف من الأطر التي ساهمت في تأسيس اليسار الموحد.

وإذا أخذنا بمنطق لغة الأرقام يمكن أن نلاحظ أن عدد أعضاء حزب اليسار الاشتراكي الموحد بلغ غداة الاندماج سنة 2002، إجمالا 7000 عضوا بناء على الاحصاءات التي قدمها كل فصيل. وقبيل المؤتمر الاندماجي مع الوفاء للديمقراطية كان مجموع أعضاء اليسار الموحد قد تراجع تدريجيا إلى أكثر قليلا من 5000

عضوا، ثم صار العدد بعد هذا الاندماج 6000 عضوا. ليعود العدد إلى النزول أثناء المؤتمر الثالث للاشتراكي الموحد إلى أقل من 5000. وهذا التطور العددي السلبي يعكس حجم الاستنزاف التنظيمي الذي كان يعاني منه الكيان الموحد، والذي يقارب 50 في المئة خلال عشر سنوات تقريبا (بين 2002 و2011).

وكنا عادة ما نعيد أسباب هذه الانكسارات وغيرها إلى القصور في الأداء وإلى الاختلالات التنظيمية التي يمكن معالجتها بقوانين أكثر ضبطا وبصرامة أكبر في متابعة الإنجاز؛ ولذلك كان القسم الأكبر من الوقت والجهد يفرغ في هذا الاتجاه. ومع أنه لا يمكن إنكار دور الاختلالات التنظيمية وقصور الأداء في النتائج المحققة على جميع المستويات والواجهات النضالية، فإنه عند الوقوف مليا عند هذه المسيرة لا بد أن يتضح أن وراء الاخفاقات التنظيمية والخلافات السياسية ـ المضخم أغلبها ـ أسباب أهم وأعم أختصر أبرزها فيما يلي:

ـ إن عمليات التوحيد المذكورة ـ مع تسجيل أهميتها النوعية في مناخ اتسم بتشتت اليسار وضعف تأثيره في أوضاع البلاد ـ قد جرت في ظروف موضوعية اتسمت بالتراجع السياسي العام في البلاد بعد إضاعة فرصة النهوض التي عرفها المغرب ـ كما ذكرنا ـ من نهاية عقد الثمانينات إلى حين إقرار دستور 96 وتشكيل حكومة اليوسفي.

ـ جمود منظورنا للواقع الداخلي والخارجي عند القوالب المألوفة وكسل الاجتهاد والتجديد والنقد.

ـ ضعف التكوين الفكري والإيديولوجي والسياسي والتنظيمي من أعلى إلى أسفل.

ـ تراجع أخلاق التضحية والانضباط والتضخم الأناني للذات وتفشي حب الزعامة.

ـ فقدان الصبر وطغيان التسرع وعدم الانصات الجيد وردود الفعل والانفعال العاطفي.

هذه العناوين الخمسة أتركها هكذا مجملة دون تفصيل، لأن تدقيقها يحتاج إلى تفكير جماعي وجدي يبدو أن شروطه لم تنضج بعد.

(°)من القادة التاريخيين لليسار الجديد في المغرب
عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد

■

الملف

وحدة اليسار المغربي

الضرورة، الرهان والتحديات

علي بوطوالة(*)

بعد ستة عقود من كفاح اليسار المغربي من أجل إنجاز التحرر الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، من المفروض أن تكون قوى اليسار قد استوعبت دروس الفشل، وأسباب الإخفاق. لكن مع الأسف يبدو أن الجيل الجديد من نخب اليسار لازال عاجزا عن تجاوز الأعطاب البنيوية التي حالت، ليس فقط دون تحقيق المشروع المجتمعي لليسار، بل أدت إلى فقدانه لمكانته في المجتمع وضياع رصيده النضالي التاريخي.

هناك عشرات الدراسات والأبحاث والمقالات التي تناولت أزمة اليسار المغربي، وحاولت تقديم أجوبة مقنعة على الأسئلة الحارقة التي تؤرق بال المناضلين والقيادات الحزبية، لكن أوضاع اليسار مع ذلك لم تتحسن ولم تؤد المناقشات النظرية والسياسية لحد الآن إلى بلورة معالجة ناجعة للوضع المأزوم لليسار بكل مكوناته. إن المشكل في اعتقادي لا يكمن فقط في خطأ المقاربات التي تطبعها

النظرة الذاتية (كل حزب بما لديهم فرحون) بل أيضا في منهجية التفكير والعمل، وفي غياب الجرأة اللازمة لاتخاذ القرارات الحاسمة التي تتطلبها المنعطفات الكبرى في مسار اليسار. ولا شك أن لمحة سريعة على هذه المنعطفات قد تجعلنا ندرك ونسترجع بوصلة نهوض جديد لليسار توجد البلاد في أمس الحاجة إليه بعدما انكشفت مخاطر المخططين: الأصولي والمخزني.

من أجل تقييم موضوعي للمسار النضالي لليسار المغربي

سيكون من العبث التذكير بتفاصيل أكثر[1] من نصف قرن من الكفاح المرير الذي خاضه اليسار ضد الطبقة الحاكمة وحلفائها في المراكز الإمبريالية والرجعية العربية. فهذه مهمة نتركها للمؤرخين، ولكن من الضروري استحضار المحطات والاجتهادات التي تركت بصمات واضحة على "جسد" التنظيمات اليسارية وحددت هويتها الإيديولوجية والسياسية لدرجة أصبحت معها بعض المحددات نفسها معوقات جديدة لتوحيد اليسار وتجاوز أزمته. !

في هذا السياق من المهم التذكير بالولادة العسيرة لليسار المغربي في نهاية الخمسينات من القرن الماضي والتي تزامنت ويا للمفارقة مع منع الحزب الشيوعي المغربي الذي كان قد مر على تأسيسه أكثر من عقد من الزمن. إن تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي برز كتيار جماهيري كاسح في مواجهة نظام شبه إقطاعي وبورجوازية وطنية متواطئة معه على إيقاف مد حركة التحرر الوطني المغربية، قد أسس لمرحلة جديدة في تاريخ كفاح الشعب المغربي من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية.

[1] ـ أنظر كتاب "أقصى اليسار في المغرب" المركز الثقافي العربي 2002.

مباشرة بعد التأسيس سارعت قوى الإقطاع والاستعمار الجديد المتحكمة في السلطة إلى زرع الألغام في طريق ذلك "الحشد الشعبي" لتشتيته وضرب مكوناته بعضها ببعض، قبل أن تترسخ تنظيماته الحزبية والنقابية والجمعوية. وقد ساعدت الرهانات المتناقضة لقادته إلى نجاح مخطط المخزن والاستعمار الجديد، وأجهض حلم شبابه "بتحويل الاتحاد من تيار جماهيري مائع إلى حزب ثوري منظم". وكانت تداعيات هذا الإجهاض كبيرة وخطيرة ليس على مستقبل الحزب وحده بل وعلى الشعب المغربي بأسره.

لقد حاول الشهيد المهدي بن بركة من خلال تقريره المعروف بالاختيار الثوري للمؤتمر الثاني للاتحاد (1962) معالجة "الأخطاء القاتلة" لحركة التحرر الوطني المغربية التي حددها في الغموض الإيديولوجي (من نحن)؟ وخطورة أنصاف الحلول والصراع المغلق مع القصر في غيبة عن الجماهير، لكن معارضة قيادة المركزية النقابية الاتحاد المغربي للشغل للتقرير أدى إلى عدم تقديمه للمؤتمر ولم يطلع عليه المناضلون والرأي العام إلا بعد اختطاف واغتيال المهدي بن بركة.

كما حاول الشهيد عمر بن جلون معالجة الاختلالات التنظيمية للحركة من خلال "المذكرة التنظيمية" (1965) لكن اغتيال الشهيد المهدي بن بركة ونجاح الحكم في الفصل بين الحزب والمركزية النقابية (ا. م.ش)، ووقوع نكسة 1967 (انهزام الأنظمة التقدمية في المشرق العربي أمام الكيان الصهيوني)، كل هذا العوامل زجت باليسار المغربي في أزمة غير مسبوقة وأجهضت محاولة تصحيح مسار اتحاد القوات الشعبية من الداخل.

أدت ضغوط تلك المرحلة وتفاعل شباب الحركة التقدمية المغربية (إ.و.ق.ش وحزب التحرر والاشتراكية) مع المد التحرري واليساري في العالم (الثورة الثقافية الصينية والثورة الفتنامية ومقتل شي غيفارا وانتفاضة الطلاب والعمال في فرنسا في ماي 1968) إلى الإعداد إلى ثورة مسلحة من طرف جناح الفقيه البصري (1968ـ 1973) وتأسيس تنظيمات ماركسية لينينية من جهة ثانية (1970).

وبعد انكشاف وجود تنظيم سياسي مسلح (محاكمة مراكش 1969) ستشرع مجموعة من ضباط الجيش في التخطيط للاستيلاء على السلطة على غرار ما حدث في العراق وليبيا وسوريا والسودان واليمن، وستؤدي محاولتي الانقلاب في 9 يوليوز 1971 و16 غشت 1972، واندلاع أحداث مولاي بوعزة في مارس 1973 بالنظام المخزني إلى شن حملة قمعية شرسة، والبحث عن إيجاد مخرج من الأزمة الخانقة التي وجد نفسه فيها محاولا القضاء على التنظيمات الثورية والتخلص من شبح الانقلابات العسكرية بصفة نهائية.

في هذا السياق لجأ النظام إلى وضع مخطط خماسي طموح (1972ـ1977)، ومغربة المقاولات الأجنبية، وفتح الحوار مع أحزاب الكتلة الوطنية، والشروع في التعبئة لاسترجاع الصحراء المغربية، وإلغاء حالة الاستثناء، والتحضير لانتخابات جماعية وبرلمانية مركزا كل ذلك في شعار "الإجماع الوطني والسلم الاجتماعي" الذي رفعه بمناسبة المسيرة الخضراء (1975).

أمام هذه التطورات العاصفة وجدت قوى اليسار نفسها في مفترق الطرق، كيف تواجه حملة القمع الشرس التي تستهدف تصفيتها؟ وأي موقف من استرجاع الصحراء؟ وأي أفق للنضال الديمقراطي؟ وأي موقف من الانتخابات؟ وما العمل لرفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب؟

أجوبة قوى اليسار على هذه الأسئلة تراوحت ما بين ما طرحه المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي في يناير 1975 (استراتيجية التحرير والديمقراطية والاشتراكية) وأطروحة الثورة الوطنية الديمقراطية (التقدم والاشتراكية) أو شعار الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية (إلى الأمام)، لكن وثيقتين مرجعيتين في اعتقادي قدمتا تشخيصا دقيقا لطبيعة تلك المرحلة هما البيان السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للاتحاد (دجنبر 1978) ووثيقة التوجيه السياسي لمنظمة 23 مارس (نوفمبر 1978).

فبغض النظر عما تضمنته وثائق أخرى مهمة من تحاليل وأفكار (وثائق حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة إلى الأمام، وحركة الاختيار الثوري كتيار مستقل داخل الاتحاد) فإن الشعار الذي طرحه البيان السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الذي صاغه المرحوم الفيلسوف محمد عابد الجابري "تحويل الملكية من ملكية رئاسية مخزنية إلى ملكية دستورية برلمانية" كان هو الملائم لأفق النضال الديمقراطي لتلك المرحلة كما تبين لاحقا. وقد كان رد فعل النظام السريع بمنع نشر ذلك البيان واللجوء من جديد إلى القمع العنيف (طرد 1500 موظف من قطاعي الصحة والتعليم على إثر إضراب أبريل 1979، واعتقال ومحاكمة العشرات من مناضلي اليسار) مؤشر كاشف على حساسيته من ذلك التوجه. وجاء الإضراب العام الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء ليؤكد تخوف النظام من فقدان زمام المبادرة أمام تصاعد المد النضالي واستعداده لاستعمال كل الوسائل التي يتوفر عليها للدفاع عن سلطته المطلقة، خاصة وأن ذلك الحدث الهام قد تزامن مع وصول أول اشتراكي الى رئاسة فرنسا (فرنسوا متيران) مع ما كان يعني ذلك بالنسبة لليسار المغربي.

مع الأسف في سياق دولي مضطرب فقدت قيادة اليسار من جديد البوصلة، وبدل تحصين تنظيماتها والحفاظ على التحام مكونات قواعدها، فضلت إقصاء وإبعاد من اعتبرتهم "متطرفين" والخضوع لضغوط النظام للعودة للمؤسسات المنتخبة في شروط مهينة (1983).

لقد كان فشل المؤتمر السابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في غشت 1981 مؤشرا سلبيا على عجز مكونات اليسار المغربي على تجاوز التناقضات الثانوية التي تمزقها وتجعلها ضحية المخططات التخريبية لأعدائها. فبالرغم من استعادة الطبقة العاملة المغربية لدورها الكفاحي بفضل القيادة الحازمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فإن تخاذل القيادة السياسية للحركة التقدمية ورهانها على استراتيجية

الإصلاح من الداخل قد أبانت عن محدوديتها وتداعياتها الخطيرة على اليسار سنوات بعد ذلك.

وهكذا أدت تجربة حكومة التناوب التوافقي إلى فقدان اليسار المغربي لمكانته وانحدار الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى الرتبة الخامسة في انتخابات 2007 مما أعاق مرة أخرى استعادة اليسار لدوره التاريخي كقطب شعبي ديمقراطي تقدمي في مواجهة القطب المخزني الذي جسده طيلة نصف قرن من الصراع.

من قلب الصراع حول السلطة إلى التقوقع في الهامش

لابد من الإقرار بأن اليسار المغربي على غرار اليسار العالمي قد أصيب بدوخة كبرى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسيادة الأحادية القطبية بزعامة الإمبريالية الأمريكية التي لجأت إلى العدوان العسكري المباشر لفرض سيطرتها على المواقع الاستراتيجية والمناطق الحيوية مثل الخليج العربي والشرق الأوسط والقرن الإفريقي وشرق أوروبا.

ولولا بروز الدول الصاعدة وخاصة الصين كثاني قوة اقتصادية في العالم، واستعادة روسيا تدريجيا لدورها في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وصمود محور المقاومة في مواجهة التآمر الامبريالي الصهيوني الرجعي لأصبحت بلدان المشرق العربي عبارة عن دويلات طائفية يتحكم في مصيرها التحالف الصهيوني الإمبريالي.

لقد أدت أزمة العولمة الليبرالية المتوحشة التي انفجرت على شكل أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 وانتقلت إلى باقي البلدان الغربية إلى إعادة الاعتبار للنقد الماركسي للرأسمالية، وعادت مراكز الأبحاث الأكاديمية في عدة بلدان غربية إلى الاهتمام بمؤلفات ماركس والفكر الاقتصادي الماركسي، كما استعادت الأحزاب والحركات اليسارية حيويتها خاصة في بلدان جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية.

في هذا السياق كان من المفروض أن تستعيد الأحزاب اليسارية في المنطقة العربية والمغاربية بعضا من وهجها وشعبيتها، لكن إجهاض ثورات الربيع العربي بتدخل إمبريالي رجعي، وتحويل تلك الثورات إلى حروب أهلية طاحنة في سوريا وليبيا واليمن، ووصول أحزاب أصولية إلى السلطة في تونس ومصر، ورئاسة الحكومة المغربية من طرق حزب العدالة والتنمية منذ 2012، كل هذه التطورات عمقت أزمة اليسار خصوصا بعد عجزه عن تقديم عرض سياسي بديل ومقنع للاختيارات المخزنية والأصولية في خضم حراك 20 فبراير 2011.

ورغم كل ما حصل من تراجعات حقوقية في ظل حكومة بن كيران، فضل أقدم حزبين في اليسار التواجد مع الحزب الأصولي والأحزاب الإدارية في الحكومة من جديد ضاربين عرض الحائط بكل ما يميز اليسار من مرجعية وهوية وبرنامج سياسي. وكان التواجد في الحكومة هدف في حد ذاته وليس له تبعات على مستقبل الديمقراطية واليسار على الخصوص. وبذلك صار اليسار "فاقد الطعم والرائحة واللون" على حد قول الورقة التقديمية لهذا الملف.

وبكل موضوعية ينبغي الإقرار بأن اليسار غير الحكومي ليس بأفضل حال. صحيح أن التأثيرات الجانبية لتواجد بعض اليسار في الحكومة تصيب الأطراف الأخرى أيضا بأضرار بليغة، لكن فشل اليسار المعارض بدوره من فرض نفسه كقوة سياسية فاعلة ومؤثرة في المجتمع وبقي متقوقعا في هامش الحقل السياسي.

من أسباب تعثر هذا الأخير فشل أحزاب تجمع اليسار الديمقراطي سنة 2006 في التوافق حول قضايا الخلاف الكبرى: الوحدة الترابية، والمشاركة في الانتخابات، وأفق النضال الديمقراطي. وهكذا تكون تحالف اليسار الديمقراطي من ثلاثة أحزاب: المؤتمر الوطني الاتحادي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي لمواجهة استحقاقات 2007، في حين بقي حزب النهج الديمقراطي رافضا للمشاركة في الانتخابات وتبني طرح الملكية البرلمانية.

وبالرغم من انخراط المكونات الأربعة في حراك 20 فبراير سنة 2011 ومقاطعتها للاستفتاء على الدستور الأخير، ومساهمتها المشتركة في الأنشطة النضالية والاحتجاجات الجماهيرية وآخرها الأنشطة المساندة لحراك الريف، إلا أن قضايا الخلاف المذكورة أعلاه لازالت تعطل أية إمكانية للتجميع والتوحيد.

انطلاقا من هذا التشخيص الواقعي لوضع اليسار المغربي شرعت مكونات تحالف اليسار الديمقراطي سنة 2013 في تعميق النقاش بينها حول سبل تطوير التحالف وخلق دينامية نضالية جديدة. وقد توج ذلك النقاش بخلاصات تمت صياغتها في ورقتين: سياسية وتنظيمية، وثم الإعلان رسميا عن تأسيس فدرالية اليسار الديمقراطي في 23 مارس 2014. وكان أول امتحان للفدرالية خوضها للانتخابات الجماعية في شتنبر 2015، وسنة بعد ذلك مشاركتها في الانتخابات النيابية حيث تمكنت من خوض حملة انتخابية ناجحة في وضع غير متكافئ مع قوى الفساد والاستبداد، وتقدمت في عدد المدن الكبرى من حيث عدد الأصوات على باقي أحزاب اليسار رغم ضعف إمكانياتها. والمفارقة أنها حصلت على مقعدين فقط في مجلس النواب رغم التجاوب الكبير الذي حظيت به لدى الفئات الوسطى والشباب.

ضرورة الاندماج وتحديات المرحلة

إذا كان تأسيس فدرالية اليسار الديمقراطي قد جدد الأمل في توحيد اليسار المغربي وإخراجه من التقوقع في هامش الحقل السياسي بدليل التعاطف الكبير الذي حظيت به الفدرالية في الحملة الانتخابية للانتخابات النيابية في شتنبر 2016، ولجوء السلطة للتدخل القوي لتقليص تمثيلية الفدرالية،(حسب بعض المصادر المطلعة حصلت الفدرالية على ما يقرب من 500 ألف صوت لكن كان هناك قرار بحرمانها من التوفر على مجموعة نيابية لمنعها من تحقيق طموحاتها والتشويش على مخطط المخزن)، فإن الفدرالية قد أصبحت مطالبة بالاستجابة لتطلعات و انتظارات جماهير اليسار وخاصة الشبـــاب المتعطش للفعل النضالي في منـــاخ سياسي مطبوع بالعـــزوف

والإحباط والانتظار.

نحن إذن أمام منعطف جديد حيث تأكد التراجع الكبير في القاعدة الانتخابية لحزبي الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية المشاركين في الحكومة، ولجوء بعض قدماء اليسار للاحتماء بحزب الدولة والاستقواء به في الصراع ضد الحركة الأصولية. كما أن هناك تراجع ملحوظ أيضا في دور المركزيات النقابية وتأثيرها على القرار السياسي وبالتالي يصبح شعار "وحدة وحدة يا يسار لتحقيق الانتصار" شعار المرحلة بالفعل، لأنه يعكس حاجة المجتمع المغربي في هذه المرحلة لقوة يسارية تعيد التوازن للحقل السياسي مع الأصولية المخزنية من جهة والأصولية الدينية من جهة أخرى.

في هذا الإطار تعود إلى الواجهة أسئلة قديمة/جديدة مقلقة مثل سؤال المرجعية والهوية الإيديولوجية، وسؤال الخط السياسي المرحلي، وسؤال البناء التنظيمي، وسؤال العلاقة الجدلية بين النقابي والسياسي، وسؤال الفعل الثقافي والصراع الإيديولوجي، وسؤال الربط الجدلي بين الديمقراطية الداخلية والانضباط التنظيمي، إلى غير ذلك من الأسئلة التي لا يمكن تحقيق اندماج ناجح لمكونات الفدرالية بتأجيلها أو القفز عليها.

من دون شك إن أي إطار سياسي ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة للوصول إلى السلطة لتطبيق مشروع مجتمعي أو برنامج سياسي يندرج في أفق هذا المشروع. ومنذ بداية ظهور الأحزاب الاشتراكية هيمنت المسألة التنظيمية على اهتمامات القادة والمناضلين وأصبحنا نتوفر الآن على تراث غني من الأدبيات المتعلقة بالتنظيم، بل وأصبح للتنظيم علما قائما بذاته. لذلك لا داعي للتفصيل في مسألة صارت من البديهيات في العمل السياسي. ومع ذلك لابد من التذكير أن أهم درس في تاريخ الثورات والتحولات السياسية الكبرى يكمن في وحدة القوى التقدمية كمدخل لابد منه لتغيير ميزان القوى بين قوى المحافظة والجمود من جهة وقوى التقدم والديمقراطية من جهة ثانية. ففي جميع البلدان التي تمكنت فيها الشعوب من كسر

الحلقة المفرغة للاستبداد والتخلف، كان توحيد قوى التغيير هو الوسيلة الحاسمة في الصراع من الثورة الروسية حتى انتصار جبهة سيريزا في الانتخابات باليونان!

أما بالنسبة للمرجعية النظرية فمكونات الفدرالية لا يمكنها أن تزعم على حد تعبير الشهيد عمر بن جلون "الإتيان بإيديولوجية جديدة" قد يطلق عليها نعت من النعوت «لأن الاشتراكية واحدة" كمنهجية للتحليل وكهدف، وهي في نهاية المطاف طموح إنساني لمجتمع جديد تسوده الحرية والعدالة والمساواة، مجتمع تتحقق فيه إنسانية الإنسان كاملة، وتتحرر فيه العلاقات الاجتماعية من العنف والإكراه وينتفي فيه الاستغلال والاستبداد بانتفاء الأسباب المؤدية لهما.

ونظرا لما راكمته الإنسانية من تجارب ودروس في سعي العديد من البلدان والشعوب لبناء الاشتراكية والتخلص من النظام الرأسمالي في مختلف بقاع المعمور، فقد أصبح من العبث تقليد واستنساخ نماذج وصيغ تحكمت ظروف وشروط تاريخية محددة في وجودها. وبدون العودة إلى الجدل بين الخاص والعام وبين الخصوصية والكونية تجدر الإشارة إلى خطورة الخلط بين الايديولوجيا والمنهجية العلمية وما تسبب به هذا الخلط من أخطاء فادحة دفع ثمنها الباهض المناضلون والتنظيمات اليسارية. إن الاشتراكية العلمية كمنهجية لتحليل المجتمع كما هو في وجوده المادي ومكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتناقضاته الحقيقية، لا يمكن أن تؤدي وظيفتها إذا ما تم اختزالها في نظريات وتحاليل خاصة بمجتمعات أخرى حتى ولو تم التوصل إليها بتطبيق المنهجية ذاتها. هذا لا يعني بأي حال من الأحوال تبخيس منجزات كبرى وتحولات تاريخية تحققت بفضل الأحزاب اليسارية في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وما تحقق بالخصوص في الاتحاد السوفياتي قبل انهياره وفي الصين الشعبية و الفيتنام وكوبا لا يمكن لأحد إنكاره أو التقليل من شأنه حتى ولو كان عدوا للاشتراكية. وقد أكدت أزمة العولمة الرأسمالية التي لازالت شعوب العالم والبلدان النامية تعاني من تداعياتها، أنه لا بديل عن الاشتراكية كأفق لمجتمع إنساني موحد ومتضامن وكنظام اقتصادي عالمي جديد يلبي مطامح البشرية في

الحرية والمساواة والتقدم دون إخلال بالتوازنات البيئية والموارد الطبيعية الضرورية للحياة. ولكن رغم أهمية الاشتراكية كتصور للعالم وكمنهج للتحليل وكقيم إنسانية خالدة لا يمكن معاملتها كدين أو إيديولوجيا لتبرير ما لا يمكن تبريره من أخطاء فادحة وانحرافات سلطوية لا مناص من نقدها وتجاوزها.

والجدير بالذكر أن الاشتراكيين الأوائل كانوا بسبب حرصهم الشديد على الحرية والكرامة الإنسانية ضد صياغة نسق فكري مغلق يدعي الحقيقة المطلقة ولو باسم العلم لأنه سيؤدي إلى السلطوية[2] . وماركس نفسه تبرأ في آخر حياته مما نسب إليه من أطروحات وأفكار لا تتفق مع مقاربته النقدية والتحليلية للمنظومات الشمولية المغلقة. وخلاصة القول: إن المرجعية النظرية لليسار هي كل التراكم المعرفي لمؤسسي ومفكري وأحزاب اليسار عبر العالم بما يطبعه من غنى وتعدد، ويشكل الرصيد النظري والنضالي لليسار المغربي جزء لا يتجزأ من هذا التراكم.

إذا كانت المرجعية النظرية تتطلب بالضرورة رؤية أشمل ونقاشا أعمق حتى تتوصل مكونات فدرالية اليسار إلى صياغة أرضية مشتركة، فإن النظرية وحدها لا تكفي لخلق حركة ثورية حقيقية، وبالتالي يبقى البرنامج السياسي على المدى المتوسط هو أول ما ينبغي التوافق حوله، وتتوفر الفدرالية على مكسب لا يستهان به في هذا المجال يتمثل في الورقة السياسية، لكن الاندماج يتطلب ترصيد ما تحقق وتطويره ليستجيب لمتطلبات ومهام المرحلة القادمة.

لقد اتفقت أحزاب الفدرالية على الملكية البرلمانية كهدف مرحلي يكثف طموح مناضليها لبناء دولة وطنية ديمقراطية على قاعدة دستور ديمقراطي يكرس مبادئ دولة الحق والقانون المتمثلة في فصل السلط وتوازنها، واستقلال القضاء، وصيانة حقوق الإنسان وحرياته الفردية والعامة، وإرساء الحكامة الأمنية، وإصلاح الإدارة وربط المسؤولية بالمحاسبة على جميع المستويات والمرافق العمومية، ونهج سياسة

[2]- Jacques Généreux « l'autre société » éditions du Seuil 2011.

اقتصادية جديدة كفيلة بتحقيق الإقلاع الاقتصادي وضمان حق جميع المواطنين والمواطنات في الشغل والسكن والصحة والتعليم والثقافة والأمن.

وقد اعتبرت الورقة السياسة أن الملكية البرلمانية تشكل الحل الأمثل للتناقض بين طبيعة النظام السياسي من جهة وحاجة الشعب المغربي لديمقراطية حقيقية تؤهل المغرب للانخراط في العصر، وتقطع مع عهود الفساد والاستبداد، وتمكنه من الانفتاح الإيجابي على محيطه العربي والإفريقي والدولي ومساهمته في تحقيق السلم والتضامن بين الشعوب.

هذا الطرح الموضوعي والواقعي للفدرالية تعرض للنقد والتبخيس من طرفين. الطرف الأول اعتبر الملكية البرلمانية مطلبا إصلاحيا متواضعا لا يرقى لطموح اليسار ورصيده التاريخي، ويضع سقفا أدنى للنضال الديمقراطي، وأن النظام لن يقبل به رغم ذلك نظرا لطبيعته الاستبدادية المعادية للديمقراطية. وطرف آخر اعتبر الملكية البرلمانية شعارا سابقا لأوانه وأن وضعية المغرب حاليا في السياق الإقليمي والدولي المليء بالتوترات والمخاطر تتطلب حكما قويا قادرا على الحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها ومجابهة المخططات التخريبية والانفصالية وبالتالي تبقى الملكية التنفيذية باختصاصاتها الحالية هي الاختيار الأمثل!

في مناسبات عديدة أوضحنا خطورة وتهافت الرأيين، وبينا أن الملكية البرلمانية كما تحققت عبر تجارب تاريخية عديدة خاصة في بلدان أوروبا وآسيا تأتي نتيجة سيرورة كفاحية وتراكمات نضالية تلعب فيها طبعا الإرادة السياسية لقوى التقدم والديمقراطية دورا حاسما. فالأمر لا يتعلق بمنحة لحاكم يصحو ضميره فجأة فيقرر بين عشية وضحاها التنازل عن سلطاته المطلقة لفائدة ممثلي الشعب الحقيقيين كما أنها (الملكية البرلمانية) ليست من أنصاف الحلول السلبية التي حذر منها الشهيد المهدي بن بركة والتي تمثل إجهاضا لنهوض شعبي تحرري قبل بلوغ أهدافه كما حصل في اتفاقيات إيكس ـ ليبان السيئة الذكر.

الجميع يعرف أن الهامش الديمقراطي الذي تحظى به بلادنا لم يأت منحة من المخزن، بل جاء نتيجة كفاح القوى الديمقراطية والتقدمية لعقود من الزمن وتطلب الحفاظ عليه

تضحيات جسيمة، وهو هامش يضيق ويتسع حسب ميزان القوى بين أنصار الديمقراطية وبين أعدائها وحسب طبيعة المرحلة السياسية بتفاعل بين التناقضات الداخلية والعوامل الخارجية. ومهما كانت قوة الطبقة الحاكمة لا يمكنها وضع سقف للنضال الديمقراطي الجماهيري إذا ما توفرت فعلا شروط تطوره وتجذره.

أما حكاية الدولة القوية والمخاطر المحدقة بالبلاد فالجواب الصحيح على هواجس أصحابها يكمن بالضبط في توفير شروط القوة والمناعة الحقيقية المتمثلة في إصلاح سياسي ومؤسساتي يعيد الثقة للشعب في العمل السياسي والمؤسسات، ويوفر إمكانية تعبئة شاملة للشعب المغربي بطاقاته الهائلة للتصدي لكل المخاطر وبناء مجتمع الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية الكفيل وحده بتلبية حاجات كل المواطنين والمواطنات في الاستقرار والأمن بأبعاده الشاملة.

انطلاقا مما تقدم، نعتقد أن وحدة اليسار قد تشكل مفتاح (Déclic) لسيرورة نضالية يستعيد من خلالها اليسار المغربي مصداقيته السياسية ودوره في الانتقال بالمجتمع المغربي من الدوران في الحلقة المفرغة للتخلف والفساد والاستبداد إلى مجتمع الحرية والديمقراطية و العدالة الاجتماعية، لهذا تتحمل قوى اليسار مسؤولية تاريخية في إنجاز الوحدة للارتقاء بنضالها إلى مستوى انتظارات وتطلعات الشعب المغربي، وكل التبريرات التي يتم تقديمها لتأخير أو تعطيل هذا المشروع تصب في النهاية مهما كانت نوايا أصحابها في خدمة الأجندة الأصولية و المخزنية. إن المواقف السياسية الصحيحة في بعض الحالات توزن ببيض النمل على حد تعبير لينين. فهل نحتاج، بعد ضياع أربعين سنة، إلى عقود أخرى لتوفير "الشروط" التي تتطلبها إعادة بناء وتوحيد اليسار؟ وما جدوى "التحليل الملموس للواقع الملموس" إذا لم يساعد أصحابه على رؤية الممكن إنجازه والمطلوب تحقيقه بالوسائل والطاقات المتوفرة الآن وليس غدا؟

(*) الكاتب الوطني لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي/ المغرب

الملف

وحدة اليسار

المصطفى بن إهمة(*)

يكثر الحديث اليوم من جديد عن وحدة اليسار، وهي ظاهرة صحية، لأنها تطرح إشكالا حقيقيا في ظل ضعف اليسار وتشرذمه وعدم انغراسه في القوى الأساسية للتغيير، الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وفي ظل نهوض جماهيري غير مسبوق ابتداء من حركة 20 فبراير التي اعتقد البعض أن جذوتها ستنطفئ بخطاب الملك في 9 مارس2011، في حين استمرت بأشكال مختلفة وفي مختلف المناطق، ببعدها السياسي والاجتماعي إلى أن جاء حراك الريف بعد مقتل السماك الشهيد محسن فكري في 28 اكتوبر2016 ليشعل الريف الأبي ويمتد لهيبه إلى كل مناطق المغرب بما فيها زاكورة. ولم يسعف القمع بالعنف الذي ذكر أهالينا في الريف بانتفاضة 59/58، ولا الاعتقالات التعسفية التي طالت أكثر من 500 ناشط، ولا الأحكام القاسية التي وصلت حد 20 سنة سجنا، ولا الإعفاءات الأخيرة لعدد من خدام الدولة بما فيهم وزراء، لم تسعف كل هذه الإجراءات في إخماده، لكن النتيجة الساطعة وغير القابلة للجدل وهي إعلان الملك نفسه بفشل النموذج التنموي، بمعنى فشل النظام السياسي القائم.

لكن اليسار، كل اليسار، كان دوره في حراك الريف هامشيا، صحيح أنه قام بالدعاية والتعريف ومحاولة التأطير السياسي، من خلال تحاليله وبياناته، لكن انخراطه الفعلي

ظل ضعيفا، ناهيك عن الحديث عن قيادته وتأطيره الميداني، وهذا دوره، وإن لم يكن دوره فماذا يكون دوره إذن؟ وما هي ضرورته؟

1-ضرورة اليسار

مضى زمن قاد فيه اليسار نضالات الشعوب من أجل التحرر والاشتراكية في روسيا والدول المحيطة بها، كما قاد النضال ضد الأنظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية، وقاد النضال التحرري ضد الاستعمار في إفريقيا، ولعبت الأحزاب الشيوعية دورا رائدا في هذا المسار حيث انقسم العالم إلى عالمين العالم الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، ومعسكر رأسمالي بقيادة أمريكا وبريطانيا وفرنسا...بل إن ما سمي ببلدان عدم الانحياز كانت في أغلبها منحازة للمعسكر الشرقي ضد المعسكر الغربي، لكن اليوم تحولت العديد من البلدان الاشتراكية إلى رأسمالية أو رأسمالية دولة، بل تحولت أحزاب قومية وتحررية في العالم العربي والمغاربي وفي إفريقيا عموما إلى أحزاب ديكتاتورية واستبدادية، وذلك تحت الضغط الأمريكي من جهة، وفي ظل الأخطاء الجسيمة التي راكمتها الأحزاب الشيوعية نفسها، وانتهت الثنائية القطبية، وأصبح العالم يسير تحت سيطرة قطب واحد بقيادة امريكا، فهل هذه نهاية التاريخ كما بشر بذلك فوكوياما ؟ قطعا لا، النظام العالمي يسير في اتجاه تعدد الاقطاب

1.1- السيرورات الموضوعية

التناقض لا يرحم، بعد أن أضطرت الرأسمالية إلى تحقيق العديد من المكتسبات للطبقة العاملة وللشعوب حتى لا تنحاز إلى المد الثوري من أجل تحقيق الاشتراكية، فأقرت مبدأ العطلة الأسبوعية والعطلة السنوية وتحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور، والتغطية الصحية والتغطية الاجتماعية أو التعويض عن العطالة وغيرها من المكتسبات الاجتماعية، لكنها اليوم تحت ضغط العولمة الليبرالية ورغبتها في الحفاظ على فائض القيمة مع التنافسية الشديدة تلجأ إلى التراجع المطرد عن تلك

المكتسبات، بالضغط على الأجور والتكاليف الاجتماعية في اتجاه تخفيضها مما أعاد الوهج إلى الحركة النقابية وإلى أحزاب اليسار التي عادة ما تقود النضالات المريرة للتصدي لهجوم الليبرالية المتوحشة.

وكان لهذا النهوض الجديد لنضال الطبقة العاملة والشعوب بصفة عامة اثر كبير على الحقل السياسي حيث بدأ التصدع يصيب تدبير النظام الرأسمالي بالتناوب بين الأحزاب الليبرالية والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، اللذين فشلا كليهما، وهو ما أدى إلى بروز النزعة اليمينية والفاشية من جهة، المتجهة إلى الانكفاء والانغلاق على الذات والعداء ضد الأجانب باعتبارهم في نظرهم يسلبوهم فرص العمل، وهي ظاهرة تبرز عادة في ظل أزمات الرأسمالية، كما حصل في ألمانيا مع الحزب النازي، وأدى أيضا وهذا هو الأهم إلى بروز تنظيمات يسارية حقيقية كبديل لأحزاب الديمقراطية الاجتماعية وصلت إلى الحكم كما حصل في اليونان واسبانيا، وبالتالي بدأ يعود تدريجيا إلى أدواره في مواجهة الليبرالية المتوحشة، بل إن الدول الوطنية التي نشأت في كنف الرأسمالية وتعززت بدولة الرفاه أصبحت اليوم في ظل الأزمة التي ضربت النظام الرأسمالي منذ 2008 وفي ظل الرغبة في الإفلات منها ،بدأت تتصدع، بل إن المناطق ذات الخصوصية والتي حصلت على الحكم الذاتي بدأت تدعو إلى الانفصال كما حصل في كطالونيا واسكتلندا، أو تبحث عن توسيع الحكم الذاتي كما في شمال إيطاليا، ولاشك أن العدوى ستستقطب شعوبا طالما طالبت بانفصالها مثل الباسك في إسبانيا وايرلندا في بريطانيا وكورسيكا في فرنسا وغيرها.

وفي ظل هذه التحولات وفي ظل الزخم النضالي التي تعرفه الدول الرأسمالية وفي ظل الفرز الذي يعرفه اليسار بين القوى الديمقراطية الاجتماعية التي تخلت عن موقعها ضمن اليسار والقوى اليسارية الحقيقية منها الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، فإن اليسار حاضر بقوة ويتقوى ويعود إلى الواجهة، واجهة النضال والمقاومة من أجل الاشتراكية وهو ما يفرض عليه أيضا الإجابة عنّ إخفاقات التجارب السابقة

للاشتراكية وبلورة نموذج قابل للعيش والاستمرار، نموذج للاشتراكية قادرة على الحياة تحت نيران العدو الرأسمالي والامبريالي.

2.1ـ التمثيل الطبقي

إن السر في ضرورة واستمرارية وحضور اليسار يكمن في ضرورة ثمتيله الطبقي

ا / الطبقة العاملة

لقد تمركزت أطروحات التغيير الثوري والثورة الاشتراكية على الخصوص على ضرورة قيادة حزب الطبقة العاملة باعتبارها الطبقة القادرة على تحرير نفسها وتحرير المجتمع والمضي قدما في بناء الاشتراكية، وفي البلدان التابعة التي فيها عدد الطبقة العاملة فيها ضعيف بفعل ضعف البنية الصناعية والفلاحة العصرية، كانت هناك اجتهادات تقضي بتوسيع مفهوم الطبقة العاملة لعموم الكادحين نظرا لتوفرهم على خصائص مقاربة لخصائص الطبقة العاملة، ووجودهم في نفس الخندق في مواجهة البورجوازية. هكذا عرفت جل بلدان العالم منذ الثورة الاشتراكية العظيمة في روسيا سنة 2017 تأسيس العديد من الأحزاب والتنظيمات الشيوعية والأحزاب الاشتراكية، كانت كلها تشدد على تمثيل الطبقة العاملة أو الطبقة العاملة وعموم الكادحين كضرورة لا مناص منها لقيادة الحرب الطبقية التي تقودها الطبقة العاملة من أجل هزم البورجوازية وبناء النظام الاشتراكي.

ب / البورجوازية الصغرى

تعتبر البورجوازية الصغرى، بل حتى فئات من البورجوازية المتوسطة حلفاء للطبقة العاملة في التغيير الثوري، لذلك أسست أحزابا وتنظيمات راديكالية، سواء في المركز في الدول الامبريالية وتحالفت مع الأحزاب الشيوعية، أو في المحيط في البلدان التابعة وقادت حركات التحرر الوطني بتحالف مع البورجوازية الوطنية، لذلك اصطفت هذه التنظيمات ضمن اليسار وعززت صفوفه وتحالفت مع القوى الاشتراكية

وقادت وتقود النضال ضد الأنظمة الديكتاتورية من أجل التحرر من التبعية السياسية والاقتصادية ومن أجل التقدم والاشتراكية.

2-ضرورة ووحدة اليسار في المغرب

1/2 مفهوم النضال الديمقراطي

برز مفهوم النضال الديمقراطي في منتصف السبعينيات بعد فشل تغيير النظام سواء من خلال النضال المؤسساتي مما أدى إلى إعلان الملك حالة الاستثناء وحل البرلمان، أو المحاولتين الانقلابيتين العسكريتين في سنتي 1971 و1972، أومن خلال الحركة الثورية في 3 مارس 1973. وكانت سنة 1975 سنة التقاء إرادتين، إرادة النظام بالانفتاح على القوى السياسية بعد المحاولتين الانقلابيتين وبروز مسألة الصحراء ورغبته في بناء ما سمي بالإجماع الوطني حولها، لذلك لجأ إلى ما سماه "المسلسل الديمقراطي"، الذي كان الغرض منه احتواء المعارضة الثورية المسلحة آنذاك وعزل الحركة الماركسية اللينينية، ومن جهة أخرى إرادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي عرف فرزا داخله بين القوى الثورية والقوى الإصلاحية ،كرسه التقرير الإيديولوجي والسياسي للمؤتمر الاستثنائي وشعار تحقيق الديمقراطية بالديمقراطية والتخلي عن استراتيجية قلب النظام، وسارت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في نفس الاتجاه بعد تبنيها موقف مغربية الصحراء وتخليها عن النضال الثوري السري.

في نهاية السبعينيات ومع دخول إلى الأمام في عملية إعادة البناء سنة 1979 انتقدت المفهوم الذي أعطاه الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية ومنظمة العمل للنضال الديمقراطي كأفق واستراتيجية ،ودون التخلي عن أهدافها الثورية ولا عن النضال السري تبنت مفهوم النضال الديمقراطي الجماهيري ذي الأفق الثوري، أي تبنت النضال الديمقراطي كتاكيتك ، وربطته بالنضال الجماهيري وليس المؤسسات وبالأفق الثوري وليس الإصلاحي ،باعتبار أن تحقيق مكتسبات ديمقراطية بالنضال

الجماهيري سيجعل الجماهير تعي قدراتها النضالية، وتطالب بمكتسبات أرقى، وحينما يعجز النظام عن تحقيقها، بفرض التغيير الثوري نفسه.

واليوم اندمجت القوى الديمقراطية الاجتماعية في بنية النظام السياسي المخزني وتخلت عن النضال الديمقراطي ويبقى على اليسار اليوم أن يرفع لواء النضال الديمقراطي.

2.2ـ قيادة النضال الديمقراطي

في الوقت الذي انحصر فيه النضال الجماهيري المنظم داخل النقابات واستمر النضال في إطارات جمعوية مدنية بشكل نخبوي، يعرف النضال الجماهيري العفوي وشبه العفوي تصاعدا مضطردا، وبرزت العديد من الحركات الاجتماعية التي تؤطره، والعديد من التنسيقيات والإشكال التنظيمية الأفقية التي تخترق جل النقابات للدفاع عن القضية الواحدة. وسجلت هذه التطورات تخلف النقابات عن النضالات الجماهيرية، فبعد أن كانت انتفاضة 20 يونيو 1981 بالبيضاء مصاحبة للإضراب العام عن غلاء المعيشة الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وكانت انتفاضة 14 دجنبر 1990 بفاس مصاحبة للإضراب العام الذي دعت إليه كل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين، لم تنخرط النقابات في أي من الهبات الجماهيرية التي عرفها المغرب مؤخرا منذ حركة 20 فبراير إلى حراك الريف وزاكورة. وإذا كانت القوى السياسية الديمقراطية الحية قد انخرطت في حركة 20 فبراير فإنها ظلت بعيدة عن حراك الريف، ولم ترتبط به إلا من باب الموقف المساند أو من الباب الحقوقي بتوفير المحامين ومساندة عائلات المعتقلين السياسيين، لذلك فالنضال الجماهيري بحاجة إلى قيادة سياسية تساهم في رفع الالتباسات التي تعتريه، ومحاولات اختراقه والركوب عليه لأغراض سياسوية، وإعطائه أفقا رحبا وإدراجه ضمن النضال الديمقراطي العام للشعب المغربي من أجل التحرر والديمقراطية.

وهذه المهمة تتطلب وحدة اليسار، لكنها تتطلب من اليسار الانخراط في النضالات الجماهيرية العفوية للشعب المغربي والمساهمة في تنظيمها وتأطيرها مع الحفاظ على استقلاليتها، وبناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير للدفاع عن قضاياها دون النيابة عنها، وتنظيمها في المدن والقرى للدفاع عن الشأن المحلي وبلورة برامج مطلبيه محلية، والنضال من أجلها والتفاوض عليها سواء مع الإدارة الترابية (الوالي، العامل والباشا أو القايد)، أو مع الإدارة المنتخبة (رئيس الجهة أو رئيس المجلس الاقليمي أو رئيس الجماعة).

إن نفور مناضلي الحركات الاحتجاجية الجماهيرية من الأحزاب ونعتها بالدكاكين السياسية طبيعي بالنسبة للأحزاب المندمجة في بنية المخزن، لكننا كأحزاب اليسار يجب أن نسعى متواضعين إلى الارتباط بهذه الحركات، كأفراد ثم كأحزاب لدعمها والمساهمة في تأطير نضالاتها.

3.2ـ ما اليسار اليوم في المغرب؟

بعد اندماج الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية: حزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في بنية النظام المخزني والتخلي عن النضال الديمقراطي، والنزوع إلى المشاركة في الحكومات المخزنية، بالطبع الحديث هنا عن الخط السياسي والاتجاهات المتنفذة، هذا لا يعني أن الاتحاد الاشتراكي لا يزخر بالمناضلين الديمقراطيين وكذلك التقدم والاشتراكية والذي غالبا ما غادروا الحزب وأنشئوا تكتلات حزبية ولا زالوا يقاومون الاتجاهات الانحدارية نحو المخزن، بعد هذه التحولات التي عرفها الحقل الحزبي المغربي، يمكن اختزال اليسار اليوم في النهج الديمقراطي مع المجموعات اليسارية لينينية وتروتسكية وماوية، وفدرالية اليسار الديمقراطي مع المجموعات الأخرى: اليسار المتعدد، الخيار اليساري الديمقراطي، وأكيد أن توحيد كل من النهج الديمقراطي وفيدرالية اليسار الديمقراطي سيفتح الأفاق أمام انخراط مختلف هذه المجموعات وربما أيضا بالنسبة للديمقراطيين المنسحبين من الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية.

4.2ـ ما هو شكل الوحدة وكيف يمكن بناؤها؟

بالنظر للاختلافات الإيديولوجية والسياسية القائمة بين النهج والفيدرالية، فإن أحسن صيغة للوحدة هي التحالف، التحالف السياسي على برنامج حد أدنى، برنامج ديمقراطي استراتيجي سيروم إعطاء بديل للنظام المخزني، جوهره التحرر والديمقراطية، التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية الامبريالية العالمية والفرنسية بالخصوص، وبناء نظام ديمقراطي عصري يضع حدا للاستبداد في السياسة والريع في الاقتصاد وينهض بالمجال الاجتماعي، ويفصل بين الدين والسياسة في الحياة العامة. هذا البرنامج من شأنه أن يعطي أملا للشعب المغربي ولشبابه في غد أفضل ويكون مرجعا ومؤطر لمختلف مطالبه ونضالا ته.

وعلى أساس هذا البرنامج الاستراتيجي يمكن بلورة برامج ديمقراطية لحظية تركز في كل فترة من الفترات على القضايا الأكثر أهمية وراهنيه بالنسبة للشعب المغربي في الحرية: الحريات الديمقراطية، وفي السياسة: الحقوق السياسية الديمقراطية وفصل الدين عن السياسة وفي الاقتصاد القطع مع اقتصاد الريع، وفصل السياسة عن الثروة ،وعلى المستوى الاجتماعي مجانية جودة التعليم من حيث البرامج والمناهج وشروط التحصيل وفي الصحية: التغطية الصحية للجميع ،وفي السكن: سكن لائق للجميع، وفي الشغل: الشغل للجميع والتعويض عن العطالة ،وتقاعد للجميع ضامن لكرامة .

إن هذا التحالف يجب بناؤه على رجلين: الأولى في الساحة في مختلف الضالات الجماهيرية وفي مختلف الأنشطة السياسية، وفي مختلف الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية وفي مختلف التنظيمات الذاتية المرتبطة بالشأن المحلي، وفي مختلف المنظمات الجماهيرية النقابية والحقوقية والمدنية، وفي مختلف القطاعات الحزبية: الشبابية والنسائية، وهذه المناحي قائمة اليوم ويجب تطويرها وتوسيعها.

أما الرجل الثانية فيمكن فتح نقاش من أجل بلورة أرضية للتحالف أساسها برنامج سياسي وأشكال تنظيمية وهيئات قيادية ملائمة وطنية. وجهوية ومحلية وقطاعية، وهيئات للتنسيق على مستوى المنظمات الجماهيرية: نقابية، حقوقية ومدنية.

5.2ـ كيفية التعامل مع القضايا الخلافية؟

ا/ الملكية البرلمانية

تبنت فدرالية اليسار الديمقراطي شعار الملكية البرلمانية كسقف سياسي للمطالب الدستورية في ما يخص شكل النظام، على اعتبار أنها تحل التناقض بين الملكية التنفيذية والمسؤولية، لذلك تبنت نظاما يسود فيه الملك ولا يحكم ،أي أن لا يكون مسؤولا وقابلا للمحاسبة، هذا في حين يركز النهج الديمقراطي على الديمقراطية كجوهر دون تحديد طبيعة وشكل النظام الذي يطمح إليه باعتبار أن هذه القضية يجب أن تكون من القضايا التي يكون فيها الاختيار للشعب ،من خلال الدستور الذي يبلوره المجلس التأسيسي والذي يجب أن يكون محط توافق بين القوى الديمقراطية والقوى الحية ،السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن في هذا الباب تبني موقف الديمقراطية من طرف التحالف على إن يستمر كل طرف الاحتفاظ بموقفه والإعلان عنه والدفاع عنه، وفتح النقاش للتوافق في المستقبل حول موقف موحد.

ب / الانتخابات

لم يشكل الموقف من الانتخابات أي عائق أمام تجمع اليسار الديمقراطي، حيث مارس المشاركون موقفهم ومارس المقاطعون موقفهم وانتهى الأمر. وفي الحقيقة سواء المشاركة أو المقاطعة، الكل يقر بأنها قضايا تكتيكية يحدد الموقف منها الشروط التي تمر فيها وعلى كل يجب أن يأتي لتتوج مسار نضالي حول قضايا الشعب، بالارتباط بقضاياه وتأطير نضالاته، ويأتي الموقف كتتويج لحركية نضالية.

والسؤال الذي يجب طرحه إبان مثل هذه الاستحقاقات هو: هل ستقدم هذه الانتخابات نضال الشعب المغربي من اجل التحرر والديمقراطية

ج / قضية الصحراء

يبدو اليوم أن الكل قابل بموقف الأمم المتحدة: "حل سياسي سلمي متفاوض عليه تحت إشراف الأمم المتحدة"، ويمكن أن يكون هذا الموقف موقفا حد أدنى، يمكن إضافة إليه مسألة الدفاع عن قضية الصحراء حتى تصبح شأنا عاما، ويبقى لكل طرف في إطار تنظيمه حق التعبير عن تصوره، علما بأن مسألة الصحراء لم تكن يوما عائقا أمام الانتظام في إطار تجمع اليسار الديمقراطي.

د / القوى الأصولية

ينطلق موقف فيدرالية اليسار أو توجهه العام من أن الصراع اليوم هو ضد أصوليتين، المخزنية والإسلامية، في حين نعتبر في النهج الديمقراطي أن الصراع الرئيسي هو مع النظام المخزني، فهو الذي يمتلك السلطة وأدوات السيطرة الإيديولوجية والسياسية والنظامية: الجيش والشرطة.

أما الحركة الأصولية فيجب التمييز فيها بين الاتجاهات الايديولوجية والسياسية الرجعية التي يجب مناهضتها، والاتجاهات لنقل الديمقراطية، الحركة من أجل الأمة وبما البديل الحضاري الذي يمكن للتحالف الديمقراطي أن ينظر في أي مستوى يمكن التحالف معها ، في الجبهة الديمقراطية أم في مستوى أوسع: الجبهة الميدانية، و جماعة العدل والإحسان التي تتبنى اليوم الديمقراطية في إطار اللقاءات التي تنظمها ويمكن اليوم التعامل معها على مستويين ببناء الجبهة الميدانية لتأطير نضالات الجماهير، وفتح نقاش عمومي لاستجلاء تصوراتها والبحث معها على نقط الالتقاء والاستمرار في نقاش نقط الاختلاف

خلاصة

يمكن القول إن وحدة اليسار ضرورة موضوعية وتاريخية لقيادة النضال الديمقراطي للشعب المغربي من أجل التحرر والديمقراطية، ويشكل تحالف النهج الديمقراطي مع فيدرالية اليسار الديمقراطي الحلقة المركزية لبناء الجبهة الديمقراطية، بعد الفرز الذي عرفه الحقل السياسي والحزبي اليوم.

هذه الجبهة الديمقراطية يجب أن تعمل على تأسيس جبهة أوسع وأعرض مناهضة للنظام المخزني وتستهدف عزله والتخلص منه.

هذه التراتبية ليست زمنية يمكن لمساري بناء الجبهة الديمقراطية والجبهة الميدانية أن يسيران بشكل متزامن.

الوضع اليوم: نهوض جماهيري غير مسبوق، وفرز سياسي غير مسبوق وفشل ذريع للمشروع المخزني يجعلان اللحظة لحظة اليسار بامتياز، فهل سيكون في الموعد؟

الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي/ المغرب [*]

■

إعادة بناء اليسار

بين الضرورة والمهام

عبد السلام العزيز(*)

تعتبر ضرورة إعادة بناء اليسار ورشا مستعجلا، وهو إحدى خلاصات المؤتمر الوطني الثامن لحزبنا التي عكسها بيانه الختامي. وقد اشتغلنا على هذا الورش خلال السنوات الأربع الأخيرة، إلى جانب إخواننا في الحزب الاشتراكي الموحد والطليعة الديمقراطي الاشتراكي، في إطار تحالف اليسار الديمقراطي وفي إطار فيدرالية اليسار الديمقراطي فيما بعد.

نعتقد اليوم، أن أي حديث عن إعادة البناء ووحدة قوى اليسار، يجب أن يتجاوز التأكيد الخطاباتي و الشعاراتي حول هذه الضرورة، والمرور إلى مرحلة الفعل انطلاقا من مهام محددة لإعادة البناء و خلق الحزب الذي بإمكانه تجميع كل اليساريين و الديمقراطيين، لتوفير شروط البناء الديمقراطي و العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للثروة، و كذلك لتوفير شروط مجابهة الهجمة الرجعية الفكرية السائدة ببلادنا، و مواجهة محاولة العودة للاستبداد بأشكاله القديمة و التصدي للهجمة النيوليبرالية التي تؤثر في الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بشكل مباشر و قوي، والتي تتم مواجهتها بأشكال تجزيئية تحتاج لتجميع كل القوى الديمقراطية و التقدمية من أجل فعل نضالي أكثر تأثيرا و تغيير موازين القوى لفائدة الطبقات الاجتماعية المهمشة.

إن إعادة بناء حركة اليسار خيار استراتيجي بالنسبة إلينا، وهو طموح لا يعادله إلا إصرارنا على حق شعبنا في التغيير والإصلاح. وهو خيار واع ومفكر فيه، يستلزم منا جميعا، إرادة سياسية تتجاوز كل الحسابات السياسوية والأنانيات الفردية.

هذا الجهد يحتاج بالضرورة إلى مقاربة إرادوية (VOLANTARISTE)، مخطط لها في الزمان والمهام، للانتقال من الشعار إلى الفعل، وذلك لرفع التحديات الجديدة والصعبة التي تواجهنا، والتي لم نستطع كأحزاب يسارية مناضلة، إيجاد الأجوبة المناسبة لها بشكل منفرد.

ضرورة إعادة بناء اليسار

إن التحديات المطروحة علينا اليوم، تشكل في حد ذاتها العناصر المؤسسة لضرورة إعادة بناء اليسار. ويمكن إجمالها في أربع تحديات:

1. هيمنة الفكر الرجعي المحافظ، خصوصا وأن له أذرع سياسية ومجتمعية متعددة.

2. ممانعة النظام السياسي المغربي للتحول ومقاومته للدمقرطة، وقد كان ممكنا تحقيق شروط الانتقال للديمقراطية في مناسبات تاريخية عديدة، إلا أن النظام السياسي بمختلف مكوناته، قاوم ويقاوم التوجه نحو الديمقراطية.

3. الهجوم النيوليبرالي على مكاسب الشعب المغربي، خصوصا في السنوات الخمس الأخيرة، وذلك في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل ويمكن أن نقول أن معدلات الاستغلال و نهب الثروات و الترامي على الأراضي والتفويتات استفحلت بشكل غير مسبوق، مما خلق أوليغارشيا مالية، أصبحت تتحكم في الاقتصاد الوطني وتؤثر بشكل كبير في الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية ببلادنا.

4. ظهور ملامح قوية للرجوع إلى السلطوية وتكريس الاستبداد، الذي يستفيد اليوم من التحولات في المحيط الدولي، في ظل ضعف للمقاومة الداخلية الضرورية، وحتى شعار الدمقرطة وحقوق الانسان، لم يعد حاضرا اليوم بقوة كما كان في السابق.

إن اليسار اليوم، لم يعد قادرا على مواجهة هذه التحديات، ذلك أن واقع التشرذم والتعدد الزائف في بلادنا والذي لا ينبني على اختلاف في الاختيارات الإيديولوجية أو في التوجهات السياسية، أو في المهام والشعارات. قد تكون هناك تمايزات إيديولوجية، لكن لا نعتقد أن هذه التمايزات يمكن أن تبرر وجود سبع أو ثمان أحزاب يسارية حقيقية. إن واقع التشتت هدا يعيق الانتقال إلى الديمقراطية والنضال الاجتماعي كما يعيق استرجاع قوة اليسار ونجاعته وفعاليته، فتعدد اليسار ليس فقط على مستوى التنظيمات السياسية، بل يمتد إلى مجالات أخرى حقوقية ونقابية... وليس هناك عمل لتجميع نضالات شعبنا التي لم تتوقف يوما، والغائب اليوم هو الحزب الذي نطمح إليه جميعا، تلك القوة السياسية القادرة على احتضان وتأطير كل هده النضالات والتوجه بها لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية. فهيمنت المطالب الفئوية والمجالية انفصلت عن النضال الديمقراطي.

المقام

مقابل صحوة المجتمع، هناك ومع كامل الأسف غياب تعبير سياسي يساري قوي له القدرة على تحويل هده الصحوة إلى قوة فاعلة ومؤثرة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك يرى حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، أن إعادة بناء حركة اليسار يقتضي بالضرورة التقدم نحو وحدة اندماجية وتجاوز كل أشكال التنسيق، ليس لكل اليسار، بل للأحزاب اليسارية التي تلتقي في استراتيجيتها، وفي الخط السياسي وفي الأولويات المطروحة على بلادنا، وأقصد هنا أساسا فيدرالية اليسار الديمقراطي كلبنة أولى في سيرورة إعادة البناء. فبعد مختلف أشكال التنسيق السابقة منذ 2006، حيث دخلت الأحزاب الثلاثة المشكلة للفدرالية انتخابات 2007 و2009و 2015 و2016 بشكل موحد ومجتمع بشكل دوري، أعتقد أن الوقت قد حان للارتقاء بالفيدرالية في اتجاه الاندماج، خاصة وأن عناصر الالتقاء بينها كثيرة جدا، مقابل عناصر اختلاف عادية تحدث داخل كل الأحزاب والتنظيمات.

وبالتالي فنحن نقترح أن نشتغل خلال السنتين المقبلتين على مشروع الاندماج لأحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي، ليس كقرار سياسي فوقي بل كسيرورة منفتحة على مختلف الإطارات اليسارية التي تشتغل في مختلف الحقول، وعلى الشخصيات والأفراد اليساريين المناضلين في مجالاتهم، وفي تصورنا ينبغي استثمار السنتين المقبلتين لطرح اختلافاتنا للنقاش بكل رفاقية للوقوف على تمايزاتنا الإيديولوجية، وقراءة تجاربنا التنظيمية المختلفة، لوضع تصور تنظيمي للحزب اليساري المأمول. هذا النقاش ينبغي أن يتم ليس فقط على مستوى القيادات بل بإشراك مختلف التنظيمات المحلية والإقليمية والجهوية.

كما نعتقد في حزبنا بأهمية إشراك المثقفين اليساريين والديمقراطيين، فلا يمكن بناء الحزب بالمناضلين الميدانيين والحركيين فقط. لابد كذلك من قراءة تجارب الوحدة على المستوى العالمي كتجربة سيريزا باليونان والتي استطاعت تجميع 13 حزبا من أقصى يسار اليسار لوسط اليسار، من اليسار الليبرالي إلى اليسار التروتسكي والماوي. على مقربة منا هناك تجربة البرتغال، حيث إن قطب اليسار المشكل من أحزاب مختلفة استطاع أن يحقق نتائج مهمة سواء على المستوى الميداني أو الانتخابي، وتجربة

أشقائنا في الجبهة الشعبية بتونس التي راكمت على المستوى التنظيمي والإشعاعي والحضور الميداني.

إن ما يؤاخذ علينا كيسار، أن حضورنا ضعيف في الصراع بمختلف مستوياته، وينبغي علينا اليوم إعادة الاعتبار للصراع. لقد فرض الإجماع على المغاربة، وهو في كل الأحوال توجه عالمي يروم تحييد الصراع الطبقي. ينبغي علينا أن نعود بقوة إلى واجهة الصراع الايديولوجي بالاشتغال على إعلام موحد ومناضل، وإخراج مجلة فكرية منفتحة على المثقفين والجامعيين، ومبادرات أخرى في هذا الاتجاه حتى نتمكن من استرجاع حضور الفكر اليساري الديمقراطي. كما أن بناء اليسار يمر عبر خوض الصراع الاجتماعي، وقد فتحنا نقاشا داخل فيدرالية اليسار لخلق جبهة اجتماعية منفتحة على كل التنظيمات اليسارية ، و المنظمات النقابية و الحقوقية و كل التعبيرات المدنية الديمقراطية التي تحمل مطالب اجتماعية مهما كانت الاختلافات السياسية ، حتى نتمكن من إعادة المكانة للنضال الاجتماعي ، فاليوم لم يعد الأمر يقتصر على النضال النقابي ، فقد برزت تعبيرات احتجاجية جديدة لمختلف الشرائح الاجتماعية خارج الدورة الاقتصادية وخارج علاقات الاستغلال ، كالنضال ضد تفويت الأراضي و تفويت و خوصصة الخدمات العمومية من تعليم و صحة و غيرها ... فالجبهة الاجتماعية لها طبيعة استعجالية حتى نتجاوز تدبيج البيانات والحضور في الوقفات الاحتجاجية التقليدية التي ليست لها إمكانية التأثير في القرار.

إن فتح النقاش اليوم حول الإصلاح السياسي والدستوري أصبح ضرورة موضوعية أمام إعلان إفلاس الحقل السياسي الرسمي وأمام واقع الانحباس الشامل، لتمكين مجتمعنا من أحزاب قوية يسارية وغيرها، قادرة على لعب أدوارها بعيدا عن التدخل في شؤونها الداخلية وضرب استقلالية قرارها. فالفراغ السياسي لا يمكن إلا أن يشكل خطرا على استقرار مجتمعنا لأن حركية المجتمع لا يمكن ضبطها، وبالتالي

فالتغيير الديمقراطي ببلادنا، أصبح مستعجلا، وتأجيله سيؤدي بالزج ببلادنا في المجهول.

إن من مهامنا اليوم دعم حركة التحرر بمنطقتنا وفي العالم لمواجهة الامبريالية في شكلها الجديد. والحركة اليسارية كانت دائما حاضرة

ولإنجاز هذه المهام ،وجب علينا في إطار فدرالية اليسار الديمقراطي أن ننفتح أكثر، ولدينا بهذا الصدد مقترحات على المستوى التنظيمي سنقدمها بالتفصيل للهيئة التنفيذية والتقريرية لفدرالية اليسار الديمقراطي... فقبل المرور للاندماج لابد أن نمر من مرحلة انتقالية نعطي فيها للأجهزة الحالية صيغة الحزب الواحد ، بتوزيع المهام ، والاجتماع بشكل دوري، وتوحيد بعض مجالات الاشتغال ، كالعلاقات الخارجية الموحدة، و قطاع شبابي واحد ،و قطاع طلابي واحد...كذلك الانفتاح على كل اليساريين من الآن، دون الحاجة بالضرورة أن يمروا من أحد الأحزاب المشكلة للفيدرالية، و البحث عن صيغ تضمن تمثيلهم داخل أجهزة الفيدرالية. إنها مجموعة من الاقتراحات نعتقد أنها ستشكل خارطة طريق حتى نتمكن في موعد لا يتجاوز السنتين من تحقيق الاندماج، خدمة لمصلحة المغرب وشرائح الكادحين الذين هم في حاجة إلى صوت قوي للدفاع عن مصالحهم.

إن التغيير الديمقراطي ودمقرطة النظام السياسي، مهمة معقدة وشاقة في سيرورة مجتمعية وتاريخية متحولة باستمرار، وهو ما يحتاج إلى تجديد الوعي الجماعي لحركة اليسار، في ارتباط بواقع وتطور حركة اليسار في العالم، للوقوف على الأسباب الجوهرية في التراجع الحاصل لحركة اليسار، وفتح نقاش واسع عميق، نقدي، يستحضر الصعوبات أو المعوقات الموضوعية والذاتية لإعادة البناء.

(*) **أمين عام حزب المؤتمر الوطني الاتحادي/ المغرب**

■

الملف

وحدة اليسار

محمد مجاهد(*)

إن وحدة اليسار التي نحن مقبلون على إنجاز محطة مهمة من محطاتها لا يمكن اعتبارها حدثا عاديا في سياق عادي، الهدف منها فقط هو توحيد الجهود وتقويتها من أجل تأثير أكبر في الساحة السياسية بل و بالنظر للأوضاع السياسية الغير المسبوقة في بلادنا والمتمثلة في التحكم المطلق للنظام في العملية السياسية والهيمنة على المشهد الحزبي وبالنظر لما تعرفه بلدان عربية عديدة من حروب ودمار؛ وتحديدا- بالنظر لما تطرحه هاته الأوضاع الجديدة من مهام نوعية ومن رهانات وتحديات على المولود الجديد وما تعلقه عليه من آمال من أجل فتح أفق جديد في بلادنا، فإن الوحدة الاندماجية التي نعمل على إنجازها تكتسي أهمية استثنائية، وربما فرصة للوطن، إذا ما كنا جميعا في مستوى هاته المحطة التاريخية وإذا ما وفرنا لها شروط التأسيس على أسس نقدية سليمة وإذا ما شحذنا سلاح النقد اتجاه أنفسنا و اتجاه التجارب السياسية السابقة. واستخلصنا منها العبر والدروس الضرورية، حتى يكون للمشروع الجديد المضمون والمعنى والجدوى التي تجعله بديلا على أرض الواقع وتجعله مشروعا قابلا للحياة والنمو والتطور، وقادرا أن يكون حدثا تاريخا بكل ما في الكلمة من معنى.

سياق الوحدة

السياق العربي والجهوي

إن السمة الرئيسة للوضع العربي هي فشل الثورات والانتفاضات العربية التي عرفتها دول عديدة؛ في تحقيق أهدافها والمتمثلة في إقامة الدولة المدنية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفي المقابل تعيش هاته الدول على إيقاع الخراب والدمار والحروب المذهبية والطائفية والإثنية.

ومازال الوضع العربي برمته تتجاذبه إما قوى الاستبداد التقليدي أو القوى الأصولية الإسلاموية الماضوية، وهما معا وجهان لعملة واحدة: عملة المحافظة ومعاداة العصر وقيمه المتمثلة في قيم الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة.

كما أن حضور القوى الديمقراطية وتأثيرها في مجرى الأحداث مازال محدودا وضعيفا وهامشيا.

إن المعضلة هي أن المخرج الوحيد للبلدان العربية من دوامة التخلف والحروب والدمار والفقر والفساد والتهميش واللا استقرار يمر بالضرورة عبر إنجاز هذه البلدان لنهضتها التنويرية وانتقالها الديمقراطي. إن هذه المهام التاريخية المؤجلة مرتبطة بالضرورة بإعادة بناء القوى الديمقراطية لتصوراتها وبرامجها ولأدوات وطرق اشتغالها.

وقد يتساءل قارئ هذا المقال عن علاقة وحدة اليسار بسمات الوضع العربي، بل قد يعتبره البعض مجرد حشو أو إطناب. وعلى العكس من هذا الظن، فإني تعمدت إدراج هذه الفقرة اعتقادا مني أن بلدنا لم يوفر شروط الاستقرار بعد، و أن استقراراه الظاهري الحالي يتسم بكثير من عوامل الهشاشة وأن مستقبل البلد مازال مفتوحا على المجهول، فبالرغم من بعض التمايزات المحدودة يشترك المغرب مع دول المشرق العربي، وأكثر مع الدول المغاربية في عدة مميزات أساسية كما أنه يتقاطع

معها في عدة عوامل تاريخية ومجتمعية وسياسية واقتصادية وثقافية، وعلى هذا الأساس فإن السياق العربي والمغاربي الحالي، يجب أخذه مأخذ الجد، باعتباره يرمي بتأثيراته على أوضاعنا الداخلية، ويشكل عاملا سلبيا على حاضر ومستقبل البلاد.

السياق الوطني

يمكن الجزم أن ما يعيشه المغرب من أوضاع تراجعية ومن ضعف للحركة اليسارية والديمقراطية، ومن فقدان للثقة في المستقبل ومن انسداد الأفق هو وضع غير مسبوق في التاريخ الحديث لبلادنا ويمكن أن نبرز أهم السمات للوضع في ما يلي:

أزمة مركبة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية بسبب سيادة نمط مخزني تقليدي في ظل زواج بين الاستبداد والفساد والاستحواذ على الثروة والسلطة في تعارض مع مطامح طبقات وفئات واسعة من شعبنا وفي تناقض مع قيم العصر ومع أنماط الحكم الديمقراطي والتي أكدت وحدها نجاعتها ووفرت شروط النمو والتقدم والاستقرار لبلدانها.

أزمة عميقة للحركة الديمقراطية واليسارية تتمثل في انهيار الأحزاب الديمقراطية التقليدية: (حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي حزب التقدم والاشتراكية) وفقدان مصداقيتها واستقلالها وبالتالي انتهاء أدوارها التاريخية بعدما تمكن النظام عبر صيرورة من الاحتواء والإغراء والإدماج من تحويل هذه الأحزاب إلى كيانات بدون روح في خدمة أجندته السياسية وما لهذه التحولات العميقة من أثر على كافة الحقول النضالية: الجماهيرية والمدنية.

تمكن النظام بعدما اضطر إلى تقديم تنازلات دستورية وسياسية محدودة ومحسوبة خلال فترة حركة 20 فبراير من استعادة المبادرة بشكل مطلق خصوصا بعد إعفاء بنكيران وتنصيب الحكومة برئاسة العثماني، وما كشفت عنه هذه المستجدات من أوهام الإصلاح من داخل البنية المخزنية (الدستورية والسياسية) وما أدت و ستؤدي

إليه من أزمة داخل حزب العدالة والتنمية ومن إضعاف لشعبيته ولمصداقيته ولحضوره الانتخابي حتى يتحول تدريجيا إلى حزب لا يختلف في الجوهر عن الأحزاب الحكومية الأخرى.

بالرغم من عدم تمكن حركة 20فبراير من تحقيق أهدافها المعلنة والمتضمنة في أرضيتها التأسيسية والمكثفة في شعار الملكية البرلمانية وبالرغم من القمع المسلط على الحركات الاحتجاجية فإن روح وثقافة وجرأة حركة 20 فبراير مازالت قادرة على أن تطبع المرحلة القادمة في بلادنا ويشكل حراك الريف والاحتجاجات المتنامية في عدة مناطق مؤشرات على ذلك.

لماذا تكتسي وحدة اليسار اليوم طابعا استثنائيا؟

لا يمكن إدراك الأهمية البالغة والاستثنائية للوحدة الاندماجية باعتبارها تتجاوز ما هو حزبي/ برنامجي وتتعداه لتعانق حلم وطن في النهوض من جديد بدون استحضار الأزمة العميقة للحركة اليسارية والديمقراطية، باعتبارها ليست أزمة نمو ظرفية عابرة بل هي تعبر عن نهاية دورة سياسية بكاملها ابتدأت على الأقل منذ الاستقلال، انتهت هذه الدورة بنهاية فاعليها الأساسيين بدون أن تحقق المهمة المركزية التي كانت مطروحة على جدول النضال الديمقراطي- منذ الاستقلال وهي مهمة :الانتقال الديمقراطي.

نعم؛ إن دورة سياسة بكاملها انتهت بما أدت إليه وتؤدي إليه من أوضاع الضعف واليأس والإحباط واختلال كبير في موازن القوى، غير أن مرحلة جديدة لم تبدأ بعد.

بهذا العمق فقط يمكن أن نقارب موضوع وحدة اليسار من خلال وضعها في سياقها التاريخي النوعي والمفصلي.

وتأسيسا على ما سبق؛ فإن محطة الاندماج مطروح على عاتقها أن تدشن لهذه المرحلة السياسية الجديدة وأن تعطي انطلاقة دينامية نضالية نوعية يكون في مقدورها أن تعيد الثقة للفئات المتوسطة المتنورة وللمثقفين ولكافة الجماهير الشعبية في جدوى العمل السياسي النبيل. وأن تفتح بالتالي أفقا جديدا للنضال الديمقراطي في بلادنا يمكن من توفير المؤهلات والشروط لانتقال ديمقراطي ويحقق للبلد نهضته التنموية والحضارية ويجنبه احتمالات المجهول.

وحدة اليسار: المسار والإنجاز

إن ما نعنيه بوحدة اليسار اليوم: هي إنجاز الوحدة الاندماجية بين المكونات الثلاثة المشكلة لفيدرالية اليسار الديمقراطي بالانفتاح وبإشراك كل الفعاليات اليسارية الديمقراطية المقتنعة بمشروع الفيدرالية والتي تكثفه شعارات الملكية البرلمانية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بمضمونها الكوني الجماعية والفردية.

إن المحطة الاندماجية التي نشتغل من أجل إنجاحها تتوج في الواقع صيرورة وحدوية ابتدأت على الأقل منذ 2003 بتأسيس تجمع اليسار الديمقراطي ثم تحالف اليسار الديمقراطي 2006 ثم فيدرالية اليسار الديمقراطي 2014.

إن إنجاز هذا المشروع في زمنه السياسي أي قبل الانتخابات البرلمانية القادمة ممكن التحقيق نظرا للعوامل التالية:

القناعة المشتركة لمناضلي الأحزاب الثلاثة بأن لا بديل عن خيار الاندماج من أجل فتح أفق نضالي جديد في بلادنا؛ وبأن مهمة إعادة بناء الحركة اليسارية والديمقراطية مهمة شاقة تتجاوز مقدرة كل حزب على حدة والاندماج تحصيل حاصل، لأنه يتوج مجهودات وخطوات مهمة في مسارنا الوحدوي سواء تعلق الأمر بالمنجز الأدبي (الأرضية السياسية لفيدرالية اليسار الديمقراطي – أرضية الإصلاحات الدستورية والسياسية – البرنامج الانتخابي – أرضية حول الصحراء-الجهوية المتقدمة - الأرضية التنظيمية... إلخ). أو بخوض الانتخابات الجماعية والتشريعية بلوائح

موحدة وبرمز واحد. أو المشاركة بشكل موحد في عدة أنشطة ومبادرات سياسية ونضالية.

إن الفيدرالية في الأصل صيغة تنظيمية انتقالية نحو الاندماج حيث تسير وتدار من طرف هيئة تنفيذية وهيئة تقريرية موحدة فوتت لهما الأحزاب الثلاثة البث في ثلاث قضايا سياسية جوهرية: الدستور – الصحراء ـ الانتخابات. كما يتناوب الأمناء العامون الثلاثة على مهمة " منسق الفيدرالية " بالتناوب كل ستة أشهر.

وقد سبق للهيئة التنفيذية أن سطرت برنامجا نضاليا شاملا يهم مختلف مستويات ومجالات النضال وشكلت لجانا لذلك (الهيكلة المحلية – العمل البرلماني – الاحتجاجات الشعبية: العمل الجماهيري والمدني وآليات القرب من المواطنين – العلاقة مع المثقفين ـ المبادرات السياسية والنضالية المشتركة).

إن بعض القضايا السياسية أو الفكرية أو التنظيمية أو النضالية المطروحة للنقاش قبل المؤتمر الاندماجي هي قضايا قابلة لبلورة تصور مشترك بشأنها إذا ما استحضرنا المنجز والمشترك في القضايا الجوهرية، وإذا ما توفرت شروط الحوار البناء والمنتج القائم على الاحترام والتقدير المتبادل، وإذا أدرك الجميع الأهمية التاريخية لهذه الخطوة الوحدوية والتي بدون إنجازها سيكون اليسار بكل مكوناته عرضة للانتكاسة والتراجع والتحلل.

وحدة اليسار: المقام والرهانات

إن من دواعي ومبررات التشبث بمشروع الاندماج هو الرهان المطروح على هذه القوة الصاعدة الجديدة، لتوفير شروط الانفتاح والنمو والبروز وتجميع كل مؤهلات التأثير الفعلي في الصراع السياسي في بلادنا وذلك من خلال وضع برنامج شامل يتوخى الحضور الوازن في المجتمع، وإبداع آليات جديدة للتواصل والارتباط بأوسع الشرائح الشعبية.

إن المهمة المركزية لهذا المولود الجديد، هو خلق وبعث الأمل وبث حياة جديدة في شرايين مختلف الحقول النضالية في بلادنا من أجل إيقاف المنحى التراجعي الذي تعرفه بلادنا منذ أواسط التسعينيات والعمل على استعادة المبادرة السياسية وإقناع فئات وشرائح واسعة ـ فقدت ثقتها في العملية السياسية وفي الفاعلين السياسيين ـ بأن مغربا ديمقراطيا متضامنا آخر ممكن.

إن مرجعيتنا الاشتراكية وهويتنا اليسارية الديمقراطية يجب ألا تنسينا المهمة التاريخية المؤجلة ومتطلباتها والمتمثلة في الانتقال من الدولة المخزنية العتيقة ـ باعتبارها عائقا بنيويا نحو التقدم والتنمية ـ إلى الدولة الوطنية الديمقراطية. والتي من شأنها أن تفتح أفاقا للتطور والتقدم. وعلى اعتبار أن هذه المهمة ليست مهمة اليساريين الديمقراطيين لوحدهم بل تهم كل الديمقراطيين بمختلف مشاربهم والمعبرين عن مصالح كل الطبقات والفئات ذات المصلحة الحقيقية في التغيير الديمقراطي.

إن القوة الصاعدة الجديدة المنبثقة عن الاندماج مدعوة لربط علاقة التواصل والحوار والتعاون مع كل الطاقات والفعاليات الديمقراطية ومع الإطارات الجماهيرية والمدنية المستقلة والمناضلة في أفق بناء جبهة ديمقراطية واسعة تحت شعار مركزي: الملكية البرلمانية.

وحدة اليسار: التحديات والأسئلة المؤرقة

أسئلة عديدة مؤرقة تنتصب أمامنا بعد كل هذا الذي وقع وجعل النظام يحكم قضيته على المشهد الحزبي في بلادنا.
كيف هوت الأحزاب الديمقراطية التي لعبت أدوارا محورية في النضال الديمقراطي في بلادنا؟
ما هي الأسباب العميقة الفكرية والسياسية والتنظيمية التي أدت إلى هذا الانهيار؟
هل اليسار الديمقراطي أو القوة الجديدة المنتظرة في منأى أن يكرر نفس المسار ونفس المصير حتى إن نما هذا اليسار الديمقراطي وكبر؟

ما هي المقومات والموانع التي من شأنها أن تمنع القوة الصاعدة في الوقوع في نفس الأخطاء؟

إن هذه الأسئلة تكتسي أهمية بالغة بل يمكن القول إنها أسئلة تأسيسية؛ بمعنى أن الأجوبة الرصينة النظرية والسياسية والتنظيمية والعملية هي التي تؤسس للمشروع البديل. وبدون هذه الأجوبة الهادئة والسليمة ستبقى مجهوداتنا معرضة لمراوحة المكان والضياع.

إنه لمن السذاجة أو تبسيط الأمور الاعتقاد أن ما وقع يتحمل مسؤوليته شخص من الأشخاص، أو ربط الانهيار بحدث بعينه أو بتاريخ محدد، على الرغم من الدور المهم للأشخاص والأحداث.

إن ما وقع، ونظرا لحجم ما وقع لا يمكن أن يكون إلا حصيلة تفاعلات مستويات عدة فكرية وثقافية وسياسية وتنظيمية، اشتغلت على طول المرحلة السياسية منذ التأسيس وتسارعت فقط خلال فترة الثمانينات والتسعينات.

إن الأسئلة المطروحة علينا هي من العيار الثقيل وتختزل في العمق التاريخ السياسي المعاصر لبلادنا بكل نجاحاته الصغيرة، وإخفاقاته المدوية. لذلك فالأجوبة تقتضي أبحاثا في حقول علمية مختلفة، وعلى الرغم من ذلك ومن خلال ما تراكم من معطيات فإننا نعتقد أن بناء مشروع بديل يقطع مع الثقافة السياسية التقليدية ويستفيد من العبر والدروس ومن الأخطاء القاتلة للتجارب السابقة يتطلب:

وضوح الرؤية السياسية: وضوح الهدف الاستراتيجي وعدم السقوط في أنصاف الأفكار وأنصاف الحلول. إن الهدف الاستراتيجي اليوم هو الانتقال الديمقراطي، والملكية البرلمانية هي عنوان الانتقال.

وضوح التناقضات: وبالأساس تحديد التناقض الرئيسي بين جبهة الديمقراطيين من جهة وجهة أخرى جبهة مناهضي المشروع الديمقراطي وهم الرجعيون و الماضويون. المخزنيون والإسلاميون على السواء ومن الأخطاء والنزعات القاتلة التي يمكن أن تقوض هذا المشروع هو جعل التناقض الرئيسي مع أحدهما والتناقض الثانوي مع الآخر.

فاعتبار التناقض الرئيسي هو مع الأصولية الإسلاموية فقط، يجعل اليسار يشتغل ضمن الأجندة المخزنية وبالتالي يصبح تابعا ولن يعمل بالتالي سوى على تأبيد الاستبداد المخزني.

أما اعتبار التناقض الرئيسي هو فقط مع القوى المخزنية وادعاء إمكانية الحوار والتنسيق والبحث على العمل المشترك مع الإسلامويين لا يمكن إلا أن يقوي هاته القوى وإعطائها المشروعية ويساعدها على تحقيق مشروعها الظلامي الماضوي والذي لا يقل استبدادا عن الاستبداد المخزني القائم.

الابتعاد عن النزعات اليسراوية و الثقافوية و اعتماد نظام مفاهيمي ينسجم مع الهدف الاستراتيجي: الانتقال الديمقراطي.

بناء حزب المؤسسات والاعتماد على الثقافة التنظيمية الديمقراطية المؤسسة على قواعد والعمل الجماعي والنقد والنقد الذاتي والمحاسبة الرفاقية والابتعاد على كل أشكال تبخيس المؤسسات والشخصنة والسقوط في التبريرية.

احترام الآراء المختلفة مع التدبير الديمقراطي للاختلاف وفي نفس الوقت الالتزام بالقرارات الحزبية الصادرة عن الهيئات الوطنية (المؤتمر – المجلس الوطني – المكتب السياسي).

خلاصة

إن المشروع الوحدوي الذي نحن بصدد إنجاز محطة أساسية من محطاته يعبر عن حاجة موضوعية لطبقات وفئات واسعة من الشعب المغربي ويهدف إلى استنهاض الطاقات واستعادة الأمل في ظل أوضاع وطنية تتسم بالأزمة والانحباس وانسداد الأفاق وفشل التجارب السياسية السابقة.

إن المطلوب ليس هو فقط إنجاز الوحدة الاندماجية بل الأهم هو بناء تجربة جديدة تحصن نفسها من خطر السقوط في إعادة نفس البينات ونفس الإخفاقات والأخطاء ونفس الأوضاع.

إن الوحدة لن تحقق هدفها التاريخي إلا إذا أنجزت على أسس فكرية وسياسية وتنظيمية نقدية لكي تجعل من هذا المشروع الوحدوي مشروعا تجديديا تحديثيا نقديا يقطع مع الثقافة السياسية التقليدية ومع كل أشكال التجريبية والانتهازية والتبريرية. ويشق أفقا جديدا للنضال الدمقراطي في بلادنا.

إن الحلم كبير والمهمة جسيمة والطريق شاق وعسير؛ ولكن بوعينا النقدي التاريخي وبعملنا الدؤوب وبحبنا لوطننا وشعبنا يصبح تحقيق هذا الحلم مكننا.

(*) **عضو المكتب السياسي للحزب**

الاشتراكي الموحد / المغرب، أمين عام سابق لنفس الحزب

■

في شروط نهضة جديدة للبيسار المغربي[1]

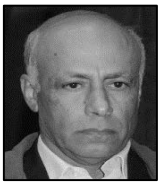

محمد سعيد السعدي(*)

إن سؤال نهضة اليسار المغربي من جديد يعتبر ذا أهمية بالغة بالنظر الى ما وقع بعد اندلاع الصيغة المغربية لما سمي بالربيع العربي، حيث لم تستطع قوى اليسار الاستفادة من الحراك الشعبي الذي رفع شعارات من صميم قيمها (حرية، كرامة، عدالة اجتماعية). في حين تمكن الإسلام السياسي من تبوأ طليعة المشهد السياسي عقب الانتخابات التشريعية لسنة 2011.بل لقد أخذ نفوذ اليسار المغربي في التراجع، خاصة بالنسبة لليسار الحكومي الذي تفتتت قاعدته الشعبية بشكل مهول ينذر بتحوله الى مجرد نادي للتفكير دون تأثير في الأحداث.

أمام هذا الوضع المتأزم، يطرح السؤال حول أسباب تراجع اليسار وفرص وشروط نهضة جديدة لقواه خدمة لقضايا الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة.

لقد حمل اليسار المغربي لواء الانعتاق من الاستبداد والاستغلال لعقود طويلة وأدى من أجل ذلك ثمنا باهظا تجلى في الاغتيالات والاعتقالات وعانى من ويلات الاضطهاد والقمع بشتى ألوانه. وبفضل هذه التضحيات الجسام وكذلك التحولات التي عرفها العالم سجل المغرب انفتاحا سياسيا خلال تسعينات القرن الماضي أدت الى مشاركة جزء من اليسار المغربي في الحكم في إطار ما سمي آنذاك بحكومة التناوب. ولا شك أن هذه المشاركة أثرت سلبا على الرصيد الشعبي لهذا الفاعل السياسي الذي لم يستطع، رغم المجهودات التي بذلها، سد العجز الاجتماعي الذي ورثه عن الحكومات السابقة. كما أن رهانه على القطاع الخاص للدفع بعجلة الاقتصاد المغربي وتبنيه لخطاب ينهل من الليبرالية الاجتماعية (التركيز على التوازنات الماكرو-اقتصادية والتنافسية والانخراط غير المتحكم فيه في الاقتصاد الرأسمالي المعولم) لم يحقق النتائج المرجوة. ويبقى أن من بين أهم عوامل محدودية النتائج هاته اصطدام إرادة التغيير التي قادها اليسار من داخل الحكومة بقوة الدولة العميقة التي حدت من هامش المناورة الذي كان متوفرا لها. من جهة أخرى، فتح الدخول الى الحكومة شهية الباحثين عن فرص التسلق الاجتماعي عبر بوابة الأحزاب باسم شرعية جني ثمار النضال والاستفادة من الفرص المتاحة نتيجة التواجد في مراكز القرار. وقد تعزز هذا التوجه بفعل المشاركة في المحطات الانتخابية المختلفة وما نجم عنه من "انفتاح" على فئة "الاعيان" و"مالين الشكارة" أملا في حصد مقاعد انتخابية ترجح كفة الاستمرار في الحكومة لدرجة أصبح هذا الأخير هدفا في حد ذاته. بل أدى هذا الاختيار الى تغيير عميق في القاعدة الاجتماعية لليسار الحكومي لدرجة أصبحت هذه الكائنات الانتخابية تتحكم في مصير هذا الأخير وتحسم في اختيار قياداته العليا، بل وتحدد خطه السياسي وطبيعة تحالفاته السياسية. وقد استغل جهاز الدولة العميقة هذا المعطى الجديد لتطويع واحتواء النخب الحزبية، كما رجح كفة التدبير اليومي والبيروقراطي للعمل الحزبي على حساب أنشطة القرب والعمل القاعدي والجماهيري. ونتيجة لهذا الانحراف السياسي انفرط التعاقد الذي كان يربط أحزاب اليسار الحكومي بقاعدته الشعبية العريضة وانتصر منطق الولاءات والزبونية على القيم النضالية وأقفلت المقرات

الحزبية وتوارى الفاعل الحزبي الملتزم لصالح العضو المنتخب والبيروقراطي والانتهازي.

أما ما يمكن تسميته باليسار الممانع، فانه لم يستطع ملء الفراغ الذي تركه اليسار "التدبيري" على مستوى التواجد الميداني والجاذبية التي كانت تمثلها قيم اليسار ورموزه. ذلك أنه لم يتمكن لحد الان من تعبئة واسعة للجماهير والقوى الاجتماعية التواقة الى التغيير الديمقراطي وكفيلة بفرض ميزان قوى جديد لصالحها. هذا دون التبخيس من قيمة وأهمية المعارك النضالية التي خاضها هذا اليسار على الواجهة الاجتماعية والسياسية وتفاعله مع الحركات الاجتماعية ومكونات المجتمع المدني الجادة والملتزمة بقضايا المجتمع والشعب.

أمام هذه الصورة السلبية للوضع الذي أصبح يعيشه اليسار المغربي، ماهي شروط نهوضه من جديد وإمساكه بزمام المبادرة في سبيل انتصار قيم الحرية والكرامة والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعيـــة والمساواة بين الجنسيـن؟ ان الإجابة عن هذا السؤال يقتضي أولا وقبل كل شيء الوقوف على التحديات والفرص التي يوفرها المحيط العالمي والإقليمي والدولي قبل تحديد الأولويات والمهام النضالية المرحلية وشروط تفعيلها على أرض الواقع.

لعل من أبرز التطورات على الصعيد العالمي دخول الرأسمالية المعولة في أزمة عميقة جراء الأَمْوَلة (Financiarisation) التي أدت الى تفاقم الفوارق الاجتماعية وتزايد مظاهر الفقر والإقصاء في الثالوث المهيمن على الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي واليابان) وتفاقم الخطر البيئي. ان هذه الازمة البنيوية تبين بالملموس بأن هذا النظام الاقتصادي المبني على استغلال الإنسان للإنسان لا يمكن أن يشكل بأي حال من الأحوال الأفق الذي لا يمكن للإنسانية تجاوزه كما يدعي أنصار نهاية التاريخ. وقد نتج عن هذه الازمة اتجاهات متناقضة: ففي حين تمكن اليمين المحافظ والمتطرف من الصعود الى دفة الحكم (وصول الرئيس الشعبوي ترامب الى دفة الحكم في الولايات المتحدة) أو تعزيز مواقعه في البلدان الأوروبية، سجلت التيارات اليسارية تقدما ملحوظا في عدد من هذه البلدان، خاصة

اليونان واسبانيا وفرنسا وانكلترا والبرتغال. هذا دون أن ننسى المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها أحزاب اليسار في أمريكا اللاتينية في بداية هذا القرن قبل أن تعرف بعض التراجع في السنوات الأخيرة. إن ما ينبغي استخلاصه من هذه التطورات هو أن الشعوب قادرة على استعادة المبادرة والنضال من أجل الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية وأن قيم وقوى اليسار لا زال بمقدورها التأثير على الاحداث وقيادة هذه النضالات الاجتماعية والطبقية.

وما جرى على المستوى الإقليمي من اندلاع للثورات العربية يزكي هذا الطرح علما بأن خفوت جذوتها لا ينبغي أن ينسينا بأن الثورات هي صيرورة تاريخية قد تعرف المد والجزر كما يدل على ذلك تاريخ الثورة الفرنسية الذي امتد لعقود طويلة. هذه الملاحظة لا يجب أن تحجب عن أنظارنا جوانب القصور في هذه الثورات، ذلك أن التخلص من الحكام المستبدين وحده لا يكفي إذ يجب كذلك التفكير أو التخطيط لما يأتي بعده. وهذا ما ساهم في النتائج الكارثية في بلدان ما يسمى "بالربيع العربي" باستثناء التجربة التونسية. ويبقى أهم مكتسب حققته الشعوب العربية هو كسر حاجز الخوف الذي كان يحول دون الاحتجاج والتظاهر ضد الاستبداد والاستحواذ.

أما على المستوى المحلي، فإن أهم التحديات تتمثل أولا في استمرار التحكم بعد الهزة التي عرفها إبان انطلاق حركة عشرين فبراير المجيدة. كما تبرز من خلال تنامي الإسلام السياسي الذي أصبح يحتل صدارة المشهد السياسي مستغلا ضعف الأحزاب الأخرى، خاصة التراجع الكبير لشعبية أحزاب اليسار الحكومي. بالإضافة الى هذا، تم تسجيل تراجع مقلق في مجال الحريات وحقوق الإنسان تجلى على الخصوص في قمع حراك الريف والزج بقياديه في السجون بعد التنكيل بهم. في نفس الوقت أدت السياسات التقشفية المطبقة منذ مجيء حكومة "العدالة والتنمية" تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تكتوي بنارها الطبقات الشعبية المهمشة وفئات عريضة من الطبقة المتوسطة. بالمقابل، يتواصل استحواذ رأسمالية المحاسيب على الثروة على حساب الرأسمال المتوسط والصغير وحقوق المستهلك. في مثل هذه الظروف، ليس غريبا أن تضعف ثقة المواطن في الطبقة السياسية ويعم العزوف الانتخابي، خاصة في أوساط الشباب.

من جهة أخرى، يوفر المناخ العام على الصعيد الوطني فرصا وامكانيات للنضال والمقاومة في مواجهة السياسات اللاشعبية والإقصائية كما يدل على ذلك تصاعد وثيرة الاحتجاجات في مختلف مناطق المغرب "المنسي" لعل أبرزها اندلاع الحركات الاجتماعية في الريف وجرادة وزاكورة وتنغير.

أمام هذه التحديات والفرص، يتعين على اليسار المغربي تحديد القضايا ذات الأولوية التي ينبغي التركيز عليها في هذه المرحلة التاريخية حتى يتم تحقيق حق الشعب المغربي في الحرية والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية والمساواة. إن تحديد هذه المهام النضالية ينبغي أن يعود بالدرجة الأولى إلى المناضلات والمناضلين في صفوف اليسار بمختلف مشاربه، وما نقترحه في هذه المقالة المتواضعة لا يعدو أن يكون مساهمة بسيطة نقدمها انطلاقا من اصطفافنا الى جانب قوى اليسار المغربي وما راكمناه من تجربة في العمل السياسي منذ عقود خلت.

أما القضية المحورية الأولى فتتمثل في ضرورة بناء الدولة الديمقراطية. ذلك أن استمرار الاستفراد بالحكم على مستوى رأس هرم الدولة في إطار ما اصطلح عليه "بالملكية التنفيذية" التي تضطلع بالقرارات الاستراتيجية، بل تتجاوزها الى مهام تدبيرية عملية تقلص الى حد كبير من أدوار المؤسسات الدستورية الأخرى (الحكومة والبرلمان) ويعطل تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ويتناقض مع المعنى الكوني للديمقراطية التي تعتبر الشعب مصدرا لكل السلطات يمارسها عبر ممثلين ينتخبهم بحرية. ومن شأن بناء الدولة الديمقراطية ضمان المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين والمواطنات وسيادة دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا وضمان فصل السلط. كما أن هذه القضية الحيوية تعد ضرورية لمواجهة العولمة النيو-ليبرالية التي لا تؤمن إلا بأصولية السوق وتعتبر الدولة عائقا في وجه التراكم الرأسمالي ينبغي التخلص منه. فالديمقراطية السياسية ستبقى ناقصة ما لم تؤد الى تنمية اقتصادية حقيقية تستفيد منه بالأولوية الطبقات الكادحة والفئات الاجتماعية المستغلة، كما أن مسلسل التنمية لن يستقيم دون مشاركة شعبية كبيرة وانخراط حماسي لكل فئات الشعب، رجاله ونسائه، شبابه وكهوله.

ليس الغرض من هذه المساهمة التفصيل في الحلول البديلة للإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها بلدنا بقدر ما نسعى إلى عنوان عام قد يكون صالحا كأرضية للنقاش يؤسس للتوجه العام لهذه البدائل. وتبرز في هذا المجال أهمية الدور الذي ينبغي أن تلعبه الدولة الديمقراطية التنموية التي بينت التجربة التاريخية نجاعتها في المساهمة الحاسمة في حل العديد من الإشكالات المرتبطة بتخلف بلدان الجنوب (بلدان شرق آسيا على الخصوص)، بل وحتى بعض الدول الأوروبية كفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وبلدان شمال أوروبا. إن المنتظر من الدولة التنموية هو القيام بقيادة العملية التنموية وتأمين تواصلها. ولا يقتصر هذا الدور على التحفيز والتوجيه وتحسين مناخ الأعمال وتوفير البنية التحتية، بل يتعداه الى تعبئة الموارد الذاتية للبلد والانخراط المباشر للدولة في العملية الإنتاجية والاستثمار والنهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية. كما تقوم الدولة التنموية بإبرام شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص المنتج والمبادر والذي ينسجم مع الأولويات الاقتصادية الوطنية.

القضية الثالثة تتمثل في التأكيد على أهمية العدالة الاجتماعية، ذلك أن نشأة اليسار ارتبطت تاريخيا ببروز المسألة الاجتماعية بقوة خلال القرن التاسع عشر بأروبا وتنامي الوعي بضرورة التصدي للفوارق بين الطبقات والفئات الاجتماعية وتداعياتها، وذلك من خلال بلورة مشاريع اجتماعية بديلة. وهذا يمر أولا عبر الملكية الاجتماعية للقطاعات الاستراتيجية ومحاربة الاحتكار والريع داخل الاقتصاد. كما يتطلب تبني منظومة متكاملة من السياسات تضمن العدالة الاجتماعية [2] بدءا بإمداد المواطنين بالسلع والخدمات الأساس واعتماد سياسة للأجور والأسعار تؤمن العيش الكريم والعمل المنتج وإعادة توزيع الدخل بما يحد من الاستقطاب الاجتماعي وإعادة تكييف السياسات الضريبية من أجل تقليص الفوارق بين الدخول والثروات في المجتمع.

القضية الرابعة تتعلق بالبعد البيئي في المهام التي على اليسار المغربي النهوض بها. وهذا يقتضي القطع مع النزعة الإنتاجوية التي ميزت الفكر الاشتراكي، والماركسي على الخصوص من خلال اعتبار "تطوير قوى الإنتاج" الموجه الرئيسي للتقدم. وهذا يستدعي إعادة نظر عميقة في نمط الإنتاج والاستهلاك الراهن في مختلف بلدان المعمور والقائم على منطق تراكم لامحدود (للرأسمال والأرباح والسلع)، وهدر الموارد، والاستهلاك المتباهي، والتدمير المتسارع للبيئة بشكل يهدد بحدوث أزمة

بيئية كبرى. لهذا وجب إعطاء أهمية بالغة للحفاظ على البيئة في برامج ونضالات اليسار المغربي.

القضية المركزية الخامسة تتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين باعتبارها قضية مصيرية تقاس بها درجة التقدم الاجتماعي والرقي الحضاري للأمم. والحال أنه وبالرغم من المكاسب التي تم تحقيقها في هذا المجال، لا زالت المرأة المغربية تعاني من التهميش والإقصاء والتمييز على أساس النوع الاجتماعي على المستويات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤثر سلبا على دمقرطة المجتمع وتنميته ويحرم المرأة من المساهمة في بناء "مغرب آخر ممكن" ويكرس القيم والسلوكيات المحافظة والنكوصية داخل المجتمع. لهذا يتعين على اليسار التحلي بالجرأة الضرورية لطرح تصور متقدم لمكانة المرأة داخل المجتمع عبر إصلاح شامل لمدونة الأسرة لمنع تعدد الزوجات وتجريم زواج القاصرات والمساواة في الإرث ووضع قضية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في صلب النموذج التنموي البديل.

في الأخير، ينبغي التأكيد على أن القوى الاجتماعية الحاملة لمشروع التغيير الوطني الديمقراطي لا تقتصر على الطبقات الاجتماعية التي يستمد منها اليسار تقليديا قوته من طبقة عاملة ومثقفين متنورين وفلاحين فقراء، بل يمتد ليشمل كافة الفئات الاجتماعية المكتوية بنار السياسات النيو-ليبرالية التي تعمم الهشاشة والتهميش والإقصاء في ثنايا المجتمع.

■

(*) مناضل قيادي سابق في صفوف حزب التقدم والاشتراكية / المغرب
فاعل جمعوي وباحث في الاقتصاد السياسي

(1) اقتبسنا عبارة " نهضة جديدة" من عنوان الكتاب القيم للكاتب والمناضل اللبناني كريم مروة "نحو نهضة جديدة لليسار العربي"، دار الساقي، بيروت، 2010

(2) انظر" المشروع النهضوي العربي" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010 .

اليسار المغربي

مداخل لإعادة التموقع المؤسساتي

عبد الرحمان العمراني(*)

بين الواقع الموضوعي والأزمة الذاتية

في كتابه الشهير حول الماركسية الغربية Le marxisme occidentalالصادر في بداية الثمانينيات يربط المؤرخ الماركسي Perry Andersonبين انحسار دائرة الفكر الاشتراكي وأزمة الممارسة على مستوى الأحزاب ذات التوجه الاشتراكي وبين فقدان الريادة والطليعية في مطارحة الأفكار الجديدة .fresh thinking وقد قدم أندرسون أمثلة متعددة عن هذه الحالة سواء من مرحلة ما بين الحربين أو خلال المرحلة اللاحقة على الحرب

العالمية الثانية أو بعد ذلك على إثر بروز الطلائع الأولى للزحف الأيديولوجي النيوليبرالي ابتداء من ثمانينيات القرن الماضي.
لماذا استحضار هذا التنبيه لمفكر اشتراكي مشهود له برصانة التكوين الأكاديمي وصلابة القناعات الأيديولوجية والسياسية مما جعله يواجه في عز رواج أطروحة نهاية التاريخ الخطابات النيوليبرالية الأكثر جسارة ورعونة؟
نستحضر ذلك لنشير إلى أننا نعيش هنا والآن، علاقة بموضوع اليسار مفارقة هي في العمق من نفس الطبيعة التي تحدث عنها أندرسون وإن اختلفت في الحدة والشكـــل: يتعلق الأمر بمفارقة كبيرة يمكن التعبير عنها على الشكل التالي:
لم يسبق أن كان المناخ الاجتماعي العام ـ موضوعيا ـ مواتيا كما هو اليوم لتقبل النواة الصلبة للمتن الفكري الاشتراكي والمبادئ والقيم الاشتراكية الأساسية (قيم التوزيع والتضامن)وفي نفس الوقت وبطريقة متزامنة لم يسبق -وهنا مكمن المفارقة أن عرف الوضع السياسي الجماهيري العام هذا الانحسار الكبير في فعالية الفكر الاشتراكي والقيم الاشتراكية ورافعاتها المؤسساتية ممثلة في والقوى والتنظيمات والأحزاب الاشتراكية بمختلف روافدها وأجيالها واختلافاتها.
عنصر المفارقة يأتي أيضا من أننا الآن فقط وصلنا إلى مستوى من الاختراق للقيم الرأسمالية، قيم السوق والربح والمردودية والتسليع، تعممت على كافة المستويات مُزيحة إلى الهامش بعض أنماط العلاقات الاجتماعية التضامنية؛ وذلك في غياب شبه تام لأية آليات تضمن إعادة التوزيع وحدا أدنى من المشترك العام على مستوى بعض الخدمات الاجتماعية على غرار أساسيات النموذج الكينزي المعمول به في البلدان الرأسمالية المتطورة مثلا. .
يعني هذا منطقيا وجود تربة خصبة ومواتية يمكن أن ينتعش فيها الخطاب الاشتراكي اليساري ويعني هذا منطقيا وجود إمكانية لمساحة واسعة لأحزاب اليسار للتحرك الميداني والنفاذ إلى مختلف الأوساط الاجتماعية التي تعبر القيم والمبادئ ومرجعية الفكر الاشتراكي وحمولاته البرنامجية موضوعيا عن مصالحها وانتظاراتها في ساحة الفعل السياسي الجماهيري . .

ولأن التفاعل مع هذه المعطيات الموضوعية يكتنفه اليوم على مستوى العائلة اليسارية ارتباك كبير (كأقل ما يمكن أن يقال)، فإن النتيجة التي يجب أن نرتبها- على سبيل نوع من النقد الذاتي الشجاع والنزيه- هو أن الأزمة، أزمة اليسار اليوم هي أزمة داخلية؛ هي أزمة تهم اليسار أكثر مما هي أزمة واقع موضوعي يفرض إكراهات قاهرة ومعوقات بنيوية غير قابلة للتجاوز.

وقبل الحديث عن اشتراطات تجاوز هذه الأزمة وفقا لهذه الزاوية من النظر: لا بد من الإدلاء باحتراز في هذا السياق يعيد الأمور إلى نصابها ويضع المقولة المتهالكة المعروفة ،مقولة "الانتصار النهائي لليبرالية عند حدودها دون نفخ مبالغ فيه لا ينتج سوى الإحباط وشلل الارادات:

-على المستوى العالمي لا مناص أولا من إعادة النظر في بعض الآراء التي تتخذ طابعا قطعيا عند البعض من الاشتراكيين أنفسهم في بلادنا وهم يطرحون الاختراقات التي أحدثتها النيوليبرالية في مختلف المجتمعات اليوم .ففي هذا الموضوع يتبين من تفكيك هذا الخطاب أن أصحاب هذه الرؤى الأبوكاليبتيكية يرون جوانب، يغفلون جوانب أخرى أساسية وذات دلالة . هم يغفلون تلك الجوانب التي تشير إلى ديناميات تبين مناهضة لا تتوقف للمد النيوليبرالي من طرف حركات تكبر باستمرار لقوى وفعاليات مجتمعية لا تتخذ بالضرورة شكل التنظيمات الحزبية المألوفة على المستوى الشكلي المؤسساتي ولكنها تستعير و تستعيد عمليا من حيث الشعارات والمطالب والقيم المؤثرة عمق المرجعية الاشتراكية ومبادئها المؤسسة (التوزيع - التضامن-التكافؤ- رفض قوانين السوق المتوحشة-أنسنة العلاقات الاجتماعية إلخ).

إن حركات مناهضة العولمة المتوحشة والمطالبة بعملية جديدة وحركات من نوع occupy wall Street في الولايات المتحدة التي ظهرت في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 وكذا حركة ال indignados في إسبانيا وحركات الاحتجاج الواسعة في كل الأقطار الرأسمالية الكبرى التي ترافق انعقاد لقاءات المؤسسات الكبرى الضابطة لإيقاع الحياة الدورة الاقتصادية الرأسمالية (منظمة التجارة العالمية /لقاءات G8 لقاءات دافوس الخ-)كلها معطيات تبين اليوم وجود انكسارات

وشروخات في خطاب الانسجام الذي تسعى إلى الترويج له خطابات الانتصار النهائي لليبرالية الذي شل إرادات العديد من اشتراكيينا.

إن الوعي بهذا التلاقي بين حركات اجتماعية جديدة والنواة الصلبة للفكر الاشتراكي هو ما حدا بأحد أقطاب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني إلى أن يصرح في إطار تعليق على الشعارات التي رفعتها تلك الحركات خلال الأزمة المالية قائلا **"هؤلاء إما أن يأتوا عندنا وإما نذهب نحن عندهم"**، في إشارة إلى عمق القواسم المذهبية والمذهبية. هذا الوعي بالتلاقي بين الاهتمامات الفكرية الجديدة والمتن الاشتراكي وقيمه المرجعية، يجد إحدى تمظهراته أيضا في العشرية الأخيرة من خلال تصدّر إشكالية الفوارق المتنامية، المرافقة لمسلسل العولمة، حقلَ الأبحاث والدراسات الميدانية (الكتاب الحدث لتوماس بكيتي حول الرأسمال في القرن العشرين نموذجا ، le capitalisme au 20ème siècle)، والذي عرف رواجا كبيرا بسبب طبيعة الإشكالات التي تعرض لها والتي عكست الاهتمامات العامة الأساسية اليوم على مستوى الوعي الاجتماعي للأغلبية الساحقة والمعبر عنها على أوسع نطاق.

وتبقى الإشارة في نهاية هذا المحور أن هناك اليوم على المستوى العالمي إلى عدم ترك الدوغمائيات تشوش على الأساسي في الرؤية إلى تناقضات الأوضاع الاجتماعية والتركيبات الطبقية الجديدة .وهكذا يجري الحديث مثلا اليوم عن مجتمعات الواحد ف المائة من المتنفذين أو فئة الواحد في المائة في إشارة إلى عمق الفوارق ،على ضوء مصادر السلطة الاقتصادية ،دون أن يكون من الضروري التساؤل بإلحاح دوغمائي فيما إذا كانت هذه التسمية أو هذا التصنيف الجديد يوافق أو يتطابق مع التصنيفات الطبقية النمطية التي تعودنا عليها في لغتنا اليسارية المألوفة. بعد هذا التشخيص، ننتقل إلى رصد بعض القضايا الكبرى في وضعنا الراهن كيسار مركزين على ما يبدو لنا مداخل واشتراطات لإعادة التموقع في الساحة السياسية والاجتماعية من موقع الفعالية والتأثير.

مراجعات مطلوبة وتوافقات ضرورية
بين مكونات اليسار

بداية لا بد من التأكيد أن هذه المراجعات والتوافقات هي فكرية تهم الرؤى والاستعدادات الذهنية بقدر ما هي عملية سياسية تستدعيها الممارسة في الميدان، الممارسة الرامية إلى خلق شروط إعادة التموقع في ساحة الفعل والتأثير في المشهد السياسي الوطني على أوسع نطاق اجتماعي تغييرا للموازين وذلك تفاعلا- إيجابيا ـ مع ما أشرنا إليه في المحور الأول من وجود مناخ موضوعي موات في مقابل أزمة ذاتية مستحكمة.
إنها ستة مداخل نريدها مساهمة في الإجابة عن السؤال العويص والإشكالي، سؤال ما العمل؟ ونود أن نتناول هذا الموضوع بالانتقال تدريجيا من العام إلى الخاص.

اولا / لنترك جانبا الخلاف حول النقط والفواصل في أساسيات المتن الفكري الاشتراكي!

لقد أضعنا وقتا طويلا كمكونات لليسار في إثبات الجدارة على مستوى الوفاء لأساسيات الفكر الاشتراكي في كراساته المؤسسة. والآن، مع التباعد الزمني، نستطيع أن نرى أن الخلافات لم تكن في الكثير من الأحيان حول الوفاء للنواة الصلبة للمرجعية الاشتراكية بل كانت خلافات حول من هو ألصق بالنصوص المرجعية حتى في الفواصل والنقط وعلامات الاستفهام والتعجب.
وأذكر على هذا الصعيد مثلا كيف قامت بعض التيارات اليسارية بقراءة للتقرير الإيديولوجي الذي تمت صياغته وتم تقديمه للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي (وقد كانت محاولة رائدة لتأصيل المرجعية الاشتراكية) حيث تم الوقوف عند الفواصل والنقط عند مقارنته بأساسيات الفكر الاشتراكي في أصوله القديمة المعروفة.
وأذكر كم أننا أضعنا فعلا الكثير من الوقت والجهد وكثيرا من المداد في مناقشة الفواصل والنقط عند مناقشة موضوع الدولة الوطنية في نفس الفترة. والحال أن

ذلك كان يعني فيما يعني التشبث من طرف عدد من فصائل اليسار في التعلق المفرط بظروف النشأة وعدم الاستعداد إطلاقا للخروج من تاريخ مخصوص بكل حمولاته الرمزية ورومانسيته. واستمر هذا الوضع إلى أن باغتنا الواقع باكتساح اليمين ثم بعده التيار الأصولي المحافظ ثم هما معا بالتحالف ونحن نناقش مدى انسجام وثائقنا مع أساسيات الفكر الاشتراكي في كراساته القديمة حتى في الفواصل والنقط وعلامات الاستفهام.

إن المطلوب منا اليوم بكل إلحاح هو الإقرار، بعيدا عن هذه الدوغمائيات، أن المتن الفكري المرجعي الأساس للاشتراكية، بعد الرجات الكبرى التي عرفتها المنظومات الفكرية على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وما تلا ذلك من تطورات هو المتن المرجعي الذي يؤكد على قيم التضامن والتكافؤ والعدالة الاجتماعية والدور التضبيطي والاجتماعي للدولة .وهذا هو القاعدة البرنامجية التي يجب أن نلتفت حولها جميعا وتكون قاعدة العمل الميداني في كل الواجهات.

ثانيا: تجاوز الثنائية النمطية يسار راديكالي/يسار مؤسساتي

لا بد من الإشارة هنا أن هذه التسمية وهذا التقسيم للتمايزات داخل اليسار المغربي والذي اشتغلت به عدد من التيارات اليسارية خلال فترة طويلة أساء كثيرا إلى دينامية الحوار بل وحتى التواصل بين مكونات اليسار، فما بالك بمحاكمة النوايا محل تطارح الأفكار والحجج وبناء المواقف الصحيحة؟ ولأنه في مثل هذه التقسيمات تطغى المزايدات على التحليل الرصين، فقد حلت داخل التيار العريض الموسوم أو الموصوف باليسار المؤسساتي لغة تصف التيارات الأخرى بالتياسر والهامشية والاغتراب عن القضايا الملموسة للمجتمع؛ وذلك حتى حينما كانت تلك التيارات، على محدودية المنتسبين تنظيميا إليها، تنبه إلى الاختلالات الكبيرة التي تطبع الوضع السياسي العام وتعرّف بقوة مسار الانتقال السياسي للبلاد، الذي انطلق نسبيا مع حكومة عبد الرحمن اليوسفي. وترتب عن هذا الإقصاء اللفظي وتوابعه العملية إبعاد أية أجندة مرئية لوحدة اليسار تحت أي شكل من الأشكال.

إن عودة اليسار إلى المعترك السياسي من موقع التأثير الفعلي أصبح يتطلب فكريا وعمليا تجاوز هذه الثنائية النمطية والانكباب على ربط جسور التلاقي البرنامجي والعملي بين مكونات اليسار في كل واجهات العمل، خاصة وأن التجربة أثبتت خلال

التظاهرات الكبرى النقابية والحقوقية والمدنية الموضوعاتية (قضية الغلاء قضية حقوق النساء وغيرها)أن اليسار كفكر ومرجعية وحساسية موجود ومبثوت في المجتمع ولا يمكن قياسه فقط بعضوية بطائق الانخراط.

الفرز الضروري للمشهد بعد بلقنة المشهد السياسي مهمة اليسار بامتياز: "الدينامية والحساب (Dynamique et Arithmétique)

من الممارسات التي تم اللجوء إليها من طرف الدوائر المتنفذة في دوائر الدولة في بلادنا منذ أواخر السبعينيات، بلقنة المشهد السياسي بما يضبب الرؤى في موضوع التمايزات الأيديولوجية والسياسية الحقيقية القائمة في بلادنا. وقد اتخذ هذا المنحى شكل التجزئة السياسية للأحزاب وتنسيلها بشكل مسترسل عقب كل موسم انتخابي للتحكم في المشهد من أعلى.
ومن مفارقات الوضع بالنسبة لليسار المغربي أنه عوض البحث في القواسم المشتركة والتشديد عليها والتشبث بما تفرضه من خيارات وانحيازات وتكتل يوضح الصورة أمام مختلف القوى الاجتماعية وأمام المواطنين /الناخبين؛ راحت تجري وراء تحالفات وحلفاء من خارج العائلة الاشتراكية في بحث قصير النفس عن توسيع تمثيليتها السياسية وقاعدتها الاجتماعية بشكل بدا بوضوح فيما بعد أنه كان كاذبا ومغشوشا.
وقد انجرّ التقدم والاشتراكية إلى هذا المسار قبل أن ينجر لاتحاد الاشتراكي -بتاريخه وحجمه ـ هو الآخر إلى نفس المسلسل. بكل تبعاته الكارثية خاصة بعد أن ضم التحالف قوة أصولية لا علاقة تجمعها من قريب أو بعيد لا بالمرجعية الفكرية لليسار ولا بالذاكرة المشتركة (سنعود لهذه النقطة أسفله في سياق آخر).
إن قناعتنا بضرورة العودة إلى التحالفات الطبيعية وتأسيس الفرز في حقيقة القوى السياسية على قاعدة الانسجام في المراجع والمرجعيات والذاكرات ينبع من قناعتنا بأن اليسار وحده في هذه البلاد ـ وليس اليمين أو أية قوة هجينة اخرى-هو المؤهل لإنجاز هذه المهمة.
ولتحقيق ذلك يتعين أن نكف عن التفكير ـ كما تفعل تيارات واسعة من اليسار اليوم ـ بمنطق الحساب البسيط .فكم مرة سمعنا مثلا خلال الانتخابات أن تجميع قوى ليس لها وزن انتخابي لن يمكن هذه الأخيرة من تكوين قوة كبيرة.

إننا نميز بين الحساب والدينامية. ونعتبر أن انطلاق مسلسل جدي لوحدة اليسار سيخلق دينامية كبيرة تتعدى في مفاعيلها وديناميا تها هذا الحساب البسيط الذي يقدم في العادة لتبرير تحالفات غير طبيعية. وبالطبع فإن هذه الدينامية قد تتعدى زمنيا حدود ولاية تشريعية واحدة أو حتى ولايتين ولكنها في النهاية لا بد آتيةٌ أُكْلَها على الأمد المتوسط.

ثالثا: الأعداد/الجماهيرية

والحاجة للحضور داخل المؤسسات التمثيلية.

لا يمكن أن نستمر –وبالأحرى أن نمجد– وضعيتنا كقوى تمتلك الحقيقة التاريخية والسياسية ومشروعية القيم النبيلة ولكن تنقصها الأعداد الجماهيرية وهي الأساس في حساب السياسة إذا كنا فعلا نريد تغييرا حاسما لموازين القوى داخل بلادنا لصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي تجد نفسها ضحية الاختيارات الرأسمالية المتوحشة.

ومن هذا المنطلق لم يعد مقبولا أن يرضى اليسار بمنطق "معنا الحق وهذا يكفينا" حتى وإن كانوا هم (قوى اليمين والمحافظون الأصوليون)من يتحكم في القرار السياسي المؤسساتي محليا وجهوا ووطنيا. .

وأذكر بهذا الخصوص مقولة السيد إيد ميليباند خلال مؤتمر حزب العمال البريطاني سنة ،2017 وقد كنت حاضرا وقتها ضمن الضيوف المدعوين من الأحزاب الصديقة (ممثلا للاتحاد الاشتراكي). وقتها ـ قال السيد إيد ميليباند الزعيم العمالي الشاب وقتها بالحرف:

"there is nothing good in being kept for a long time in the opposition".

إنه لا شيء جميل أو مفيد أن نبقى في المعارضة مدة طويلة"، مبعَدين عن تطبيق برامجنا لصالح الجماهير. .

وعلى ضوء هذا نعود إلى التأكيد على الفخ الذي تنصبه لعقولنا تلك المقولة النمطية التي تحدثنا عنها في فقرة سابقة يسار مؤسساتي /يسار راديكالي.

رابعا: لا تأثير للمدني في غياب السياسي الناظم

من الإغراءات التي تعرض لها اليساريون في بلادنا بعد موجة الانحسار، اللجوء المكثف إلى إطارات العمل الجمعوي.
وليست المشكلة في الاستثمار الفكري والعملي في إطارات العمل المدني وآلياته الترافعية فتلك مهمة كبيرة قد تعضد، في شروط عادية، مسلسل التغيير والبناء الديمقراطي. ولكن المشكلة تبرز حينما يستبد بالمنشغلين في الحقل الجمعوي وهمُ جعل العمل الجمعوي كبديل عن العمل السياسي المنظم واعتبار المدني مكتفيا بذاته وراء منطوقاته وسياجاته، يخُصّ أعدادا متزايدة من المحترفين الذين يقطعون تدريجيا الصلةَ مع معمعة الممارسة السياسية.
والمشكلة الكبيرة بهذا الخصوص أنه لا يمكننا في حالتنا المخصوصة أن نقارن وضعنا بوضعية اليسار في البلدان الغربية المتطورة (نموذج المثقفين اليساريين في مجلة Le débat في فرنسا بعد خيبة الأمل من تحول العقيدة الاقتصادية للاشتراكيين بعد 1987 أو New left review في بريطانيا مثلا (فهذه بلدان حققت منذ حقب طويلة مهام التحول الديموقراطي والحد الأدنى من التوزيع مع مكاسب النموذج الكينزي).وهناك يمكن لليساري أن يختار هذا الموقف دون ضرر مدمر. أما هنا، فإن هذا الموقف يعني ترك المهام الأساسية في منتصف الطريق والانزواء إلى الهامش –المريح أحيانا-في انتظار كودو.
والحال اليوم، أنه إذا كان اليسار السياسي ـ في وضعية التشتيت والهامشية التي بلغها اليسار قد وصل اليوم إلى الباب المسدود، فإن هذه الوضعية هي نفسها وضعية اليسار المدني. وتبقى القناعة أن إعادة التموقع السياسي الجماهيري لليسار بات يقتضي تقرير أولوية السياسي كبنية ناظمة للفكر والممارسة السياسية المؤسساتية القادرة حقا على إنجاز التأثير.

خامسا: وحدة اليسار: من الجبهة العائمة إلى القوة السياسية الموحدة كضرورة استراتيجية

سؤال الوحدة سؤال تنظيمي شكلا؛ ولكنه سؤال يحيل إلى شروط وممكنات الفعل السياسي المؤثر. والمفارقة هنا، أن موضوع الوحدة كان دائما في صدارة الاهتمام

يطرح في كل المناسبات والمنتديات والمؤتمرات واللقاءات. وننهي في الغالب الأعم النقاش فيه بمجرد أن نبدأ فيه بترديد تلك اللازمة "جبهة عريضة يحافظ فيها كل مكون على هويته". والإشكال هنا، أن هذه الهوية سرعان ما تتماهى مع الدفاع عن الفواصل والنقط وعلامات التعجب (أنظر أعلاه) وتتحول في الممارسة العملية الى دفاع مستميت عن تاريخ النشأة، وظروف النشأة ورجالاتها. وتتضخم الهوية لتصبح كيانا لا يقبل التنازل عن كينونته كما استقرت في وعي الجيل المؤسس. ثم نحاول بعد ذلك أن نستبق الانتقادات بعد أن تتبين محدودية الإنجازات الميدانية في المعارك السياسية والاجتماعية، فنبادر إلى الحضور في الجلسات الافتتاحية لمؤتمرات أحزابنا ونقاباتنا، ونتحدث مجددا عن الجبهة اليسارية الموحدة ثم تبدأ دورة حصاد الفراغ على مستوى الإنجاز مرة أخرى.

وحتى لا نكون متشائمين أكثر من اللازم بخصوص هذا الموضوع، لا بد من تثمين تلك الأصوات ـ على قلتها ـ والتي لم تعد تجد نفسها في خطاب الجبهة وصارت تطرح بصفة صريحة وملحاحة ضرورة الشروع في ورش بناء الحزب الاشتراكي الكبير المتسع لكل الحساسيات والتيارات والمساهمات والتاريخيات، ولكن القادر على بلورة برنامج موحد والاندماج في مسلسل عمل ميداني موحد في الواجهات السياسية والاجتماعية والثقافية وصولا إلى بناء القوة السياسية الفاعلة والمؤثرة في مختلف المؤسسات ومجلات اتخاذ القرار. وبالطبع فإننا ندرك أنها لن تكون ـ على الأقل في بداياتها الأولى ـ مهمة سهلة ولكن النتائج السياسية التي يمكن انتظارها من البداية في انجاز هذا الورش تستحق كل ما يمكن أن نبذله من جهود في هذا المجال. تلكم كانت بعض المداخل التي نعتبر أنها أضحت اليوم ضرورية لا فقط لتطوير النقاش في موضوع وحدة اليسار، بل كذلك، وعلى وجه الخصوص، لإعادة التموقع الجماهيري تعديلا لموازين القوى السياسية وضمانا لحضور مؤسساتي وازن. وتبقى الإشارة في الاخير إلى أن التاريخ يعلمنا ـ بما فيه تاريخ اليسار المغربي في فترات توهجه أن الإرادوية كعامل ذاتي تبقى شرطا أساسيا لإنجاز كل الممكنات المطلوبة

(°) **أستاذ باحث بالتعليم العالي. ناشط جمعوي وفاعل سياسي**

■

الملف

الحراك قلب موازين القوى

وهو ماء للحياة السياسية اليوم

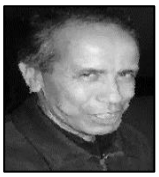

أحمد الخمسي(*)

اللغة حمّالة أوجه. يكاد حديث "إنما الأعمال بالنيات" ينطبق على التعبير اللغوي. المتميزون بالهدوء النفسي يطمئنون لكلمة القلب. لأن تغذية الجسم بالدماء النقية المتجددة تتم عن طريق القلب. ولأن "دقات قلب المرء" ليست فقط "قائلة له إن الحياة دقائق وثوانٍ"، بل تساعد الطبيب على ترتيب التوازنات المختلفة في عمل الجسد. فالمطمئن ينزع – وهو يقرأ نية الآخر- نحو التفاؤل والتماس الأعذار وفتح مسالك الحلول إن وجدت أزمات ما. والمطمئن المتفائل يستند على ثقة بالنفس وهو يشخص الأحوال، ويحتفظ بالقدرة على كشف مكامن القوة حتى والحالة توحي بالكشف عن ملامح الضعف أو عن منعطف غير مأمون. والأجمل من كل هذا أن المطمئن والواثق من نفسه يستطيع إفادة حتى الغير المختلف معه بالقدرة على إرجاعه إلى حالة الصحو وكشف فائدة رابح رابح لو سلك طريق الحوار نحو تحقيق المصالح العليا والمصالح الجزئية المشتركة. تلك سمات "النفس المطمئنة" منذ القديم.

ثم ينتقل المطمئن الواثق من نفسه من صراع الأفراد إلى متابعة الأحداث ليستل مواطئ الصراع حول قضايا محددة. فالتوقف عند الأفراد وتنابذاتهم هو ما يميز العقول الصغيرة في حين التوقف عند الأحداث من صفات العقول المتوسطة التي لا تبدع في إدارة الأزمات، بينما الذهاب نحو مستوى القضايا هو ما يبطل الألغام المتولدة عند أرجل الأفراد وفي ثنايا تفاصيل الأحداث. فالانتقال إلى القضايا يعفي الأفراد المتصارعين من التراشق بالتهم الجاهزة المتبادلة، ويبصر ما وراء مجرد الأحداث حتى ولو كانت أخطاء فهي لا تزيد عن كونها تكتيكية. أما القضايا فهي جُمَاع ما يطرحه البنيان المجتمعي والمؤسساتي من إفرازات احتقانية تصيب الاستقرار في مقتل. لذلك: الانشغال بالقضايا مؤشر العقول الكبيرة.

كل حزب سياسي يبني استراتيجيته على مجرد الوساطة بين المجتمع والدولة فهو غير جدير بالمؤسسة الحزبية التي تسعى للحكم في يوم ما. وكل حزب سياسي يسعى إلى مجرد الاستناد على تمثيلية المجتمع مقابل الخصام مع الدولة نفسها بدل المستفيدين من النظام السياسي المغلق، فهو حزبي تنبني نفسية قادته على رُهَاب (خوف مفرط من الحاكمين) خفي من السلطة ينقلب في يوم من الأيام إلى سندروم سطوكهولم (الإعجاب المفرط بالحاكمين).

فالحزب السياسي العميق الوعي بقضايا الحكم يشتغل على عدة مستويات بعيدا عن الخوف وعن الإعجاب في نفس الوقت. الحزب السياسي القوي الثقة بنفسه هو في نفس الوقت مانح للثقة به من طرف خصومه السياسيين. وأن يثق فيك خصومك السياسيون كحقيقة ثانية مسبوقة بثقة الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي يمثل برنامج الحزب مصالحها الحيوية، تلك هي المعادلة/الأرضية المتينة التي يراد للحزب السياسي أن يكسبها ليصبح لا غنى عنه لا على المستوى الشعبي ولا على المستوى المؤسساتي. وهذا الأمر لا يتوقف على الحجم الكمي للحزب. لكن الاشتغال على التقوية الكمية المتدرجة للحزب يتوقف بالضرورة على الثقة المزدوجة ثقة الطبقات الاجتماعية وثقة مؤسسات الدولة في الحزب.

ثقة الطرفين (الشعب والدولة) في الحزب السياسي متوقفة على جودة الممارسة العملية لأعضاء الحزب فرادى وعلى جودة التفاعل بين جناحي القوة الحزبية: الاعتراض والاقتراح. وقد نكيف الحديث الشهير مع القضية السياسية المطروحة ها هنا فنقول: "اعمل باعتراضك كأنك تعارض أبدا واعمل باقتراحك كأنك تحكم غدا"...فإذا كان برنامج الحزب يشتغل للقضاء على الاستبداد والفساد، فلا يتبقى له عذر قيد أنملة كي يتحدث أعضاؤه عن بروز مؤشرات "تحكم" أو ابتزاز أو لي دراع أو تشبث من يمسكون بالسلطة الحزبية. كما لا يمكن السماح بتلاعب مالي أو تهاون تنظيمي أو تناقض في الحياة مع مبدأ يعلن الحزب التزامه به. مما يعني أن يتشدد الحزب مع نفسه في تطبيق المساطر الديمقراطية بدل الاكتفاء بالتبجح بها عندما يخاطب الرأي العام بصدد تصرفات النظام السياسي حول الشح في التقدم نحو الوضع الديمقراطي. من جهة ثانية من العيب التشدد في محاسبة الحاكمين في الوقت الذي تتعقد القيادة أمام تناقضات وضغوط وملابسات على صعيد سلطة الدولة. وهي المسافة التي تحكم دائما مسافة الاختلاف بين خطاب البرنامج الانتخابي في موقع المعارضة وبين خطاب البرنامج الحكومي في "السلطة".

ومما يعقّد الخطاب السياسي في المجتمعات المتأخرة تلك الالتباسات المتناقضة ما بين التشدد تجاه الدولة والتراخي في الحياة الحزبية، بل والشخصية قبل الحزبية، بحيث يطفو التناقض الصارخ بين الصراخ في وجه الدولة بصدد قضية من القضايا بينما تكون الحياة الحزبية غير حازمة بما يكفي في ما يطالب الحزب به سلطات الدولة. مثلا: في التركيبة الذهنية للعمل الحزبي يبقى الاشتغال على وضعية المرأة بل مجرد الانشغال بها داخل الأحزاب اليسارية باهتا، إذ يغلب الهابيتوس على الادعاء المساواتي. كما أن "حرية المعتقد" بين اليساريين غير معتبر في الممارسة وإن كان "محترما" كمبدأ في عموم النظرية. يبرز اليساريون في لحظة "الديالوغ" قشرة "يساريتهم" بماكياج لغوي وعاءً لعتاد ثقافي غربي محمول للتو من "لافيراي" الثقافة اليسارية و"الليبرالية"، اقتنوها بأثمان زهيدة وفي كثير من الأحيان مقابل شيكات بدون أرصدة نضالية. ولأن الدفاع الفعلي عن القضايا العادلة يقتضي تطبيق العدل

في الحياة الشخصية أولا في المحيط الاجتماعي الحاضن، ويتطلب الاعتدال في معاملة الآخر عند مفصل الاختلاف ثانيا، ولا يمكن أن يحيا الدفاع الفعلي عن القضايا العادلة دون أنسولين الحكمة للتعايش مع أمراضنا المزمنة ثالثا. هذه المقتضيات الثلاثة هي عين الثورية وصدقية الالتزام ونزاهة الموقف وهي الركن الرابع (الشجاعة) في ملخص العبرة اليونانية المحمولة عن ثقافة الفراعنة على لسان سقراط "إعرف نفسك بنفسك" أيها اليساري. لنكن شجعاناً في تشخيص حالتنا. أما طريق البرنامج السياسي الحزبي، والديمقراطية مربط فرسه، فيتراءى للعين بعد ذلك، على مرمى البصر ما دامت البصيرة ديدننا.

لا أُحَمّل رفاقي اليساريين تبعات التعثر الذي لا ينتهي، ولا أرمي حبل مشنقة المسؤولية حول أعناقهم. أما رفيقاتي فليكن الله في عونهن، "ما حيلتوم ما حيلتوم" كما نقول في دارجتنا المغربية. يجدن أنفسهن في الحلقة الأضعف بين كل الحلقات الضعيفة، بحيث يضطررن في أكثر من لحظة لبس قناع الذكورية قصد الاحتفاظ بموقعهن داخل الوسط المحافظ رغما عن حداثة خطابية اليساريين المفترى عليها. ففي كثير من الأحيان يجسد اليساريون نمط عيش "العدالة والتنمية" في وسطهم العائلي، ويقتفون سلوكات انتهازية البام في عملهم المهني لتغطية مصاريفهم الباذخة الاستهلاكية ولمجاراة ارتفاع مستوى المعيشة البرجوازية الصغيرة. وفي الأخير يستدركون يساريتهم في اجتماعاتهم الحزبية، عن حسن نية في غالب الأحيان، ولكن بسعي يقتضيه منطق الاستدراك نفسه، فيصبح الفائض اللغوي كما لو كان صالحا لاسترجاع التوازن النفسي والمعنوي بين فائض القـول وخصاص الفعل. والحالة هذه، تأتي النتائج عكسية، لتطول مسافة الفارق بين القول والفعل. وكم من خلاف نشأ عفواً على حافة الألسنة، "تورّم" وتعفّن في الأفئدة، ليصبح عفونة في تربة العلاقات الرفاقية تولّد الديدان وتجعل لكوابيس الخلاف زعانف وأجنحة لتطير مخيفة كالوطواط البشع في الفضاءات الحزبية: سجالات لاذعة لا تنتهي...ولأن كلاوزفيتس ربط بين السياسة والحرب بِرَدّهِمَا إلى جوهر الصراع الواحد، فكمْ من

معارك خُطِّطَ لها أن تكون ضد الخصوم السياسيين في المجتمع ككل، وإذا بالمناضلين، في الصف الواحد، يصيبهم القتل السجالي بنيران صديقة.

تلك لحظة تكبر خلالها الحاجة إلى الفصل بين الأشخاص والأحداث والقضايا، لنميز بين اشتغال بعقول العصافير (نزاعات الأشخاص) أو بالعقول المتوسطة (تدبير اليومي) أو بالعقول الكبيرة (الاهتمام بالقضايا). ولأن هذا الفصل لا يتوفر في مقتبل عمر يسار القرن الواحد والعشرين، يسود الخلط بين نزاعات الأشخاص والأحداث والقضايا. وبدل حكمة "رحماء فيما بينهم أشداء على الكفار" ينقلب الوضع "القتالي" تماما ويجد الكثير منا نفسه وقد أطلق رصاصته على صديقه بدل توجيه الطلقة نحو معسكر الخصوم السياسيين. فتتحول النزاعات اللحظية إلى نزعات ايدولوجيا حرب أهلية.

عندما تحين لحظة تقويم العمل السياسي والتنظيمي، هل ينفصل السؤال التنظيمي عن السؤال السياسي؟ هل يمكن في مثل التحولات السياسية الكبرى التي تعيشها الإنسانية أن نختزل خلافاتنا في المفصل التنظيمي بينما لم نوفر للسؤال السياسي لا جواب السلاح الاعتراضي ولا الدفتر الاقتراحي. خصوصا والعصر عصر الحراك. حيث مناصفة الاحتجاج ومد المحتج البطل بعطر البصل (تجربة الحسيمة بعطر الخزامى).

تلك معضلة اقتسامنا القصور الذي جمّد دماغ اليسار وأعجزه عن إنزال الخطة الملائمة. لقد انطلق الحراك في الريف بمنطق "ومن الحزم سوء الظن"، فحذر من ركوب باعة الدكاكين منتوج الدعم في سوق المقايضة بالمواقف الارتهانية وهم أدرى بسماسرة الأرصدة في بورصة البام.

ولأننا نسينا دروسنا من مدرسة التحليل الملموس للواقع الملموس، نسينا أن جناحي الأصولية المخزني البامي منها معبر عن التوجهات الفرنسية والديني منها

معبر عن التوجهات الأمريكية وما يختبئ وراءهما من اقتسام المهام بين القوتين ضمن استراتيجية الدولة لضمان توازنات العلاقات الخارجية وفعّالية السياسة الدولية.

علينا أن ننافس القوى المستفيدة من علاقاتها مع الطرفين الفرنسي والأمريكي، عبر بيانات تهم الربط بين المتناقضات في سياسة النظام. المالية منها: استجداء البنك الدولي لاستكمال تمويل المشاريع مقابل استنزاف الكتلة النقدية الوطنية من خلال تهريب العملة بأضعاف الأضعاف والاقتصادية منها: ترحيل المال المحلي نحو افريقيا مقابل الجمود في الدورة الاقتصادية المحلية وارتفاع نسب البطالة والكساد وإفلاس المقاولات المتوسطة. والاستثمارية منها: الحديث عن الرأسمال اللامادي في مقابل مرافقة الخراب الذي يتعمم في مؤسسات التعليم والصحة والدخل الفردي كمؤشرات للتنمية البشرية.

أما قطار الفكر اليساري الذي انطلق في الجامعات الأمريكية ومن أمريكا اللاتينية والأوربية، وكذا أبحاث المراكز العلمية المنشورة عبر الأنترنت بل والمترجمة إلى العربية نفسها، فلا توجيه فيها بل حتى الاطلاع عليها من طرف مثقفي اليسار ملأه الإدمان على الفيسبوك. مما حوّل ثقافة اليساريين إما إلى رافد هامشي تابع للانشغال بالترقية المهنية، أو إلى ثقافة مجرد "ليبرالية" تنهل من مختلف المدارس دون التمحيص في مسالك الثقافة اليسارية المنتمية لآفاق اشتراكية القرن الواحد والعشرين، أو إلى كلاسيكيات الثقافة الماركسية مع الوقوف في حدود قرن مضى (1917) مع نفحة أورثوذكسية مذهبية جامدة.

لقد احتل جون مينار كينز، وهو ضمن اليسار البريطاني، كرسي الإصلاح الاقتصادي في أمريكا بعد الأزمة الاقتصادية الأولى في القرن الماضي (1929). ثم فاز توجهه في "بروتن وود" لرسم سياسة البنك الدولي ساعتها (1944) لحظة التأسيس، والرأسمالية تواصل بناء "دولة الرفاه" لمنافسة الإشعاع الاشتراكي في التجربة الروسية.

ثم، بعد انهيار التجربة السوفياتية، ما لبث أمثال كارل بوبر (الليبرتارية) وفريدريك هايك (النيوليبرالية) أن رفعوا رؤوسهم، ليستكملوا طوق التضليل ضد النموذج الاشتراكي، متابعين ما رسخه ميلتون فريدمان وروستوو وشامبيتر. لقد ساهم بوبر وإرث هايك في ما أسماه آل غور(2007) بقرصنة الديمقراطية والرأسمالية نفسها. أما دور يساريي المجتمعات المتخلفة في قبر الفكر الاشتراكي فهو انخراطهم في دواليب المجتمع الاستهلاكي والترقية المهنية وانشغالهم عن التجديد الفكري: ورثة لفظ لينيني بلا روح ولا "قتالية" لينين.

إن فكرة الإنصات للمثقفين لم تعرف طريقها إلى مراكز القرار في أحزاب اليسار. ورغم مبادرة أسماء من طراز عبد الله حمودي ومحمد برادة لدعم اليسار سياسيا، فقد انشغلت قيادات اليسار بتناقضاتها ولم تبرمج المناقشة الكفيلة بالتفاعل بين اليسار والمثقفين. هذا الفراغ لا يسبب فقط فراغا في قطاع من قطاعات المشروع المجتمعي، بل يتحول طابعه المزمن إلى عقم نظري يترك الممارسة السياسية متخبطة والممارسة الحزبية اليسارية غير مميزة مقارنة مع موجهات الفكر اليساري. يقف أحسن أكاديميي اليسار المغربي عند مرحلة فلاسفة مدرسة فرنكفورت بأجيالها المتعاقبة (ماركوز، هابرماس). لقد توقف فكر أطر الحزب عند ثنائي الشام مهدي عامل وياسين الحافظ. بينما نسي الناس سمير أمين. علما أنهم لم ينتبهوا يوما لتزامن صدور كتاب "الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي" (شارل بيتلهايم) مع توشيح غونار ميردال بجائزة نوبل (1976). سنة واحدة بعد هزيمة أمريكا في الفييتنام. رغم ذلك، تجرع الأميركيون أولى قطرات سندروم الفييتنام عبر فيلم طاكسي درايفر.

هل يمكن لليسار أن يقترح مجمعاً علمياً يتآلف من خلاله جهد المراكز التي تنتمي لرباعي الكتلة الديمقراطية بالأمس؟ إذ لدينا مركز محمد بنسعيد آيت إيدر يصدر "مجلة الربيع" والمؤسسة التي تصدر مجلة "الأزمنة الحديثة" وما يقابلهما بجوار حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي.

توسيع الحديث على امتداد مساحة الفكر اليساري مهم، كونه يذكّر الناس بسعة الحاضنة الثقافية المغربية. بدل حبس الذات في زنزانة الأفق اليساري الضيق مجاورة لسجن زنزانة الكهف الأصولي الخانق، باسم "الجبهة الميدانية".

ولأن الاحتباس الثقافي يكاد يصبح نتيجة للاختناق في بحبوحة الانترنت، فالنضال الثقافي بمثابة توفير الماء الذي منه جُعِلَ كل شيء حي، منذ وعى الفراعنة أن مصر هبة النيل، ومنذ العهد الذي التقط فيه سقراط ما تبقى مكتوبا على أبواب معابدها، قبل أن يرحل أرسطو إلى الاسكندرية لسرقة تراث النيل رفقة ذي القرنين...إذ نكاد، ونحن نتغذى ثقافيا حصريا على المعلومات الخاطفة السريعة والمرتفعة الصبيب، نشبه المعتمد فقط على المعلبات الثقافية والأكلة الخفيفة. مما يبعدنا عن التغذية الثقافية في أطباقها المتكاملة العناصر والطرية والطازجة، فتنخفض مناعتنا كما وكيفا، ونصبح هدفا للسرطان التضليلي والتسمم الليبرالي والأورثوذوكسي اليساري المزمن. كما نسقط في مستنقع الاستهلاك المتوحش بدل التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ولأن البطنة والسمنة آفة الجسد، فالدماغ وهو ماكينة التفكير والتدبير والتعبير والتفسير، قد يصاب بسمنة القراءة المكثفة بلا تأمل في الرصيد الضخم، ما يهدد ملكة النقد بفقدان الحيز الكافي في وعاء الدماغ. فالبطنة تذهب الفطنة كما قال القدماء. ليست هذه التشبيهات مجرد استعارة لغوية، ولا هي زائدة دودية يمكن بترها. بل هي عين ما يجري من تحولات كميائية وفيزيائية في دماغ اليوم.

إن التنشئة الاجتماعية إما تزرع "هابيتوس" جيدا، فتعد الفرد المعني للقتال الثقافي بواسطة زاد إيجابي ملؤه المحبة والمنافسة المقتدرة والاحترام المتبادل، أو تزرع "هابيتوس" الرداءة، فتهيئ الفرد لتسميم العمل السياسي والحزبي ويصبح القتال الثقافي مميتا كما في ساحة الحرب التقليدية. فالتنشئة الاجتماعية وقد فقدت ساحات المنزل والمدرسة أصبحت نتائجها الجيدة المفيدة عملة نادرة. مما أضاف في جو التصحر هذا، مهام للتثقيف العمومي، هي مهام إيجاد الماء الثقافي لتغذية

الأجيال الصاعدة من صلب الانترنت، فهي قبلتهم اليوم. عبرها تنفتح منابع الفرشاة الباطنية حيث نفائس الكتب.

وما لا يدركه كبار السن اليوم، هو قدرة الشباب الصاعد على الفرز بين أنواع الرسائل المبثوثة على الساحة الالكترونية. فهم مثل خبراء حفر الآبار التقليديين. ومن يبرمج توزيع ثروة وقته (الثروة الأولى التي تولد معنا حسب الثقافة الصينية) للإنصات للشباب يكتشف أن الشباب يميزون ما ذهب إليه مارشال ماك لوهان من كون:

le message, c'est le médium .

لكننا ما زلنا نتعالى ونبعدهم عنا بثقافتنا الأبوية المزمنة. إن ثقافة الأستاذية وتعالي الأكاديميين، "الأكاذيبيون" من بينهم خصوصا، تحفر هوة سحيقة بين أجيال الانترنت الأحرار الضمير، وبين الكبار ضحايا الطابوهات المضمرة.

لذلك، لا مهرب ليسار القرن الواحد والعشرين من خطوة تسليم الراية للشباب كي يبني جسر الثقة بين المجتمع وجيش اليسار الثقافي. فاليسار الثقافي هو قربة الماء التي تسعف اليساريين جميعا لري العطش وهم يقطعون مفازات الصحاري الليبرالية مع الانتباه لسموم الأفاعي والعقارب عند مواطئ الأقدام.

إذا تدبر اليسار أمور المجتمع تحت سقف سياسي مثقوب، تنزل منه قطرات الخراب في التعليم والصحة والشغل...وإذا توحّد عضويا مع هموم الناس في الطبقات السفلى والمتوسطة، فجاذبية التوحيد التنظيمي بين أجنحته الحزبية ستشتد مغناطيسيته تحت تأثير التفاؤل النضالي. لم يعد اليسار اليوم يفكر في كون الإشعاع وسط الشعب اشتعل لهيبه – دائما- من صلب جمرات التضحية الميدانية. ففي الأنظمة المبنية سياستها على الخوف من التظاهرات السلمية والمبنية على أنانية المنتفعين ورفضهم الثابت للإصلاحات القاضية بإعادة توزيع الثروة، لا يجد الحكام لقوات الأمن الوطني سوى دور القمع. ويحملون أبناء الشعب المسؤولين مهنيا على الحكامة الأمنية مسؤولية سياسية تحت عنوان المعالجة الأمنية.

إن الوحدة الاندماجية المطلوبة اليوم وحدة بين التظاهرات الشعبية السلمية والمجهود النضالي لليسار عبر مواقف حازمة. والمواقف الحازمة لا تعني رفع سقف الشتائم والسجال ضد الدولة، فتلك أساليب منتهية الصلاحية. المواقف الحازمة موجودة داخل صفوف التنظيمات الحزبية اليسارية نفسها... لكن التوافقات الماضوية ترى من أعلى، التوحيد في الكمي، ولا ترى التوحيد في النوعي، مع المحيط القريب لليسار بل وداخل اليسار. والنقاش حول توحيد مسطري ينسى الأعطاب القيادية في التدبير اليومي للعمل الحزبي وفي النقابات ويغمض العين عن أشكال الريع المسكوت عنها، نقاش تضليلي وإن كان حسن نية.

على أن البناء التدريجي يقتضي الابتعاد عن الاتهامات السهلة. ليس في الأمر "خيانات" ولا تفاضل في الاستعداد النضالي. بل الخلافات في النظر إلى القضايا وفي المسافات التحليلية من بؤر المشاكل ومن أضواء الحلول التي لا يمكن أن تكون مجرد حلول مكتبية مثقفية، بل حلولا نضالية ميدانية منصتة للناس.

(°) مناضل في الحزب الاشتراكي الموحد
عضو قيادي في تيار"اليسار المواطن والمناصفة" داخل هذا الحزب

■

اليسار المغربي

بين التجربة والأفق

محمد أقضاض

خلال التحولات الكبيرة التي عرفها اليسار بالعالم، في المرحلة الراهنة وبالذات منذ أواخر القرن الماضي، يتبادر إلى الذهن السؤال الهوياتي حول ما هو اليسار. ويبدو أن الجواب عن السؤال متشابك أحيانا، فقد عرف اليسار، منذ نشأته، أنه تيار فكري سياسي وأخلاقي تقدمي يعمل على تحقيق ثورة شاملة قصد تحرير المجتمع، وتوفير مستقبل تسود فيه العدالة والمساواة والعلاقات الإنسانية، في أفق القضاء على الاستغلال.

وكانت أساليب الوصول إلى ذلك هي مقاومة اقتصاد السوق والاستلاب الرأسمالي وغير الرأسمالي، وتوسيع مجال الصراع الطبقي بشكل منظم وهادف، وتحرير الطبقات الضعيفة في المجتمع تحت قيادة الطبقة العاملة، في أفق تحقيق مجتمع خال من استغلال الإنسان ومن الاحتكار وانتهاك الحريات الفردية والجماعية، والتمكن من جهاز الدولة، الذي ينبغي أن يهيمن عليه العمال والفلاحون الفقراء والمثقفون التقدميون أو على الأقل تتعايش فيها الطبقات المتقاربة في المستويات الاجتماعية والثقافية والقناعات السياسية.

ويتخذ الطريق إلى تحقيق ذلك اتجاهين، حسب القناعات الفكرية والسياسية: اتجاها إصلاحيا يفكر في التغيير عبر الإصلاح ضمن النظام القائم من أجل تحويله، وعبر المشاركة في التدبير الديمقراطي الذي يسمح به هذا النظام؛ واتجاها رأى أن التغيير الحقيقي لا يتم إلا بالثورة المسلحة بقيادة البروليتارية، ضد الدولة الطبقية وضد الاستعمار الجديد، بالنسبة للعالم الثالث.

وخلال الاتجاهين تقوم نخب من المثقفين التقدميين، المقتنعين بالإيديولوجيا الماركسية اللينينية، في الغالب، بإقناع الطبقات الشعبية بالفكر الاشتراكي..

فعرف العالم هذا التصور الفكري ـ الإيديولوجي منذ أواخر القرن التاسع عشر، توج بانتصار الثورة الاشتراكية في روسيا، ثم في الصين وبعدهما كوبا وغيرها... ثم توسع اليسار، كتنظيمات فكرية وسياسية، في كل العالم، وساهم بكثافة في تحرير شعوب كثيرة من الاستعمار المباشر وغير المباشر.

وقد انتشر اليسار في المغرب منذ الأربعينيات من القرن الماضي، ضمن الحركة الوطنية من خلال تيار فكري وسياسي وجد في رحم حزب الاستقلال، ومن خلال الحزب الشيوعي المغربي بعد أن استقل عن الشيوعيين الفرنسيين في بداية الخمسينيات. فقام المناضلون التقدميون، في حزب الاستقلال، بتأسيس حزب قائم بذاته خلال نهاية الخمسينيات من القرن الماضي هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية..

وحين تم حل الحزب الشيوعي في مستهل الستينيات، شكل الاتحاد الوطني، مع نقابة الاتحاد المغربي للشغل، التي كانت قد تأسست قبيل الاستقلال، قوة أساسية، وبالذات خلال الستينيات، في مواجهة استبداد الحسن الثاني الذي جعل من الدولة قوة قمع واستغلال الشعب وتركيعه... بل وقد أصبح جيل جديد من أبناء الشعب مستعدا ليكون في عمق النضالات التي يهيئ أرضيتها أحيانا هذا اليسار، الذي التحم به جل المثقفين، خاصة في المدن الكبيرة مثل الدار البيضاء والرباط ومراكش. كما حدث خلال 23 مارس 1965، حيث امتلأت شوارع الدار البيضاء بالتلاميذ والعمال وباقي فقراء المدينة ينادون بالتعليم للجميع وبالحرية والعيش الكريم، ولم يتوان النظام عن مواجهتهم بالرصاص الحي والسجون والمحاكمات الصورية.

وقد عرف هذا اليسار أوج ازدهار نضاليته في عهد الملك الراحل منذ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم. ضمن هذه النضالية رفض التصويت على دستور 1962، واتهام الملك لحزب الاتحاد الوطني بمحاولة تدبير الانقلاب ضد الملكية، فعرّض مناضليه

للاعتقالات والمحاكمات. فضلا عن أن قطاعات واسعة من الشعب لم تستفد شيئا من الاستقلال وهي ترى بأم عينها نهب الثروات وبداية انتشار الفساد. كل ذلك شكل أرضية خصبة لانتفاضة 23 مارس 1965، التي راح ضحيتها بالرصاص الحي مئات الشباب. شكل أولئك المشاركون في الانتفاضة النواة التي ستؤسس اليسار الجديد، خلال نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، جلهم كانوا في الحزبين الاتحاد الوطني والتحرر والاشتراكية (الاسم الجديد للحزب الشيوعي بعد ما استعاد شرعيته خلال نهاية الستينيات).

سياقات اليسار الآن

بعد هذه التوطئة التي تبقى ضرورية في نظري، خاصة وأنها تنطوي على الإشارة إلى ما قدمه هذا اليسار الذي أصبح الآن تقليديا، في مواجهة تأصيل سنوات الرصاص خلال الستينيات، من التضحيات الكثيرة التي جعل إصرارُها الملكَ الحسن الثاني يعترف بقوة هذا اليسار وبتجذره فخضع للتفاوض معه بعد الستينيات...

يهمنا في هذه المقاربة أن نركز على مآل اليسار راهنا، يبدو أن أبرز سمة ميزت اليسار المغربي الراهن هو خضوعه لما يعيشه صنوه في جل مناطق العالم من تراجع... لذلك لابد من استحضار سياق هذا المآل، سياق صنعته أحداث مفصلية. فقد نتج ذلك التراجع أولا، عن أحداث عالمية خاصة بالعالم الاشتراكي، الذي دخل في مرحلة جديدة بعد قوته وقطبيته، تحول إلى أقرب تابع للرأسمالية الجديدة. بدأت هذه المرحلة بسقوط جدار برلين وابتلاع المانية الرأسمالية لألمانيا الاشتراكية، نتيجة فشل التدبير وتذمر المواطنين من هذا الفشل وانطلاق الناس يجتازون الجدار هروبا إلى ألمانيا الغربية...

بعد هذا الحادث بحوالي سنتين تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلت الدول، التي كانت قد شكلته، عن بعضها وانتهى حلف وارسو نهائيا. فأعلن انتهاء الحرب الباردة، لتبدأ مرحلة الحرب الحارقة بالانتصار الذي حققته الرأسمالية وما سمي بالليبرالية الجديدة (المتوحشة)، فيعيش العالم مرحلة جديدة يسود فيها قطب عالمي واحد هو الولايات المتحدة... وهذا أدى إلى انتعاش كل الكيانات السياسية والثقافية التي والت الغرب وتقلُّصِ الكيانات التي والت الشرق، بل بقيت هذه الكيانات تحت رحمة القوى المحافظة بكل تلويناتها، كما كان الأمر في العالم العربي، حيث تم

تدمير اليسار تحت ضربات الوهابية والإخوان المسلمين والتيارات الإسلاموية الأكثر تطرفا، بدعم من الغرب ودول المنطقة..

فقد دخل جزء كبير من اليسار "في أزمة مع نهاية الاشتراكية الواقعية في الاتحاد السوفياتي وما سمي بالحقل الاشتراكي، وانتقلت الثورة الكوبية إلى "موقع دفاع"، واختنقت الثورة المسلحة عمليا في أمريكا اللاتينية. وعانت الأحزاب الإصلاحية والوطنية ـ الشعبية تحولات عميقة أيضا. ضعفت في قواعدها الاجتماعية والإيديولوجية، أغرتها في البداية موجة الليبرالية الجديدة في اتجاه الطريق الثالث" لا هي رأسمالية ولا هي اشتراكية[3].

غير أن تلك التحولات شكلت عوامل خارجية مساعدة على التقلص، بينما المعضلة دائما تكمن في عمق اليسار نفسه، إذ إن اليسار في المغرب كانت له فرص الاستمرار أفضل بكثير من أمثاله في عدد كبير من بلدان العالم الثالث، خاصة في العالم العربي، فقد كان في إمكانه أن يطور تلك الفرص أمام بعض التفتح الذي أبان عنه النظام، وهو دائما تفتح حذر ومتحايل.

إذ درج هذا النظام المخزني على عنف التحكم، إلى جانب عنف المحيط الجهوي العام أو التدخل الخارجي، مع سيادة الثقافة التقليدية وشدة الفقر وتزايد البطالة واتساع هيمنة الاحتكارات، أو تراجع النظام التربوي الذي قطع، في المدرسة كما في الجامعة، مع التعليم العقلاني الذي يربي الأجيال على التفكير والنقد، بل برمجت الدولة التقليدية المتعلم على الخضوع ومصادرة العقل، لا يفكر إلا في مصادر العيش الضروري للاستمرار في الحياة، وبات التعليم أداة أمنية تساعد على نشر الأمية الوظيفية، يصبح المتعلم لا هو متعلم ولا هو أمي، فضلا عن تربية المواطن على الأنانية وإفراغه من القيم النبيلة، مع التشجيع على الاستهلاك والفساد، يسهم في ذلك الإعلام السمعي البصري وسلوك كثير من المسؤولين..

ولم يواجه اليسار التردي الذي يعاني منه المجتمع بشكل أكثر صرامة، ولم يستفد من الفرص التي كانت في حاجة إلى صدامية أكبر مع النظام، وتقلص إشعاعه أيضا بفشل بعض تجاربه في تدبير مجالس جماعية محلية، وأحيانا بمساهمته في تسيير بعض دواليب الجهاز التنفيذي، وبالسكوت على الفساد... وهي تجارب نفخ فيها الخصوم والأعداء كثيرا...

3 - Daniel Chávez, Cesar Rodríguez Garavito, Patrick Barret, La nueva izquierda en Amarice Latina, La Catarata, Madrid, 2008, pp. 37-38.

ولأن المغرب أندمج منذ الاستقلال في النظام الرأسمالي، فقد أصبح في هذه المرحلة الأخيرة من الرأسمالية جزءا لا يتجزأ منها، إذ انخرط في الليبرالية الجديدة، التي وسعت اقتصاد السوق وتحكمت فيه، تحول الكائن البشري إلى أداة استهلاك باحثا عن كل الوسائل، الممنوعة وغير الممنوعة، ليمارس الاستهلاك... فأضحى المغرب في عمق عولمة اقتصاد السوق والاستهلاك الذي تتحكم فيه الدوائر الرأسمالية الكبرى بالعالم، كما تحكمت في تسويق "الليبرالية المتوحشة" خاصة في بلدان العالم الثالث، وفي نفس الوقت ابتزاز هذه البلدان بتخويف أنظمتها، وإذا حاولت التمرد تختلق أسبابا لتدميرها وبلدانها وتهيئ بعض نخب هذه البلدان لتضعها بديلا للنظام السابق، حينذاك تتمكن تلك الدوائر، عبر هذه النخب، من التحكم في موارد البلاد والقضاء على كل معارض، بما في ذلك اليسار غير المستوعَب.. في هذا المسار تفرض ديمقراطية جديدة، على الجميع، ديمقراطية خاصة ومخدومة. بل وقد ساهم اليسار في تشجيع هذا التوجه خاصة بسكوته عن خوصصة كثير من المؤسسات الإنتاجية التي كانت ملكا للدولة، بل وبالمشاركة في هذه الخوصصة...

ورغم أن المغرب انخرط في المسلسل الديمقراطي منذ حوالي خمسة عقود، فإن هذا المسلسل لا يتميز كثيرا عما خلقته أخيرا القوى العالمية في بعض البلدان، حيث الديمقراطية الانتخابية المتحكم فيها، ديمقراطية بلا ديمقراطيات اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية.

ومن أخطر ما في هذه الديمقراطية الانتخابية، سرعة تطوير المخزن للأحزاب التي تواليه أو التي خلقها من السبعينيات إلى الآن، حيث تتمكن من خلط الأوراق عبر ترويج خطاب عجز وانتهاء الإيديولوجيات، وعبر استنساخ البرامج لتكون متشابهة، وإيهام الشعوب بأن الأحزاب لا تختلف عن بعضها في شيء، وفي نفس الوقت تعتمد تلك الأحزاب على خالقها وعلى شراء الأصوات للفوز في الانتخابات، فتتمكن من تعميق الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد وتنشر اليأس والعزوف عن السياسة وعن التصويت. في هذه السياقات اهترأت تنظيمات اليسار وتقلص إشعاعه...

موقع اليسار المغربي في هذا السياق

من المعروف أن كل التيارات السياسية والفكرية لابد أن تكون مختلفة فيما بينها، ويتم اجتماعها في كيان واحد من خلال التوافق، بل في الرؤية الواحدة يكون ذلك الاختلاف بين أفرادها، إذ إن الاختلاف هو القاعدة دائما والوعي بذلك هو الذي يجعل أي تيار أكثر تماسكا. لذلك فإن اليسار المغربي، مثل كل يسار في العالم يسود فيه الاختلاف إلى درجة يصبح الاختلاف أقرب إلى الخلاف. لذلك تكوّن اليسار المغربي من عدة تيارات نختزلها في شقين، هما يسار تقليدي ويسار جديد، اختار اليسار التقليدي، الاتحاد الاشتراكي منذ مؤتمره الاستثنائي سنة 1975، وحزب التقدم والاشتراكية، التوجه الديمقراطي وإصلاح المجتمع من داخل المؤسسات، باعتماد برنامج سياسي يدافع عن الحريات وتطوير الديمقراطية ونزاهة الانتخابات، وعن العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين وبين الجنسين وبين الجهات، وعن محاربة الفساد.

لذلك كان لابد من أن يتصالح بشروطه مع النظام، على رأس تلك الشروط المبادئ المذكورة، مستعدا للمساهمة في المسلسل الديمقراطي. فشارك في الانتخابات منذ 1976، دون المشاركة في التدبير الحكومي. وفي سنة 1978 تأسست الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتشكل رافدا تنظيميا مهما في رص صفوف الطبقات الشغيلة، ضمن اليسار في نفس خط الاتحاد الاشتراكي، غير أن الخلاف بينهما دفع بهذه النقابة نحو الابتعاد عن الحزب، ما دفع الاتحاد الاشتراكي إلى تأسيس الفيدرالية الديمقراطية للشغل مع بداية الألفية الثالثة.

وسيغير جزء من اليسار الجديد استراتيجيته في التغيير ويؤسس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، سنة 1983، كتنظيم سياسي معارض يقاطع الانتخابات حينا ويشارك فيها حينا آخر، حسب الشروط الموضوعية وميزان القوى داخله، بينما رأى حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي منذ تأسيسه سنة 1984، بعد انسحاب بعض أطره ـ الذين كانوا يسمون بـ"رفاق الشهداء" ـ من الاتحاد الاشتراكي، عدم المشاركة إلى أن تتوفر الشروط الحقيقة لانتخابات نزيهة.

إذ من المعروف أن اليسارين قد واجها، معهما نقابات الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبعض الجمعيات الحقوقية الوطنية، إلى حدود بداية التسعينيات، الاستبداد والظلم والفساد الذي مثلته أجهزة الدولة. ولأن اليسار

لم يستطع أن يعالج اختلافاته الداخلية ديمقراطيا وعبر الحوار، تعرض لعدة انقسامات. فقد شهد تحولات تاريخية متميزة، انطلاقا بالأساس من القناعات الذاتية، وحسب الظروف السياسية لمسار التحولات العالمية التي أثرت كثيرا في الدولة كما في الأحزاب، فعاش الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مرحلة الستينيات وبداية السبعينيات، صراعا حادا مع النظام، كما أن الحزب الشيوعي منع، بداية الستينيات، بذريعة معارضة إيديولوجية الحزب للدين الإسلامي، إلى نهاية الستينيات. حيث غير اسمه إلى حزب التحرر والاشتراكية، بينما بدأت حدة الصراع تتقلص بين الاتحاد الوطني والنظام منذ بداية السبعينيات، ليترك الحزب اسم الاتحاد الوطني فيصبح اتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ مؤتمره الاستثنائي سنة 1975. ليبقى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على الهامش رافضا المشاركة في الانتخابات. في الوقت الذي كان فيه اليسار الجديد قد أسس منظمتيه السريتين، "إلى الأمام" و"23 مارس"، منطلق السبعينيات، بتبني الماركسية اللينينية كأيديولوجية في أفق إنشاء حزب ثوري جماهيري قوي من أجل ثورة تحريرية مسلحة.

وفي الوقت الذي كان فيه اليسار التقليدي يدافع مع النظام عن مغربية الصحراء، اختار اليسار الجديد تقرير المصير إلى أن يتحرر المغرب من النظام، غير أن 23 مارس ناقشت بعد ذلك هذا الموقف ثم تبنت مغربية الصحراء. ونتيجة حملة الاعتقالات المسعورة التي تعرض لها هذا اليسار خلال النصف الأول من السبعينيات واختيار بعض أطره اللجوء إلى المنافي، تجلت بداية ضعفه، آنئذ ارتأت منظمة 23 مارس التفكير في تأسيس حزب سياسي علني، لذلك أصدر بعض أطرها جريدة أنوال التي كانت تبشر إيديولوجيا وسياسيا وخط تحرير بتصور الحزب الجديد. لتصبح المنظمة السرية كيانا تنظيميا علنيا انطلاقا من 1983 باسم "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي". فتمكنت بسرعة من تحقيق مكانتها في المجتمع بوضوح تصورها وإبداعها السياسي وأخلاق مناضليها وبطبيعة تنظيماتها المدنية.

في سنة 1992 تأسست الكتلة الديمقراطية، فجمعت الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال والتقدم والاشتراكية ومنظمة العمل، كان لها دور كبير في كثير من الإصلاحات في البلاد. وبعد أربع سنوات من ذلك، وثلاث عشرة من تأسيسها وبعد أن جذرت تصورها بين فئات واسعة من الشعب، بتميزها السياسي والفكري، تعرضت منظمة العمل للانقسام بسبب الموقف من المشاركة في استفتاء 1996 على الدستور، إلى "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" و"الحزب الاشتراكي الديمقراطي". إذ

قاطعت المنظمة التصويت وشارك فيه الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع "الاتحاد الاشتراكي..." الذي انفصل عنه "حزب المؤتمر الاتحادي"، وحزب التقدم وقد خرجت منه "جبهة القوى الديمقراطية".

ومع مستهل الألفية الثالثة انضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى الاتحاد الاشتراكي، وتكون اليسار الموحد بعد أن انظمت أربعة توجهات متقاربة: هي "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" و"الحركة الديمقراطية" و"الديمقراطيون الجدد" وفعاليات أخرى. ثم حور اسمه إلى الحزب الاشتراكي منذ 2005، بعد أن انضمت إليه جمعية "الوفاء للديمقراطية"، التي انفصلت عن الاتحاد الاشتراكي. وقد تطورت تحالفات هذا الحزب ليشكل "فيدرالية اليسار الموحد"، الذي ضم أيضا "حزب الطليعة" و"حزب المؤتمر الاتحادي".

أما اليسار التقليدي، الاتحاد الاشتراكي، الذي عانى من انسحاب مجموعات من مناضليه وأسسوا أحزابا خاصة كما رأينا، والتقدم والاشتراكية، فقد اشتغل بعقلانية متميزة في الكتلة الديمقراطية، إذ بعد تأسيسها مباشرة قاطعت الكتلة، باستثناء التقدم والاشتراكية، التصويت على دستور 1992 ورفضت الدخول في الحكومة أو تشكيلها، وبالذات لأن التعديلات التي أدخلت على هذا الدستور كانت سطحية جدا، ثم أضيفت تعديلات بسيطة في دستور سنة 1996، فشاركت في التصويت، باستثناء منظمة العمل، بعد انقسامها وتأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي شارك مع باقي الأحزاب في التصويت.. كانت هذه الاستجابة في التعامل مع هذا الدستور مدخلا ليشكل الاتحاد الاشتراكي الحكومة بالكتلة وأحزاب يمينية، دون منظمة العمل. فأصبح الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا لهذه الحكومة التي عرفت بحكومة التناوب التوافقي، ضمن تدشين مرحلة ديمقراطية جديدة هي مرحلة التناوب على السلطة، في هذا التدشين تم التوافق مع الملك على برنامج حكومي مشترك لا هو ليبرالي ولا هو اشتراكي. وقد اعتبر اليسار التقليدي هذه التجربة تمهيدا لتجربة أكثر تطورا، التي ستؤسسها الفترة الانتخابية الآتية.

نظمت حكومة اليوسفي هذه انتخابات 2002 وقد فاز فيها الاتحاد الاشتراكي بالمرتبة الأولى، وكان من الممكن ان يتمم تجربة التناوب الثاني لتتجلى إمكانات اليسار في تدبير شؤون المجتمع، إلا أن الملك محمد السادس قوض المشروع بتعيين التكنوقراطي، إدريس جطو، وزيرا أولا. حينذاك تخلى الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي عن ممارسة السياسة سواء في الحزب أو مع الدولة، رافضا المشاركة في

حكومة خارج المنهج الديمقراطي. إلا أن الحزب معه التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، شارك في هذه الحكومة. وكانت النتيجة أن اليسار التقليدي ساهم في تثبيت ما عرف بالليبرالية الجديدة، وكان من الحتمي أن يتراجع اليسار، فاحتل الاتحاد الاشتراكي المرتبة الخامسة في الانتخابات البرلمانية اللاحقة، بسبب العزوف عن التصويت أو معاقبة اليسار عن مغامرته بالدخول في حكومة جطو. من تلك الفترة واليسار التقليدي يتقلص في نتائج الانتخابات... لأسباب عديدة أهمها إهمال التنظيم الحزبي، الاعتماد على انتظار أيام الحملة الانتخابية للتواصل مع المواطنين، ضعف إبراز بصماته السياسية والاجتماعية في مجال التسيير، استغلال الإسلامويين فراغ الساحة السياسية فباضوا فيها وفرخوا ليحتلوا المرتبة الثانية، في انتخابات 2007، بعد حزب الاستقلال.

أما اليسار الجديد فلم يكن أفضل من اليسار التقليدي، غير أنه انكمش على نفسه يعيد البناء التنظيمي الذاتي باستيعاب الجماعات المنسحبة، خاصة، من الاتحاد الاشتراكي، دون المشاركة في الانتخابات إلى أن انتعش مع سلبيات حكومة الإسلامويين، وبسرعة أصبح صيته ينتشر بين فئات الشعب، وقد ساندت خطابه كتلة مهمة من المثقفين المغاربة تتعدى المائة مثقف، كان ينبغي أن يظل في اتصال دائم معهم لأنهم يمكن أن يشكلوا نخبته الفكرية والنظرية، ونخبته أيضا في بلورة تصور سياسي مرحلي.

هوية اليسار

منذ انطلاق اليسار في العالم كان أساس وجوده الفكري والإيديولوجي هو الاشتراكية أو الاشتراكية العلمية المعتمدة على النظرية الماركسية اللينينية، ومنذ التسعينيات خبا الاهتمام بالاشتراكية، بل تقلص كثيرا الحديث عنها، ولا تذكر الاشتراكية، غالبا، إلا في أسماء بعض التنظيمات والدول... بل وفي كثير من مناطق العالم أصبحت الديمقراطية هي المصطلح المتداول مقرونا، أحيانا بالاشتراكية. ولم يعد التفكير في الاشتراكية العلمية إلا في الدوائر الأكاديمية للتأريخ لها والبحث فيها...

بل لم يعد هذا البعد النظري الإيديولوجي يشغل المشتغلين السياسيين في اليسار، بل بات انشغال اليسار راهنا يقوم على المواجهة الفعلية لكل وجوه الاستغلال والتفقير، ارتكازا على حركية الشعوب وعلى الانتخابات الديمقراطية... يمكن في

هذا الجانب أن نشير إلى تصور بعض الباحثين في يسار أمريكا اللاتينية، حيث يقول أحدهم: "إن الاشتغال السياسي الذي يقوم به اليسار هو أكثر اتساعا من الجدال الانتخابي والمشاركة التمثيلية. لكن هذه تتمتع بحيوية كبيرة، إذ لم يملك اليسار أبدا أمكانيات منافسة حكومات اليمين في هذه المشاركة أكثر من الآن، بسبب فقدان الثقة في هذا اليمين الذي يتوجس من اليسار خوفا من توسيع رفض الليبرالية الجديدة. رغم ذلك، فإن إمكانية تحول هذا التقدم في الانتخابات إلى قدرة على تغيير الواقع الأمريكو-لاتيني حاليا لا يقتصر على إمكانية الفوز بعدد من الممثلين البرلمانيين، أو التمكن من جماعات محلية. فهذه نفسها لها علاقة بالقدرة على فعل سياسي قوي، أي لها علاقة بإرادة جماعية منظمة قادرة على تغيير علاقات السلطة التي يعيد إنتاجها الرأسمال الليبرالي الجديد في كل مجالات الحياة الاجتماعية."[4].

هو تصور يؤكد على أن الاشتغال السياسي لليسار أوسع من المشاركة التمثيلة والجدال حول الانتخابات. غير أن هذه المشاركة تتمتع بحيوية كبيرة، خاصة حين يتعلق الأمر بمنافسة اليمين في تدبير الحكم بهذه المشاركة. واليمين لا يرغب في مشاركة اليسار إلا إذا كان عارفا أنه المهيمن، لأنه يخاف من إسهام اليسار في توسيع رفض الليبيرالية الجديدة. لذلك فإن إمكانية جعل هذا التقدم في الانتخابات هي القدرة على تغيير الواقع حاليا، لا يمكن اختزاله في الفوز بعدد من المقاعد في البرلمان أو في الجماعات. لأن هذا الفوز نفسه متعلق بفعل سياسي أقوى، متعلق بإرادة جماعية منظمة تستطيع تغيير علاقات السلطة التي يعيد إنتاجها الرأسمال الليبرالي الجديد في كل مجالات الحياة الاجتماعية.

باختصار كبير أن الانتخابات مهمة جدا والتمكن من نسب في التمثيلية البرلمانية والجماعية أهم، لكن هذا ليس كافيا، إذ لابد أن يوازيه عمل سياسي إرادي جماعي منظم ومسؤول قادر على تغيير العلاقات التي تتحكم بها الليبرالية الجديدة في المجتمع.

تتميز هذه الرؤية بتفكير منهجي مستمد من عمق الماركسية دون ذكرها، وهو ما يعني الاشتغال بعقلانية في كل الجبهات، ليس للاندماج في الليبرالية الجديدة، وإنما للعمل على تقويضها...

4 - Beatriz Stolowicz, La izquierda Latinoamericana gobierno y proyecto de cambio, documento de Fundación de Investigaciones Marxistas, Ámsterdam y Madrid, enero 2004/1, pp. 4-5.

هل اليسار المغربي قادر على فعل هذا؟
يستطيع اليسار المغربي أن يجمع بين المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية وبين هذه الإرادة السياسية الجماعية المنظمة، ويمكن أن أؤكد على أن هذا ما يحدد القدرة على اقتحام التمثيلية البرلمانية والجماعية، ليس فقط بالنضال الكلامي من داخل المؤسسات ولكن بالشفافية والصدق والارتباط بالشارع، وبالنضالية.
فمعارضة الواقع في المؤسسات لابد أن يكون صدى لما يجري في الشارع، والشارع عليه أن يكون في أغلبه بين يدي الجمعيات التابعة لليسار، تحركه بثبات لمعارضة سياسة الليبرالية المتوحشة، الداخلية والخارجية، المتحكمة في بلادنا.
لا ينبغي لليسار أن يقتصر فقط على النقد والفضح الكلامي، لأن صدى ذلك يكون باهتا جدا، خاصة وأن أهم وسائل التواصل توجد في ملكية المخزن وأتباعه، فعلى الأقل ينبغي على اليسار السير على منوال مؤسسات تلك الليبرالية... إذ، كما يضيف الباحث المذكور، "أن الليبرالية الجديدة ليست فقط مجموعات سياسية واقتصادية واجتماعية تهيمن على الإدارات الحكومية اليمينية، وإنما هي السلطة الرأسمالية القاهرة للعمال، والتي تتكلف بتدمير القوى الاجتماعية والسياسية التي تمكن منها الكادحون، وذلك بواسطة القضاء العنيف على قدراتهم التي تجعلهم يقاومون الاستغلال والهيمنة، والتدمير الممنهج لتنظيماتهم وتفريقهم باعتبارهم كيانات جماعية."[5]. وإذا تأملنا جيدا هذه الملاحظات نجد أن المخزن بكل امتداداته في المغرب يمارسها بشكل جلي.
فخلال حكومة الإسلامويين، الأولى وهذه الثانية، بدا أن اليسار وكأنه غير موجود، فقد تم حذف دعم أهم المحروقات وترك تجارها يتلاعبون في أثمانها كما يريدون، رغم هبوط سعرها العالمي، ولم يتحرك اليسار بأحزابه ونقاباته، إلا عبر الرفض الكلامي.
وحذف التوظيف وتحويله إلى توظيف بالتعاقد للتلاعب فيه، وكان اليسار شبه غائب.
وتم رفع سن التقاعد والزيادة في الاكتتابات بتقليص أجرة الموظفين، وكأن اليسار غير موجود...
وتحركت قطاعات واسعة من الشعب تلقائيا ولم يتم دعمها إلا بالاحتجاج الكلامي، بل ساهم جزء من اليسار التقليدي ضمن الحكومة الأولى في تلك التراجعات.

5 - B. Stoliwicz, p. 5.

والأنكى من هذا التراجعُ الخطير عن حقوق الإنسان والحريات دون أن يحرك اليسار الشارع.
والأدهى من كل ذلك الحراك في الريف الذي امتد صامدا لأكثر من تسعة أشهر شارك اليسار التقليدي في تخوينه، بينما كان حراكا استجابت له مناطق كثيرة من المغرب والعالم. وقد أكد رئيس الدولة نفسه مطالب هذا الحراك ودعا إلى البحث في أسبابه، التي أغلبها ناتج عن الإهمال وعن النهب. وكانت فرصة ليتجاوب مع الحراك كل اليسار ليضع قاطرة وجوده وانتعاشه على سكته ويسترجع بعض قوته التي أضحت تتدهور سنة بعد سنة.
ومن أخطاء اليسار التقليدي مساهمته في حكومتي الإسلامويين، وهما حكومتان فاشلتان، أولا، لأنهما لم يستندا إلى دستور 2011 في سياستهما وفي كل تقديراتهما، بل استندتا إلى دعم المخزن وإلى قوى الأمن في التعامل مع الشعب وإلى تبجح الإسلامويين بالكتلة الانتخابية. لذلك هما حكومتان تعمقان الفساد بالتصالح معه ثم بتشجيعه، ولعل حراك أبناء الحسيمة هو أفضل برهان على هذه السياسة، لأنه حراك أبرز شساعة رقعة الفساد خلال الحكومتين، فسلطتا كل أنواع القمع على شباب الحراك عوض علاج أسبابه.
والأخطر من ذلك أن الحراك امتد أكثر من تسعة أشهر، ومازال، رافضا للتعامل مع كل الأحزاب، وبالذات التي تمخزنت... وتعاملت تلك الأحزاب مع الحراك الشعبي في كل البلاد على أنه ضدها فساندت قمعه الدموي أو سكتت عنه، عوض أن تدمجه في برامجها وتتبنى قضاياه، وقد كان اليسار دائما يدافع عن الحرية وحقوق الإنسان، وأصبح يتخلى عن ذلك في هذه المرحلة...
ومساندة جل المثقفين المغاربة لذلك الحراك دال على أن اليسار التقليدي، الذي عرف عليه امتلاك النخبة المثقفة، التي كثيرا ما وجهت الخطاب السياسي في الأحزاب، بات بعيدا عن تلك النخبة... لذلك بقي اليسار يستهلك ذاته ويجتر مواقفه التاريخية ويعمل عكسها في حاضره، وهذا ما يجر هذا اليسار نحو التقلص أكثر...

بنية اليسار

لا يمكن لليسار المغربي، في الشروط التاريخية الراهنة ومن أجل احتلال مواقع متقدمة في الانتخابات، أن يقتصر تنظيمه على التنظيم الحزبي الداخلي، المكاتب المركزية والمجالس الوطنية واللجن المركزية والمكاتب الجهوية والمحلية واللجن أو الخلايا الفرعية، إذا توفر هذا التنظيم. لأن هذه البنية الداخلية شأن خاص لأي حزب وهو عمل كلاسيكي جدا.. .

بل من الضروري أن ينظم اليسار المجتمع المدني عبر جمعيات اجتماعية وثقافية وجمعيات حقوقية وجمعيات الأحياء، وأن يكون له امتدادات واسعة في النقابات ويمتلك إعلاما متميزا. إذ ليس من الممكن للاندماج في الديمقراطية التمثيلية أن تنتظر تنظيمات اليسار فترة الدعاية الانتخابية لكل دورة انتخابية للتواصل مع المواطنين، وتتمكن من مواقع متقدمة في المجالس وفي البرلمان نفسه. بل أضحى من الحتمي اختراق كل مكونات المجتمع، خاصة، الهشة منها سواء في المدن أو في القرى... وهذا ما يقوم به الإسلامويون، إذ إنهم لا يحتلون المراتب الأولى في الانتخابات بنتائج اشتغالهم في الجماعات والحكومة أيضا، بل احتلوا تلك المراتب بدقة تنظيمهم الجمعوي المدني، القائم على دعم الفقراء في حياتهم ومناسباتهم بإمكانيات غالبا ما يكتتبونها من الناس، يشتغلون بذلك على مدار السنة، بل يستغلون، الآن، حتى مواقعهم في الحكومة وفي غير الحكومة، ويهيمنون على الجمعيات الشبابية في دور الثقافة ودور الشباب... وفي نفس الوقت لهم تنظيم إيديولوجي، مواز للتنظيم السياسي، يخطط للهيمنة على عقول الناس ويحتكر فضاءات العبادة، دون أن يهتم اليسار بذلك..

إذا كان الإسلامويون لا يتوفرون على مشروع تنموي مستقبلي، لأن النموذج لديهم هو "السلف"، وإذا كان اليسار يملك هذا المشروع المستقبلي، فإن إمكانية التقاء المشروعين أمر جد صعب، إن لم يكن مستحيلا... لذلك من الضروري أن يعمد اليسار إلى فضح استغلال الإسلامويين للدين والمتاجرة وخداع الناس به...

إن الموضوعية تتطلب مشروعا مضادا على المستوى الفكري كما على المستوى السياسي، إذ المطلوب توسيع نشر "الفكر العلماني" والدفع بالناس إلى التفكير العقلي عوض الارتكاز على التقليد وتقديس السلف... خاصة وأن العلمانية تحمي الناس كما تحمي الدين من الافتراءات والمتاجرة والخداع... ولأن الحداثة والديمقراطية تفرضان ترسيخ حقوق الإنسان بينما تسييس الدين وفرضه على المجتمع ينفي حقوق الإنسان والمساواة بين الناس، خاصة وأن التعامل في الدين يميز بين المرأة والرجل وبين الشريف وغير الشريف...

إن التنظيم المجتمعي، إلى جانب دقة التنظيم الداخلي، لليسار هو فعل مستمر وعمل دائم تجس فيها تنظيماته حرارة الشارع وإمكانات نضاليته، يشكل هذا امتدادا يمثل الرافعة الأساسية للعملية النضالية اليومية، وهو القدرة على مقاومة كل ما يمكن أن يمس حياة الطبقات الفقيرة، على رأس ذلك الفساد المستشري في البلاد وفي جميع

القطاعات، وإصلاح التعليم، إذ كما يعرف الجميع أن التعليم هو أساس كل تنمية وأساس التحول وتغيير الذهنيات وتنمية الوعي، وأيضا هو القاعدة الرئيسية لليسار دائما، إذا تم إصلاح التعليم بشكل عقلاني، وهو ما ينبغي أن يناضل من أجله اليسار الذي لابد أن يكون حاضرا في كل مشروع إصلاح تعليمي.. هذا التنظيم الاجتماعي للمجتمع المدني كان معروفا خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي... وقد التقط الاسلامويون هذه الطريقة واستثمروها جيدا سواء في اكتتاب الأموال وغير الأموال أو في توزيعها والتحكم فيها... وفي الوقت الذي أصبح اليسار في حاجة إلى هذا الامتداد تخلى عنه...

آفاق اليسار

كان على اليسار أن يعتمد هوية جديدة هي "النضال الديمقراطي"، بمعنى الارتكاز على جدلية التمثيلية الانتخابية وتفعيل الشارع والتفاعل معه. وهذا ممكن إذا تكاثفت مكونات اليسار الجديد على رؤية متوافق عليها وعلى برمجة سياسية واضحة، وإذا راجع اليسار التقليدي قناعاته الجديدة وتبنى أيضا هذا "النضال الديمقراطي". فاليسار مسؤول الآن على التردي الذي تعاني منه البلاد سواء وهو داخل مراكز القرار أو وهو خارج تلك المراكز. إذ إن الدوائر الرأسمالية والليبرالية المتوحشة هي أكبر رابح في هذا التدهور، سواء بتكثيف الأرباح والاحتكار، أو بتعميق الفساد الذي يزيدها غنى وثباتا أو بالتحكم في ميزان القوى وأساسا بإضعاف وتفكيك اليسار وتحميله التبعات التي تغرق فيها البلاد.

وأبسط ما يمكن أن يفعله هو تحريك بعض فصول وبنود الدستور، على رأس ذلك: أولا، العمل على تشغيل ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ ثانيا، فرض إصلاح حقيقي للتعليم والصحة كحق من حقوق الإنسان، ثالثا، النضال على فرض العدالة الاجتماعية والمساواة، رابعا الوقوف في وجه خوصصة مؤسسات الدولة والشعب، خامسا العمل على حذف التشغيل بالتعاقد؛ سادسا، الضغط الفعلي والعملي في اتجاه الحق في العمل للجميع والحق في السكن وفي التعليم والعلاج. سابعا محاربة الريع وظاهرة مكافأة خدام المخزن، بمن فيهم رؤساء الأحزاب، والدفاع على ترسيخ حرية المواطن وحقوق الإنسان.

ثم لابد من التأكيد العملي على عدم تسييس الدين، وذلك بتشجيع المثقفين المهتمين بهذا المجال والدعوة إلى العلمانية، التي يمكن أن تنقذ الناس من التأويلات المتخلفة والسلفية للدين وتنقذ الدين نفسه ليبقى قناعات شخصية.
ثم في هذا الحقل لا ينبغي لليسار أن يشعر بالحرج وهو يؤكد على ملكية برلمانية، يسود فيها الملك ولا يحكم، أو وهو يدعو إلى الغاء تقديس الملك وأشخاص آخرين يعتبرون أنفسهم شرفاء، مثل شيوخ الزوايا، لأن ذلك لا يمكن أن يتوافق أبدا مع الديمقراطية ما دامت هناك آلية تلغي هذه الديمقراطية وهو سيف الدين، الذي تستغله السلطة كما تستغله هيئات سياسية وجمعوية ودعوية، فتكون الديمقراطية هي مجرد تنظيم انتخابات من أجل التحكم وممارسة نقيض الديمقراطية، بل تتحول الانتخابات حينذاك إلى عصا يكسر ضلوع الناخبين أنفسهم.
ومن الأشياء التي على اليسار أن يستغلها هي متابعة ميزانيات القطاعات، والتمكن من الملفات فيها لتحريكها، وربما حلمنا أكثر وطلبنا بمناقشة جميع الميزانيات بما في ذلك ميزانية القصر في المؤسسة التشريعية وخارج المؤسسة التشريعية.
ومن الضروري العمل على إصلاح الإعلام وتحويله إلى جهاز يساعد على تكوين المواطن وتطوير ذوقه وذهنيته، عوض الإبقاء على الإعلام غارقا في الرداءة والتبعية وتزوير الحقائق.

وليتقوى اليسار بات من الضروري استجماع المثقفين، وإعادة الاتصال بهم وتكوين "رابطة المثقفين التقدميين"، كي يخرجوا هم أنفسهم من عزلتهم ومن اجترار الآلام نتيجة ما يجري في البلاد. إذ بهم يمكن أن يفكر اليسار في أفق إعادة بناء الرؤية الفكرية الجديدة التي يحتاجها. وقد بات من الضروري، أيضا، التواصل مع النخب السياسية التي تتحرك في فلك اليسار دون أن تساهم فيه.
لا يمكن لليسار أن يكرر التجارب السابقة، منذ ما بعد الاستقلال إلى نهاية القرن الماضي، بل إن لليسار قدرات هائلة يمكن أن يشغلها لاسترجاع إشعاعه بالمواجهة والصدامية الضروريتين، قصد فرض المفاوضات والإصلاحات وفرض الوجود الانتخابي برؤية جديدة تتطلبها المرحلة، ما دام الجميع يعترف بالتردي الشامل، إذ يكفي أن نعرف أن الملك نفسه متذمر من حالة البلاد كي يجتهد اليسار في تغيير هذه الحالة...

■

الملف

نماذج فكرية عربية

في زمن البيريسترويكا

محمد الحبيب طالب(*)

عندما توصلت بالأرضية المقترحة لمحور العدد في المجلة، والمحتوية على العديد من الأسئلة الدقيقة التي تحيط بمسيرة اليسار ومرجعيته النظرية، أعربت للإخوة في إدارة المجلة عن إعجابي الكبير بما طرحته الأرضية من أسئلة مفتاحية في قضايا تكاد تكون شاملة لكل التحديات والهموم، لولا النقص الذي بدا لي في الجانب الاقتصادي الذي كان يحتاج، لأهميته الخاصة، إلى تشريح تساؤلي يوفيه حقه هو الآخر. وهذا لم يقلل من القيمة الرفيعة للورقة في أنها مهدت لفكر نقدي قادم بوعي العارف بالمفارقات والتناقضات التي بات اليسار يتخبط فيها.

ولعل شعوري هو ذات الشعور لكل من قرأ الورقة التمهيدية. فأمامه أسئلة استعصائية لو أن اليسار أجاب عنها، لكان وضعه أفضل بكثير مما هو عليه، وهذا يدل على صوابيتها وموضوعيتها. إلا أنها فوق طاقاتنا الفردية المتواضعة، ولربما هي بحاجة

إلى عمل جماعي منظم ومثابر ومتفرغ ومتنوع الاختصاصات والخبرات لإنجاز ما تفرضه الأسئلة من بناء نقدي شامل وجديد. بل لربما لم يحن الوقت بعد لاستخلاص أجوبة متناسقة ومطابقة للواقع، وقادرة على الفعل في تغييره، لارتباط الأجوبة موضوعيا بنضج استعدادات ممارسات اليسار الكونية واستعدادات تطور الحركة الإنسانية المعارضة للنظام الرأسمالي بوجه عام. فلا تكفي النظرية إذا لم يكن الواقع متأهبا لاستقبالها.

وبعد تفكير طويل، وأنا أنتقل من فكرة إلى أخرى، ومن موضوع وسؤال إلى آخر، بحثا عن أقرب طريقة لتناول الموضوع تحت طائلة الاستعجال، استقريت في البدء على أن أقدم صورة تقريبية ومختزلة عن كيف تناول بعض الفكر العربي، ولعله مثال ونموذج عام، حدث البيريسترويكا الغورباتشوفية، ثم أقف بعدها على كيف تناول الفكر العربي حدث الانهيار السوفياتي وتداعياته، وما جد عنه في هذه القراءة البعدية، ومن تم أستخلص خلاصاتي من الواقعتين.

أما مرجعيتي في ذلك، فكنت عازما على حصرها، خشية الضياع، في الندوتين المنشورتين في مجلة "النهج" لسنة 89 "البيريسترويكا عربيا" وكتاب مجلة الطريق لسنة 1997 "نحو تجديد المشروع الاشتراكي بحوث مهداة إلى مهدي عامل". ثم كتاب "الفكر العربي وتحولات العصر-رؤى وأفكار من وجهات نظر ماركسية مختلفة". و "كان هذا الأخير على ضوء الحوار الذي أجراه الدكتور عبد الإله بلقزيز مع المفكر كريم مروة في نفس المواضيع. وقد أخذتني تداعيات هذه المنهجية إلى إضافة، أن أخصص وقفة لسمير أمين في كتاباته المتأخرة بعد الانهيار، باعتباره المفكر العربي الذي له مشروع متكامل نحو الاشتراكية. وأخرى، لإلياس مرقص لقراءته الفلسفية المتجددة للماركسية وللتجربة الاشتراكية عامة. وبعدها، وجدت نفسي أمام شبكة وسيعة من الأفكار والتصورات والمواقف، لا أخفي أن جمعها وتركيبها والبحث فيها، ثم تشكيل تصوري الخاص عنها، كان أوسع وأشق على النفس مما توقعته، كما هو أضخم من مقالة عاجلة.

أما لماذا إصراري على هذه الطريقة، فلحاجة أراها ضرورية، لأننا لن نعرف الأرضية الفكرية التي نقف عليها اليوم، إذا لم نعرف ماضيها وإنتاجاتها الحاضرة في الفكر العربي تحديدا.

فليعذرني القارئ، إذا ما اتضح له أن هذه المقالة لم تتجاوز القليل مما كان ينبغي طرحه وتحليله في مشروعها الأصلي. وحتى هذا القليل، هو نفسه، الأقل، والأقرب إلى مواد خام أولية، كانت بحاجة إلى المزيد من التوسع في التحليل والتركيب معا. وأملي أن تكون هذه الخامات الأولية محفزة للقارئ على مراجعة نصوصها الأصلية وتكوين فكرته الخاصة عنها. ولِمَ لا المضي في استكمال قراءة ما صممت عليه في الأجزاء الأخرى، فليس أفضل من طريق للبناء غير طريق الانطلاق دائما من المواد التي أنتجها الفكر العربي نفسه.

-1-

إن أول ما انطبع في ذهني بعد قراءتي لمواد الندوة، ذاك المناخ التفاؤلي لدى جل المتدخلين والمشاركين حيال ما كان يجري في الاتحاد السوفياتي تحت عنوان "البيريسترويكا". وليس في ذاك الشعور استثناء، ففي ظني، كان هو نفس الشعور لدى جل الفاعلين السياسيين الاشتراكيين. ولذلك، فالنقد الذي سأظهره فيما بعد يشمل في الحقيقة أغلب الفاعلين والمثقفين الاشتراكيين العرب على الخصوص.

يمكن أن نجزم أن فضيلة البيريسترويكا على الفكر السياسي العربي، أنها أعادت بقوة إدماج المسألة الديمقراطية وتراثها النظري الليبرالي، بقدر أو بآخر، في منظورات البناء الاشتراكي للمجتمعات العربية. ليس معنى هذا، أن الأحزاب الاشتراكية القومية والوطنية والشيوعية، لم يكن لها سجلها الخاص في ميادين النضال من أجل الحقوق الديمقراطية السياسية التي تهمنا هنا، إلا أن هذا النضال في جميع حالاته لم يرق قط إلى منظور استراتيجي – أيديولوجي متناسق مع منظورها

الاشتراكي أو التقدمي بوجه عام. لقد كان أقرب إلى التكتيك منه إلى الاستراتيجية والمنظور الفكري.

ولأن موضوع الندوة كان " البيريسترويكا ـ عربيا"، فلقد كان من الطبيعي أن يجري التداول النقدي حول التجارب الحزبية والمسألة الديمقراطية في أوجهها الداخلية والخارجية وخاصة منها تجارب الأحزاب الشيوعية، في علاقاتها "التبعية" مع الاتحاد السوفياتي، وفي منظورها لما عرف باستراتيجية الطريق اللارأسمالي ومرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وموقفها من الديمقراطية في الأنظمة التي سميت بالتقدمية، ومنظورها للمسألة القومية في شقيها، الموقف من المسألة الفلسطينية ومن الوحدة والتجارب الوحدوية. وبالتلازم مع هذه القضايا العلاقات الحزبية الداخلية الموشومة باللاديمقراطية والإفقار النظري للجدلية التاريخية للماركسية....

سأترك هذه الموضوعات الغنية جانبا، لأني أحسب أن القارئ المتتبع يعرف الكثير منها، مع تأكيدي على أن النقد في جانبه السلبي لوحده ليس بكاف في هذه الندوة ولا في غيرها، مادام الوجه الإيجابي الجدلي في النقد لم يبلغ بعد نفس الوضوح والتماسك والاتساق في منظور ماركسي تاريخي بديل. فالحصيلة في هذه الندوة وغيرها، كما تبدو لي إلى اليوم، ليست أكثر من حدوث خلخلة كبيرة في ذلك الاطمئنان الأيديولوجي الدوغمائي الذي كان سائدا... والقلق الفكري الناشئ عنه شرط ذاتي لعملية إعادة البناء، لكنه لا يأتمن على مآل الحصيلة مسبقا.

أعرف أن ثمة مقالات وبحوثا عديدة لمثقفين عرب تناولت هذا الحدث الكبير، البيريسترويكا، وفي حينه، لكنني فضلت أن أعود مباشرة إلى الندوة التي أقامتها مجلة النهج، في سنة 1989، أي لقربها من زمن الانهيار. ولقد شارك فيها ثلة من المفكرين والمثقفين والفاعلين الحزبيين المعروفين في الساحة العربية، ويمثلون عينة فكرية سياسية جيدة عن واقع حال الفكر العربي في تلك المرحلة. وسيكون من باب الادعاء القول، أن ملاحظاتي التالية، هي كافية وشاملة لجميع ما ورد في الندوة والخاص منها بالفُهوم التي تناولت البيريسترويكا كما هي في الاتحاد السوفياتي.

وعلى هذا المستوى بالذات، لا أخفي دهشتي (بعد الانهيار الذي وقع) من قصورنا الفكري الجماعي (أكان في الندوة أو خارجها) في تناولنا لهذا الحدث، والذي غلَّبنا فيه القراءة المجردة للخطاب على قراءته في ضوء جدلية الواقع. ولهذا فوجئنا وصدمنا أشد صدمة بعد فترة وجيزة من أمداحنا لخطاب البيريسترويكا. وكان هذا قصورا منهجيا تناسينا فيه المبدأ الأول في الماديانية الماركسية بالتحديد، وهو المبدأ الذي يميزها عن كل الأيديولوجيات وحتى المعارف العلمية ذات الاختصاص المعين، والقائم على أن الذي يحدد "الوعي الاجتماعي" في أي خطاب هو إنتاج "الوجود الاجتماعي"، وليس العكس. ومن الواضح، أن كلمة "الوجود الاجتماعي" لا تقتصر على الجانب الاقتصادي البحث على أهميته القصوى، كأساس مرشد، وإنما ما يتضمنه ذاك من تفاعلات مع كل العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية الأخرى في لحظة تحول تاريخية محددة... لقد كان الغائب الأكبر في جميع التحليلات والمداخلات هو تحليل "موازين القوى" بالمعنى الشامل السابق وفي مخاض البيريسترويكا" الجارية حينها. ولا أدري، هل لنقص في المعرفة بما كان يمُور في المجتمع السوفياتي من تناقضات وصراع قوى على الأرض، أم كان لتأثير الأيديولوجيا السائدة في أن النظام السوفياتي كان نظاما اشتراكيا راسخا، ما كانت تنقصه إلا الإرادة التصحيحية لبعض أعطابه، وما عدا ذلك، فإن ردته على الاشتراكية غير واردة وغير ممكنة (؟!). أم أن الخشية السياسية التقليدية المعتادة من خسارة حليف كانت هي الحاجب المصلحي عن رؤية الواقع (؟!). وأظن أن العلل الثلاث جميعها كانت هي السبب في ذاك القصور المنهجي.

وحتى ولو سلمنا بعلة قلة المعرفة بالواقع السوفياتي، فإن استحضار الصراع الدائر في بولونيا بين نقابة "تضامن" والنظام الشيوعي، هذا الصراع الذي لم يكن له ذكر مطلقا، واستحضار دلالات انتفاضتي المجر وبراغ، والتدخل العسكري فيهما، كان من شأنه أن يفتح آفاقا لطرح أسئلة جذرية على مسألتين كبيرتين، الأولى حول التصور العام عن النظام الاشتراكي، ولاسيما من وجهة أنه يمثل الطبقة العاملة بينما يأتي الواقع بنقيض ذلك، أن تكون الطبقة وجماهير الشعب ضده. والثانية، حول المسألة

القومية في التجربة الاشتراكية، وظهور انفلاتاتها من التحالف والاتحادات الواحدة تلو الأخرى، بدءا بالمجر إلى يوغوسلافيا وإلى براغ وصولا إلى الصين وحالات الكبت القومي في الاتحاد السوفياتي.

وفي الحقيقة، استغربت كثيرا من أن جميع المتدخلين لم يعر أي منهم اهتماما بحالة الصراع في بولونيا ودلالتها النظرية، مع أنها في حينها كانت في أوجها، وكأن الاتحاد السوفياتي محصن تماما من عدواها لأنه الثورة الأصل ولأنه لازال حاملا للأيديولوجية الماركسية اللينينية ذات المفعول السحري على ما يظهر! وعلى نفس المنوال، كان يمكن استشفاف تناقضات ذاك التناغم القومي الذي طالما تغنى به النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وفي المنظومة بأجمعها...

غياب التشخيص الوقائعي للتناقضات المجتمعية داخل الاتحاد السوفياتي، كان يُبْطن في الحقيقة، أن الأيديولوجية الاشتراكية السائدة وقتئذ، لم تتخلص بعد من التركة الأيديولوجية الستالينية التي سادت العقول منذ نشأتها وذيوعها. وأن النقد الذي كان يكرره الجميع ضد هذه الأيديولوجيا لم يتجاوز المساوئ السياسية الستالينية، وكأنها لوثة بيروقراطية استبدادية عابرة، حتى ولو تم مرارا نقد بعض تشوهاتها الفكرية في هذه المسألة أو تلك. إلا أن الذي لم يتم استيعابه من قبل الفكر الماركسي العربي أنها منظومة أيديولوجية تبريرية متكاملة لنظام تاريخي قائم، قلبت رأسا على عقب كل ما هو حي في النظرية الماركسية.

-2-

سأنتقي من المداخلات بعضها الذي لامس، بقدر مًا، ما تحت خطاب البيريسترويكا من تناقضات مجتمعية ممكنة... وهكذا، ففي مداخلة للمفكر الطيب التيزيني المعروف لدى القارئ باستغراقه في تصنيف مقولاته المنطقية الجدلية، وهي ميزة كبرى في جميع الأحوال، يتطرق في بعض الجمل الخاطفة للقوى المتصارعة في

ميدان البيريسترويكا، وهي كالتالي [وعلى الصعيد الداخلي تجد البيريسترويكا نفسها أمام ثلاث فئات من الخصوم:

1ـ فئة المحافظين المترهلين بمخاوفهم على مصالحهم البيروقراطية والمادية.
2ـ فئة المتسرعين الداعين إلى قفزات سريعة كبرى.
3ـ فئة الخصوم للمجتمع السوفياتي الاشتراكي عموما مثل اليهود المرتبطين بالصهيونية.]

قبل معرفة الانعكاسات والترابطات بين تاريخية "البيريسترويكا " في الاتحاد السوفياتي وتاريخيه أوضاع المجتمعات العربية، وهو الانشغال النظري الرئيس للمتدخل، كان ينبغي أن نعرف جيدا كل "المحتويات المجتمعية" إن صح التعبير في صراعات البيريسترويكا لدى البلد المركز، لأن فشلها أو نجاحها، سيمتد حتما إلى بلداننا العربية بنفس المعايير ولمرحلة مًا. فهل كان يكفي تلك الإطلالة الخاطفة والغامضة على الفئات الثلاث المذكورة التي لا نعرف شعبية وقوة كل منها ولا أيديولوجيتها الفعلية ولا نوعية مصالحها الممكنة والمتوهمة... فمن قال لنا مثلا، أن "الطبقة" البيروقراطية كانت على موقف واحد، ولمن كانت الغلبة بين فئاتها حيال البيريسترويكا وما وزن هذه "الغلبة" في المجتمع؟ وبعبارة جامعة، ماذا كان يريد الشعب، أو أغلبيته، من تأويلاته وتوظيفاته للبيريسترويكا، هل كان يريد نظاما اشتراكيا ديمقراطيا أم كان بالأحرى يرى فيها فرصة لرغباته في نظام ليبرالي استهلاكي على النمط الغربي(؟) وبالتالي، ماذا كان وزن تلك الفئة الثانية المستعجلة السرعة إلى قفزات كبرى، هل إلى الاشتراكية أم إلى الرأسمالية؟ وماذا كانت تمثل القاعدة الاجتماعية الأمينة فعلا على البيريسترويكا؟

لو تمعن الدكتور التيزيني في هذه الأسئلة، لما سقط من جانبه في مطب انتقاداته "للماركسية التأملية"، وهي باختصار شديد في نظري، أنها تستولد الواقع من النظرية بدل العكس. ولما سقط، بالتالي، في هذا الاستنتاج القطعي الجازم [وهنا تبرز ضرورة التحديد الأكثر ضبطا ل " البيريسترويكا" على الصعيد المنهجي المعرفي

والأيديولوجي والسياسي. وفي هذا الحقل نقول، إن البيريسترويكا هي التعبير الاصطلاحي المكثف لما يتحدد باسم "أزمة النمو". أما هذه الأخيرة فتقوم على وقوف المجتمع السوفياتي أمام وتائر من التطور متباطئة في مجمل الأصعدة. ومن ثم، فإن الإجابة عن مشكلات أزمة النمو هذه، لا يمكن أن تخرج عن النمطية الاجتماعية الاقتصادية والنمطية المعرفية الأيديولوجية المهيمنين هناك، وأعني النمط الاشتراكي والنمط الفكري الماركسي. ومن هنا فإن فكرة "إعادة البناء" تعني هنا إعادة النظر في الأدوات المعرفية المنهجية الماركسية بما يستجيب لاحتياجات التقدم على صعيد النمطين المشار إليهما" (انتهى كلام د. التزيني).

لست بحاجة لما في هذا الاستنتاج من قطعية جازمة في "أزمة نمو" وليست "أزمة انحلال" و "لا يمكن أن تخرج عن النمطين المهيمنين "الاشتراكية والماركسية". فالتاريخ نفسه خطَّأ هذه القطعية، وأبان عن تهافتها، لأنها لم تكن ترى تناقضات الواقع الاجتماعي واحتمالاته، ولأنها تجاهلت "خداع الأيديولوجيا" الذي لا يكشف عن مضامينه الفعلية إلا من خلال ارتباط دعواته بتناقضات الواقع واستطاعاته الفعلية.

-3-

حقيقة، وجدت في مداخلة الدكتور "لؤي أدهم" مقاربة اقتصادية وتحذيرات مستقبلية من "بياضات" "البيريسترويكا". فكانت أقرب المداخلات إلى تلمس تناقضات البيريسترويكا في الواقع المجتمعي. ومع أن تحليله اقتصر على تفكيك خطاب البيريسترويكا من زاوية نظر الاقتصاد السياسي الماركسي، وغاب عنه هو الآخر تحليل القوى المجتمعية وتموقعاتها السياسية والأيديولوجية، كما هي حية في الواقع، فإن التفكيك النظري الذي قام به، كباحث اقتصادي ماركسي مختص، كان الأكثر قدرة على استشفاف المخاطر الكامنة في خطاب البيريسترويكا نفسه. إنه بحث يدل في حد ذاته على غنى وتعقد المنظور الاقتصادي الماركسي في سعيه نحو المجتمع

الاشتراكي والذي يخضع فيه "النمو الاقتصادي"، كما ورد مرارا في تنبيهات الكاتب، إلى النمو الروحي والأخلاقي في التحرر من كافة أشكال استلابات النظام الرأسمالي.

وفي جميع المحاور التي ناقش فيها أهداف البيريسترويكا، كما تعلن عن نفسها، كشف في كل منها، من منظور التحليل الاقتصادي الماركسي، عن التناقضات الكامنة في غياب الوضوح الاستراتيجي الاقتصادي لديها، وعن مواطن "البياض" أو "المسكوت عنه" فيها. لدرجة جعلتني أقول إن المداخلة كانت بحثا اقتصاديا ماركسيا في بياضات البيريسترويكا التي هي مواطن الصراع الاجتماعي الفعلي، وفي تفاصيلها المادية تكمن الشياطين، كما يقال. ولأن عرض هذه البياضات في كل محور تناوله البحث، سيأخذ حيزا كبيرا غير مستحب، فسأذهب مباشرة إلى بعض خلاصاته الاستشرافية:

- "يمكن القول إن محرك النمو في الدول الاشتراكية قد يتأثر في صورة متزايدة وغير مستقرأة حاليا لمتطلبات التأقلم مع فعل التأثير الاستهلاكي والأيديولوجي للمجتمعات الرأسمالية الأكثر تقدما والأشد استلابا للإنسان. إلى ماذا نستند في هذا الاجتهاد بل التساؤل؟ إننا نسأل ألن تؤدي تنمية التبادل السلعي والتبادل التكنولوجي المطروحتين في البيريسترويكا بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي إلى تعزيز مواقع النظام المتفوق تكنولوجيا وإعلاميا واستهلاكيا على النظام الآخر "الأقل تفوقا" فليس هناك علاقة خارج علاقات القوة (...) إن تنمية التبادل السلعي المادي والمعرفي بين النظامين تؤدي إلى تعزيز مواقع أكثرهما قوة ونفوذا وديناميا.

- "إن نمو القوة المنتجة وتطوير علاقات الإنتاج وتغييرها، وتحقيق الثورة الثقافية لدى الناس، يحتاج إلى آفاق زمنية تفوق بكثير ما كان سائدا حتى أواسط الستينات حول أزوف عصر الشيوعية والرخاء الأمثل والانقلاب الفكري الشامل لدى الإنسان، فلابد من تنام هائل في قوى الإنتاج وتطوير وتغيير علاقات الإنتاج، وتوسيعية عالمية للاشتراكية كيما تنتصر بصورة نهائية على الرأسمالية، وهذه مسألة

تخضع لقوانين المادية التاريخية. في هذا الإطار نتساءل عن الغائية الاستراتيجية المحددة للبيريسترويكا؟ إننا لم نتمكن من التعرف على أوصاف محددة للغايات الاستراتيجية للبيريسترويكا من وجهة نظر الثورة الاشتراكية سوفياتيا وعالميا ومن وجهة نظر الحلم الكبير لدى الشيوعيين"

من نافل القول، أن المسافة النقدية الاستشرافية التي أبداها الكاتب في الخلاصتين السابقتين، وفي مجمل تحليله للبياضات الكامنة في خطاب البيريسترويكا، قد أكدها وحسم فيها التطور اللاحق للاتحاد السوفياتي ولبقية البلدان التي كانت تدور في فلكه.

فالتطور الموضوعي أدى بها جميعا إلى التفكك والاندماج في المنظومة الرأسمالية. ولذلك لم يكن بمقدور البيريسترويكا موضوعيا أن تحدد "الغايات الاستراتيجية" لإصلاحاتها من وجهة نظر الثورة الاشتراكية سوفياتيا وعالميا ومن وجهة نظر الحلم لدى الشيوعيين. فهذا الحلم كان أكبر منها وأعجز من أن تتصور آفاقه رغم كل القشرة الاشتراكية الأيديولوجية التي حافظت في الظاهر عليها.

وما عدا ذلك، من المهم في الخلاصتين السالفتين الانتباه إلى تصور الكاتب للاشتراكية، فهو أعاد لنا مفاهيمها الماركسية الأصلية فيما قبل الثورة الروسية، وهي على ثلاث ركائز:

أولها: النمو الهائل للقوى المنتجة بما يسمح بالانتقال إلى الاقتصاد الاشتراكي في أن يكون مرحلة أعلى في التقدم على كافة المستويات من النظام الرأسمالي، وتخطيا لتلك المقولة الزائفة التي حكمت التجارب التاريخية للاشتراكية في أنها متقدمة تاريخيا على النظام الرأسمالي من وجهة طبيعة السلطة البروليتارية فيها (؟؟)، وفي نفس الوقت، هي متخلفة عن النظام الرأسمالي من الوجهة الاقتصادية والتكنولوجية والأوضاع المعاشية عامة.

وثانيها: في عصر العولمة خصوصا، ومن التجارب السابقة ذاتها، لا يمكن للاشتراكية أن تنتصر، إلا إذا قامت في توسيعة عالمية من البلدان المتقدمة، لتضمن لها التفوق في موازين القوى على المستوى العالمي. فالاشتراكية في "بلد واحد" ومتخلف كان مصيرها التاريخي ما آلت إليه في الستالينية وما بعدها. فهل معنى هذا أن الاشتراكية كأفق وكأيديولوجيا لم يعد لها مكان في البلدان المتخلفة؟

أبدا، فالتناقضات الاجتماعية الناجمة عن الاقتصاد الرأسمالي المعولم في بلداننا وفي العالم ستظل قائمة، وعلى القوى الاشتراكية أن تجد طريقها للتنمية بما يسمح لها بالمزاوجة بين قيمها الاشتراكية والحاجات الموضوعية للتقدم. وتلك معضلة تحتاج إلى نقاش آخر.

وثالثها: إن غاية الاشتراكية الانتقال من "المجتمع المدني" إلى "المجتمع الإنساني". من هنا يأتي تأكيد الكاتب بحق على الربط بين تنمية القوى المنتجة وتغيير علاقات الإنتاج، والعلاقة مع البيئة، بما يسميه بالثورة الثقافية. وهي في نظري، جملة من القيم الثقافية المركبة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإعلامية والتعليمية والتربوية والأخلاقية والوجودية عامة، وهذه لا يمكن تصورها وكأنها لحظة انقلابية بضربة واحدة، كما تصورتها الثورة الثقافية في الصين، بل هي صراع ديمقراطي مديد ومعقد مع كافة الاستلابات التي يضخها ويعززها النظام الرأسمالي العالمي. ومع ذلك تظل هي الفارق الجوهري للاختيار الاشتراكي عما عداه، وتظل الأيديولوجية الماركسية مرجعها النقدي الشامل والأشد ارتباطا بالممارسة الاجتماعية، على غير كافة الأيديولوجيات الأخرى حتى تلك التي تنعت نفسها بالحداثة، وفي ذلك أيضا أبرز حيثية لاستمرار الماركسية كمعين نقدي لا ينضب للمجتمع الرأسمالي.

وتقيدا بموضوع الندوة "البيريسترويكا ـ عربيا"، كان من الطبيعي أن يحتل شق "الفكر السياسي الجديـــد" للبيريسترويكا (أي إعادة البناء)، المكانـــة البارزة في

-4-

استطلاع إسقاطاته على القضايا العربية التحررية، وفي أساسها القضية الفلسطينية. والجانب الذي شدني في تلك القراءات، مدى استشفافها للوضع الفعلي للاتحاد السوفياتي في سياسته الخارجية التي يحاول بناءها من جديد. ويمكن أن أختزل "الفكر السياسي الجديد" في مسألتين أساسيتين: من جهة، إعطاء الأولوية في العلاقات الدولية للاتحاد السوفياتي للقضايا الإنسانية الكبرى والمشتركة، وفي مقدمتها، موضوعة السلم العالمي وردم إمكان حرب نووية، وقضايا حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة وثرواتها من الهلاك، والتعاون الدولي من أجل تقليص الفقر والجرائم الدولية كالاتجار في المخدرات والأعضاء البشرية وغيرهما، والتعاون في مجال الفضاء...الخ. ومن جهة ثانية، بناء علاقات دولية تقوم على مبدأ "التوازن في المصالح واحترام السيادة الوطنية والقانون الدولي". والإشكال النظري في المسألتين، ما العلاقة الجدلية الرابطة بين هذا المنظور الإنساني الكوني التعايشي وبين التناقض الرئيس القائم بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، أو بين التعايش الدولي والصراع الطبقي (؟)

من الوجهة العامة، ليس في الفكر السياسي الجديد تحول نوعي في سياسة "التعايش السلمي" التي تبناها الاتحاد السوفياتي، ودعا إليها، كفكرة ناظمة للعلاقة بين النظامين، منذ زمن لينين، وإن جرت العلاقة في الواقع، بعد التحالف المؤقت ضد النازية في الحرب العمالية الثانية، وتقاسم النفوذ مع ظهور المعسكر الاشتراكي، في ما سمي إبانها "بالحرب الباردة"، والتي احتوت على أزمات موقعية في حروب وكالة، كادت أحيانا أن تؤدي إلى صدام مباشر كأزمة كوبا في بداية الستينيات.
وعامة، ساد العلاقة توتر عال ودائم في الحرب السياسية والأيديولوجية والصراعات بالوكالة طيلة ما سمي بالحرب الباردة.

الجديد بالأحرى في، أن الفكر السياسي الجديد يدشن لعلاقات كانت تصبو إلى اندماج كامل في النظام الرأسمالي العالمي، وفي موازين قوى اختلت إلى حد كبير في حصيلة الحرب الباردة لصالح النظام الرأسمالي.

وثمة سؤال بَعدي، لماذا حتى بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وظهور روسيا الاتحادية الجديدة، وخاصة بعد الاستسلام التام لعهد "يلتسين"، تظل روسيا الاتحادية "العدو الأول" في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة وحلف الناتو، لاسيما بعد أن استعادت روسيا الجديدة حضورها القوي مع الرئيس بوتن في الساحة الدولية (؟)

لا أجد جوابا، سوى بالتفتيش عن جذور هذا "التناقض" شبه الدائم في الترسبات التاريخية الثقافية وغيرها الموروثة عن صراعات إمبراطوريات الماضي بين الشرق والغرب، وفي التنافس على موقع الأقوى في المكانة الدولية، أكان عسكريا أو اقتصاديا- حتى ولو تقاربت طبيعة الأنظمة رأسماليا، فهذه سمة ملاصقة لطبيعة النظام الرأسمالي في ذاتيته التنافسية والتناحرية العميقة. فالقدرات الروسية النامية كبيرة وخاصة في المجال العسكري، وبالمثل القدرات الصينية الكبيرة خاصة في المجال الاقتصادي، ولذلك كلاهما في الموقع المنافس لهيمنة الولايات المتحدة. وسيكون الاتحاد الأوربي كذلك، إذا ما توحد أكثر وتخلص من تبعيته التامة للولايات المتحدة.

كان من المتوقع أن يحدث الفكر السياسي الجديد للبيريسترويكا قلقا على مستقبل دولة الاتحاد السوفياتي حيال القضايا العربية التحررية، خاصة وأن خطاب البيريسترويكا على هذا المستوى أقل بياضات وأكثر وضوحا. وإن لم يستطع جل المتدخلين التخلص من الصورة الحليفة التي كونوها لعقود خلت وعلى بعض اعتواراتها هي الأخرى. ولذلك لم يحسب جلهم الخلل الكبير في موازين القوى والذي كان سيحكم في الأفق المنظور، على الأقل، العلاقة مع الولايات المتحدة لحاجات الاتحاد السوفياتي الضاغطة عليه. وهنا أيضا، ومن جديد، كانت الأيديولوجيا هي التي تتكلم بدل لغة الواقع والواقعية السياسية.

لكن، ثمة مداخلة ل "غالب هلسا" " أفكار أولوية حول البيريسترويكا" ذهبت بعيدا في نقد أطروحات "الفكر السياسي الجديد" من أساسها، ولو من نفس الخلفية الموروثة عن طبيعة الاتحاد السوفياتي ودوره في تحرر البشرية عامة. فمال نقدها أكثر

إلى التخفيف والتهوين من هول الكارثة النووية المحدقة بالإنسانية، وهي ما يشكل حجر الزاوية في أطروحات الفكر السياسي الجديد. يقول غالب هلسا:

فنزع السلاح وإنهاء الخطر النووي يصبحان غطاء لرفع وثائر الإنتاج. فمن يستطيع أن يقتنع أن مشكلة عصرنا الرئيسية هي عزم الإدارة الأمريكية على شن حرب تدمر نفسها ومصالحها. وكيف يمكننا أن نصدق أن إزالة الاستعمار الجديد في العالم الثالث لا تتحقق إلا بالتفاوض بين الدولتين العظمتين فقط! وماذا سيكون موقفنا بعد الآن وقد أعلن الاتحاد السوفياتي أنه لا يهدف أبداً إلى إبعاد أمريكا عن الشرق الأوسط، لأن لها مصالح طبقية فيه...

إن وراء هذا المنطق استراتيجية كاملة في وضع التفاهم مع الغرب فوق مصالح البشرية، وفي التعجيل برفع وثائر النمو الاقتصادي في داخل الاتحاد السوفياتي على حساب استراتيجية الثورة العالمية، وعلى حساب مفهوم الإنسان الجديد الذي يتحتم على الاشتراكية أن تبنيه...

ويذهب بعيدا في نقده لما يعتبره الأساس الفلسفي لهذا التحول في [أن المِلْكية هي الطبيعة الأساسية للإنسان. هذا ما تقوله البيريسترويكا. وبهذا ينتهي مفهوم الإنسان الجديد، إنسان المجتمع الاشتراكي، صاحب مشروع تغيير العالم ليصبح قوة سلبية تعمل من أجل مصالحها الخاصة]

وبعد تلميحه لسلبيات (غياب الديمقراطية) وإيجابيات (الحفاظ على الحماسة الثورية في التجربة الستالينية) يستخلص:

[لقد أشعلت الستالينية الروح الثورية من خلال رموز ومعطيات شبه دينية لها طابع التقديس والثبات. وهكذا ارتبطت الروح الثورية بعبادة الفرد. ما تم بعد ذلك، وخاصة في السياسة الجديدة، أن إشاعة الديمقراطية وانقضاء عبادة الفرد قد ألغى الاهتمام بالروح الثورية(...)

إن الإشكالية الحقيقية في رأيه هي في "الكيفية التي تستطيع فيها الديمقراطية أن تبعث الحماس الثوري لتغيير العالم في جو الديمقراطية. فإن كان هذا الحماس الثوري قد اقترن بعبادة الفرد في مرحلة محددة، فهذا لا يعني أن يقتصر عليها. إن نجاح الاشتراكية كنظام قادر أن يعم العالم كله، يتحدد، في إعادة دينامية الحماس الثوري في ظروف ديمقراطية حقيقية...

ها نحن أمام تصور عام للاشتراكية، والتجربة الستالينية، أساسه وركيزته، الحماسة الثورية ونفي الملكية الخاصة في بناء الإنسان الجديد. ومع ذلك، يحتفظ الكاتب،

الذي أطلنا قليلا في أقواله، بميزة أخرجته عن مألوف الكلام الذي ساد في الندوة، لتلمسه حدسيا ما كان يمور في أعماق المجتمع السوفياتي من تحولات ماضية نحو الرأسمالية ونحو الاندماج في نظامها العالمي.

وإذا كنت أوافقه في أن "الكارثة النووية" ليست لعبة جنون لدى من يملكون السلاح النووي، فإن درء خطر الحرب النووية لا يحددهُ، ولا يستنفذه، هذا التقييم المبسط، حتى ولو كان هذا الخطر لا يمثل إلا واحدا من الألف... فرغم هذا الاحتمال الضئيل، لابد من العمل على تدمير الأسلحة النووية كليا، حتى وهي تستعمل في صراعات الردع المتبادل، لأن في تدميرها تدمير للردع نفسه، بما هو سياسة حرب وثقافة عنف يعودان إلى الماضي غير الحضاري وغير الديمقراطي. وإذا كان النظام الرأسمالي قد استطاع، بفضل كفاحات الشعوب، أن ينتقل من "الليبرالية" إلى "الديمقراطية"، ويرتقي إلى حل أزماته الداخلية في البلدان المتقدمة، عبر وسائل سلمية وديمقراطية، فلماذا لا نستطيع الرقي إلى ذلك على المستوى الدولي في هذا الجانب، بكل ما يعنيه من حمولات على العلاقات الدولية، الرأسمالية أيضا، في تقليص ثقافة وسياسات العنف، وفي تنمية ديناميات ثقافة السلم والديمقراطية والإنسانية، ومردودية كل ذلك على التقدم الكوني.

لنتصور أن منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، والمعني بها أساسا إسرائيل، فهل هذا سيدعم نضال الشعب الفلسطيني والعربي عامة، بما سيفتحه من اختراقات للكيان الإسرائيلي الذي لا يضمن وحدته سوى شعوره بالتفوق في القوة، أم أنه على العكس سيؤذي هذا النضال ويؤجل أهدافه (؟!)

ولقد أثار الكاتب قضية أخرى في غاية الأهمية والحساسية وهي المتعلقة بالديمقراطية وماهية الإنسان الاشتراكي. ما أعيبه عليه في هذه المسألة تبسيطيته مرة أخرى. إنه يختزل إشكالية معقدة تخترق الثقافة والأيديولوجيا وتركيبة النظام والمجتمع لمراحل مديدة، وغير منظورة حتى، في مجرد "الحماسة الثورية"! وإذا كان الاستبداد الستاليني لم يمنع المجتمع السوفياتي من تفجير "حماسته الثورية" في فترة معينة، فعلينا أن نتساءل، هل تلك الحماسة كانت حماسة قومية ضد الاحتلال النازي أم هي حماسة نابعة من نشوء الإنسان والمجتمع الاشتراكيين؟!

وأية حماسة ثورية هاته، وأي إنسان اشتراكي هذا، ناجمان عن عبادة الفرد وعن الاستبداد المطلق، وجرائمه التي لا تعد ولم يحدها قانون في قتل حيوية المجتمع والإنسان فيه؟! إنها أطروحة من مخلفات الأيديولوجية الستالينية، تستبطن أن

الاشتراكية (والإنسان الجديد) ممكنان في ظل الاستبداد، وأن الاشتراكية لا علاقة عضوية لها مع الديمقراطية.
ثم يبدو أن هذا "الإنسان الجديد" في تصور المجتمع الاشتراكي لدى الكاتب، وكأنه مقدود على قياس واحد، منمط، ومستنسخ في ملايين الأفراد لا فرق بين هذا وذاك، ولا مصالح تفرق بينهم. فالجميع له نفس الخاصيات والأهداف ويتحرك على نفس الإيقاع والسرعة. إنه مجتمع المساواة في كل شيء، وبالتالي فهو مجتمع الاستبداد وليس مجتمع الديمقراطية. فلا جدلية تاريخية في هذا التصور المسطح للمجتمع الاشتراكي.

-5-

أختتم هذه النماذج، وهي من القلة التي حاولت أخذ مسافة نقدية مَّا من مخاضات البيريسترويكا وفكرها السياسي الجديد، بمداخلة للمناضلة القيادية والكاتبة فريدة النقاش، وهي مداخلة ليست من النوع السابق لتبريريتها الدفاعية في موضوع كان ولا يزال من أشد المواضيع حساسية وراهنية. والموضوع كان "قراءة (اشتراكية) للبيريسترويكا عن الماركسية والدين. فعدا تأكيدها على بعض مواقف الماركسية من الدين، وهي في جملتها صحيحة، من حيث أن الماركسية لم تجعل من الإلحاد هدفا كفاحيا لها. وأن هدفها المركزي كان في محاربة الاستغلال والاضطهاد بجميع أشكاله، بلا تفرقة فيه بين المؤمن والملحد أو بين كافة الديانات، فإنها مع ذلك خلطت بين الموقف النظري الأصلي للماركسية وبين "تطبيقاته" العملية في التجربة السوفياتية، فكان أن تورطت في دفاع تبريري عن التجربة السوفياتية في هذا الشأن، بلا مسوغات واقعية تعضد دفاعها الموروث هو الآخر من التركة الأيديولوجية في النظر إلى الاتحاد السوفياتي. وكان مسوغها الوحيد في تبرئة النظام السوفياتي من الاضطهاد الديني، الاستشهاد بمنطوق المادة 24 من الدستور السوفياتي السابق الوارد فيه: أنه يؤمن للمواطنين حرية المعتقد الديني بفصل الدين في الاتحاد السوفياتي عن الدولة والمدرسة، ويعترف لجميع المواطنين بحرية ممارسة الشعائر الدينية وبحرية الدعاية اللادينية.."

وبينما كانت تخامرني الشكوك في صحة موقف الأستاذة النقاش من واقع الممارسة حيال المسألة الدينية في الاتحاد السوفياتي، وجدت لدى "إلياس مرقص"، في آخر حوار أجري معه، ردا على هذا الموقف من فريدة النقاش بالذات، جاء فيه " أما فريدة النقاش من مصر نفت أن يكون الدين تعرض للاضطهاد في الاتحاد السوفياتي، مع أنه 80% من المساجد و 90% من الكنائس والديار و 100% من الديار البوذية أغلقت في العهد السوفياتي وخصوصا في عهد ستالين وفي عهد خروتشوف. وإحدى حماقات خروتشوف أنه استأنف المعركة ضد الدين وهذه معركة حمقاء (..) ثم يعقب على النص الدستوري في، أن الدستور اعترف لقسم بحرية الدعاية اللادينية، أي حرية الدعوة ضد الدين. لو كان ثمة مساواة كان يجب أن يتضمن النص حرية الدعاية للدين وحرية الدعاية ضد الدين!

وأظن أن إلياس، كما أعرف أدبياته، لو أنه استمر في نقده لهذا الموقف، لتوصل إلى نفس الاستنتاج النظري الأوسع من مسألة الحريات، وهذا ما أبتغيه هنا. وكما يقول هو نفسه عن "لينين" [أنه قبل 1913 كان ينفي وجود الله، وبين عامي 1914 و 1916 اختلف الموضوع، لا أستطيع أن أقول إن لينين ألغى مسألة "وجود الله"، بل صار لديه كلام على المطلق والنسبي، لا يقول لينين إن المطلق محلول في النسبي، لكن هذا الميل واضح عنده"]. قصدي من هذه القراءة المرقصية هنا وفي نصوص عديدة للمسألة الدينية، أن الماركسية العربية بالتحديد لاتزال بحاجة إلى التخلص من النظرية الستالينية التي أعْقَرت الماركسية، وقوقعتها على نفسها، فحولتها إلى بضعة قوانين مشيأة هي انعكاس في الذهن لنفس قوانين الطبيعة، فكان أن قتلت في الماركسية استقلالية واستباقية الفكر وخصوصية جدليته، فجعلت منها مجرد تطبيقات إجرائية لقوانين طبيعية مسبقة. أذكر في هذا السياق (وأنا أكتب من الذاكرة) أن ثمة قولة لأنجلز في ما معناه، أن الخلاف بين المادية والمثالية في المسألة الفلسفية الأولى (علاقة الوعي بالوجود)، كان خلافا فلسفيا مركزيا لمرحلة، أما ما عدا ذلك، فالخلافات كانت دائما في علاقة نسبية. أظن أن الماركسية التي سادت ألغت هذه

العلاقة النسبية ولم تستثمرها جدليا. وهذا ما سنتركه إلى حين تناول تصورات إلياس مرقص للماركسية وللبيريسترويكا.

ـ6ـ

بعد هذه الإطلالة السريعة على بعض نماذج الفكر العربي زمن البيريسترويكا، وعلى الفضاء الفكري العام لندوة غنية ومتعددة زوايا النظر. والتي لم يكن بمقدوري قطعا جرد كل محتوياتها في هذه المقالة وجميع ما دونته في الحواشي عنها، فإني مضطر أن أقدم بعض الخلاصات العامة حتى وأن المقالة لم تستكمل جميع القراءات التي وضعتها في تصوري المنهجي الأصلي.

ولابد لي في هذا السياق، أن أكرر من جديد أن الذي شغل اهتمامي النقدي في هذا الجزء خصوصا ما لاحظته على جميع المداخلات في الغياب شبه الكلي للتناقضات المجتمعية التي كانت تتصارع في الظاهر والباطن في النظام السوفياتي. ربما نجد عذرا آخر لهذا "الغياب شبه الكلي" في أن المجتمع المدني، بمعنى حرية تشكيلاته المؤسساتية، كان في خطواته الأولى زمن البيريسترويكا، وبعد عقود من القمع والمنع والصمت. ومع ذلك، ليس هذا كافيا، وإلا كيف نفسر أن كتابات نسبت في العادة إلى "الفكر البورجوازي" تنبأت بالتحول الرأسمالي وبالانهيار، وكانت أدرى بالمعطيات الداخلية من فكر اشتراكي أدمن أيديولوجيا وسياسيا على متابعة الشأن السوفياتي. وكان لهذا "الغياب شبه الكلي" أن المداخلات استعاضت عن تحليل تناقضات الواقع باستولاده من تحليل الخطاب البيريسترويكي. وربما كان هذا أكبر درس تلقيناه من التجربة، في العودة إلى المنبع الأصلي للمنهجية الماركسية، القائم على تحليل الخطاب في ضوء تناقضات إنتاج الوجود الاجتماعي.

أما خلاصاتي الأولية، فهي كالتالي:

أولا، سيتبادر إلى الذهن حتما السؤال التالي، هل كان النظام اشتراكيا، ولماذا فشلت البيريسترويكا في الوصول إلى غاياتها؟

أستسمح القارئ لأعود من جديد لجواب أعطاه إلياس مرقص عن اشتراكية النظام: "إذا قيل لي هل الاتحاد السوفياتي هو الاشتراكية؟ أجيب لا. وإذا قيل هل الستالينية هي الاشتراكية؟ أجيب لا. وإذا قيل هل الستالينية اشتراكية (من دون تعريف)، أصر على أن أجيب بنعم. الستالينية واحدة من الاشتراكيات، فهناك اشتراكيات كثيرة في الفكر البشري: الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية الفوضوية، والاشتراكية الماركسية واشتراكية كاسترو أو عبد الفتاح إسماعيل... أو الماوية إلخ فضيلة هذا الجواب أنه يحررنا من وثنية العبارة "الاشتراكية". فالاشتراكية ذاتيا أنواع لها خياراتها المتناسبة معها... والأساس في الحكم هو المضامين الإنسانية في الحرية والعدالة وغيرهما. وهذا لا يتناقض بالتالي مع وضع تصنيفات تحتية كرأسمالية الدولة أو حكم الطبقة البيروقراطية أو أي تصنيفات أخرى حسب الحالات.

ومع ذلك، فالقضية الأهم ليست الأسماء بحد ذاتها، وإنما التقييم التاريخي لهذه التجربة، وهنا تنتصب أمامنا جملة من الأسئلة، أجيب عن بعضها بإيجاز:

- هل أخطأ البلاشفة من الأصل في قيامهم بثورة اشتراكية على قاعدة "الحلقة الأضعف في أزمة الإمبريالية" والرهان على امتداد الثورة المحتمل إلى البلدان المتقدمة وخاصة ألمانيا، بينما أثبتت الصيرورة التاريخية بمعنى ما صحة مواقف من عارضوا هذا الفعل الثوري تحت طائلة عدم نضج الشروط المادية لقيام ثورة اشتراكية...(؟) هذا السؤال يقابله سؤال آخر نقيض، قلما يقع التفكير فيه من قبل المعارضين: وهل كانت الثورة البورجوازية السابقة بأشهر عن الفعل البلشفي، وبسِماتها المتخلفة والتبعية إلى حد ما، قادرة وراغبة في وقف الحرب الامبريالية والاستجابة لمطالب الفلاحين حيال الإقطاع ورأسمالية الريع، وفي وضع انشق فيه المجتمع عموديا بين حكم بورجوازي استند على برلمان أقلية وبين سلطة معارضة وليدة لمجالس واسعة الشعبية لم يبدعها البلاشفة، وإنما خرجت باكرا من أحشاء تطورات الصراع الاجتماعي منذ ثورة 1905. ألا يحمل هذا الوضع المأزوم والحاد التناقضات بين حكم بورجوازي عاجز وحركة شعبية صاعدة إمكان فوضى قادمة في

أفضل الحالات، لا تترك من خيار آخر سوى مواصلة الدينامية الثورية كيفما كانت شروطها المادية للمدى البعيد!؟ وإن تأخر البلاشفة في ذلك، وساروا في ركاب البورجوازية، ألا يقع الاشتراكيون عموما في العزلة والهامشية إن لم يكن الموت البطيء؟

أي جواب اجتماعي على عكس السيرورة التاريخية كما كانت بالفعل، سيكون ناقصا وذهنيا لا أكثر. وهذا لا يمنع من استخلاص نظري مفاده، أن رهان "لينين" على الثورة الألمانية خصوصا، أنصفه التاريخ بقدر ما، وإن كانت النتيجة هي هزيمة الثورة والرهان. وتكشف هذه الهزيمة على أن تعليل لينين للنزوع الإصلاحي والوطني الشوفيني للأغلبية في الأحزاب الاشتراكية، والذي رده إلى ظهور أرستقراطية عمالية مستفيدة من الوضع الإمبريالي، كان تعليلا جزئيا، بينما النزوع كان تاريخيا أشمل وأعمق من ذلك. وفي التحليل الأخير، فإن فشل الثورة في البلدان الرأسمالية المتقدمة قد وجه ضربة مميتة لإمكان قيام نظام اشتراكي فعلي في الاتحاد السوفياتي. ولعل قولة ماركس عن كُمونة باريس الفاشلة، بأنها حاولت "أن تنطح السماء" تنطبق مرة أخرى على الثورة البولشيفية. واللوحة حصيلتها التاريخية العالمية تعود بنا إلى أن الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة لم ترق إلى أن تكون "الذات التاريخية" لتحرر الإنسانية كما تصورها ماركس، وإن لم يغب عنه إطلاقا أنها "إما أن تكون أو لا تكون" كطبقة لذاتها... والأدهى من ذلك، أنها "طبقة انتقالية" محكوم عليها بتغييرات نوعية في تركيبتها ونسبها وتموقعاتها في العملية الإنتاجية.

– وهل الستالينية امتداد عضوي ل "اللينينية"، ولماذا فشلت البيريسترويكا؟

الشق الأول في السؤال مازال مثار أخذ ورد، وربما تتزايد فيه الغلبة لمن يدين اللينينية على أنها كانت حابلة بالستالينية. ولهم في ذلك حججهم النقدية الانتقائية في هذه الحيثية أو تلك. وفي حكمهم هذا ظلم كبير وتجنيٌ على الحقيقة.

فإذا كانت الثورة البلشفية قد وجدت نفسها في "ورطة تاريخية" بعد فشل رهان الثورة الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهي الأساس الذي ينطلق منه الخلط والتساوي بين فكر وخيارات الرجلين، فإن لكل منهما منظوره الخاص للماركسية

أولا وللثورة الروسية ولتصور خروجها من المأزق الذي هي فيه ثانيا. وفي مسألة الخروج من "الورطة" التي جمعت بينهما، فيمكن للقارئ أن يعود إلى كتابات لينين في القضايا التالية: سياسة النيب بما هي إنعاش لعلاقات الإنتاج الرأسمالي في الاستثمار عامة وفي المجال الفلاحي خاصة، وبتوجيه من الدولة ورقابتها ومع الحفاظ على دور القطاع العام فيها. وانتقاداته المتكررة للتشوهات البيروقراطية في الدولة نحو ليونة ديمقراطية أو سع لدور السوفيات، ولمركزية تحديث الثقافة لديه في الفكر والتدبير الاقتصادي والتعلم من الثقافة البورجوازية في مقابل نقده الصارم لدعاة "الثقافة البروليتارية". وأخيرا، دعمه المبدئي ورهانه على حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها كواجهة رئيسية في إضعاف النظام الإمبريالي. في جميع هذه القضايا، وعلى النقيض منها، ذهب ستالين بعيدا في سياسة إرادوية قسرية وعنيفة قامت على فرض سيطرة الدولة المطلقة على الاقتصاد والسياسة والثقافة والحياة المجتمعية كاملة، تحت شعار بناء "الاشتراكية في بلد واحد" وأن ما أقره لينين في سياسة النيب كان تكتيكا وليس استراتيجية تاريخية، وأن الصراع الطبقي يزداد اشتداده في المرحلة الاشتراكية التي ولجها وأعلن إتمامها، وأن الماركسية كما بسطها هي الأيديولوجية العلمية الوحيدة في حرب مغلوطة دخلها ضد الفكر والإبداع الحرين بل وحتى ضد علوم ومعارف علمية جديدة. وأخيرا أخضع حركات التحرر الوطني وقوميات الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية إلى مصالح الدولة السوفياتية. ألا تمثل تلك التناقضات "قطيعة ابستمولوجية" بين المنظورين لمن يقبل بفكرة "القطيعة" في فكر ماركس، وهو شخصية مفردة، ولا يقبلها في حركية مجتمع زاخرة بالتناقضات!؟أما الشق الثاني من السؤال حول فشل البيريسترويكا، فلن نخوض في تناقضات المجتمع في زمنيتها لأن التاريخ حسم فيها. وإنما يكفي الانطلاق من واقع الفشل من وجهة التطور الاشتراكي لا من وجهة التطور الليبرالي الوحيد الذي فضل منها، لكي يستخلص المرء النتيجة التالية: لقد جاءت البيريسترويكا متأخرة عن زمنها، فكانت بالتالي فاقدة إلى قاعدة اجتماعية ودعم شعبي قويين، يضمنان رجحان استمراريتها كأفق اشتراكي. وليس في أمر هذا التأخر

الزمني غرابة، فكما للفكر أن يكون استباقيا، يمكنه على نفس القاعدة أن يأتي متأخرا. لو افترضنا أن البيريسترويكا جاءت مبكرا في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي الذي اكتفى بنقد الستالينية، كظاهرة حكم فردي استبدادي فقط، ودون الذهاب بعيدا في نقد الأسس الأيديولوجية للستالينية وتمظهراتها في كافة جوانب الحياة المجتمعية والنظام السياسي، وتقديم بديل ديمقراطي واشتراكي وأيديولوجي لها، لكان الوقت آنذاك مناسبا، ولوجدت البيريسترويكا دعما شعبيا يحفظ لها الاستمرارية والبقاء. ولكان نفس الدعم ستجده من أحزاب شيوعية كانت قوتها ومصداقيتها الشعبية لا تزال عالية الحضور. أما وأنها جاءت بعد أجيال لم تعش أحلام الثورة وفقدت عطشها للاشتراكية بما عانت منه من القمع وكفاف العيش والكآبة الحياتية، وبعد أن تمكن النظام الرأسمالي العالمي، رغم أزماته، من تحقيق تفوق تكنولوجي وإعلامي، مدَّاه بنفوذ أيديولوجي عالمي "لنمط عيش سعيد" كما يُسوِّقه، فما صار بإمكان أغلبية الشعب السوفياتي، بقومياته المختلفة، (وفي المنظومة الاشتراكية عامة) سوى أن يرى في البيريسترويكا فرصة للتحرر من الأيديولوجية الشيوعية وأنظمتها من الأساس... و"المسكوت عنه" في البياضات التي أشر عليها الدكتور لؤي في الفقرة السابقة، كانت تخفي عجز البيريسترويكا أمام التناقضات الاجتماعية العميقة التي كانت تحبل بها نحو التحول الرأسمالي، وذاك ما كان!

-7-

والخلاصة الثانية أكثفها في أن فضيلة البيريسترويكا عربيا أنها رسخت بقوة الاقتناع بالاختيار الديمقراطي، فأعادت للماركسية العربية جذرها الإنساني الأصلي. ولعلها كانت القضية الرئيسة التي أجمع عليها المتدخلون في الندوة، كل بقدر ما غرف منها. لكن الصورة العامة، كما بدت لي، أن أيا منهم لم يطرح الديمقراطية كإشكالية نظرية اكتنفها الغموض في التراث الماركسي مما جعلها تتضاءل في الممارسة وتصوراتها المستقبلية.

يحضرني في هذا السيـــــاق تعبير قوي عن "الدرامـــا الأيديولوجية" التي مر بها

الماركسيون العرب، وقائله الراحل جورج طرابشي في تصديره لكتابه "في ثقافة الديمقراطية" كما جاء في توصيفه "إنني أنتمي إلى جيل وقع ضحية خدعة نظرية ماكرة. فنحن أبناء الخمسينات والستينات والسبعينات استقر في وعينا، أو في وهمنا بتعبير أدق، الاعتقاد بأن الغرب، صانع الحداثة، يعاني من تناقض عضال: الطلاق بين قاعدته المتقدمة وبنيته الفوقية السياسية المتخلفة. فالديمقراطية – النظام السياسي للغرب – الموصوفة بأنها "شكلية" و"طبقية" و "بورجوازية"، كانت بحاجة في نظر أبناء جيلنا، إلى تقويم وتصحيح، ولم يكن من سبيل إلى ذلك إلا الثورة بوصفها الطريق الملكي إلى تدارك فوات البنية الفوقية وإرغامها، بتدخل إرادوي، على التطابق مع البنية التحتية المتقدمة".

هذا الذي أسماه "خدعة نظرية ماكرة" كان يحتاج من الكاتب إلى تحليل نقدي شامل للتراث الماركسي في هذا الميدان، فلا تستحق نظرية من وزن النظرية الماركسية التي هزت العالم ومثقفيه طيلة القرن العشرين، وشكلت روح عصره، أن تُعامل بهذه الخفة المهينة. ولأنني مطلع على جل أدبيات الراحل، فإني لا أعرف له دراسة من هذا النوع إلا أحكام التوبة والبراءة من الماضي الماركسي.

ما أتيت بهذه الشهادة من المفكر الراحل جورج طرابيشي، إلا لأنها تكثف تجربة جيل على مر عقود سالفة. وكان مطلوبا من أعضاء الندوة أن يقلبوا اقتناعهم الديمقراطي الذي استعادوه على جميع وجوهه لكي ينفضوا عنه الغبار المتراكم الذي غطى الجوهر الإنساني الديمقراطي للماركسية.

وقد يتساءل القارئ، ولماذا إصراري على الأيديولوجية الماركسية، أو النظرية الماركسية، وهما عندي سيان، بينما العصر وتحولاته السريعة والخارقة، قد تجاوز الخطاب الأيديولوجي والنظريات الشاملة الكبرى؟

جوابي على هذه المسألة التي تحتاج لوحدها إلى مقالة مستفيضة، يتكون من الشقين التاليين، من جهة لأن الأيديولوجية الماركسية، تظل لوحدها، حتى مع الأخذ بسيادة الفكر الحداثي وما بعد الحداثي، النقديين، تظل هي الأيديولوجية المناسبة والقادرة على استيعاب ما في النقديين للحياة المعاصرة لكن مع شده إلى تناقضات النظام الرأسمالي العالمي والحركات الاجتماعية العاملة على تجاوزه في الأفق الاشتراكي. العيب الكبير في النقد الحداثي وما بعد الحداثي أنهما من حيث الأساس يغفلان هذا الارتباط في الوحدة الجارية مع التناقضات الاجتماعية للنظام الرأسمالي القائم. إما لأن ذلك من بقايا "الخطابات الكبرى" الحاملة عندهم وبالضرورة لاستباقات

أيديولوجية طوباوية، لا غير. وإما عن اقتناع بأن النظام الرأسمالي العالمي لم يستكمل بعد مداه وقوامه القصويين، وإما هو النظام الأمثل الوحيد في ما سمي ب "نهاية التاريخ". وبهذا المعنى، قد يتحول خطاب الحداثة وما بعد الحداثة الليبراليين إلى استثمار أيديولوجي للنظام المُعَولم القائم. ومن جهة ثانية، لأن تقديري لواقع المجتمعات العربية، أنها لا تزال مجتمعات أيديولوجية بامتياز، حيث لا يزال للصراع الأيديولوجي الدور الأكبر نحو التقدم، هذا إذا ما افترضنا أن الصراع قد خف وتراجع إلى الوراء في الغرب بحكم الاستلابات الناجمة عن التطور التكنولوجي وسيادة "العقلية النفعية" و"العقل الأداتي" عليه. إن تقهقر المجتمعات العربية إلى أيديولوجيات دينية، محافظة أو همجية، وإلى الفتنة التي طالتها من جرائها، لدليل قاطع على هذا التمحور الأيديولوجي الذي لا تزال المجتمعات العربية تتخبط أسيرة في مستنقعاته.

ناهيك عن أن الفكر الاشتراكي عندنا مرَّ عابراً على سطح المجتمع، لم يعمر، ولم يبدع، ولم ينغرس عميقا في ثقافته. ولذلك، نلاحظ أن خطاب الحداثة عندنا، كسابقه الاشتراكي، لا يزال فكرا منقولا وسطحيا وعاجزا على إحداث التقدم في مجتمع ليست أرضيته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مواتية لنشأة الليبرالية في الغرب. إن الحداثة الليبرالية عندنا تكرر أزمتها في النهضة الليبرالية العربية الأولى السابقة عنها. ولا يمكن الخروج من هذه الدوامة إلا بإعادة غربلة فكرنا الماركسي والقومي والليبرالي والإسلاموي من جديد في طريق البحث عن المعادلة المطابقة لهذا التأخر المجتمعي الأيديولوجي بامتياز.

عود على بدء، من الإنصاف في أي نقد للماركسية أن يستحضر دائما الشروط التاريخية للقول للماركسي، ويستحضر كل الاتجاهات والتأويلات التالية الصادرة من مرجعيتها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان لماركس مواقف مؤيدة للتطور الديمقراطي السلمي في بريطانيا لخصوصية مسارها الاجتماعي والسياسي، ثم استقر موقفه المبدئي العام على ضرورة الثورة بعد كمونة باريس خصوصا، ودائما كان التعليل في زمن كانت خاصيته التاريخية، انه زمن الثورات الكبرى، أن البورجوازية الحاكمة لن تتخلى عن السلطة سلميا. وينبغي أيضا استحضار أن الانشقاق الكبير الذي شهدته أحزاب الأممية الثانية، كان بين تأويلين ماركسيين في أصوله الأولى، فضلا عن ظهور الأورو شيوعية ذات التوجه السلمي الديمقراطي في زمن آخر. القصد

أن التطور الديمقراطي السلمي لم يكن بدعة هرطقية مضادة للمنهجية التاريخية الماركسية.

إن الانتقادات الموجهة إلى الماركسية في المسألة الديمقراطية تأخذ عليها عامة، أنها لم تنجب نظرية في الدولة، أو هي بالأصح، اختزلت الدولة في السلطة الطبقية، وكان بديلها ما أسمته، ب "ديكتاتورية البروليتارية" انتقالا إلى "ضمور الدولة" أي إلى دولة تدير الأشياء ولا تتحكم طبقيا في البشر. وهنا لا يجادل أحد أن ماركس لم يقدم نظرية في الدولة، بل هو لم يستكمل المخطط الأخير الذي وضعه لمجهود عمره في "رأس المال"، والذي كان من بين أقسامه "الدولة".. وما تركه في هذا الشأن كان إما تعميمات وإما تحاليل دسمة عن مجريات الصراع الطبقي في فرنسا، فضلا عن أطروحته الأساس في نقد "فلسفة الحق" (والدولة) عند هيغل. لكن إذا كان ماركس قد مال إلى اختزال الدولة في السلطة الطبقية، فليس هناك ما يجعلنا نسلم بأن التصورات الليبرالية للدولة قد أنهت بالمطلق مع الطبيعة الطبقية الملازمة لها، حتى وهي التعبير المكثف عن "الشأن العام".

وإذا عدنا إلى التكون التاريخي للدولة الليبرالية الحديثة، لا كما هي في الخطاب الليبرالي المجرد، فليس صعبا أن نكتشف فيه أن الصراع الاجتماعي كان جسر العبور من مؤسسات طبقية ضيقة وصريحة إلى دولة ديمقراطية تشرك في مؤسساتها الانتخابية عامة الشعب، وأن إشراك المرأة فيها لم يتم الاعتراف به في فرنسا مثلا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بينما لم تُرفع أشكال التمييز العنصري في الولايات المتحدة إلا بعد سبعينيات القرن الماضي. وليس صعبا أن نكتشف في هذا التاريخ أنه كان تاريخا داميا في الداخل والخارج. ونسوق هنا شهادة من "روجيه غارودي" عن الولايات المتحدة، النموذج الأمثل للدولة الحديثة: "إن الهيمنة الأمريكية التي بدأت بأكبر الإبادات، إبادة هنود أمريكا، وتواصلت باسترقاق السود ومعاملتهم بعنصرية، وبحماية الديكتاتوريات الأكثر دموية بأمريكا اللاتينية، ثم في العالم أجمع، من موبوتو بإفريقيا إلى ماركوس في الفلبين، وعبرت عن نفسها في النهاية بفظاعة هيروشيما ومذابح العراق، هي التي أهدرت، من خلال التدخل المباشر، أو عن طريق العملاء، أكبر عدد من الأرواح البشرية عرفه التاريخ". إنه مثال واحد من تاريخ طويل من الحروب الأهلية والقومية والاستعمارية إلى الحربين العالميتين، وما يزال مستمرا. وجميعها يظهر أن "حقوق الإنسان" كانت دائما خاضعة لمصالح السلطة الحاكمة. ثم ما عاد ممكنا، وخصوصا، في عصر العولمة، أن نُقيِّم الديمقراطية على قياس الدولة الوطنية، فالدولة التي تستعبد أو تقهر حريات شعب آخر ليست بالدولة الديمقراطية. إن قراءة المسألة الديمقراطية في تاريخها المليء غير تناولها بمعزل عن كل القضايا الأخرى وغير قراءة خطاباتها التجريدية والتبشيرية عن نفسها. واليوم، بات أكثر وضوحا، أن الديمقراطية التمثيلية في جميع البلدان، ومعيارها المتقدمة منها، تعاني من ترهلات

في العديد من مقوماتها الأساسية، ولا يسعنا المجال هنا لتفصيلها، غير أن أزماتها، المتنوعة الأوضاع، أضحت تضع على جداول الأعمال البحث في أشكال أخرى للديمقراطية التشاركية تكون أكثر فعالية وتحريرا للمشاركة الشعبية الواعية. وفي الجملة، من ينكر اليوم أن السلطة في الديمقراطيات الحديثة المتقدمة، ناهيك عن المتخلفة، هي في قبضة اللوبيات المالية والمؤسسات المتعددة الجنسية وصناعة الأسلحة والإعلام وغيرها من أشكال التحالفات الأخرى المتنوعة والثانوية. والدول جميعها في خدمتها داخليا وعالميا. وأن المجتمع البورجوازي (بتعبير ماركس الأصلي) يزداد فيه الانفصام بين "المواطن السياسي" و "المواطن الاجتماعي"، خاصة بعد انقضاء مرحلة دولة الرعاية وسطوة النيو-ليبرالية وانهيار المعسكر الاشتراكي المنافس وتراجع الأمل الاشتراكي عامة. وبفعل أن الاستلاب وصل مداه الأقصى في تأليه السوق وتسليع كل أبعاد الإنسان المادية والروحية. وبالعودة إلى "الخدعة الماكرة" لجورج طرابيشي، فإن التخلف ليس في "البنية الفوقية" وحدها، بل فيهما معا، في البنية التحتية القائمة في عصر العولمة على سوق ناقصة، بين تدويل المال والسلع والخدمات من جهة، وتقييد تدويل العمالة البشرية (واحتكار التكنلوجيا الرفيعة) من جهة ثانية. وفي البنية الفوقية لنظام دولي حقوقي ومؤسساتي يكرس الهيمنة والتخلف لدى أغلب شعوب العالم.

هذا الانفصام بين "المواطن السياسي" و"المواطن الاجتماعي" واستلاباته المصاحبة، هو أساس نقد ماركس للدولة الرأسمالية، وهو مشروع الماركسية في الانتقال من "المجتمع المدني" إلى "المجتمع الإنساني". إنه صلب التصور الماركسي للديمقراطية كيفما كانت بعض جنوحاته الفظة المبررة في زمنها التاريخي. قد ينعت البعض هذا التصور الماركسي الأساسي على أنه مثالي ولن يتحقق أبدا ـ ومع أن الرهان على جمود التطور في لحظة مَّا يحمل في جدليته بالضرورة التقهقر إلى البربرية ـ فعلى أمثال هؤلاء، لا على أمثالنا، أن يقدموا لنا الحجة على هذا القصور الذاتي القدري لهذا الإنسان الذي يغزو الفضاء ولا يستطيع أن يدير شؤونه الجماعية بدون تلك الحفنة من الرأسماليين التي في نظرهم نحتاج إليها أبد الآبدين!

(٥) من القادة التاريخيين لليسار الجديد في المغرب

■

ضيف العدد

أحوال وآفاق اليسار المغربي

كما تراها الأستاذة نبيلة منيب

● أجرى الحوار: عبد اللطيف اليوسفي وعبد الرحمن زكري

حملت هيئة تحرير المجلة بضعة أسئلة للأستاذة نبيلة منيب الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد تتعلق بواقع حال اليسار المغربي، بأزمته الذاتية، التي ما تزال تضاعف مفاعيل الأزمة الموضوعية الناجمة عن التحولات العالمية الكبرى في الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وفي الثقافة والقيم، وتتعلق بالآفاق الجديدة التي يبدو أنها تنفتح هنا وهناك، وتحدث فيها قوى اليسار اختراقات حقيقية بلغ مداها مستوى تحقيق نجاحات انتخابية دالة ...

لم تتردد الأستاذة نبيلة منيب، مشكورة، رغم كثرة انشغالاتها بسبب استغراقها مع رفاقها في التحضير للمؤتمر الوطني الرابع لحزبها، الحزب الاشتراكي الموحد، في أن تقتطع فسحة من أجندتها المكتظة وتتفضل بالإجابة عن أسئلتنا.

ولأن المناسبة شرط كما يقال، ولأن تلاقيا جميلا حصل، كحالة واقع، بين إشكالية الملف الذي اختارت المجلة فتحه في عددها الخامس هذا، وبين التحضير لمؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد، فقد كان من الطبيعي أن يتعلق السؤال المركزي بأفق اليسار، وتحديدا بإعادة بناء اليسار، المهمة التي قد يكون أحد شروطها الضرورية بالتأكيد تجديد أو حتى إعادة بناء هياكل هذا الفصيل أو ذاك من فصائل اليسار المغربي، ولكنها لن تصبح شرطا كافيا مالم توضع إعادة البناء هذه، كأمر يومي، في الإطار الأرحب لوحدة قوى اليسار أو أقلّه وحدة عملها.

في ما يلي مقتطفات من نص الحوار الطويل الذي أجريناه، والذي قد نعود لنشر نصه الكامل في مناسبة أخرى:

■

<u>الربيع</u> : شكرا لك، الأستاذة نبيلة منيب على الاستجابة. سؤالنا الأول، مباشرة هو: كيف يواجه اليسار المغربي اليوم، وضمنه الحزب الاشتراكي الموحد مهمة إعادة البناء: هل يواجهها بمنطق التدبير المألوف، الذي لا يزيد عن إضافتها كعنوان آخر إلى لائحة العناوين السابقة، قد ينتهي سقف الانشغال بها عند عتبة تخصيص فقرة لها في أدبيات ومقررات المؤتمر، أم سيواجهها بمنطق جديد مطابق لحجمها، بماهي شرط، وفرصة للتقييم النقدي الشامل لتجارب اليسار بإنجازاتها وبطولاتها، وبكبواتها ومتاهاتها، لإعادة سبك مفاهيمه، وتصحيح مساره، وإعادة الاعتبار والوهج لمشروع اليسار وقيمه التي لا يمكن فصل ضمورها وانتكاسها في جزء كبير منها عن ممارسات اليساريين أنفسهم وما يقدمونه عن أنفسهم من صور ماتزال في الغالب الأعم تتأرجح بين حدّي الحلقية والانغلاق "الإيديولوجي" أو التضحية ب"الهوية اليسارية" تحت مبررات من قبيل "الانفتاح"، حيث رأينا كيف تمت التضحية بحزب

اشتراكي معقول، حي ومستمر، رغم العوائق والكبوات، على مذبح الطموح في التموقع ك "حزب اشتراكي كبير" محلوم به لا يأتي، ولا جهد حقيقي بُذل ويبذل من أجل أن يأتي؟

الأستاذة نبيلة منيب: شكرا لمجلة الربيع على الاستضافة الجميلة. جوابا على سؤالكم/ أسئلتكم، أقول أولا بان اليسار كفكر وكتوجه سياسي وثقافي، كان دائما وعلى امتداد تاريخه ليس فقط الأكثر إنصاتا ومواكبة للتحولات، بمعناها الثوري والديمقراطي التقدمي، بل كان أيضا حاضنا وصانعا لها... قوموا بجرد بسيط لمختلف التعبيرات الثورية، الحاملة للتغيير، في الفكر والأخلاق، وفي السياسة والثقافة والآداب والفنون...لن تفاجأوا طبعا عندما تجدون أن خميرتها تحمل دائما بصمة أو أثرا من آثار اليسار وثقافة اليسار، إن لم تكن كلها يسارية بشكل تام وصاف. أكثر من ذلك، ستجدون أن أفكار اليسار تسربت واخترقت حتى المنظومات الفكرية الأخرى المنافسة لها والتي لا تخجل حتى وهي تصارع أفكار وأطروحات اليسار وتنقلب عليها، من أن تعلن إفادتها منها هي أيضا.

اليسار كفكر وكتوجه سياسي وثقافي، كان دائما وعلى امتداد تاريخه ليس فقط الأكثر إنصاتا ومواكبة للتحولات، بمعناها الثوري والديمقراطي التقدمي، بل كان أيضا حاضنا وصانعا لها...

لن أطيل في هذا الجانب من السؤال المطروح، مادام واضحا أن المشكل يكمن في مكان آخر، أقصد في المسافات، وفي التناقضات حتى، الملاحظة بين فُهُوم اليساريين (تنظيمات وأفرادا)، وأنماط علاقاتهم مع تراثهم ومرجعياتهم تلك، وأشكال تنظيمهم وممارساتهم...وبين تراث اليسار ومرجعياته ومبادئه المؤسسة

من جهة أخرى. وهذا بالمناسبة، في حدود معينة، أمر طبيعي في حد ذاته، إذا أخذنا بعين الاعتبار الجدليات والتوترات بين الفكر والواقع، والتي يجب النظر إليها دائما بمفاهيم النسبية والاحتمال والمقاربة، وإعمال النقد والمراجعة المستمرين لا بمفاهيم الحقيقة المعطاة (الوحيدة والنهائية) واليقينيات (الإيمانية) أو التطبيق البسيط، التقني والمطمئن. وسأكتفي هنا فقط بملاحظة جانب اعتبره واضحا ودالا: فبينما يبتعد "اليسار الثقافي"، لأسباب ليست كلها مرفوضة، عن "لوثة" السياسة و "لا جدوى" العمل السياسي المباشر ليستثمر ما تبقى له من فعالية، وهي ليست بسيطة ولا يجب الاستهانة بها، في الفكر والثقافة والفن، (وأحيانا في العناية بالأولاد والأحفاد وبحديقة البيت، مما له أهميته هو أيضا) ...يستمر "اليسار السياسي"، مفصولا في الغالب عن أرضيته الثقافية المؤسسة لمشروعه السياسي، وعن قيمه اليسارية في عمل سياسي مبتور وملتبس؛ فبعض هذا اليسار ما يزال يمضي قدما بغير هدى في التكيف بشكل سلبي مع الظروف، تجرفه رياح التغيُّر، وهو لا يلوي على شيء ،هو الذي كان يريد التغيير، ولم يعد يقوى حتى على تسجيل وقفة تأمل واحدة لكل المسار المقطوع لعلّها تغير شيئا ما بالأنفس أولا... وبعض هذا اليسار، يصمد ويقاوم، ولكن أحيانا كثيرة بشكل لا يقل سلبية عندما يرُدّ على تلك الظروف برفع السقف بشكل طردي كلما زاد اختلال ميزان القوى لصالح الأعداء الطبقيين... أما بعضه الآخر فيحاول، ليس بدون صعوبات وترددات على طريق إعادة البناء، تلمس "سبيل ثالث" بين حدّيْ الاندماج أو التهميش. وهؤلاء وأولئك، كلّهم يجدون أنفسهم في نهاية المطاف، مع حساب كل التفاوتات ـبسبب غياب تغليبهم للقواسم المشتركة، وضعف الممارسة الصبورة والمنسجمة مع سقوف الطموحات السياسية ـ يراكمون في الانعزال عن بعضهم البعض وعن جمهورهم، ليجدوا أنفسهم بعد حين، سجناء قوقعة تدبيرات يومية فاقدة للحافز والمعنى تهيمن عليها هموم "تنظيمية" مكرورة، نابذة خارجيا وداخليا، مستهلكة ومهلكة للطاقة والأعصاب، ومولّدة هي نفسها للنزاعات والتوترات من كل نوع. والأسوأ، أنه حتى هذه المهام التنظيمية ذاتها تميل أكثر فأكثر للانحصار عند عتبة إطفاء حريق هنا أو تبريد حرب مواقع أو

فك اشتباك هناك... مما لا يترك مجالا يذكر للمهام الحقيقية ومنها مثلا توفير بنيات الاستقبال والإدماج والتأطير لأفواج الشباب الذي يُقبل على اليسار ويلتحق به.

وثمة أيضا إرث سلبي لنزاعات اليساريين وخلافاتهم في الماضي مستمر كنوع من اللاوعي المستبد، وهو إرث تاريخي يمثل عبئا ثقيلا وعائقا لا يستهان به في العلاقات بين أطراف اليسار، إرث مليء بكثير من الأحكام المسبقة والمنافسات غير السليمة ومن الهواجس والتوجسات الدائمة... وثمة من جهة أخرى، انكفاء عام لطاقة كل تنظيم من تنظيمات اليسار نحو الداخل واستحكام لآليات النزاع والمنازعة في كل شيء تقريبا سواء داخل القيادات أو بين القيادات والقواعد أو بين الأعضاء في القواعد، حتى في المبادئ والمسلمات أحيانا. وهذا للأسف، بالمناسبة، ليس حالة مغربية خالصة، هو حالة عامة لا تتمايز فيها الأوضاع الخاصة عن بعضها سوى في الدرجة.

إنما، لحسن الحظ، ثمة جانب آخر من الصورة، ما يزال قيد التبلور، ولكن بالإمكان، بل من الواجب البناء عليه؛ فإضافة لصمود اليسار الكبير، تنظيمات وحساسيات وأفرادا، ومقاومته البطولية لكل أشكال القمع، للمنافي والسجون والمعتقلات، ومحاولات الاجتثاث أو الإغراء والاحتواء والتدجين طوال عقود...وهو صمود فيزيائي وسياسي ومعنوي كبير استحق أن تتكرس بعض فصوله كروائع في الأدب والسينما...صمود ما يزال يمدّ أجيال مناضلي اليوم من الشباب الجميل الواعي بما لا يُقدّر من عُدة وعتاد ومن روح ونفَس نضاليين.

وإضافة لكل ذلك، ها هي حقبة جديدة تنفتح أمام قوى اليسار في العالم منذ أزمة 2008، فقد لاحظنا كيف بدأ اليسار ينهض ويعود ويسترجع بعض المواقع، وكيف بدأ منذ سنوات يطرح السؤال الأساسي الذي نطرحه اليوم أي سؤال إعادة البناء وحتى إعادة التأسيس مع مراجعات، موضعية على الأقل، تطال أحيانا مستويات الفكر والثقافة والاقتصاد والاجتماع...

ويتأسس هذا البحث الجماعي، وإن كان ما يزال مشتّتاً، على وعي اليساريات واليساريين بأن الأوضاع الراهنة ليست قدرا محتوما، وبأن ثغرات وشروخا مهمـــة

حصلت في جدار الهيمنة النيو-ليبرالية تؤشر ربما إلى أن هيمنة القطب الواحد، التي قدّر البعض أن تستقر وتدوم دهرا، بل تم التبشير بها كنهاية للتاريخ، لم يقيض لها أن تدوم أكثر من بضعة عقود، ولربما هي اليوم تشارف على استنفاذ دورتها بأسرع مما كان متوقعا، خاصة مع صعود مجموعة البريكس (BRICS)

صمود اليسار الكبير، تنظيمات وحساسيات وأفرادا، ومقاومته البطولية لكل أشكال القمع، للمنافي والسجون والمعتقلات، ومحاولات الاجتثاث أو الإغراء والاحتواء والتدجين طوال عقود...وهو صمود فيزيائي وسياسي ومعنوي كبير...

ويتأسس هذا البحث أيضا على حقيقة أن إمكانات الفعل اليوم أفضل من الأمس، وأن استمرار أزمـــة النظام النيو-ليبرالي وآثارها المدمـــرة على الشعـــوب والطبيعة يتطلب بلورة مشاريع بدائل ديمقراطية شعبية، مبنية على أسس من العدالة والمساواة والإنصاف والتضامن واحترام حريات وحقوق الإنسان وحقوق البيئة والمساواة بين المرأة والرجل والتحرر من النظام الأبوي، البطريركي....

هكذا، من أمريكا اللاتينية إلى حوض البحر الأبيض المتوسط ستنهض قوى اليسار معترضة، ومعبئة للجماهير على ما تطرحه من بدائل من شأنها إرساء الديمقراطية وإعطاء مضمون للسيادة الشعبية؛ هذه حال اليسار مثلا في أمريكا اللاتينية مع ثوراتها المواطنة، وفي اليونان (حركة سيريزا)، واسبانيا(بوديموس) اللتين خاضتا نضالات قاسية لمواجهة السياسات التقشفية التي تسعى المؤسسات المالية من

خلالها إلى تحميل تبعات الأزمة للمجالات والفئات الأكثر تهميشا وفقرا، وهي أيضا حالة بريطانيا مع جيريمي كوربين وأمريكا مع بيرني ساندرس والاشتراكية البيئية، مع حزب اليســار الفرنسي وجبهة اليسار، وهذه حال حتى الثورات المجهضة في منطقتنا المغاربية والعربية والتي كان فيها لليسار وشعاراته حضور قوي وإن لم يكن هو في قيادتها...

الربيع: ما هو تقديركم للمرحلة السياسية الراهنة وتشخيصكم لأطراف الصراع الأساسية، وما مبرر تركيزكم الدائم في هذا الإطار على النظام المخزني وعلى التيارات الدارج تعريفُها بالإسلاموية؟

الأستاذة نبيلة منيب: أنتم تلاحظون أن الأوضاع تنفجر وتهدد بالمزيد مع تنامي الاحتجاجات الشعبية واستمرارها وتصدي النظام لها بالقمع والتنكيل في ظل تراجع كبير للحقوق والحريات. فالمغرب يعرف أزمة مركبة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، في ظل استمرار الملكية التنفيذية والريع والفساد وعدم ربط المسؤولية

مشروع الملكية البرلمانية يحترم المغاربة
ويقترح عليهم مستقبلا يليق بهم ويلائمهم
أكثر من أي مشروع آخر، مادام مطروحا
بالضرورة
كمشروع معهم وبهم، بدون ارتداد إلى
ورائهم
ولا هروب إلى أمامهم.

بالمحاسبة بالنسبة للجميع، فضلا عن أن الملكية التنفيذية، التي تمركز جل السلط وتتحكم في التوجهات والمبادرات العامة، فشلت في وضع أسس العدالة الاجتماعية وضمان الكرامة. أما المشروع الإسلاموي الخاضع للنظام النيوليبرالي فلن يقدم البلاد ولن يسير بها إلا إلى مزيد من التراجع.

ولذلك، على اليسار ألا يترك الفراغ لتملأه حركات التطرف الديني المهيمنة في منطقتنا المغاربية والعربية، والتي استفادت من الفراغ الذي تركه اليسار وقدمت نفسها كبديل لأزمة النظام الرأسمالي المستمرة.

لكل ذلك، فإن التركيز على هذين الطرفين آت من الاسترشاد بخط الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي. وهو خط ليس جديدا على كل حال. فهو كان موجهنا منذ سنوات كما تدل على ذلك وثائقنا في تطورها التاريخي. أما التركيز اليوم على مناهضة الاستبداد المخزني والأصولية الدينية فيتم بغرض توضيح التناقضات الفعلية والمصالح الحقيقية الكامنة وراءها، وتحديد المشروع الذي نناضل من أجله وإمكانيات تطور الأوضاع، والكل، بناء على خبرات ودروس الماضي، سواء في بلدنا أو في أصقاع أخرى من العالم، يحركنا في ذلك تطلعنا وعملنا من أجل بناء ديمقراطية حقة في المجتمع السياسي(الدولة) كما في المجتمع المدني.

نحن نناضل من أجل مغرب الديمقراطية والحداثة والمواطنة الكاملة والمساواة بين المرأة والرجل، نناضل من أجل دولة الحق والقانون وفصل السلط واستقلالية القضـاء، من أجل التوزيع العادل للثروة والقضاء على الفساد وإنهاء الريع والامتيازات والإفلات من المحاسبة والعقاب. نناضل من أجل فصل السياسة عن سلطة المال والأعمال وفصلها عن الدين: لهذا فنحن نقول بكل وضوح بأن مشروعنا متناقض مع المشروع المخزني ومع المشروع الأصولي الديني. ولهذا نسمي هذا الخط البديل بالخط الثالث للنضال الديمقراطي من أجل الملكية البرلمانية والحداثة والمواطنة والكرامة. إنه مشروع مجتمعي مختلف.

<u>الربيع</u>: يلاحظ المتتبع كيف تعج الساحة السياسية والإيديولوجية منذ بروز حركة 20 فبراير إلى اليوم بمواقف متباينة لمكونات اليسار من التيارات الاسلاموية فما تقديرك الخاص لهذا الموضوع؟

<u>الأستاذة نبيلة منيب</u>: أقول بأن الوضوح في الرؤية، وتحديد المشروع بدقة، وتحديد التحالفات وشروطها، وأدوات الفعل، كلها منطلقات أساسية لضمان التقدم في أي مشروع. والوضوح يعني في المقام الأول أن نعرف جيدا محطة الوصول ونتعاقد حولها. وخارج نقاش رغَبيّ ومجرد حول أفضل وأكمل وأعَزّ ما يُطلب من سقوف يرغب فيها كل واحد منا، لا نرى كمضمون معقول، قابل لأن تُعَبأ عليه الجماهير حقا وفعلا، في الشروط القائمة لموازين القوى الداخلية والخارجية، سوى الملكية البرلمانية الذي تكاد تجمع عليه أغلب قوى اليسار المغربي.

إن مشروعا من هذا القبيل يحترم المغاربة ويقترح عليهم مستقبلا يليق بهم ويلائمهم أكثر من أي مشروع آخر، مادام مطروحا بالضرورة كمشروع معهم وبهم، بدون ارتداد إلى ورائهم ولا هروب إلى أمامهم. هو مشروع يؤمن بالتعدد وبالاختلاف، التعدد الأصيل والاختلاف الذي يغني ويقدم. لكل هذا حددنا مع من يمكن أن نتحالف- مع من يمكن أن نقطع الطريق نحو الهدف المشترك ...

والمكونات الإسلاموية التي لا تؤمن بالديمقراطية ولا تحدد نفس الأهداف نرى من العبث التحالف معها أو حتى التنسيق معها، مما لا يجب أن يترجم طبعا بمعنى مقاطعتها المستقيمة الإلغائية وإنكار وجودها كقوى، هي نفسها، ليست كتلة واحدة مطلقة التراص والانسجام، بل هي أيضا محلٌّ للصراع (رغم كل حدوده)، كأي كائن

سياسي آخر، يجب مراقبة ما يعتمل داخلها، والدفع بما هو أكثر تقدما فيها وقربا من منطق العصر.

نعم، إن فصيلا مناضلا من مكونات اليسار يختلف معنا في التقدير. ويفضل التحالف مع مكون ديني ك "تاكتيك ثوري". وهو فهم نحترمه، فهذا رأيهم وحقهم، ولكننا من جهتنا، وهذا حقنا أيضا ورأينا، نعتبره فهما خاطئا لمسألة التناقضات، الأساسي منها والثانوي. فرفاقنا في حزب النهج الديمقراطي، يتحالفون مع جماعة العدل والإحسان، لإسقاط المخزن. ولكن ما يغيب عن البال أن التيار الإسلاموي، وهذا تاريخهم الذي لم يثبت لحد الآن أي استثناء يذكر فيه، يقطع معك وبك الطريق ولكن بهدف ليس هو هدفك، وبأدوات وحشود ليست أدواتك ولا حشودك. وعيب مثل هذا التكتيك، حتى لو كانت له مزايا أخرى مفترضة، بالإضافة إلى أنه براغماتية في غير محلها، هو أن أي هدف تكتيكي نبتغيه، أو حتى مكسب نحققه فعليا (لنا كيسار) معهم على هذا الصعيد، سيبقى بدون قيمة خارج رصيدنا، بل وسرعان ما يتحول من حيث لا نحتسب إلى خسارة نهائية وصافية عندما لا يُقرّبنا نحن أيضا من هدف أعلى في سلّم منظورنا الاستراتيجي كيسار. ونحن بصدق، نرى في هذا الأمر وجها آخر من أوجه التحالفات التي درج على تسميتها بحق، بغير الطبيعية أو بالأصح المضادة للطبيعة. هذا التحالف المضاد للطبيعة- والذي ليس مجرد لقاء موضوعي في الساحة قد يحصل وفي هذه الحال،

التيار الإسلاموي، وهذا تاريخهم

الذي لم يثبت لحد الآن أي استثناء

يذكر فيه،

يقطع معك وبك الطريق

ولكن بهدف ليس هو هدفك، وبأدوات وحشود ليست أدواتك ولا حشودك،

لن يكون ثمة مبرر لرفضه كلما كان من شأنه أن يدفع عملية الفرز بين القوى والتوجهات إلى الأمام، لا أن يُستغل لبسط السجاد الأحمر أمام تلك التيارات الإسلاموية لتستأسد بقوتها العددية. وليس المشكل هنا في الاتفاق على تقرير وجود خلل أو إشكالية بنيوية في طبيعة النظام المخزني؛ بل المشكل في كيفية التجاوز وفي وسائل التجاوز وفي المشروع الذي سيحل محله والذي سيستجيب فعلا لتطلعات الشعب والمواطنين.

قد تعلن بعض من هذه التيارات الاسلاموية اتفاقها مرحليا على الديمقراطية التي تختزل، حسب نظرها، في صناديق الاقتراع، ولكن إعلانهم هذا ينطلق دائما، وإلى أن يثبت العكس، من إدراكهم لتفوقهم العـددي المرحلي الذي يعطيهم الثقة بأن التباري الانتخابي سيكون فقط تأكيديا لريادتهم. علما بأن عددا من المجاهيل تبقى غائبة أو مغيبة عندهم، ولا يمكنهم التحكم فيها، منها مشكل نزاهة وشفافية الانتخابات المطروح دائما، والذي تطورت كثيرا أشكال وآليات التحكم فيها إلى الحد الذي أصبح أكثر فأكثر يجرد المعترضين والطاعنين فيها من أدوات إثبات الجرم... وكذا نِسَب العزوف عن المشاركة السياسية التي تقارب 75 بالمئة والتي يمكن أن تتغير في أية لحظة، كما لوحظ ذلك في الدول الديمقراطية أمام خطر اليمين المتطرف ومشروعه العنصري. ولذلك، فإن جزءا هاما من تقديرات التيارات الإسلاموية انهار وسيستمر في الانهيار، خاصة وأنها لم تصمد كثيرا وطويلا عندما فازت بالانتخابات التي نظمت إبان "الربيع العربي"، بفعل أن المطالب التي رفعتها الثورات والحراكات كانت لا دينية: حرية، كرامة، عدالة اجتماعية، وأيضا لأن المشروع النيو-ليبرالي الذي تتبناه هذه التيارات الإسلاموية يؤبد الفوارق ويغذي التمييز الاجتماعي الذي تراه طبيعيا بل ضروريا لما تسميه تدافعا.

ونحن الذين نعرف أن هوى رفاقنا في النهج الديمقراطي كفصيل مناضل من فصائل اليسار يتنافى تماما مع كل هذا، تَرْوْننـــا لا نكف عن التساؤل عما يمكن أن تكونه

هذه الأرضية الفكرية والإيديولوجية الاستثنائية التي من شأنها أن تمثل قاعدة لهكذا تحالف، ولبرنامجه السياسي.

أما اليسار الجديد والمتجدد، بخلاف ذلك فيؤمن بأن الديمقراطية فلسفة وثقافة. ولا يختزلها فقط في انتخابات وصناديق اقتراع. وعاجلا أو آجلا، سيجد المواطن/ الناخب نفسه أمام خيارين إما تعميم المقاطعة المستقيمة والمبدئية (وماذا بعد؟)، وإما المشاركة المسؤولة في ترجيح مشروع مجتمعي للتغيير لا في تزكية مشاريع تأبيد وتجديد الاستبداد والفساد والقمع والتخلف واغتيال كل تطلع عميق للحرية في المهد، سياسية كانت أو فردية. هذه الحركات المسماة "إسلامية"، لا تمثل في سوادها الأعظم، سوى تكملة، على صعيد المجتمع المدني، لأدوار المؤسسات الرسمية في مراقبة الحقل الديني، حتى وإن تمايزت أو تصارعت أحيانا مع تلك المؤسسات، في هذه النقطة أو تلك، وفي حدود الخطوط الحمر المرسومة لها.

لكل هذه الاعتبارات، نقول ونعيد القول إن تغيير نظام الملكية التنفيذية باتجاه الملكية البرلمانية كما هو معمول بها في الدول الديمقراطية التي تحترم السيادة الشعبية يعتبر في حد ذاته ثورة، خصوصا إذا تم رَفْدُ العمل السياسي لليسار بعمل ثقافي صبور في العمق يخترق الطبقات الجيولوجية المتكلسة للتقليد ويحرر الطاقات والإرادات والضمائر من كهوف عصور التخلف الحضاري ومن أسر الفوات والتأخر

نعيد القول بأن تغيير نظام الملكية التنفيذية باتجاه الملكية البرلمانية كما هو معمول بها في الدول الديمقراطية التي تحترم السيادة الشعبية يعتبر في حد ذاته ثورة، خصوصا إذا تم رفْد العمل السياسي لليسار بعمل ثقافي صبور

في العمق

التاريخيين، ويشيع ثقافة التنوير والعقلانية والحرية، بما فيها حرية الفكر والضمير والاعتقاد، ويرفض استغلال الدين في السياسة.... وأعتقد أن اليسار بدأ في اقتحام هذا المجال، حتى ولو كانت بعض التعبيرات فيه تنحرف أحيانا عندما تُحوّل المعركةَ من معركة ضد استعمال الدين إلى معركة ضد الدين كدين.

الربيع: كيف، وهل من توضيح لهذه ال "حتى ولو..." التي تفيد تحفظا ما أو تقييدا ما داخل قاعدة عامة مقبولة وصحيحة بالنسبة لك، كما يبدو، حتى لا تؤخذ على وجه مُرسَلٍ وبإطلاق؟

الأستاذة نبيلة منيب: حسنا، أنا أقصد أن معركة التحرر والانعتاق من كل أشكال العبودية، بكل مشمولاتها، هي بكل تأكيد معركتنا اليوم. هذا لا جدال فيه، ولا يجب على هذا الصعيد بالذات، تقديم أية تنازلات على المستوى النظري المبدئي والفلسفي، للحس المشترك، لفكر الإنسان العامي. فهذه كما أقول دائما معركة تحتاج لسلاح الفكر والعلم.

ولكن ما أريد التشديد عليه بعد هذا، هو أنها معركة تحتاج أيضا، وربما أكثر، لحُسن توجيه وقيادة وتدبير سياسي، ولقدر من النضج والحصافة لا نرى له حضورا في مستوى خطورة الموضوع؛ فلا التراث الفكري لليسار، مقروءا ومفهوما بشكل جيد في روحه، وفي القلب منه الماركسية، ولا الاعتبارات السياسية (البراغماتية)، بالنسبة لمناضل سياسي يساري في تنظيم أو تنظيمات تنشد التغيير مع الجماهير وبها، في بيئات وعوالم ثقافية متأخرة ما يزال الوعي الديني يعتبر فيها شكل الوعي الاجتماعي السائد والمهيمن، يبرر لنا ذلك، علما أن هذا بالمناسبة حق لها، ولاحق لنا في أن نصادره بالقسر، مهما يكن تقييمنا الخاص، نحن. وأنا لا أرى شبيها ومعادلا لهذه الخطيئة سوى في مواقف بعض شيوعيينا في المغرب وفي غير المغرب من مطلب الاستقلال الوطني!

بناء عليه، فخلاصتي في هذه النقطة التي استطردت فيها قليلا، ـ وأعتذر ـ نظرا لحساسيتها وخطورتها، أن المصلحة، كل المصلحة هي في تركيز الجهود والقوى

في معركة النضال ضد تسخير الدين، وضد الاستعمال السياسي والمغرض للدين، سواء من قبل الطغم الحاكمة (في المجتمع السياسي) أو من قبل تنظيمات ناشطة في المجتمع المدني، تتاجر بالدين.

يجب من باب المسؤولية الحرص على ألا ننزلق، إل تحويل المعركة إلى معركة ضد الدين، فسجل مثل هذه المعارك الخاسرة من منطلقها، لم يكن، من الناحية السياسية حافلا بالإخفاقات والخيبات فحسب، بل كان أيضا دائما سببا أو ذريعة لانتكاسات وعمليات نكوص عميقة إلى الوراء، لا تستفيد منها في النهاية سوى قوى المحافظة والرجعية والظلامية والإرهاب المجرم.

لا يليق بنا أن نعيد إنتاج محاولات العلمنة(Laïcisation) القسرية من فوق، وبشكل مشوه، تلك المحاولات التي هجرها حتى أصحابها أنفسهم، والتي لا يمكن بحال أن تصلح لنا سوى كنموذج سلبي. وبالمقابل، ثمة الشيء الكثير الذي يمكن أن نستلهمه من نماذج التحول المدني من تحت (Sécularisation). وأنا هنا، للتمثيل، واجدةٌ أن بلدا كالدانمارك مثال جيد على هذا التحول المدني من تحت، بدون حروب ومواجهات تذكر بين الدين والسياسة؛ فهذه الدانمارك بلد غير علماني رسميا وقانونيا ولكنه عميق التمدن وحياته الاجتماعية متحررة تماما من أية وصاية دينية رغم أن اللوثرية (البروتستانتية) هي ديانته الوطنية. وبالمقابل تقدم فرنسا

سجل المعارك ضد الدين كدين، الخاسرة دائما من منطلقها، لم يكن، من الناحية السياسية حافلا بالإخفاقات والخيبات فحسب، بل كان أيضا دائما سببا أو ذريعة لانتكاسات وعمليات نكوص عميقة إلى الوراء، لا تستفيد منها في النهاية سوى قوى المحافظة والرجعية والظلامية والإرهاب المجرم.

(اليعقوبية)، والاتحاد السوفياتي (الستاليني)، وأقرب منهما إلينا، تركيا أتا تورك (الكمالية)، نماذج لبلدان علمانية رسميا، ولكنها ناقصة أو مشوشة التمدن، رغم كل المظاهر، وهو ما يبقيها كلها مع التفاوتات، ضحية مواجهات داخلية لا تنتهي، يتجدد اشتعال أتونها حتى بعد قرون من الهمود، وذلك لأن فئة ما فرضت بالقسر، بفضل ميزان قوى ظرفي مناسب، ومن خلال جهاز الدولة، رؤى خاصة بها لا يقبلها الجميع ولم تكن موضوع توافق بين الجميع.

وها نحن نرى اليوم في تركيا، وكأن الإسلام، الذي سبق أن أُقصي وطُرد شرّ طردة من المجال العمومي، ينتقم لنفسه، ويؤكد ثقله الكبير والعميق في حياة الشعب التركي، ويعود. وغالبا ما تكون هذه الأشكال من العودة محكومة بتطلعات للثأر أكثر منها للعدالة والإنصاف، وبمنطق القوة والرد على إقصاء بإقصاء يعادله أو يفوقه، لا بمنطق الحوار والتراضي.

هذا واحد من مسؤوليات وواجبات الفكر النقدي الذي نزعم أننا نحمله... على أن ما آسف له حقا، وأتألم له بصدق غاية الألم، أننا كيساريين، ننسى ونهمل كل هذا التاريخ والخبرات، ولم نعد نُلقي له بالاً كسلاً منا أو مكابرةً، أو حتى تَعالُماً جاهلاً وفَضّاً أحيانا.

<u>الربيع</u>: وصورة قوى اليسار المغربي اليوم، كيف تطورت، وكيف تنظرين لبعض الميولات الجنينية الجديدة في الحقل اليساري هنا وهناك من أجل التجاوز والتقدم، وما المطلوب لترسيخها والبناء عليها؟

<u>الأستاذة نبيلة منيب</u>: ربما سبقت لي إشارات كثيرة لهذه النقطة، ولكن لا بأس من العودة لتأكيد بعضها ما دمتم تلحون على السؤال.

بعد سنوات من العنفوان والعز والعطاء، خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، حيث كان اليسار يتوفر على حيثية ودعم وحاضنة شعبية واسعة خاصة في أوساط النخب النقابية والثقافية والفنية، وفي أوساط الشبيبة طلبة وتلاميذ، فضلا عن العمال والفلاحين... وكان في قلب كل المعارك، بعد كل هذا، تراجع اليسار وتراجعت شعبيته وتآكلت مصداقية أغلب قادته بفعل انتشار الانتهازيــة وتراجع القيــم والمبادئ التي قام عليها اليسار وبفعل الترددات والاستسلام أمام المخزن بإغراءاته

وهراواته (سياسة العصا والجزرة). والنتيجة الحتمية أن الدعم الشعبي تراجع إلى أدنى الحدود، وتضاءلت ثقة الجماهير في السياسيين الذين لا يطبقون برامجهم ويسخّرون مؤسسات الدولة لمصالحهم ولا يرعون المصالح العامة ...وضاعف من ذلك وعمقه، استمرار مقولة الانتقال الديمقراطي بدون أفق يضمن تحقيق الديمقراطية الحقة، وكذا حملات القمع الشرس التي عرفها اليسار الجديد طيلة سنوات الرصاص؛ وميل بعض من رموزه إلى دخول غمار مصالحة سرعان ما أجهضت، ولم يُترك لها حظ لتكون فعلا مصالحة تاريخية، ولا لتسمح على الأقل قولا وفعلا بعدم تكرار فظاعات الماضي، وانتقال بعضهم الآخر إلى استعجال قطف ثمار النضال، حتى ولو كان ثمن ذلك الانتقال لخدمة المعسكر الآخر والأكل من غلاله وموائده...

وهكذا منذ التناوب التوافقي لسنة 1998 و بعدما قبل جزء كبير ووازن من اليسار المشاركة في "الحكومة" و ليس في "الحكم"ـ كما سيعبر عن ذلك، الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي في محاضرة بروكسيل، بعد أن أكل السبع ما أكل ـ بدون ضمانات ودون تعاقد صريح ومعلن للشـــروع في الإصلاحـــات المؤسساتيـة والسياسية ... نعم، منذ ذلك الحين بدأ العد التراجعي لليسار ومصداقيته و شعبيته وفُرض عليه الانتقال، بغير

منذ التناوب التوافقي لسنة 1998 وبعدما قبل جزء كبير ووازن من اليسار المشاركة في "الحكومة" وليس في "الحكم" -كما سيعبر عن ذلك، الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي في محاضرة بروكسيل -بعد أن أكل السبع ما أكل -بدون ضمانات ودون تعاقد صريح ومعلن للشـــروع في الإصلاحـــات المؤسساتيـة والسياسية ... نعم، منذ ذلك الحين بدأ العد التراجعي لليسار ومصداقيته وشعبيته

قليل من الإهانة والإذلال- مجازاة له على كل ما قدمه من تضحيات جسام ومن رصيده وتاريخه لمن لا يرعون عهودا ولا يقابلون تنازلا كبيرا ولو بتنازل رمزي يحفظ قدرا ما من ماء الوجه- إلى هامش الحقل السياسي، خاصة بعدما استمر في حكومة، يترأسها وزير أول تكنوقراطي، سنة 2002 إلى جانب أحزاب إدارية، لا مصداقية لها.

كل هذا يطرح القيام بالقراءة النقدية الشاملة والضرورية لهذه المسارات ومداراتها الحزينة والمحزنة في آن.

وللأسف مرة أخرى، لم نر لحد الآن نقدا ذاتيا في مستوى هول ما زرعناه بأيدينا أو سهّلنا حصوله لسوء تقدير من جهتنا ولسوء طوية من الجهة الأخرى. لم نر لا نقدا ذاتيا علنيا ومسؤولا وفق الأصول، ولا حتى نقدا عمليا يلتف بعض الالتفاف ويحاول إدخال تعديلات وتصويبات على نهج وسياسات قادت إلى ما قادت إليه، تقليلا للخسارات وصونا لبعض ما يكون قد تبقى من واجبات مشتركة إزاء المستقبل الذي ما يزال مفتوحا دائما أمام كل أطراف عائلة اليسار، دون جلد للذات، ودون استمرار في غيّ الانتحار وكأنه الخيار الأوحد الممكن.

<u>الربيع</u>: ربما كان من علامات الميولات الإيجابية والدالة على النضج، ما يلاحظ من تقدم في قناعات مكونات أساسية مناضلة في اليسار المغربي من الثورة إلى الديمقراطية، كيف تقدرين هذا المعطى، وهل يمكن تصنيفه في خانة البراغماتية التكتكية أم في خانة القناعة الاستراتيجية ؟

<u>الأستاذة نبيلة منيب</u>: إن الجواب عن سؤالكم يتطلب جردا تاريخيا للتحولات الكبرى التي عرفها الفكر اليساري العالمي والمغربي وهو ما لا يتسع له المقام هنا. فالجواب يتطلب كتابا بأكمله نتمنى على المركز، مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات أن يتبناه ويطلق المبادرة فيه، كما أطلقها مشكورا في قضايا وملفات حارقة فتحها اعتُرف وثُمّن له فيها إقدامه ورصانته وريادته حتى من طرف

من لا يشاركونه بالضرورة رؤاه. باختصار كبير يمكن القول بأن الفكر اليساري المغربي كجزء من الفكر اليساري العالمي ظل يؤمن بالثورة وتغيير النظام وديكتاتورية البروليتاريا وقيادة الطبقة العاملة... وكل هذا كان منسجما ومتوافقا مع الأحوال التي كان عليها العالم وما ميزها من صعود لنجم القوى الاشتراكية في العالم ومن صراع بين قطبي العالم الرأسمالي من جهة، الذي يحلو له أن يسمي نفسه بالحر، والشيوعي من جهة أخرى، والذي كان يجد صعوبة دائما في الانسلاخ من وصمة "التوتاليتارية"، التي ظل الأول يرفعها في وجهه باستمرار كبطاقة حمراء. وإذا كان من الصحيح أن أهداف وتطلعات قوى الشيوعية والاشتراكية كانت وما تزال من حيث المبدأ مشروعة وسليمة كأهداف، فإن من الصحيح أيضا أن شروط الثورة، بالمعنى القديم الذي يعني عملية قلب للنظام القائم واستبداله بنظام جديد في عملية قطيعة ثورية لم تعد فرص حصولها واردة اليوم، بسبب كل المياه الجارفة التي جرت تحت الجسور منذئذ؛ فلا الميادين بقيت هي الميادين ولا اللاعبون هم اللاعبون ولا قواعد اللعب بقيت هي ذات القواعد زمن موجة الهبات والقطائع الثورية المتنقلة، حين كان "شبح الشيوعية"، كما يقول "البيان الشيوعي"، يحوم ويرخي بظلاله على أصقاع عديدة من العالم في ما يشبه العدوى.

لقد مضى الزمن الذي كان فيه النظام الرأسمالي مهدَّدا وفي موقع دفاع، وهو اليوم زمن طوره النيو-ليبرالي الأهوج في موقع هجوم كاسح يدك الأخضر واليابس، حيث انهارت تحت ضرباته قلاع وحصون شيدتها بعض تجارب اشتراكية الواقع، فيما بعضها الآخر تمكن بالكاد من أن يتكيف بشكل من الأشكال، وحيث تم تخريب مؤسساتها وتنظيماتها الأممية وأحلافها العسكرية، فانكفأ اندفاعها منحصرا يتأزم داخل الحدود الوطنية لكل بلد، بل، دخلت قوى هذا المعسكر في منافسات وتطاحنات في ما بينها بلغ بعضها حدود المواجهة المسلحة... وجزء منها يمثل اليوم مراتع "للثورات الملونة" والثورات المضادة ومنصات في يد الإمبريالية الأمريكية

بالخصوص، لمواجهة روسيا العائدة والصين الناهضة كما هي حال أوكرانيا وإلى حد ما بولونيا وقبلهما جيورجيا...

ومن أجل أن تكتمل الصورة وتتوضح قتامتها أكثر، لا يمكننا إلا أن ندخل في الحسبان أيضا عوامل التدخلات الخارجية الامبريالية بكل الوسائل لرعاية مصالحها الجيو-استراتيجية والجيو-اقتصادية التي تتناقض وطموحات الشعوب في التحرر وولوج الديمقراطية وتقرير مصائرها وصيانة سيادة قرار بلدانها... كما يجب أن نضيف أيضا تحولات موازين القوى بين القوى والمصالح داخل البلدان الطامحة للتغيير نفسها وتراجع قواها وطلائعها ، لصالح الطغم الحاكمة ونخبها المبتدعة، وقد رأينا كيف تحولت "ثورات الربيع في اتجاهها الغالب إلى ثورات مضادة، وكيف تعاني تجاربها القليلة "الناجحة" من محاولات تطويق واحتواء، نجحت لحد الآن على الأقل في محاصرة إشعاعها ومنعه من الانتشار خارج بؤره الأصلية، وتعميم مديح ودعايات فضائل "الأمن" و"الاستقرار" وسياسات التخويف من التغيير وتصويره كمعادل للفوضى وكتهديد للكيانات الوطنية بالانفراط والتفكك...والكل، في شروط أوضاع اقتصادية واجتماعية لا تضغط فقط على

تحولت "ثورات الربيع" في اتجاهها الغالب إلى ثورات مضادة، و تعاني تجاربها القليلة "الناجحة" من محاولات تطويق واحتواء، نجحت لحد الآن على الأقل في محاصرة إشعاعها ومنعه من الانتشار خارج بؤره الأصلية، وتعميم مديح ودعايات فضائل "الأمن" و"الاستقرار" وسياسات التخويف من التغيير وتصويره كمعادل للفوضى وكتهديد للكيانات الوطنية بالانفراط والتفكك...

الحاكمين، بل هي تضغط، وربما أكثر، على المحكومين وعلى هوامش الحركة والمبادرة المتاحة أمام ما تبقى لها من نخب شريفة وأبية وحريصة على استقلاليتها ومن تعبيرات سياسية مناضلة ساعية وعاملة من أجل التغيير. فهل هذا كله، برب السماء، يعطينا أساسا واحدا معقولا لرفع السقوف؟

لكل ذلك، أقول وأعيد، بأن تغيير نظام الملكية التنفيذية، في هذه الشروط الخارجية والداخلية، باتجاه الملكية البرلمانية، هو ثورة في حد ذاته. وهو ليس فقط مصلحة ديمقراطية في صالح طبقات الشعب الكادحة بل هو أيضا مصلحة وطنية للمغرب قاطبة بكل طبقاته وشرائحه.

الربيع: هذه أهداف كبيرة واستراتيجية، وهي لن تتحقق بعمل فصيل أو تحالف محدود. فما هي وسائل بلوغها أو على الأقل ضمان السير في افق تحقيقها؟

تجربة فيدرالية اليسار الديمقراطي، التي تجمع ثلاثة أحزاب: الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر الوطني الاتحادي، نقطة ضوء حقيقية

فبعد أن تبلورت منذ 2007 على شكل تحالف، هي الآن، بعد المعارك التي خاضتها في الانتخابات، تتطور في اتجاه الاندماج

الأستاذة نبيلة منيب: بالتأكيد، لأن أهدافا كبيرة كهذه لن تتحقق بفصيل أو بضعة فصائل وإنما بقوة دفع كبرى. من هنا تظهر ضرورة توحيد صفوف اليسار لجعله مؤهلا لقيادة التغيير ب"خطه الثالث"، وليكون نواة جبهة شعبية ديمقراطية واسعة ووازنة في الصراع تعمل بجد في اتجاه الانتقال من نظام مخزني يتجسد في الملكية التنفيذية شبه ـ المطلقة، إلى ملكية برلمانية تفتح في ظلها سبل التقدم الديمقراطي. وفي هذا الصدد تبقى تجربة فيدرالية اليسار الديمقراطي، التي تجمع ثلاثة أحزاب هي الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر الوطني

الاتحادي، نقطة ضوء جديرة بالرعاية والعناية. وذلك، أن هذه التجربة الواعدة استطاعت بعد تأسيسها في 23 مارس 2014 أن تعتمد أرضية سياسية هامة وأن تتقدم على مستوى الهيكلة المركزية والمحلية والقطاعية وأن تتقدم بمرشح مشترك برمز موحد خلال استحقاقات 2015 و2016. وهي تبلورت في 2007 على شكل تحالف وتطورت وراكمت من الإيجابيات الشيء الكثير، رغم كل الحدود الموضوعية والنواقص الذاتية، كما أن هذه التجربة الهامة تتقدم، ولو كان مطلوبا أكثر، نحو الاندماج الذي ننشده جميعا. وهي قادرة أن تصحح وتتجاوز نقائصها، وتطرح نفسها كنواة صلبة لإعادة بناء يسار متجدد ومنفتح، وجبهة شعبية قوية قادرة على تغيير موازين القوى باتجاه دمقرطة الدولة ودمقرطة المجتمع ووضع المغرب على سكة الملكية البرلمانية كصيغة تركيبية بين الديمقراطية والملكية.

<u>الربيع</u>: ومؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد... أين تضعين حدث انعقاده، اعتبارا للسياقات والمهام التي تفضلت بطرحها وتوضيحها؛ ماهي رهاناته، وماذا تتوقعين أن يحمله من إضافات وتطويرات له هو ذاته كحزب، ولفيدرالية اليسار، ولليسار وقوى التقدم قاطبة، وماذا سيطرحه من آفاق للمغرب داخليا وفي محيطه الإقليمي والجهوي والدولي؟

<u>الأستاذة نبيلة منيب</u>: لقد انعقد مؤتمرنا الثالث في ظل حركة 20 فبراير واليوم نهيئ مؤتمرنا الرابع في سياق استمرار حراك الريف والاحتجاجات الشعبية التي تطالب بالعدالة الترابية والكرامة والتوزيع العادل للثروة ووضع حد للفساد ونهب الخيرات والإفلات من العقاب ونحن ندعم ونقترح البدائل لأن همنا هو رفع الظلم عن المغاربة وضمان حقوقهم وحرياتهم. طبعا، أنتم تتابعون وتعرفون ما يجري من تحضيرات للمؤتمر الوطني الرابع للحزب على المستويات الأدبية والمادية؛ فقد تم تقديم أرضيات ثلاث تمت مناقشتها في جو رفاقي على صعيد الجهات والفروع، وتتم متابعة تقدم التحضيرات المادية واللوجيستية...وليأخذ قراؤكم الأعزاء فكرة مجملة عن هموم وانشغالات مناضلي الحزب وتياراته، أقول بأن تطوير الأداة الحزبية

وأداءها، على المستويات التوجيهية والتنظيمية والمادية، واندماج مكونات فيدرالية اليسار الديمقراطي، وتوحيد قوى اليسار المغربي، ووضع أسس الجبهة الشعبية الديمقراطية الواسعة والتحالفات من أجل تعديل ميزان القوى لتوفير شروط تحقيق الملكية البرلمانية، وتطوير وتعميق علاقاتنا بتراث اليسار وثقافة اليسار وتعميق معرفتنا بتحولات العالم التي نُطنب أحيانا في الإشارة إليها والاحتجاج بها، ولكنها تبقى في الغالب دالاً بدون مدلول...وخاصة بتحولات المجال المغاربي والعربي... كل هذه محاور كبرى حاضرة ومهيمنة تتفق عليها كل الحساسيات والتيارات داخل الحزب، فهي حاضرة في أرضية "الأفق الجديد" وفي أرضية "اليسار المواطن والمناصفة". وبالتالي فإن الأمل كبير في أن يكون هذا المؤتمر محطة أخرى للتقدم خطوات أكبر وأرسخ في أفق أهدافنا ومطامح شعبنا بنسائه ورجاله، وبشبابه وشيبه في المدن والقرى وعلى امتداد ساحة الوطن.

هذا ما نتطلع إليه ونعمل في اتجاهه كآفاق. أما التوقعات، فقد أخيب انتظاركم ربما، إن قلت إنني، في مثل هذه الأمور أتحفظ من وضع أية توقعات مسبقا. أعرف طبعا أنكم لا تعنون بالتوقعات هنا معناها الرائج الذي يختلط فيه الواقع بالأماني، ولا يزيد عن كونه تعبيرا عما يرغب فرد من الأفراد، في أن تتطور إليه غدا أمور اليوم، لذلك، يبقى أنكم بدون شك قاصدون التوقع بمعناه المضبوط، العلمي أو القريب من العلم، وهنا أيضا، ورغم أن هذا الأمر يثير دائما فضولي وإعجابي، فمن الواضح أنه خارج قدراتي كفرد، فهذا كما تعرفون جيدا، عمل مؤسسات وفرق عمل وكفاءات وتخصصات علمية متقاطعة ومتظافرة... أما أنا، كفرد، فأعتقد أن الأهم دائما، هو ما نجدّ في عمله ونمارسه وليس ما نقوله.

(*) نبيلة منيب الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد/ المغرب

■

نظريات قديمة ورأسمالية جديدة

موضوع الاقتصاد الماركسي الحالي

● جيرارد دومينيل ودومينيك ليفي

أجل ماتزال الماركسية في تحول مستمر. وتبدو قدرتها على الانغماس في الأزمات المستمرة والعميقة، ثم في الارتداد، لا حدود لها. وتعمل كل هذه النبضات على حساب تجديد بعض جوانب بنيتها وديناميكيتها. إنها في حالة استمرارية *وانقطاع* [في الترجمة الأصلية: انكسار]، فأيٌّ من هذين الجانبين يدهشنا أكثر؟ لقد ظهرت الرأسمالية المعاصرة ـ بلا شك بشكل أوضح من بعض مراحلها السابقة ـ وخصائصها الجوهرية التي تُعرِّفها على هذا النحو منذ أن وُجدت: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والاستحواذ على العائدات والثروات، والاستثمار على الصعيد الوطني والدولي، وديناميكية التغيير المتوجه نحو استمرار امتيازات الأقلية. لكن، بعض الملاحظات الأخرى تحجُب النظر على حجم التغيير: تقنيات

إنتاج جديدة، ومؤسسات مالية، وتحولات في أشكال الملكية وأساليب الإدارة، وتراجع الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وحلول حدود الطبقة القديمة في طبقة متوسطة جديدة...إلخ فهل تجاوزنا الرأسمالية بالفعل؟

ماهي الأدوات التي في حوزتنا كي نتغلب على التعايش الغريب بين الاستمرارية والتغيير، وكي توجّهنا في خضم هذه التطورات؟

إن الأطروحة التي سندافع عنها هنا هي أن الأدوات التي حددها ماركس في أواخر القرن التاسع عشر ـ ماركس المنظر للرأسمالية ـ أبْعدُ من أن تكون قد عفا عليها الزمن، وأنه لم يتم بعد تجاوزها، بل لم يتم الكشف عن كامل إمكاناتها. بيد أن الغرض من هذه العملية ليس إثارة العجب بحدث مستعاد، بل المساهمة في تحديد الإطار التحليلي.

للقيام بالتفكير في الجديد انطلاقا من القديم، هناك قاعدتان تفرضان نفسيهما. أولا، فهم الأحداث الجديدة من وجهة نظر تاريخية. ثانيا، اصطياد عصفورين بحجر واحد: أي الجمع في آن، في منهج واحد بين التمرس على استخدام الأدوات وإتقان ذلك الاستخدام. فإذا كانت المفاهيم والآليات التحليلية، التي تركها لنا ماركس هي الأكثر قدرة على تقديم مفاتيح العالم المعاصر، فعلينا أيضا معرفة نواقصها وحدودها وضرورة استكمالها وإعادة صياغتها.

لم يسر هذا البرنامج إل النجاح إلا جزئيا منذ أن تم نشر آخر أجزاء كتاب الرأسمال[1]. وهنك عدة أسباب لهذا. ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة، كان التحليل الماركسي وما يزال، وربما أكثر من أي وقت مضى، في موقع مسيطَر عليه ومحروم من وسائل التقدم، هناك حيث كان مسيطِرا وكان مستغلا في خدمة الحزب الذي يقود العملية الثورية، أو الذي يقبض على زمام السلطة. ثم يجب التذكير أن الفن صعب لأن إحدى خاصيات النظرية الماركسية، التي تزيدها تعقيدا، هي إدراك عام لغاية السيرورات الاجتماعية الخاصة بها. فإذا كانت النظرية الاقتصادية تُعرَّف جيدا من خلال مفاهيمها (السلعة، القيمة، رأس المال، فائض القيمة، الثمن...إلخ)، فسيقودنا هذا

بالضرورة إلى تطبيق هذه المفاهيم ـ في التحليل الفعلي ـ وإلى الحقول المُعرَّفة تقليديا بحقول علم الاجتماع والسياسة.

سيتم في ما يلي شرح هذه المواضيع: (1) تشكل الآليات والاتجاهات التي بدأت بالظهور في الرأسمالية العالمية منذ عقد أو عقدين تحديا تحليليا كبيرا؛ (2) تزود المفاهيم التي صاغها ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مفاتيح يتطلب استخدامها التعمق.

مرحلة جديدة للرأسمالية

يتوجب علينا إذن التوجه مباشرة إلى النقطة الجوهرية، وتمييز المسيرة الحالية للرأسمالية في معالمها الرئيسية، حيث يجب التوقف عند اثنين منهما. يخص الأول اتجاهات التغيير التقني الجديد والتوزيع. ويخص الثاني المسار الليبيرالي الحديث للرأسمالية، في خصائصها الوطنية (صرامة أنظمتها إزاء الطبقات المسودة عليها وخدمتها للطبقات السائدة)، كما العالمية (المرحلة الليبيرالية الجديدة للعولمة واضطراباتها المالية. وسوف يتم فحص كل عنصر على حدة، إذ نهدف في هذا التحليل إلى خصّ الأمثلة غالبا في فرنسا والولايات المتحدة.

التغيير التقني ومردودية الرأسمال

تعود الأزمة البنيوية في أعوام السبعينات والثمانينات إلى انخفاض مردودية الرأسمال، الذي كان تعبيرا عن تردٍّ تدريجي في شروط التغيير التقني. وقد كان الدليل الأكثر بداهة على هذا التردي هو التباطؤ التدريجي لنمو إنتاجية العمل. بيد أن كمية الإنتاج التي كان بالإمكان تحقيقها انطلاقا من كتلة الرأسمال نفسه، أي إنتاجية الرأسمال (دون إشراك قدرة الرأسمال المفترض إنتاجه) هي أيضا أكثر إيحائية: بدأ هذا المعدل بالانخفاض بقيمة مطلقة، واستلزم المزيد من الرأسمال لتحقيق الإنتاج ذاته. فمنذ بداية ظهور هذه الاتجاهات المعاكسة، وبسبب موجة بطالة بدأت بالتضخم، عادت ديناميكية الأجور لتطرح بسرعة موضع تساؤل (وأكثر صعوبة في ما يخص المساهمات الاجتماعية التي جلبتها الإعانات لأسباب مؤسسية واضحة).

وبالرغم من تكلفة العمل النامية ببطء، استمرت عائدات الرأسمال في الهبوط حتى منتصف الثمانينات.

الواقع المهم هو أن هذا الاتجاه قد انعكس الآن بشكل دائم. تنمو الأرباح، لا بقيمة مطلقة فقط، بل نسبة إلى الرأسمال المسبق (هذا ما يحدد نسبة معيار الربح[2]. والظروف، هي من هذا المنظار، لصالح الرأسمال. فمن جهة، على الرغم من أن إنتاجية العمل مستمرة في النمو البطيء، مع ذلك، تنمو إنتاجية الرأسمال؛ ومن جهة أخرى، تبقى تكلفة العمل متضمَّنة دائما. وبما أن هذه الحركة مستمرة منذ خمس عشرة سنة، فهي ترسم تقاطيع مرحلة رأسمالية جديدة.

ليست المرة الأولى التي تحدث فيها عملية مماثلة. فبالعودة إلى حيث تسمح السلسلة، يمكننا تمييز مرحلتي انخفاض معدل الربح (منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين، ومنذ العقود الأولى لما بعد الحرب حتى أعوام الثمانينات، ومرحلتي ارتفاع معدل الربح (خلال النصف الأول من القرن العشرين ومنذ منتصف الثمانينات)، استمرت كل من هذه المراحل لبضعة عقود؛ فالمرحلة الأولى والثالثة اللتان تتشابهان في كثير من النواحي، أدت إلى أزمات بنيوية متماثلة أيضا: أزمة نهاية القرن التاسع عشر والأزمة التي بدأت في أعوام السبعينات. وكانت أبرز مظاهر هذه الأزمات تباطؤ تراكم الرأسمال، وبالتالي تباطؤ في النمو مع ما صاحب ذلك من زيادة في البطالة وتزايد عدم الاستقرار (تضاعف الركود). وقد قطعت أزمة 1929 الفترة الانتقالية، إلا أنها كانت أكثر إيجابية، وذات طبيعة مختلفة.

حثت أزمة نهاية القرن التاسع عشر على تحول ملائم للرأسمالية. وبرزت في سياق أزمة التنافس (كانت تلك فترة اتحاد شركات واتحاد احتكاري) مؤسسات الرأسمالية الجديدة: الشركة الكبرى المُغفلة المدعومة من قبل المالية الحديثة، الشكل المؤسساتي لفصل الملكية عن الإدارة. تمت إدارة الشركات الكبرى من قبل إدارات كبرى ورئيسية وذات وظيفة هرمية قوية في ما يتعلق بالكوادر والموظفين. وكانت هذه الثورة الإدارية (الثورة الإدارية على نطاق واسع) [3] أساس مكاسب الكفاءة الهائلة في استخدام الرأسمال. وبفضل الاستفادة من التضاعف المتزايد لعدد الكوادر وموظفي القطاع العام، فقد أنتج هذا التطور الأشكال الاجتماعية الجديدة،

وهي خصائص رأسمالية القرن العشرين. ففي ظروف من الصراعات الطبقية الشديدة، أدى هذا التطور إلى زيادة ملموسة في قدرة العمل الشرائية.

في تحليل لأساس المسار الجديد للتغيير التقني منذ نحو خمسة عشر عاما، فإن المقارنة مع الخروج من الأزمة البنيوية في نهاية القرن التاسع عشر تبدو مفيدة جدا. وتذكّر الاتجاهات التقنية والتنظيمية الجديدة، وخصوصا تلك التي يُشار إليها عادة بالثورة الإعلامية أو الاقتصاد الجديد بشكل قوي بتحولات بداية القرن. إذ يمكن تفسير تغييرات العقدين الآخرين على أنها ثورة في عملية الإدارة، دائما بالمعنى الواسع للكلمة (4)، حيث المعلوماتية والاتصالات هما تقنيات مناسبة. ويمننا القول بطريقة موجزة إلى حد ما، أن الإدارة قامت في بداية القرن بتغيير اشكال الإنتاج والتسويق، وهي الآن تقوم بتحويل نفسها بزيادة فاعليتها وبتخفيض تكاليفها الخاصة.

وبالموازاة مع إعادة مردودية الرأسمال ظهر مجددا استئناف النمو. وقد تأخرت أوروبا التي كانت مُعاقبَة عن هذا المسار من جراء سياسات نيو ـ ليبرالية (إضافة إلى كونها على انقطاع مع ممارساتها السابقة مقارنة مع الولايات المتحدة)، ما سبّب البطء في امتصاص البطالة، حيث يعتبر بقاء مناطق واسعة من الكرة الأرضية في عزلة عن عنصرا رئيسيا في هذا الجدول الذي كان يتطلب الكثير من التطورات، خصوصا وقد بدا التقسيم العالمي لفوائد هذه المرحلة الجديدة غير عادل ولا منصف.

النيو-ليبرالية، العولمة الليبرالية الجديدة والهيمنة الأمريكية

تقوم الليبرالية الجديدة على إعادة التأكيد على السلطة المالية، أي سلطة المالكين الرأسماليين (في النظام الرأسمالي حيث تنفصل الملكية عن الإدارة). إن التناقض هنا مع السنين الكينزية قوي، حيث أصبح المساهم شريكا للإداريين، تقريبا مثل الآخرين (العمال والدولة). والكوادر الذين ازدادت استقلاليتهم منذ أزمة العام 1929 في المؤسسات كما في أجهزة الدولة على حد سواء، أعيدوا من قبل المالكين إلى وظيفتهم كوكلاء لرفع نسبة الربح وقيمة موارد الشركة إلى أقصى درجة، وهو تحول مهم في ما نسميه منذ زمن طويل سلطة حكم الشركات. فقد تمت هذه العودة

القوية للتمويل بعد عمل متواصل من الأعمال المتداولة تحت سيطرة التمويل الأمريكي، الذي عزز سيطرته بالمناسبة. وتمت هزيمة النضالات الشعبية في ظرف تراجع التهديد السوفييتي والشيوعي العالمي[5].

علينا التغلغل حقا في متاهات السلاسل الإحصائية لقياس النتائج المترتبة عن هذه الانقلابات من حيث العائدات والذمم المالية[6]. فقد انخفضت العائدات المالية للطبقات المسيطرة إلى حد كبير خلال أعوام السبعينات (أسعار الفائدة الفعلية سلبية، توزيعات حصص الأرباح ضعيفة، وبورصة مذرية). وانقلب الوضع فجأة، في حين لم تكن الأزمة قد شارفت بعد على نهايتها. وكانت القوة الشرائية عند العمال راكدة (أو منخفضة عند بعض الفئات)، إذ سببت الليبرالية الجديدة إثراء مذهلا للطبقات المسيطرة، فتمت استعادة الفوارق السابقة، حتى وإن بدا أنها تفاقمت.

إن إحدى سمات العصر الليبرالي الحديث هو التطور الهائل للنشاطات المالية، التمويل(Financiarisation): ظهور مفاجئ في العمليات المالية، وفي القطاع المالي والنشاطات المالية للمشاريع. ونحن نعلم الأثر الناتج في أسعار مختلف البورصات التي ارتفعت في البلدان المتطورة منذ بداية أعوام الثمانينات، حيث يشكل هذا الصرح بالتأكيد بعض المخاطر التي تسود فيه الوفورات الرأسمالية التي تذكر بالانهيار المالي في 1929.

لقد استمر تدويل الرأسمال خلال هذه الأحداث، والليبرالية الجديدة بنفسها صارت هي الجهاز الذي أنشئ في بريتون وودز (Bretton Woods) في نهاية الحرب العالمية الثانية، أو بتحويل المؤسسات الدولية القائمة لصالحها (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي-FMI،Banque Mondiale) وأعطت لهذا التدويل بعدا ماليا سمته الرئيسية هي حرية حركة الرساميل (عولمة الأسواق). وتكشف دراسة أكثر عمقا لهذه التطورات عن الدور المحرك، وموقع الهيمنة المالية الأمريكية. وسواء تعلق الأمر يتعلق بالآليات المالية والتجارية والتبادل أو بالصناعة، فإنه يمكننا الحديث عن الأشكال الجديدة للإمبريالية، وعن هيمنة جديدة[7].

ليست تلك الهيمنة المالية هي الأولى، فقد رافق ظهور المالية الحديثة في بداية القرن العشرين عملية مماثلة توقفت بسبب أزمة 1929. يكرر التاريخ نفسه إذن إلى حد كبير جدا: مسارات جديدة مواتية في التغيير التقني (تسيطر عليها عموما ثورة الإدارة بالمعنى الواسع)، وتفجر النشاطات المالية وعدم الاستقرار المالي. هكذا تدمج الفترة الحالية بين سمتين لا ينبغي اعتبارهما متناقضتين بل متكاملتين: استئناف النمو وعدم استقرار ماليّ خطِر.

إذا كانت الليبرالية الجديدة تعبيرا عن عودة الهيمنة المالية، والتأكيد على السمات الرأسمالية المهمة (حقوق وأرباح المالكين)، فقد لا تكون تحولاتها مثقلة بالغموض بنسبة أقل، لأن الثورة الإدارية، بتحفيزها من جديد قد تطور الكوادر والموظفين، وتطمس بشكل أكبر حدود الانشقاق الرأسمالي ـ البروليتاري. فهي قد خلقت أشكال الملكية الجديدة في بداية القرن العشرين، وجعلت مسافة ما بين المساهم والشركة، مشوهة بذلك مفهوم ملكية وسائل الإنتاج. ورأت الرأسمالية المعاصرة، التي يصفها البعض بالمؤسساتية، ضرورة تركيز الرأسمال في أموال ضخمة (تقاعدية وتوظيف أموال) تُدار من قبل متخصصين. وبهذا فقد صمد تموضع المالك الرأسمالي مؤكدا من جديد تفوقه، لكن من خلال تحولات مؤسساتية تنتج من التوكيلات المتعددة وبالتالي تحله بطريقة معينة.

الأدوات

بإمكاننا البرهنة على مدى ملاءمة أدوات النظرية الماركسية إزاء شرح تلك الملاحظات من خلال وجهات نظر متعددة. فنحن بغنى عن القول بأنه لا يمكننا الادعاء هنا بالكمال، وبأن الممارسة تواجه العديد من الصعوبات. وتكمن الصعوبة الرئيسية في العلاقات المتبادلة التي تحافظ عليها التحاليل المختلفة، التي لا يمكن فهم معنى نظرية مثل نظرية القيمة من خلالها، مثلا، إلا عبر طرق التفافية طويلة من خلال مجالات نظرية أخرى. من أجل ذلك، تم اختيار عشرة مواضيع: (1) نظرية القيمة؛ (2) المنافسة والتركيز؛ (3) الاتجاهات التاريخية وخصوصا الميل إل انخفاض معدل الربح؛ (4) الأزمات البنيوية ومراحل الرأسمالية؛ (5) الدورة الظرفية

(سلسلة التدهور أي الإنهاك الاقتصادي والركود)؛ (6) قانون تراكم الرأسمال والبطالة؛ (7) الفوضى الرأسمالية؛ (8) المالية وعلاقتها بالقطاع الحقيقي؛ (9) الطبقات والصراعات؛ (10) تبدل علاقات الإنتاج وتغيير القيمة التفسيرية للمفاهيم التقليدية.

تحتفظ كل هذه المواضيع بعلاقات تحليل الاتجاهات والتحولات من الرأسمالية المعاصرة التي ذكرنا في الجزء الأول ـ وهي علاقات قوية تقريبا، مباشرة أو غير مباشرة، مما يفسر المعالجات غير المتساوية التي سنقوم بتقديمها.

سوف تلتزم بتسليط الضوء على القيمة التفسيرية للمفاهيم الماركسية إزاء العالم المعاصر، وذلك عن طريق الحد الأدنى للحدود الممكنة للعبارات المتعلقة بنقد النظريات الأخرى، خصوصا الاقتصاد السياسي الكلاسيكي المهيمن. وسوف نضع جانبا أيضا تحليل الاشتراكية؟

نظرية القيمة

إذا كانت نظرية قيمة العمل الماركسية ناتجة عن الفكر الذي كان مهيمنا في عصره ـ فكر سلفيه الكلاسيكيين (سميث وريكاردو) ـ فهي تبدو لنا اليوم فريدة للغاية. فبعد جدل تاريخي طويل، حول التحول في قيم أسعار الإنتاج[8]، قام العديد من الماركسيين برفضها، وغالبا ما انزعجوا من المفهوم الضيق للعمالة المنتجة المرتبطة بها (التي تعارض النظرة الأوسع للاستغلال في النظام الرأسمالي المعاصر). فالمأزق إذن مزدوج: فهو فكري وسياسي.

في الواقع، هذه نقطة خاصة جدا بالنظرية الماركسية: نظرية القيمة، المتميزة عن نظرية الأسعار، التي تقودنا إلى نظرية الاستغلال (الابتزاز من فائض القيمة) للعامل المنتج. فقد ميز ماركس بدقة فائقة بين نوعين من العمل هما العمل المنتج، الذي يخلق القيمة من حيث يستخرج زيادة القيمة، وأعمال من طبيعة مختلفة ـ مسوغة أيضا من خلال استخدام الرأسمال (قيمة مأخوذة من حركة نمو ذاتي) ـ أي غير منتج. وخصص ماركس تطورات مهمة لهذه الأعمال غير المنتجة، مثل تكاليف دورة الرأسمال (مثال راتب موظف تجاري)، لكن لا يمكننا أنه أبقاها في وضع طرفي،

أبعد من قلب نظامه منه من العمل المنتج. إن وظيفة هذه الأعمال غير المنتجة هي زيادة معدل الربح إلى أقصى حد. إذ يتعلق الأمر من الناحية التخطيطية بفهم وتنظيم ومراقبة قضية العمل(المنتج)، وتدوير الرأسمال (الشراء، البيع، تقليل المخزونات، إدارة الخزينة) [9]. هذه المهام غير المثمرة التي يمكن أن تكون خاصة بالرأسمالي *الناشط* [في الترجمة الأصلية: الفعّال] أو يمكن تفويضها إلى الأجراء، تتوافق مع ما بيسمى الآن بالإدارة: الإدارة بالمعنى الواسع على الطريقة الماركسية.

هل هذ التميز بين الأعمال المنتجة والإدارية ملائم لتحليل له صلة بالرأسمالية المعاصرة؟ ملائم جدا، شريطة معرفة التطور الكمي والتحول النوعي لمهام الإدارة (أشكالها المتجددة باستمرار، وآثارها...). ولو كان بمقدور ماركس أن يُبقيَها في وضعية التبعية في القرن التاسع عشر، لما كان هذا الموقف ممكنا في نهاية القرن العشرين. لكن الأمر لا يتعلق بإدماج الكل ومزجه، أو بالتخلي بسرعة عن المدونة النظرية. فنظرية الاستغلال الرأسمالي، من دون أدنى شك، تعود إل تملك فائض عمل العامل المنتج (استغلال أصبح من الآن فصاعدا كونيا). لكن ظهرت فئات اجتماعية جديدة، وعلينا أن ندفع إلى الأمام العناصر الجوهرية التي قدمها لنا ماركس بخصوص تحليلها.

هل هذا ذو أهمية؟ إن موضوع البحث ليس أقل من استيعاب أشكال الاستغلال الجديدة، وتحول علاقات الإنتاج، والاتجاهات والاتجاهات المعاكسة، وتكوين إيرادات في الرأسمالية المعاصرة، خاصة الإيرادات المالية...إلخ. سنعود لاحقا إلى هذه المواضيع.

المنافسة والتركيز

اقتبس ماركس من الكلاسيكيين تحليل عمليات المنافسة، أي نظرية تشكيل أسعار الإنتاج في المنافسة. وينبغي ربط هذا التحليل بأطروحات ماركس التي تتعلق بتركيز وتمركز الرأسمال. لاحظ ماركس أفضل من أي شخص آخر، بلا شك، أن ميل الرأسمالية إلى التركيز، والعلاقة مع الرأسمالية المعاصرة، وعولمة الرأسمال الواضحة. ففي حين كان يُفسح المجال لهذه الاتجاهات، لم يشكك ماركس أبدا في مسألة

تحليله الكلاسيكي جدا، للعمليات التنافسية[10]. فالشركات غير المتجانسة تتواجه من حيث الحجم والأداء في الأسواق، داخلة في المنافسة مادامت منتجاتها وسلعها أو خدماتها، تستطيع المطالبة باستخدامات بديلة (محدِّدةً الفروع). ويستثمر الرأسماليون رساميلهم في تلك المؤسسات عبر نطاقات مختلفة، وفي تلك الفروع، تقارن نسب الأرباح التي تمّ الحصول عليها (نتكلم عن حركة الرأسمال داخل الفروع). وقد خلق هذا البحث عن المردودية القصوى نزعة إلى تسوية معدل الأرباح بين الفروع، مع الحفاظ على تباينات بين الشركات، وقام بتعديل نسب العرض مع نسب الطلب ذات المصداقية القادرة على السداد. إنه النزاع التنافسي الذي يحث عملية التركيز والقضاء على من هم أقل كفاءة.

استهوت الماركسيين الخسارةُ المزعومة للقيمة التفسيرية لهذه النظرية، منذ الأزمة التنافسية في نهاية القرن التاسع عشر التي تنفذ إلى أطروحة الرأسمالية الاحتكارية. فهناك العديد من البدائل، منذ هلفردينغ(Hilferding) ولينين. وعليه، فماهي العلاقة مع الرأسمالية المعاصرة؟ نعتقد أنه من الضروري فهم أن هذه النزعة لتسوية نسب الأرباح ماتزال نافذة على الرغم من تفاقم حجم المشاريع[11]، حيث ينمو معها أيضا حجم وفعالية المؤسسات والآليات المالية، مسهلا بذلك حركة الرأسمال بين الفروع، ويتم استغلال فرص الربح بسرعة كبيرة. لذلك، لابد من البحث في مكان آخر عن تفسير للحركات الرأسمالية التابعة لنهاية القرن العشرين، والنظر بعناية في الأطروحات التي تركز كثيرا على الحدّ من المنافسة كما على تفاقمها على حد سواء. فل\م تُحول الاتجاهاتُ الاحتكارية الميلَ إل تخفيض معدل الربح، إلى ميل نحو ارتفاع معدل زيادة القيمة[12]، مما لا يفسر الإفراط في المنافسة لانخفاض معدل الربح[13].

انخفاض معدل الربح، الاتجاهات الأخرى والاتجاهات المعاكسة

لم يضع أي منظّر للاقتصاد مردودية الرأسمال (نسبة الربح) في تفسيره المركزي لديناميكية الرأسمال، كما فعل ماركس: لا النظرية الكلاسيكية الحديثة، ولا النظرية الكينزية. وعندما يؤخذ هذا المتغير بعين الاعتبار خصوصا في الأعمال التجريبية،

يكون المركز الذي أنشئ له فرعيا. يتعلق الأمر بفهم النقطة الأساسية للحركات الرأسمالية الطويلة وأزماتها البنيوية، وخصوصا قلب الاتجاهات بين أعوام السبعينات والثمانينات. فهناك نوعان من القضايا كموضوع بحث: الاتجاهات والاتجاهات المعاكسة التي سوف نتطرق لها في هذا القسم، ونتائج حركة معدل الربح التي سوف نناقش في القسم الموالي.

ترك لنا ماركس في الكتاب الثالث من الرأسمال تحليلا متطورا جدا لما يسميه بالاتجاهات التاريخية للرأسمالية (اتجاهات التقنية، والتوزيع، والتراكم، والإنتاج والاستخدام). وكان ماركس، حسب معرفتنا، هو الوحيد الذي أدرك مسارات نمو الإنتاج والاستخدامات المرتبطة بارتفاع العلاقة رأسمال –عمل أو رأسمال-إنتاج،

حيث يُترجم تقليص إنجازات التقدم التقني بانخفاض في معدل الربح. ومن أجل ذلك، نشير إلى مثل هذه المسارات بالمسارات الماركسية. على أن النزعة الرأسمالية للتحرك في مسارات كهذه هو واقع مثبت على نطاق واسع. وكانت على الأخص مرحلة انخفاض نسبة الربح في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية موضع العديد من الدراسات [14]. لم يُنه ماركس هذا التحليل المعقد جدا الذي افتقر أيضا إلى عناصر تجريبية لتحقيقه[15].

قمنا بربط النزعة الرأسمالية التي وضعت نفسها في مسارات كهذه إلى بعض نقاط الضعف في عملية الابتكار. وتشهد هذه الصعوبة، بلا شك، على السمة الخاصة للبحث والابتكار (نشاطات مكلفة) وحدود الملكية الخاصة للنتائج. فالتعاون المشترك بين الشركات وخصوصا إشراك الدولة في برامج البحوث والتدريب العلمي قد يعالج هذا الأمر جزئيا، لكن جزئيا فقط، لتلك التحديدات. غير أن الكثير ما يزال مطلوبا لفهم هذه الآليات بشكل أفضل.

كرس ماركس شروحا مهمة للاتجاهات المعاكسة لانخفاض معدل الربح، وهي ذات طبائع مختلفة، بعضها، مثل تنمية الشركات ذات الأسهم، يعرض قدرة النظام الرأسمالي على الإدامة على الرغم من انخفاض معدل الربح؛ المقصود هنا بالمعنى الدقيق للكلمة، عملية التكيف لا الاتجاهات المعاكسة، والبعض الآخر، مثل ارتفاع

معدل زيادة القيمة أو انخفاض السعر النسبي للرأسمال، الذي يتوافق مع التخفيف الصافي والبسيط للمسارات ولعكسها. ونجم عن الدخول في أنواع جديدة من المسارات خلال النصف الأول من القرن العشرين، لهاتين المجموعتين من التطورات. إذ ينتمي نمو الشركات بالأسهم (Corporate Revolution)، إلى الأولى؛ وتنتمي ثورة الإدارة (Managerial Revolution) إلى الثانية.

يعود تحليل الاتجاه والاتجاه المعاكس إلى المجموعة النظرية ذاتها: تأكيد أو نفي السمة الماركسية في التغيير التقني. ويعود تفسيرنا لتناوب هذين النوعين من المراحل، بطريقة قد تكون مستغربة للوهلة الأولى، إلى نظرية القيمة *والتمايز*[في الترجمة الأصلية: التميّز] بين نوعي العمل (القسم الأول). نعتقد أن تطورا مهما في رفع معدل الربح إلى أقصى حد[16](العمل غير المنتج) قد ظهر تاريخيا، مثل الاتجاه الرئيسي المعاكس للنزعة إلى انخفاض معدل الربح، مع السمات التي أشرنا إليها في كلتي مرحلتي الإصلاح: ثورة من قبل الإدارة وثورة في الإدارة.

يتم هنا فهم أهمية الترابط بين النظريتين الأساسيتين: نظرية القيمة ونظرية الاتجاهات، تلك هي واحدة من النقاط الحاسمة التي فرضت حث الشعور بضرورة التمديد. ووُجد نوعان من العمل معا، أعمال منتجة لزيادة القيمة وأعمال لرفع معدل الربح إلى الحد الأقصى. والثورة الإدارية هي التعبير عن التطور النسبي المذهل للنوع الثاني الأعمال خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لكنها وصلت إلى نهايتها، سواء في تمددها أو في فعاليتها أو غيرهما. وإن مرحلة انخفاض معدل الربح الجديدة، التي نتجت من ذلك أدخلت، مع التأخر، تمديدا جديدا لهذه الثورة في مجالات أخرى كانت غير معنية حتى ذلك الوقت (مثل الإدارة المالية في الأموال على سبيل المثال)، ومكاسب فاعلية جديدة (بفضل تقنيات المعلوميات والاتصالات، وتجديد الأشكال التنظيمية التي تتعارض مع ميل الإدارية إلى البيروقراطية).

أزمات بنيوية، تكون النزعات المعاكسة ومراحل الرأسمالية

الوجه الآخر لنظرية النزعات الماركسية تتعلق بأثر الانخفاضات الفعلية لمعدل الربح. ففي هذه النقطة، يبدو ماركس "مختصرا" جدا لكنه جازم. هذه الانخفاضات تبطئ تراكم الرأسمال وتؤدي إلى تكاثر الأزمات، وإلى اضطرابات مالية (تضخم النشاطات المالية المضاربة). وفضلا عن ذلك، إذا كان معدل زيادة قيمة الرأسمال الكلي، ومعدل الربح، هو المحفّز على الإنتاج الرأسمالي (فضلا عن أ غايته الوحيدة هي تعزيز الرأسمال)، فإن انخفاضه سيبطئ عملية تكوين رساميل جديدة مستقلة. ويبدو نتيجة لذلك أنه يهدد نمو عملية الإنتاج الرأسمالي، ويشجع على زيادة الإنتاج، والمضاربة، والأزمات، وتكوين رأسمال فائض بجانب التزايد في عدد السكان [17]. ونحن نسمي مثل هذه المجموعة من الاضطرابات بالأزمة البنيوية. وإن مرحلتي الانخفاض الفعلي لمعدل الربح الموصوفة في القسم الأول تصب فعليا في فترات كهذه.

توجد في الواقع، في الكتاب الثالث من الرأسمال فكرتان ليست العلاقة بينهما واضحة فعليا: أولا: إن فترات الانخفاض الفعلي لمعدل الربح تقدّم أزمات بنيوية؛ ثانيا: يتحدد انخفاض معدل الربح بتطورات نزوعية معاكسة. ليست تلك تجاوزات لتحليل ماركس، بل تأكيد بأن الأزمات البنيوية تؤدي دورا حاسما في ظهور الاتجاهات المعاكسة، على الأقل في بعض الأوقات الصعبة لتأكيدها. وهنا، نلتقي *بالموضوعة* [في الترجمة الأصلية: الموضوع] الماركسية الكبرى حول العنف المولِّد في التاريخ، الذي يرجع ماركس في بعض الأحيان إلى التطور الجبار لقوى الإنتاج في الرأسمالية، مثل "دعوته التاريخية"، مؤكدا السمة المضطربة للتغيرات (التي حصلت بسبب الأزمات المتكررة والعميقة).

إن مراقبة الرأسمالية على مدى أكثر من قرن، والتي تبدو في بعض تدابيرها ممكنة، والأعمال العديدة التي تناولت التاريخ الاقتصادي، كل ذلك يوحي إلى منح هيئة لتلك البديهيات. وفي هذا الإطار التحليلي لمركز تفسيرنا لتاريخ الرأسمالية، نلتقي كذلك بإشكاليات تميّز مفهوم الموجات الطويلة[18]. إذ غالبا ما تأخذ هذه التفسيرات

دورا آليا. وبالتأكيد، تمّ تسجيل عد الاستقرار بطريقة متكررة في تاريخ الرأسمالية، لكن قد تكون تلك المراحل من الاضطرابات القوية وما يمكن أن تحفزه من تغييرات ذات طبيعة مختلفة كثيرا مما يمنع من رؤية تعبير عن تقلبات دورية مترابطة في العلاقات الرأسمالية. ولكن، تبدو أزمة العام 1929 مختلفة بعمق عن أزمات نهاية القرن التاسع عشر أو القرن العشرين في أسبابها ونتائجها. من خلال اتخاذ هذه الاحتياطات المنهجية، يبدو لنا أن الإطار التحليلي للاتجاهات، والأزمات البنيوية، والاتجاهات المعاكسة، والمراحل، هي تدابير مناسبة باعتبار الديناميكية التاريخية متعلقة بالرأسمالية وهناك ضرورة لتحديد حقبتها[19]. إن المرحلة التي دخلنا فيها منذ نحو خمس عشرة سنة هي تعبير جديد عنها

الأزمات والدورة الاقتصادية

قدمت إذن العلاقة بين انخفاض معدل الربح والأزمة مفهوم المراحل العصيبة الطويلة نسبيا، والتي سميناها بالأزمات البنيوية. ومن ناحية أخرى، ينبغي تمييز أزمات ركود الدورة الاقتصادية، التي تناولها ماركس أيضا، بشكل مستقل عن انخفاض معدل الربح الذي ليس سوى عامل يضاعفها خلال الأزمات البنيوية.

فمنذ بداية القرن التاسع عشر، خضعت النشاطات في البلدان الرأسمالية لاضطرابات متكررة، مصنوعة من هاربين وأصحاب التضخم، ومن تقلصات وركود. كنا نتكلم عن الدورة الصناعية، وعلينا أن نسميها من الآن فصاعدا بالدورة الظرفية. فهذه الحركات متكررة أكثر منها دورية. وبلا شك، خفّ اتساعها منذ القرن التاسع عشر، لكن كثيرا ما عُدّ عدم استقرار مستوى النشاط العام حدثا رئيسيا في رأسمالية هذه العقود الأخيرة. وما يزال تفسيره موضع أخذ ورد.

أُخِذ على ماركس أنه لم يقم أبدا بتقديم شرح واضح ومتماسك حقا. وتقوم الشروح الغنية التي تركها في هذا الصدد باقتراح الملاحظات الآتية:

1ـ قد تكون ثمة أزمات جزئية[20]، لكن الأزمة العامة هي التي شغلت فكر ماركس، تلك التي تؤثر في جميع الفروع (هبوط الإنتاج في جميع الفروع في آن واحد). ووجهة نظره فيها مطابقة لوجهة نظر كينز، اقتصادية كلية.

2ـ لا توجد عنده نظرية وحيدة لعدم الاستقرار في مستوى النشاط العام. فوجود آليات حقيقية (ارتفاع الأجور خلال ذروة النشاط) ونقدية (زيادة معدل الفائدة أو الهشاشة المالية) كانت موضوع الخلاف. ففي حين كان كينز يحاول وصف التوازنات الجزئية، كان ماركس أقرب إلى تحليل حديث من حيث استقرار وعدم استقرار التوازن.

3ـ كما قلنا في التعامل مع الأزمات البنيوية، فإن تكرار ودقة هذه الأزمات مدعومة بتطورات أعمق ذات صلة بالاتجاهات الرئيسية للرأسمالية (انخفاض معدل الربح).

وعلى الرغم من عدم دقة هذه الملاحظات، تجب الإشارة إلى أنه لم تقدِّم أية نظرية حديثة تحليلا أفضل لتقلبات النشاط حتى العقود الأخيرة. فمن المثير للاهتمام ملاحظة أن ماركس يجمع بين: (1) نظرية فاعلية آليات حركة الرأسمال، والنزعة إلى تسوية معدلات الأرباح بين الفروع المختلفة، وتزويد السوق بما هو مطلوب، و (2) نظرية –أو بقية منهاـ عدم استقرار مستوى النشاط العام. تلك هي نقطة قوة تحليل ماركس، المتميزة بأهميتها الفعلية وحداثتها. ويبقى على الخبراء الاقتصاديين الذين يستندون إلى ماركس متابعة هذه المهمة. ففي النماذج التي بنيناها[21]، المطابِقة بشكل كبير للتعليمات التي تركها ماركس، نبين أن استقرار الرأسمالية نسبيا(المتعلق بتخصيص الرأسمال، وتكوين الأسعار النسبية، وتحديد الكميات النسبية المنتجة) تتناقض بشدة مع عدم استقرارها في المدى البعيد، ونزعتها إلى التقلبات المتكررة في مستوى النشاط العام، وأن هذه الخاصية المزدوجة تنتج عن خصائص سلوك الشركات وآليات التكوين النقدي ذاتها(سواء أكانت الرقابة من قبل المصارف الكبيرة الخاصة، كما هو الحال في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، ، أو رقابة عامة ومركزية كما هو الحال في السياسة النقدية الحديثة).

إن نظرية عدم التكافؤ هي نظرية ريكاردو، والعديد من الماركسيين الذين، باحتجاجهم على بعض عبارات ماركس المتعلقة بالأزمات الجزئية (أنظر أعلاه)، أرادوا رؤية نظرية الأزمات الرأسمالية في مخططات إعادة النشر[22]. ويمكن أن نكون إيجابيين جدا في هذه المواد: لم ينشأ الركود الكبير في أعوام السبعينات والثمانينات أو التسعينات من النشاط غير المتكافئ، وعدم القدرة على توجيه الإنتاج

في الاتجاهات المطلوبة. وإن عبارة ماركس الشهيرة التي تجعل من الفقر وتحديد الاستهلاك الجماهيري "السبب" الأساس الأخير للأزمات (Der Letzte Grund) قادت العديد من الماركسيين إلى تقديم شرح سائد جدا للأزمات الرأسمالية ـ إن كانت بنيوية أو من الدورة الاقتصادية ـ من حيث قلة الاستهلاك، أو بأكثر عمومية، من حيث عدم كفاية المخارج[23]. فلم يكن سبب أزمة العام 1929 ولا أزمة السبعينات عدم كفاية الأجور، أو بشكل يعادلها تقريبا زيادة الفوائد. فقد كانت الفوائد ضعيفة في أعوام العشرينات؛ ونتجت أعوام السبعينات والثمانينات عن انخفاض في معدل الربح بصورة مبرمجة بحركة هبوط طويلة لنتائج التقدم التقني.

قانون التراكم الرأسمالي والتراكم الفائض للرأسمال والبطالة

قام ماركس قبل كينز بتطوير تحليله حول موضوع البطالة، حيث وضع المسؤولية على تغيرات مستوى النشاط العام لا على تجميد لأي ضبط لأسعار الأجور. فبينما علّل كينز تحليله ب"مصطلحات" من حيث درجت الطلب الفعلي، كان ماركس يشدد على تقلبات تراكم الرأسمال، لكن الفكرة بقيت هي ذاتها.

في مركز آلية ماركس التحليلية نجد ما سمّاه ب"القانون العام للتراكم الرأسمالي"[24]، تكمله[25] دراسة فائض تراكم الرأسمال، التي تم تقديمها أثناء معالجة الاتجاهات التاريخية. ويمكننا تلخيصه بالطريقة الآتية، حيث يدفع تراكمُ الرأسمال العملَ إلى الأمام إلى أن يصطدم بحدود معينة لسكان جاهزين للعمل لأجل قصير. ويتم هكذا خلق محفزات متكررة للأجر تسمح لعدة نماذج من الآليات بالتغلب على هذه التوترات، واستخدام تقنيات أكثر رأسمالية (ارتفاع في تكوين الرأسمال). ولعل الآثار المترتبة عن الركود الاقتصادي، التي تخفض من قيمة جزء من الرأسمال قد تعيد خلق مجموعة من العاطلين عن العمل. إن هذه النظرية هي للجيش الاحتياطي الصناعي بأقسامه المختلفة وفقا لدرجة إقصائه عن العمل (المؤقت أو شبه النهائي)، وتضخماته ولحظات انحلاله. وتشير النظرية إلى أن البطالة ليست عارضا ناتجا عن الرأسمالية او نتيجة سلوك غير مناسب، بل هو عنصر رئيسي لجهاز إدامته، لأنه يساعد بالتحكم في الأجور.

ما يزال هذا الإطار ملائما تماما لتحليل العنصر الخاص بظروف البطالة (تلك التي تستجيب لتغييرات الدورة الظرفية) في الرأسمالية المعاصرة، ولم يتم تجاوزها. ومع ذلك، نفتقر إلى معالجة واضحة للعنصر الآخر من البطالة؛ أي البنيوية. فقد كانت هناك موجة إطالة تضخمت في البلدان الأساسية، كنتيجة للتباطؤ في التراكم الذي سببه انخفاض معدل الربح. وكان نمو البطالة البنيوية عاملا أساسيا في السيطرة على عملية تكاليف الأجور، وفقا لآليات البطالة الظرفية ذاتها، ولكن على نطاق واسع.

الفوضى الرأسمالية والتموضع السابق

استندت فكرة ضرورة تجاوز الرأسمالية في تاريخ الماركسية والحركة الاشتراكية دائما إلى نقد الفوضى الخاصة بهذا النظام. وكانت هذه الخطوة اساسا موجودة في صلب البيان الشيوعي: تثير الرسمالية تطورا غير مسبوق للقوى المنتجة، لكنها بدت غير قادرة على السيطرة على القوى التي أطلقتها، ومن هنا جاء تعدد واشتداد الأزمات. وغالبا ما وضعت المسؤولية على السوق الذي يمكن لتخطيط واحد التغلب[26] عليها (تنظيم متداول في المستوى الاجتماعي).

إن تراجع هذا النمط من التحليل بشكل واضح كان نتيجة لسقوط بلدان كانت تدعى بالاشتراكية. إلا أن استمرار البطالة، والأزمات المالية العالمية في هذه السنوات الأخيرة، أبرز دوريا هذا الخطاب وكأنه كلام عن أحداث الساعة. وهنا يمكننا أن نلمس عنصرا أساسيا في تحليل الليبرالية الجديدة.

فإذا كان توصيف الرأسمالية بانها اقتصاد السوق، هو في كثير من الأحيان دلالي للمفاهيم الضيقة او الخاطئة بشكل صريح، فإن هذا النقاش يعود، مع ذلك، إلى خصائص أساسية للرأسمالية. وإن اللامركزية الخاصة بها، وخصوصية القرارات، تحددان إحدى خصائصها الأساسية: تتم تسوية المشاكل لاحقا إلى حد كبير، ويمكن أن تكون هذه التسويات عنيفة. إننا نتحدث بهذا الصدد عن التموضع السابق، إلا أنه يجب على الفور تصحيح هذه الملاحظة، ومهما كانت أهميتها، مضيفين بأن الرأسمالية تتطور تاريخيا، وتحدث عمليات جديدة من التنسيق الجماعي بناء على التوقعات (مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حالات الفشل والتراجعات) [27].

فالعلاقة بين القرارات المسبقة والقرارات اللاحقة معقدة جدا. إذ يتطلب التنظيم المسبق لجعل القوى الإنتاجية التي تكتسبها الرأسمالية في أول الأمر في المؤسسة، أكثر اشتراكية، مستوى عاليا من التنظيم على مستوى المجتمع ككل. وإن تدمير التسويات اللاحقة في اقتصاد رأسمالي لاحق، نوعا ما مركزي أو لا مركزي، يعتبر في جميع الأحوال خطأ. وتكمن المشكلة في الحد من نطاق الخلل وعواقبه إيجاد فرصة للتصحيح والضبط، حتى في المجتمع الأكثر تطورا. ويمكن أن يحدث ذلك كثيرا في الرأسمالية أيضا من خلال أزمات بنيوية طويلة، حيث تتحمل الطبقات والبلدان المسيطرة تكاليف ذلك إلى حد كبير. كما أن العنف وعدم تكافؤ معالجة الطبقات الخاصة بالرأسمالية، هو هنا موضوع المناقشة الذي لا يمكن تأجيل تصحيحه.

كنا قد ذكرنا أن الاستناد إلى السوق فقط في هذه المواضيع هو مفهوم تقييدي للغاية. مفهوم الماركسية يقتصر على القسم الأول من الكتاب الأول. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عمليات اخرى:

(1) أن الآليات المركزية التي تسوى من خلالها الرأسمالية، وتخصيص الرأسمال (نسب الاستثمار في الفروع)، وتوافر السلع في الأسواق(الإنتاج) تصدر بشكل كبير من خلال ردة فعل تجاه عدم التوازن، أي تموضع لاحق. فإذا تم إنتاج عدد كبير من السلع، يتم خفض الإنتاج، ومن هذه النقطة تبدو الرأسمالية فاعلة، ولا يكون التموضع اللاحق مرادفا للفوضى.

(2) تجري مراقبة مستوى النشاط العام بشكل لاحق أيضا. غير ان وظيفة سياسات الاقتصاد الكلي هي ضمان مستوى كاف، لكن غير مفرط، للطلب[28]. على أن مخاطر عدم الاستقرار تكون كبيرة وظاهرة في تعاقب النمو والركود الاقتصادي. وما كان يسميه ماركس أزمات، لم يكن سوى ركود اقتصادي مراقب بطريقة سيئة. إذ يشهد تاريخ نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين تقدما محرزا في هذا المجال، خصوصا عقب الثورة الكينزية. وعلى الرغم من هذا التقدم، يمكننا الاستمرار في الحديث عن الفوضى، لأن استقرار مستوى النشاط العام لم تتم السيطرة عليه[29]. وعززت الليبرالية الجديدة في آن واحد الإجراءات الاجتماعية لتحقيق الاستقرار،

في الحين الذي وضعتها في خدمة الطبقات السائدة (استقرار في الأسعار بدلا من وظيفة كاملة)، واستعادت الفوضى العالمية التي بلغت مستويات جديدة.

(3) إن الاتجاهات التاريخية الرئيسية ومعدل التراكم، هي العناصر الأساسية لهجه الفوضى الرأسمالية في العالم المعاصر. إذ تُظهر الرأسمالية صعوبة جوهرية في الحفاظ على إنجازات الأداء التقني. يضاف إلى ذلك التحفظ المتعلق بالحفاظ على الامتيازات، خصوصا تلك التي تخص المالكين (التحفظ في تحويل علاقات الملكية وبشكل عام الإنتاج). وقد جرت التغييرات العظيمة لاحقا، في أعقاب الأزمات البنيوية. وهذه الديناميكية المضطربة كثيرا ما كانت تظهر لنا في المراحل المتعاقبة لانخفاض وارتفاع معدل الربح، والدورة الرأسمالية الحديثة، وهي تعبير جديد. إن التراكم هو لعبة هذه التحركات، التي تقود الدورات المالية المعقدة والسلوكيات (سلوكيات أصحاب الرساميل وسلوكيات المؤسسات التي تقوم بدور زيادة قيم أسهم الشركات إلى أقصى حد). ولهذا يقدم علم البيئة حقلا كبيرا حيث يكون لدى الديناميكية الخاصة بالرأسمالية، نتائج مأساوية قد تتزايد أيضا، وحيث تفرض ضرورة الوقع، مما يتجاوز تحليله حقل هذه الدراسة[30].

العلاقات بين التمويل والقطاع الحقيقي

يعد التحليل الذي قام به ماركس عن النقود ـ نقود سلعية للدلالة على القيمة، من مقياس القيم إلى النقود الفعلية، والاحتفاظ بالقوى الشرائية ـ تحليلا مميزا جدا[31]. فهو يسمح بفهم الآليات الخاصة بالرأسمالية المعاصرة، لكنه لا يقدم أي بيان معين يمكن تعريفه بدقة. إضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى مزيد من التحليل لخلق النقود بالمعنى الحديث.

العلاقة بين القطاعات المالية وغير المالية موجودة بالضرورة في قلب التحليل الليبرالي الحديث. فلنظرية القيمة والرأسمال الماركسية انغماسات شديدة في هذه المواضيع، حيث يؤدي مفهوم العمل المنتج وزيادة القيمة إلى توصيف النشاطات المالية بأنها غير منتجة. كما هو الحال في التجارة، يعتبر الربح الذي تحققه الشركة المالية، مثل أي مصرف، بأنه تحقيق لجزء من القيمة الزائدة الإجمالية المناسبة في

مكان آخر. فقد استهزأ ماركس بقدرة المال على إنتاج ثماره، مثلما تحمل شجرة الإجاص إجاصا. إذن، الماركسيات مضمونة بوجه خاص ضد محاولة الربط بشكل وثيق جدا بين الأنشطة المالية وخلق الثروات. ولا يعني هذا الاستنتاج أن النشاطات المالية لا تجدي نفعا (فهي تمتلك منفعة عائدة إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية بصورة جلية لا على نطاق عام). ولا نستطيع هنا أن ندخل في تفاصيل طويلة للشروح التي كرسها ماركس للنقد في الكتاب الثالث من الرأسمال:

(1) يعود جزء من هذه التحاليل إلى التغييرات الشكلية للرأسمال من خلال أشكاله الثلاثة: رأسمال ـ نقد رأسمال ـ سلعة، ونقد رأسمال ـ إنتاج. يظهر الأسمال المصرفي كرأسمال السلعة، مختصا في بعض العمليات التي تتطلبها دورة الرأسمال. والمقصود هنا رأسمال تجارة النقد. وفائدته هي المساهمة في دورة الرأسمال العامة، وفي الإنتاج الاجتماعي(الرأسمالي)، في النهاية.

(2) إن التمويل هو أيضا من أساس توافر الرأسمال للقطاع غير المالي، يقدمه بحصر المعنى، منفصلا عن النشاط(...) والرأسمال هذا هو رأسمال القرض الذي يتضمن السهم أيضا، إضافة إلى القروض بحد ذاتها. أما الرأسمال المستثمر في القروض والأسهم، فهو بالمقابل تعبير آخر للرأسمال المستثمر في الشركات في اشكاله الثلاثة. وتكون نتيجة فكرة الرأسمال الوهمي هذه، هي الازدواجية (ينبغي ألا يحسب الرأسمال من الممتلكات الحقيقية والنقدية للمؤسسات وفي الأسهم وذلك بتجسيدها عبر مؤسسات أخرى[32]، أو بالأحرى، بوجود سند ملكية لا يمثل أي ذمة مالية لمؤسسة، واعتباره سند خزينة.

لقد قام ماركس أيضا بوصف انتشار الآليات والمؤسسات النقدية والمالية، منددا بصفاتها الطفيلية والمضاربة، حيث يرى فيها تهديدا لاستقرار النظام(...) وما يزال [إطاره التحليلي هذا] مناسبا جدا، من حيث شموليته، ومنعه الانزلاقات. ويفهم هنا ضرورة استكمال، حيث تقدم نظرية معدل الفائدة مثالا ممتازا عن أهمية حداثة ماركس، الذي رُحّب به بشكل خاص في تحليل النيو ـ الليبرالية. نكتفي بتسليط الضوء على الجوانب الآتية فيه:

(1) ميز ماركس بدقة تامة بين معدل الفائدة ومعدل الربح، ولا توجد أية آلية تعادل بينهما. والفجوة بين معدل الربح ومعدل الفائدة ذات دلالة على علاقة الإنتاج: فالمؤسسة والرأسمالي المقرض عاملان متمايزان عن بعضهما البعض (ومترابطان في بعض التشكيلات).

(2) وبالتلازم مع ذلك، يؤكد ماركس على عدم وجود أي قانون يحدد معدل الفائدة. في حين أن النظرية الكلاسيكية الحديثة تجعل من معدل الفائدة سعرا كغيره، وتربط النظرية الكينزية معدل الفائدة بطلب السيولة، بينما يرى في ماركس تعبيرا عن علاقة اجتماعية. وبإمكاننا القل بأنها علاقة قوة، رغم أن شروط السيولة (خلال الدورة الاقتصادية) تشير إلى تقلباتها. وقد كان لتلك التحاليل التي يمكن الحكم عليها بالغموض، صدى كامل في حركة معدل الفائدة في الرأسمالية الحالية. فالارتفاع المفاجئ لمعدل الفائدة الحقيقية في العام 1979، هو الخيار المعتمد من قبل السلطات السياسية والنقدية، والذي أُدخل على النيو-ليبرالية، وهو تعبير مقنع جدا عنها[33].

الصراعات الطبقية

يقوم تحليل ماركس برمته على الصراعات الطبقية. ففي كتاب الرأسمال مواجهة بين الرأسماليين والبروليتاريا، يقدم العمل مفاتيحها. ومن خلال الجمع بين كتابات ماركس الاقتصادية والسياسية، نرى كيف يتوسع إطار التحليل: رأسماليون ومالكو أراض، صناعيون ومتمولون، منتجون صغار، وكذلك إداريون ومأجورون. وبعيدا عن كونها الوكيل المستقل الذي نقوم بوصفه دائما، فإن الدولة مرتبطة بشكل مباشر بممارسة سلطة الطبقات السائدة وتسوياتها.

لا توجد قراءة حقيقية للتاريخ قادرة على تجريد هذه السلطات والصراعات. فكل تحول من تحولات النظام، سواء تعلق الأمر بظهور مؤسسات رأسمالية حديثة في بداية القرن، أو إداريات خاصة وعامة في النصف الأول من القرن العشرين وما صاحب ذلك من تطوير للحماية الاجتماعية، أو أشكال خاصة بالنيو-ليبرالية، فهي كلها حدثت في الصراعات، آخذين بالاعتبار قوة أو ضعف الحركة العمالية ونضالية

الملاكين(المال)...إلخ، تعبر سياساتها بشكل مباشر عن الكينزية والنيو-ليبرالية على وجه الخصوص.

إن الدور الذي مُنح للنزعات التقنية والتوزيع والأزمات البنيوية في تحديد عصر الرأسمالية الذي قمنا باقتراحه، يجب ألا يعطي انطباعا عن أي نزعة اقتصادوية. فنحن لم نقع في مأزق جهنمي بين منظورين أحدهما يفضل الاتجاهات والآخر الصراعات. تلك الصراعات التي قادت التحولات الرأسمالية في بداية القرن، ولعبت فيها قوة الحركة العمالية دورا كبيرا، جاءت للتعبير عن التناقضات الداخلية للطبقات الحاكمة (على سبيل المثال العلاقة بين الممولين والمسؤولين عن الشركات الإدارية الجديدة من جهة، والرأسماليين القدامى من جهة أخرى). كذلك، إن إعادة تأكيد سلطة الملاكين في النيو-ليبرالية هي نتيجة مجابهة طويلة، وفصل من معركة دائمة تميل للحفاظ على امتيازات الأقلية. والجمع بين هذه العناصر المتنوعة هو فقط الذي يوضح تلك الحركات التاريخية الكبيرة، لأن الماركسية هي الإطار الأكثر قدرة على مثل ذلك النهج، أو عليها ان تكون كذلك.

التفكير في التغيير ما بعد الرأسمالية

قمنا بالتشديد في الأقسام السابقة على القيمة التفسيرية لمجموعة مفاهيم وقوانين أو آليات. ولكن، هناك ايضا الكثير لنتعلمه من التجاوزات المحتملة لهذه القيمة التفسيرية. فقد قمنا في بعض الحالات بتقديم بعض الأمثلة، حيث تكمن المشكلة في توسيع نطاق التحليل والتغلب على بعض القيود. وفي حالات أخرى، لم تنشأ الصعوبة من النقص في الأدوات التحليلية، بل من التغير النوعي للظاهرة نفسها. وينبغي توضيح هذه النقطة قليلا.

في القسم الأول، قمنا بالإشارة إلى تحليل قيمة الاستغلال الذي قدمه ماركس، الذي يفضل نوعا واحدا من العمل، والمسمى *"المُنتِج"* [في الترجمة الأصلية: "الإنتاجي"]، حيث يقوم بإقصاء الأعمال المرتبطة بزيادة معدل الربح إلى الحد الأقصى، ودفعها إلى مرتبة ثانوية، وقد قمنا بتغطيتها بلفظ الإدارة. هناك أمران، الأول هو إفساح المجال لهذه الأعمال التي أصبحت مهمة جدا في هذه الأيام،

والآخر هو التساؤل حول الحل المحتمل لهذه التفاوتات، وهذا يعني اتخاذ مسافة كبيرة بالنسبة إلى المفاهيم الماركسية الكبيرة. فهل ينبغي دمج مهام إنتاج العمال مع موظفي التجارة (من بائعين وأمناء صناديق)؟ إذا أجرينا هذا الخيار، كيف يتم التموضع وجها لوجه مع موظفي الإدارة العليا؟ الحل الأكثر اقتصادا يقوم من حيث التنظير على ثني تعقيدات المقتصدات والمجتمعات داخل الصناديق القديمة، أي في الفئات الرأسمالية التقليدية. لكن، هل هذا هو الأنسب؟ كان ماركس قد قرر تأسيس نظامه كله حول العلاقة الاجتماعية الرئيسية: المجابهة الرأسمالية ـ البروليتارية في تعاريف خاصة. بإمكاننا مواصلة نهجه عن طريق كسر المفاهيم وحل صرامة النظام، مع الحفاظ على المصطلحات. هذا ما يسمى بطبقة العمال أو البروليتاريا الجديدة أو الرأسمالية الجديدة أو البورجوازية الصغيرة الجديدة[34]. وننسى التعريف الذي قدمه ماركس للعمل المنتج وفائض القيمة أو نصرح علنا أنه يجب التخلي عنه. فيقوم منهج جديد أكثر صعوبة على تجديد الإطار التحليلي. وهذا ليس لأن مفهوم العمل المنتج مبعد، بل يجب الاعتراف بالتجاوز التدريجي للقيمة التفسيرية، والذي هو أمر طبيعي في عالم متغير. ويبقى لنا التفكير في الجديد ومعرفة التعايش بين الجديد والقديم، لأن تحليل الرأسمالية المعاصرة يجعلنا نواجه هذه التحديات.

ما الذي تم تحقيقه؟ إن عملية هذه التحولات، هي في أعيننا أوسع من اندماج الأعمال الثانوية التي ما تزال جزئية (المتعلقة بالعمال والموظفين). والمهام الموكولة لموظفين أُجَراء هي موضوع استقطاب، وما تزال حدودها الدقيقة في حيز التعريف، بين مهام تنفيذية (العنصر الموظف)، وذهنية، وتنظيم وإدارة (عنصر الكوادر). هذا التناقض الجديد في الطبقات ـ لأنه متأصل في علاقات إنتاج جديدة ـ تمّ فرضه جدليا على التناقض التقليدي رأسماليين ـ بروليتاريين[35]. ويمكن أن يؤدي الاستمرار في الحركة إلى اندماج مهام الموظفين بمهام العمال. وقد تم الحفاظ على وحدة مجموعات الأجراء بما فيها الكوادر حتى في دائرة النيو ـ ليبرالة، بالرغم من أن الأمر لا يتعلق بوحدة الطبقة. وتميل النيو ـ ليبرالية الساعية للحفاظ على امتيازات المالكين، بالعكس، إلى ربط اشكال معينة من الأقسام العلوية للموظفين الأجراء بالرأسمال.

إن الملكية الرأسمالية هي موضوع تحولات مماثلة لملكية العمل، وتُعقّد النيو-ليبرلية التحليل بشكل كبير(...) فأول تغيير كبير في الملكية الرأسمالية قمنا بذكره (ملكية وسائل الإنتاج)، حصل عند نقطة التحول من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، مع الفصل بين الملكية والإدارة، وتركيز الملكية في مجال التمويل وإدارة الشركة. وقد أصبحت علاقة الملكية متوترة، بحيث أنتجت النيو-ليبرالية من التطور الذي طال المرحلة السابقة: تمركز الرأسمال في الموارد المالية، آخذين بعين الاعتبار ارتباط بعض الأقسام الأجرية بالسلطة الرأسمالية. ويستشف البعض أن وراء هذه التحولات، تجاوز للعلاقة الاجتماعية الرأسمالية، سواء تحدثوا عن الرأسمالية المؤسسية أو عن ما بعد الرأسمالية[36] وحتى الاشتراكية[37].

يدفع تفسيرنا –في تفويض المهام الإدارية-لتأكيد الاستقطاب بين الكوادر والمجموعات الأخرى، من موظفين وعمال. ونرى في علاقة إنتاج جديدة وعلاقة طبقة جديدة مما يدفعنا للحديث عن مجتمع هجين، ندعوه رأسماليا – كوادريا. وتسعى النيو-ليبرالية للحفاظ على سيادة عنصر الرأسمال التقليدي، من حيث السلطة والإيراد، لكنها لا تستطيع توقيف تحولات علاقات الإنتاج. وقد يكون في وسعها إبطاؤها وبالتأكيد تشويهها وتزييفها، لأن التفكير في التغيير هو التفكير في علاقة القوة. هذا هو التحدي التحليلي الذي نواجهه.

مقال مقتطف من كتاب: **" معجم ماركس المعاصر**
دراسات في الفكر الماركسي"
تحرير جاك بيديه وأوستاش كوفيلاكيس.
ترجمة سمية الجراح
المنظمة العربية للترجمة
الطبعة الأولى، بيروت، فبراير، 2015.ص ص.117- 142

أعده للنشر: **عبد الرحمن زكري**

البيبليوغراغيا

Achcar Gilbert (ed) 1999, ***Le marxisme d'Ernest Mendel***, PUF, Paris.

Actuel Marx n° 27, ***L'hégémonie americaine***, dossier preparé par Gilbert Achcar, PUF 2000.

Aglietta Michel, 1976, ***Régulation et crises du capitalisme*** Calmann – Lévy, Paris.

Albritton Robert, Itoh Makoto, Westra R.,Zuege A. éds 2001, ***Phases of Capitalism Development ; Booms, Crises, and Globalisation***, Palgrave, Londres/

Amin S.,***Les défis de la Mondialisation***. L'Harmattan, Paris.

Baran Paul, Sweezy Paul, 1966, ***The Monopoly Capital***, New York, London, Monthly Review Press.

Bidard C, éd 1984, ***La gravitation***, Cahiers de la R.P.C » Système de prix de production » (C.N.R.S)n° 2-3, université de Paris X- Nanterre.

Bidet J . ***Théorie générale***, PUF, Paris.

Blackbum R .,1999, «***Le retour du collectivisme*** » : La nouvelle économie politique des fonds de pension », Muvements, Vol 5pp. 90-107.

Boyer Robert, 1986***, La théorie de la Régulation : Une analyse critique,*** AGALMA- La Découverte, Paris.

Brenner Robert, 1998, »***Th Economics of Global Turbulence*** »,New Left Riview, Vol 229, pp.1-264.

Chesnais François,1997***, La mondialisation du capital***, Syros, Paris.

De Brunhoff S.,1973***, La monnaie chez Marx***, Editions Sociales, Paris.

Dostaler G., 1985***, Un échiquier centenaire***, La Découverte, Presses Universitaires du Québec, Paris-Montréal.

Drucker P.F.,1993***, Post –capitalist Society***, Butterworth-Heinemann, Oxford, Boston.

Duménil Gérard, 1975***, La position de classe des cadres et employés. La fonction capitaliste parcellaire***, Presses Universitaires de Grenoble. Grenoble.

Duménil Gérard, 1980***, De la valeur aux prix de production,*** Economica,Paris.

Duménil Gérard, Lévy Dominique, 1974, ***« The Emergence and Functions of Managerial and Clerical Personnel in Marx's Capital*** », pp,61-81, in Garston,N.,1994. Duménil Gérard, Lévy Dominique,1996***, La dynamique du capital. Un siècle d'économie américaine***, Presses Universitaires de France, Paris.

Duménil Gérard, Lévy Dominique (éds .), 1999 (a***), Le triangle infernal. Crise, mondialisation, financiarisation***, PUF, Paris.

Duménil Gérard, Lévy Dominique,1999(b), ***Costs and Benifits of Neo-liberalism. A, class analysis***, Cepremap, Modem, Paris.

Duménil Gérard, Lévy Dominique, 1999(c), ***« The Field of Capital Mobility and the Gravitation of Profits Rates(USA 1948-1997)*** », Riview of Radical Political Economy(à paraître).

Duménil Gérard, Lévy Dominique, 1999(d), « ***The Profit Rate : Where and how mutch did it Fall ? Did it Recover ?(USA1948-1997)*** », Riview of Radical Political Economy (à paraître).

Duménil Gérard, Lévy Dominique, 2001, »***Periodizing capitalism. Technology, Institutions, and Relations of*** Duménil Gérard, Lévy Dominique, ***Production*** »,in Albritton Robert et al.,2001.

Duménil Gérard, Lévy Dominique,2000, ***Crise et sortie de crise. Ordre et désordres néolibéraux***, Presses Universitaires de France, Paris.

Ehrbar H., Glck Mark, 1986, »***The Labor Theorie of Value and its Critics »***, Science and Society, Vol. L, n°4, pp. 464-478.

Engels F .,1955***, M. E. Duhring bouleverse la science(1877)***, Alfred Costes, Paris.

Foley D., ***« Value of money, the Value of Labor Power and the Marxian transformation Problem »***, Riview of Radical Political Economics, Vol . 14, pp. 37-47.

Freeman A.,1996, ***« Price, Value and Profit. A Continuous, General, Treatment*** », pp. 225-279, in Freeman A., Carchedi G., 1996.

Freeman A., Carchedi G. (éds.), 1996***, Marx and Non- Equilibrium Economics,*** Edward Elgar, Aldershot, England.

Garston N. (éd.), 1994, ***Bureaucraty : Three Paradigms***, Kluwer Academic, Boston, Dordrecht, London.

Howard M.C., King J. E., 1989***, A History of Marxism Economics***,I, 1883-1929, Prinston University Press. Prinston.

Howard M.C., King J. E., 1992, ***History of Marxism Economics***, II, 1929-1990, Prinston University Press. Prinston.

Husson M., 1999***, « Après l'âge d'or : Sur le Troisième âge du capitalisme »***, pp. 49-78, in Achkar Gilbert 1999.

Jorland G., 1995***, Les paradoxes du capital***, Editions Odile Jacob, Paris.

Kleinkneikht A.,Mandel Ernest, Wallerstein I. (éds), 1992 , ***New Findings in Long Wave Research,*** Macmillan Press, London.

Lipietz Alain, 1979, ***Crise et inflation : Pourquoi ?*** Maspero, Paris.

Lipietz Alain, 1982, ***« The so-Called « Transformation Problem » Revisited »***, Journal of Economic Theory, Vol. 26, n°1, pp 59-88.

Mandel Ernest, 1999, ***Les ondes longues du développement capitaliste. Une interprétation marxiste***, Editions Page deux, Paris.

Marx K., 1960, ***Le Capital, Livre II***(1885), Editions sociales, Tome 2, Paris.

Marx K., 1965, ***Le Capital, Livre III***(1894), Editions sociales, Tome 1, Paris.

Marx K., 1967, ***Le Capital, Livre I***(1867), Editions sociales, Tome 1, Paris.

Marx K., 1975, ***Théorie sur la plus -value***(1862), Editions sociales, Tome 2, Paris.

Moseley Fred, 1992, ***The Falling Rate of Profit in the Postwar United States Economy***, St. Martin's Press, New York.

Moseley Fred, 1997, ***« The Rate of Profit and the Future of Capitalism »*** ; Review of Radical Political Economics, Vol. 29, n°4, pp. 23-41.

Okishio N., 1961, ***« Technical Change and the Rate of Profit »***, Kobe University Economic Review, Vol. 7, pp. 86-99.

Poulantzas Nicos, 1974, ***Les classes sociales dans le capitalisme d'aujourd'hui,*** Seuil, Paris.

Shaikh A., 1992***, « The Falling Rate of Profit as the Cause of Long Waves : Theory and Empirical Evidence »***, in Kleinkleikht A., Mandel Ernest, Wallerstein I., 1992.

Toussaint E., 1998, ***La Bourse ou la vie, la finance contre les peuples***, CADTM, Bruxelles.

Wolf E., 1992, ***« Structurel Change and the Movement of the Rate of the Profit in the USA »***, in Kleinkleikht A., Mandel Ernest, Wallerstein I., 1992.

■

اليسار الغائب

د ومينيكو لوسوردو (Domenico Losurdo)

" يتّـهمُ"

محمد مزوغلي(*)

يجمع **دومينيكو لوسوردو** في شخصه ـ وهو واحد من أكبر فلاسفة عصرنا ـ عددا من الخصال الاستثنائية ليس أقلها الذكاء الفلسفي القوي الذي يواجه القضايا الأكثر استعصاء بكفاءة ومهارة استثنائيتين؛ والاطلاع العميق، المتنوع والغزير على النصوص الفلسفية وعلى التيارات الفكرية الأكثر تميزا، والتبصر الفكري النادر، المدعوم بقدرة تحليل ملفتة. غير أن ما يجعله في نظري أعظم فيلسوف على قيد الحياة، هو أنه كرس أعماله وعلمه لخدمة قضية نبيلة هي قضية الشعوب المضطهدة والمحرومين في الأرض ضحايا الرأسمالية المتوحشة المحدَثة. وهو كشيوعي، كان وما يزال دائما مناهضا للنفاق النيو ـ ليبرالي، ولانحراف وضياع بعض اليسار الذي اندفع لا يلوي على شيء، في ارتداده بسلاحه ضد معسكره الخاص، وضد وجوده ذاته، يدين ويلعن ذاكرته...يسارٌ فاقَ اليمينَ حماسة ونزقا في دعم وتغطية تدخلات الغرب المسماة إنسانية وما تشعله من حروب هنا وهناك في كل أصقاع العالم.

بعد كتابه الكبير **هيجل وألمانيا، الفلسفة والمسألة الوطنية بين الثورة والردة**[1]، الذي قام فيه بتحليل شامل للإرث الهيجلي في كل مظاهره الفلسفية والسياسية، وبعد مؤلفه الثري حول نيتشه(1160ص): **نيتشه: المتمرد الأرستوقراطي، بيوغرافيا فكرية وحصيلة نقدية**[2] وهو كتاب هائل، مستند على بيوغرافيا ضخمة تخجل أي باحث في مجال الفلسفة النيتشوية، ترجم إلى اللغة الألمانية في جزأين... سينكب على موضوع الليبرالية، وينتج كتابا بعنوان: **تاريخ الليبرالية المضاد**[3]، يقوم في بتحقيق حول تناقضات النظام الليبرالي القاتلة، التي تحتفي من جهة بالحرية(حرية الأسياد حصريا)، وفي نفس الوقت تُنظِّر للاستبداد وللعبودية حتى، على حساب الشعوب المستعمرة.

وقد شهدت السنوات الموالية نشر مؤلفين متميزين آخرين، من ضمن أخرى، يتعلق أولهما بموضوع شغل اليسار على مدى نصف قرن هو الستالينية، أو بالأصح شخص ستالين. والكتاب بعنوان: **ستالين، تاريخ ونقد أسطورة مبهمة**[4]، ويواجه فيه **لوسوردو** الموضوع بجرأة وأصالة مكنته من أن يصوغ المفارقة التاريخية كما يلي: لقد مضى زمن كان فيه رجال الدولة المشهورون(تشرشيل[Churchill]، دي غاسبيري[De Gasperi]... ومفكرون من الصف الأول (كروتشه ، أرنت، مان، كوجيف، لاسكي[Croce, Arendt, Mann, Kojève, Laski])، يقدرون، باحترام وتعاطف بل وبإعجاب أيضا شخص ستالين والدولة التي يقود. إنما، مع اندلاع الحرب الباردة، وخصوصا مع تقرير خروتشوف، سينقلب كل شيء رأسا على عقب؛ فمن بطل للحرية، سيتحول إلى وحش لا تليق مقارنته سوى بهيتلر. أما الحقيقة طبعا، فكانت شيئا آخر. وقد تكلف **لوسوردو** بأن يبيّن مواقع ما لحقها من تشويه وتدليس، اعتمادا على محاجة محكمة وكمٍّ مذهل من الوثائق، عدد منها يستعمل لأول مرة.

أما الكتاب الثاني، فهو بعنوان: **اللاعنف: تاريخ من خارج الأسطورة**[5]، وحلل فيه الكاتب بدقة وخبرة كبيرتين، ما يكمن في تاريخ اللاعنف من مفارقة، بدءا من التنظيمات المسيحية للقرن الثامن عشر (الناهضة ضد وباء الحرب والعبودية في أمريكا) ووصولا إلى أنصار الحركات الحديثة، التي رفعت راية اللاعنف، إما عن شغف، وإما عن حساب من حسابات "الواقعية السياسية" *(Realpolitik)*.

بعد ذلك، ينشر **لوسوردو** كتابا عن صراع الطبقات: **الصراع الطبقي: تاريخ سياسي وفلسفي**[6]، بهدف استعادة موضوع كاد يصبح من المتلاشيات، من فرط ما أُشبع مراجعة وتحريفا، عند نمط من اليسار يخجل من إرثه الماركسي، ويتجنب بأي ثمن طرح موضوعات أصبح يعتبرها بائتة ومنتهية الصلاحية. ينطلق **لوسوردو** من **بيان الحزب الشيوعي**، حيث يتحدث ماركس وإنجلس عن "صراع الطبقات" بصيغة الجمع، أي بالمعنى الذي يشير إلى أن هذا الصراع هو جنس يمكن أن تنضوي تحته أنواع مختلفة تتراوح بين نزاعات داخلية في أحشاء الطبقات المستغِلة، ونضالات تحرر وانعتاق للشعوب المستعمرة، إلى نضالات الطبقات العمالية في بلدان المتروبول الرأسمالية، والنساء ضد العبودية المنزلية. ولكن ما يميز وعيا ثوريا في كل ذلك، يبقى هو فهمه لكل علاقات السيطرة الكامنة في النظام الامبريالي، ولنداء الوحدة، الموجه لبروليتاريي كل البلدان والشعوب المضطهدة في العالم.

وأخيرا، في سنة 2014، يظهر كتاب طال انتظاره، سنعرضه هنا بشكل مجمل، بدون أي ادعاء في الإحاطة بكل مضمونه البالغ الثراء والتعقيد. ويتعلق الأمر ب: **اليسار الغائب. الأزمة، مجتمع الفرجة، والحرب**[7].

يستهل الفيلسوف الإيطالي كتابه بالجملة التالية:**" لا يمكن للمؤرخ في المستقبل إلا أن يعبر عن تفاجئه واندهاشه إزاء ظاهرة تميز مجتمعنا وعصرنا**"[8]. غير أن حيرة هذا المؤرخ ستتركز حينها على هذه النقاط الثلاث: ففيما يخص الأزمة الاقتصادية، لن يكون من الصعب مثلا أن نقرأ في الكتب والمجلات والجرائد تحاليل واقعية وقاسية حول الوضع الراهن للغرب، وحول المشاكل الدراماتيكية لحاضرنا. تتضاعف الأزمة الاقتصادية بالأزمة السياسية، فتجر معها حروبا تكتسح العالم بأسره. والسؤال هنا هو: **هل ما يزال يوجد في هذا الغرب يسار له الجرأة والقدرة ليقوم بتحليل نقدي واقعي ومتبصر لمشاكل ومآسي حاضرنا، وليضع على أساسه مشروعَ نضالٍ لتغيير الراهن السياسي؟**

1- الهجمة النيو-ليبرالية وصمت اليسار

إن ما يميز في أيامنا هذه وضع أهم البلدان الرأسمالية هو البطالة المكثفة، والهشاشة المعممة، ونزع الشرعية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتفكيك الدولة الاجتماعية. وهذا ما يسميه لوسوردو الهجمة النيو-ليبرالية على الصعيد الاقتصادي[9]. غير أنه لا يجب، كما ينبهنا إلى ذلك لوسوردو، أن ينصرف نظرنا ويحيد عن رؤية حقيقة أن البيو-ليبرالية لا تقف عند حدود الاقتصاد فقط، بل هي أيضا تجتاح السياسة. وبالفعل، فإذا نحن أخذنا النموذجين الأبرز من كهنة هذا التيار وهما **فريدريك أوغيست هايك** و **فون ميزس** [Von Mises, F .A. Hayek]، سنلحظ أنهما يجمعان على نحو وثيق بين رفض الدولة الاجتماعية وإدانة الأحزاب الجماهيرية والمنظمات النقابية. أما الاحتفاء بالسوق وتبجيلها بالنسبة للأول، فلا ينفصل عنده عن واجب مراجعة كل ما سمح في وقت ما بقيام الدولة الاجتماعية. بينما يصرح الثاني بأن: **"كتلة الجماهير لا تملك القدرة على أن تفكر منطقيا"** وتفتقر للوسائل التي تمكنها من **"فهم المشاكل المعقدة للحياة الاجتماعية"**. بل هو يذهب إلى حد التوصية ب**"جعل حق الاقتراع محدودا ومقتصرا مثلا على أصحاب ملكية الأرض"**،أو بنظام سياسي يكون فيه من يتكلف بإدارة الحكم **نبيلا (Gentleman)** بدون مهنة، كما في البرلمان الإنجليزي خلال الفترة ما بين الحربين. ويذهب هايك، من جهته، أبعد أيضا عندما يقرر بأن المشاركة الشعبية في القرارات السياسية، والحرية الجماعية، هي كلها أمور ليست أساسية في شيء، وأن الإلحاح في المطالبة بها، كما تفعل الأحزاب الجماهيرية والنقابات، هي تعبير عن انحطاط مدمر للمذهب الليبرالي[10].

غير أن المفارقة مع ذلك، تكمن في الخطورة الكبيرة لوضع إعادة النظر هذه في الاقتراع العام موضع تطبيق راهنا، ولذلك، سيكون من الأجدى الإبقاء عليه شكليا، مع إفراغ الديمقراطية من مضمونها ومعناها وتحويلها إلى حكم أثرياء(بلوتوقراطية)، وهكذا ستعود إلى الوجود سلطة النخبة المحدودة. والواقع أن السطوة التي تمارسها الثروة في أيامنا هذه، هي من القوة بحيث أن النظام السياسي-الانتخابي، يلزم

الطبقات المحرومة الخاضعة، بأن تخرس، كأمر واقع، تاركا المجال فسيحا، بالمقابل، فقط للمنافسة داخل النخبة السياسية المحدودة.

وقد يكون أمرا مغريا أن نعتقد بأن هذه التحاليل الدقيقة، المحكمة والقاسية التي يقوم بها فيلسوفنا الإيطالي لا تعني سوى العالم الغربي ولا تمس في شيء واقع عالمنا العربي. وهذا خطأ فادح، مادامت النيو-ليبرالية مرتبطة على أوثق نحو بالاستعمار، قديمه وجديده، ومادام العالم العربي يعاني مباشرة من هذا الوباء: فلئن كان الكهنة أولئك ينظرون بعين الريبة ل "الحرية الجماعية" المرفوعة كمطلب من طرف الطبقات الخاضعة في الغرب نفسه، فما وجه العجب في أن يحاولوا إذن أن يعيدوا طرح ما تطالب به الشعوب المستعمرة من حرية جماعية موضع تساؤل ومراجعة؟ أما كونية الإعلان العالمي لحقوق الأنسان، فلم تستحق من **هايك** سوى النقد والاستنكار، وهو الذي لا يرى من مخلوق جدير حقا بالتكريم سوى الإنسان الغربي.

على أن فكرة ديمقراطية مقصورة على شعب الأسياد، ماتزال حية حتى بعد التحولات العميقة التي جرت على إثر الثورة المضادة للاستعمار على نطاق عالمي. وحسب لوسوردو، لا مبرر ولا مسوغ لأي حديث عن قطيعة كاملة مع الماضي العنصري عندما يعيد الليبراليون تأويل نظرية سمو الرجل الأبيض [White supremacy]، التي يتم استدعاؤها والتذكير بها حينا بعد حين، على أنها مجرد سمو غربي [Western supremacy]، ويستمرون في تجاهل مبدأ المساواة بين الأمم ومشكلة تحقيق الديمقراطية وسمو القانون على مستوى عالمي.

ومع كل أسف، يسجل لوسوردو، أن اليسار الغربي لا يفكر بطريقة مختلفة، وأنه ورث على هذا الصعيد كل نواقص وحدود التقليد الليبرالي. فبالنسبة لشخص مثل **نوربيرتو بوبيو** [Norberto Bobbio]، ليس ثمة مجال للشك في أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها هي التي تمثل قضية الحرية والديمقراطية. ولقد رأينا فعلا كيف تمت مباشرة الانقلابات في أمريكا اللاتينية، وكيف أشعلت الحروب في كل مكان خارج مصادقة مجلس أمن الأمم المتحدة. وبكلمة واحدة، لم تعد الديمقراطية تلعب أي دور في العلاقات الدولية.

وكان يمكن أن نعول على أن تكون الأمور مختلفة عند اليسار الراديكالي. إنما لاشيء من هذا؛ ففي الوقت الذي كان **سلافوي زيزيك** [Slavoj ŽiŽek] يتحدث عن الصين، كما عن رأسمالية تسلطية، كان يفعل ذلك بالتعارض مع رأسمالية ديمقراطية على نحو ما، ويحاجج بنفس طريقة **بوبيو وبوبر(كارل)**. أما المثير حقا في المسألة كما يقول لوسوردو، فهو أنه، على خلاف الفيلسوف الإيطالي، سيثي الفيلسوف السلوفيني الانتباه لوجه أساسي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. فهو ينقل توجيه **هنري كيسنجر** لوكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A)، من أجل زعزعة وقلب نظام **سالفادور أليندي** في الشيلي **"تصرفوا بما يجعل الاقتصاد يصرخ وهو يئن من شدة الألم"**، ويسجل أنه تم الاستمرار في انتهاج نفس السياسة ضد فينيزويلا **شافيز.** ومع ذلك، ورغم كل هذا الجنوح لممارسة الدكتاتورية على نطاق كوكبي، وباستخدام كل الوسائل، لا تعطى لهذا الأمر، المعترف به والذي لا يحتاج لأي دليل، أدنى قيمة كمعيار للفرز بين بلدان تحكمية وبلدان ديمقراطية.

إن السؤال الذي يتم التهرب منه على الدوام من طرف اليسار الغربي، والذي هو مناط هذا الكتاب هو: **هل يجسد "العالم الحر" حقا قضية الحرية؟** يجيب لوسوردو بالسلب؛ فقد أظهرت التغيرات الحاصلة على إثر انتصار الغرب في الحرب الباردة، الطابع الإشكالي غير المسبوق، إن لم يكن الكاذب أيضا، لتَمثُّلِ الغرب هذا لذاته. كما أن ذلك الانتصار، كان قد حكم بكل تأكيد على أية معارضة للنظام بالهشاشة والضعف، وطوّح بعدد لا يستهان به من مثقفي اليسار في حالة من الخلط والضياع.

من المؤكد أن **ميشيل فوكو** [Michel Foucault] يمثل ما يشبه أيقونة بالنسبة لليسار الغربي، غير أن الكثير يجهل الموضوعات النيوـ ليبرالية الراديكالية" **التي تشجب في السياسات الاجتماعية لما بعد الحرب، ذلك النفَس الذي تربطه وشائج قرابة مع النازية، والذي يقود رأسا نحو الكليانية، وبالأخص نحو الاشتراكية"** [11]. إن نقد **فوكو** للدولة الاجتماعية، حسب **لوسوردو**، ليس أقل وضوحا من نقد **هايك** الذي يُعتبر، من ضمن أخرين، مرجعا صريحا له. على أن النقطة الأساسية بالنسبة **للوسوردو،** لا تتمثل في دعوى فوكو القائلة بأن الضمانات الاجتماعية تحيل إلى**" عقلانية نشأت في زمن الحرب العالمية الأولى"**[12]، ومن شأنها، من حيث هي كذلك، أن تدخل

في تعارض مع " **العقلانية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الحديثة والعصرية "**، علما بأن دعوى فوكو هذه – حسب **لوسوردو**ـ باطلة، لأن في حوزتنا حالة على الأقل تمت البرهنة فيها على العكس تماما، ويتعلق الأمر بمطلب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الذي اخترق في العمق الدورة الثورية الفرنسية، ولكن ثماره الأولى كانت أكثر نضوجا في ألمانيا **بيسمارك**، الذي سيجد نفسه ، من أجل الحيلولة دون وقوع ثورة اشتراكية يُخشى اندلاعها من تحت، مضطرا لإجراء إصلاحات من فوق.

ولكن المسألة المركزية بالنسبة للفيلسوف الإيطالي، هي أمر آخر؛ فبرجوعه إلى **هايك** واستشهاده به، يخلط **فوكو** خلطا في حكم إدانته بين النازية والشيوعية، وبين فيمار[Weimar] والاشتراكية، والتي توحدها كلها في نظره عبادة الضمان الاجتماعي المدمرة. وهاهنا، نحن لا نجد أنفسنا إزاء سفسطة فقط، بل إزاء عمى تاريخي، إن لم يكن ضربا من تحريفية جديدة، كما يؤكد **لوسوردو**. فالنيوـليبرالية تتداخل وتختلط فعلا بالتحريفية التاريخية؛ وهكذا، تغدو النازية، وقد جرى توحيدها بالاشتراكية المحدثة، مطهَّرة تماما من كل فظاعاتها[13].

الآن، وقد تم تشويه سمعة الضمان الاجتماعي والاشتراكية، عبر هذا الخلط الشنيع، يمكن الانتقال بهدوء وثقة إلى تفكيك الدولة الاجتماعية وحرية الحاجة والضمانات الاجتماعية والاقتصادية.

ولكن، رغم أن الخلط الذي أدخله **فوكو** تميز بالفعالية على الصعيد الديماغوجي، فقد بقي على الصعيد المنطقي والفلسفي بالغ الانكشاف في سذاجته: إذ لا أحد في العالم تجرأ فنوى أن ينزع، مرة واحدة وإلى الأبد، كل مصداقية عن الديمقراطية كمثال وكقيمة، لمجرد أن الحزب الذي قاد في الولايات المتحدة، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبأكبر ثبات واستماتة، معركة الدفاع عن مؤسسة العبودية، وبعدها عن النظام الإرهابي لتفوق وسمو البياض، يعتبر نفسه ديمقراطيا. ليست الألفة والقرابة اللغوية علامة على قرابة سياسيةـإيديولوجية كما قد يتبادر للبعض بشكل سطحي. إن اشتراكية الدم الأصيل الصافي، والدولة الاجتماعية العزيزين على الرايخ الثالث تحيل مباشرة على التقليد الاستعماري: يتعلق الأمر إذن، بتحويل البروليتاريين

الألمان، ذوي العرق الآري، إلى مستعمرين تُضمن لهم الملكية العقارية (المنزوعة من سكان أوربا الشرقية المحليين) ويد عاملة مستعبدة إلى هذا الحد أو ذاك ممن وفرتهم عمليات نزع الملكية والاقتلاع والتهجير[14].

هذه المعطيات التاريخية تغيب أو يغيبها **فوكو**، ويتجاهلها مثقفو اليسار الذين راحوا عن بكرة أبيهم يلوكون ويكررون بشكل ميكانيكي ذات الموضوعات النيو-ليبرالية. أما الدولة الاجتماعية النازية، فهي أبعد من أن تَستلهم من الاشتراكية الماركسية، فملهمها الحقيقي هو تقليد غربي استعماري وليبرالي. وهي لا تصمد أمام تحليل جدي للحصيلة التاريخية المرسومة من طرف **هايك**، والتي تحمل للأسف توقيع **فوكو**. وكلاهما، بمحاولتهما التقريب بفظاظة بين الاشتراكية والضمان الاجتماعي، وبين الاشتراكية التي بشّر هتلر بإقامتها على حساب الشعوب المسماة دنيا، تبرهن على وجود عمى أمام الظاهرة الاستعمارية والاضطهاد العنصري. وفي الواقع، كما يؤكد **لوسوردو**، إن كان ثمة شيء في أيامنا هذه يمكن أن يجعلنا نفكر في الوضع الاجتماعي العزيز على النازية، فهو الإعانات المالية التي لا يستهان بها الموضوعة تحت تصرف أولئك الذين، من أجل الإفلات من البؤس، يلتحقون بالجيش الأمريكي، وبذلك يمكن أن يأملوا في تحسين وضعهم المعاشي تبعا لمدى انخراطهم في حروب استعمارية جديدة وامبريالية، تتقرر في واشنطن.

يتابع **لوسوردو** كشْف ما يثوي في فكر **فوكو السياسي** من سفسطات وشطحات. اكتسب فوكو شهرة واسعة، وكسب أيضا إعجاب اليسار بفضل تحليله المرهف والممتع لوضعية المقصيين والمهمشين المحبوسين في سجون تنتهي في الغالب بأن تتشكل كمؤسسات كليانية. غير أن معجبيه من اليسار، يضيف **لوسوردو**، لا يعرفون أن نزع الشرعية عن الدولة الاجتماعية التي باشرها فوكو، تشرع الأبواب لتشكيل المسألة الاجتماعية كمشكل من طبيعة عمومية، وبالتالي، لتوسيع عالم الإصلاحية إلى أقصى حد ممكن من حدوده: والدليل على ذلك، يأتينا من الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم يسبق أن قامت فيها قائمة لشيء اسمه الدولة الاجتماعية، والتي لا يتوقف فيها عن التزايد عدد السجناء المنحدرين دائما في أغلبهم من أوساط شعبية، ومن أصول أفرو –أمريكية، [15].

2- إرهاب السخط

يستشهد **لوسوردو**، في ما يخص السياسة الدولية، بواقعة يعرفها كل العالم العربي معرفة جيدة، وهي اللجوء للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الذي استغله الغرب ليقيم الدنيا ويقعدها ويعتمدها كصك اتهام للحكومة السورية. غير أن الصحافي الأمريكي الشهير **سيمور هيرش**[Seymour Hersh] أماط اللثام عن حقائق مهمة في الموضوع. قطعا، لم يكن المسؤول عن هذا الإجرام هي الحكومة السورية، وإنما عصابات "المتمردين" المدعومين من طرف أنظمة الخليج العشائرية العميلة للغرب، وتركيا البلد العضو في الحلف الأطلسي والفاعل الأساسي في الاستفزاز وفي إخراج تلك المجزرة. وكانت خطتهم أن يثيروا ضد القادة السوريين موجة من السخط والإدانة على مستوى عالمي، تبرر وتمهد الطريق للعدوان العسكري(16).

كانت صناعة الكذب تشتغل بكل طاقتها في كل وسائل الإعلام، وقد بلغت ذروتها في الايام الأولى التي تلت وقوع المجزرة، ومع ذلك، لم يتميز اليسار بشيء آخر بارع حقا، سوى الغياب. كنا ننتظر من هذا اليسار أن يستعيد ويستجمع بعض الأنفة فقط ليعبر عن مجرد تشكك حيال حالة السعار المعمم والموحد لحلف كامل في التضليل والفبركة، وليمارس هكذا شيئا من واجباته كيسار في كشف زيف صناعة الكذب الحربية هذه التي تجرف كل شيء في طريقها بغية تكييف وتشكيل رأي عام موجَّه و منمَّط. لكن لا شيء من هذا حصل.

هذا اليسار، يقول **لوسوردو**، يختفي ببراعة **" عندما يكون مطالَبا بموقف"**، ليس فقط ضد النظام الرأسمالي، بل أيضا وبالأخص، ضد **" عملية الاستقطاب الاجتماعي الجارية وإعادة التوزيع الكثيفة للعائدات لصالح الثروات الكبرى، وهي ثروات طفيلية في الغالب الأعم"**، وضد العودة المتجددة **"للحروب الاستعمارية والاستعمارية الجديدة على أوسع نطاق"**، وضد سياسة **"الحد من الدائرة العمومية وتحريفها، الناجمة عن البلوقراطية وعن صناعة كذب تتقوى وتزدهر أكثر فأكثر، وتتطرف في شذوذها على نحو لم يسبق له مثيل"**(17).

وقد قادت تقلبات مزاج هذا اليسار **لوسوردو** إلى الحديث عن **لعن وإدانة الذاكرة** [damnatiomemoriae]، وإنه ليمكننا ـ انطلاقا بالضبط من هذه المقولة ـ أن نفهم استسلام قسم كبير من اليسار الغربي، حيث طبقات المثقفين، الميالة أكثر إلى أن تأخذ بجدية مرعبة كل الأوهام الأخلاقية التي تغذيها البورجوازية عن نفسها ـ حسب تعبير لماركس ـ تمارس نفوذا عظيما.

أخطر من هذا، فإن واقع كون اليسار الغربي، هو الهدف المباشر لما يسميه **لوسوردو "إرهاب السخط"**[18]: جعل اليسار والشيوعيين السابقين يستبطنون الدافع الأساس والأعمق للإيديولوجيا السائدة، يعني ذمّ وهجاء إرث الشيوعية من حيث هي حركة صماء وعمياء حيال المبادئ الأخلاقية، ولا يخفون استعدادهم للتضحية بها على مذبح فلسفة التاريخ. وما أن تصبح تلك الدوافع مستبطَنة على نحو سلبي، حتى نرى هؤلاء اليساريين ـ بمناسبة كل نزاع يتم تصويره وإخراجه لمجتمع الفرجة، بتقنيات البسيوار[Psywar] (عُصاب الحرب) كنزاع بين الخير والشر ـ وقد أصابهم الهلع، يتسابقون ليقدموا أنفسهم كأبطال لأخلاقية أكثر تشددا وعدوانية.

هكذا، بدون تحليل عميق لما يعلن وينشر، وبدون أدنى احتياط يوجبُه تعدد المصالح وتناقضها ورهاناتها، تتلقى المنابر الصحفية لليسار إرهابَ تلك النظرة الأولى للأمور، المباشرة والمخدومة والتي تولد بسبب ذلك مفاعيل مبرمجة تماما. ويمكن الاقتصار هنا، للتمثيل، على نموذج واحد فقط هو الحرب في ليبيا. ففي هذا البلد، لم يكن تمرد المجموعات المسلحة والمنظمة برعاية مصالح الاستخبارات البريطانية والأمريكية سوى مقدمة قبل الانتقال إلى صميم الموضوع، والذي كان هو تدخل الغرب العسكري.

ولئن كان الحس السليم في أوضاع كهذه يقتضي التزام أقصى ما يمكن من الحيطة والحذر، ومن التوفر على المعطيات الكافية بخصوص الأحداث الجارية، قبل إصدار أي موقف، فقد رأينا كيف تصرف قائد أكبر نقابة عمالية في إيطاليا(CGIL)، فراح يطلق العنان لتصريحات متهورة واصفا ما يجري بأنه **"إبادة"**.

قبل هذا بعشرين سنة، كانت جريدة ال(UNITA)، التي أسسها **أنطونيو غرامشي**، تخصص صفحتها الأولى كاملة لهذا العنوان المثير: **" إبادة...في بكين"**، وقد انكشفت لاحقا بالطبع حقيقة كل هذه الفبركة. هكذا يساهم مناضلو اليسار، من حيث يدرون أو لا يدرون، في دعم التدخلية العسكرية وإضفاء الشرعية على أعمال القصف الوحشية.

لم يكن سرا ولا لغزا بالنسبة لأحد، أن الأعمال العسكرية ضد ليبيا، كانت تستهدف إطلاق سيكس ـ بيكو جديدة [Sykes-Picot]، أي اتفاقية جديدة على تقاسم الشرق الأوسط. ولكن، بينما كانت بعض التدخلات الصحفية وبعض المحللين يقرون بالطبيعة الاستعمارية لهذه الحرب، وبينما كانت إيطاليا نفسها لا تخفي خشيتها وشكوكها حيال الاندفاع الجامح لفرنسا، ها هي **سوزانا كاموسو**[Susanna Camusso]، السكرتيرة العامة لأهم نقابة للعمال الطليان، تلقي خطابا ناريا من أجل استنكار وإدانة ترددات الحكومة وتحريضها إياها على التدخل العسكري ! كل هذا، هل هو فقط غياب لليسار؟ كلا، يجيب **لوسوردو**، فالأمر في نظره يتجاوز ذلك إلى مستوى السقوط ضحية حالة نفسية تمزقها نوازع متقاطبة، كما تبرهن على ذلك الحالة المزرية لشخصية قضت حياتها كلها مناضلة في الحزب الشيوعي الإيطالي وهي **روسانا روساندا**[Rossana Possanda]، الشبيهة بأسطورة في أعين اليسار الأوروبي. هذه الأسطورة، بلغ بها الأمر، أن تتدخل، على أعمدة جريدة يسارية هي **"إيل مانفستو"** [Il Manifesto]، مطالبة بالتخلي عن أي "حذر" أو تحفظ حيال الأحداث الجارية، ومناشدة بتقديم دعم حاسم للمتمردين الليبيين (الذين هم في حقيقتهم أشد الارهابيين المتأسلمين قسوة ووحشية في العالم)، وذلك، دون أن يرف لها جفن جراء الحرب اللاإنسانية التي كان يتم التحضير لها.

امرأتان إذن، وشيوعيتان فوق ذلك، تحرضان على الحرب؛ الأولى داست على كل التقليد المعادي للاستعمار داخل الحركة العمالية والنقابية، كما على التقليد المعادي للحرب. وبدل أن تطالب بتقليص أعباء الفاتورة العسكرية، الذي أصبح ضرورة أكثر من أي وقت مضى بالنظر لتراجع نفقات الدولة الاجتماعية المفروض باسم التقشف،

تجتهد الزعيمة النقابية في استكشاف سبل مبتكرة تخدم في النهاية تثبيت وتوسيع سياسات التقشف إياها!

أما حالة **روسانا روساندا**، فتكشف حسب **لوسوردو**، حالة الخراب الثقافي والسياسي التي اجتاحت اليسار إلى درجة أنسته تقلبات الحرب الاستعمارية الإيطالية التي كانت، قبل مائة عام، قد انفلتت تماما من كل حدود، ولم تسلم من ممارسات إبادة[19].

ما يزال إرهاب السخط ماضيا في تفخيخ اليسار، وفي الاشتغال على نحو فتاك بمنتهى الروعة، كما يقول **لوسوردو**، وهو ينشر إما أكاذيب كاملة وصافية، وإما أنصاف حقائق، ويولّد في معظم الحالات من الضحايا أضعاف أضعاف ما يدعي أنه يحمي: **"إن التصوير الكاذب والمزوّر للنزاع الليبي كإبادة جماعية لمدنيين عُزّل بدون حراك، سمح للآلة العسكرية البالغة الضخامة بتعريض عشرات الآلاف من الناس لمجازر إجرامية، بدون أن تثير أدنى اعتراض في الرأي العام، بل هي بالعكس، تحصل على مباركته"**[20]

3- من أجل الخروج من الغرب

قِلّةٌ هم الفلاسفة الأوروبيون الذين ألحوا على الفصل الاستعماري المشين، أو أدانوا بوضوح وصرامة، فظاعات الماضي الاستعماري للبلدان التي تنصّب نفسها اليوم كقلعة للحرية وحقوق الإنسان. ولكن **دومينيكو لوسوردو** يأبى إلا أن يجعل من هذا الموضوع الحارق، انشغاله المفضل، كيما ينعش ذاكرة هذا الغرب واضعا إياه وجها لوجه أمام مسؤوليته الحاضرة والماضية.

على أن المفارقة تكمن في أن عددا من المفكرين الغربيين ليسوا متفقين حتى على تعريف الغرب ذاته، وحول من له حق ادعاء الانتساب لدائرته ومن هو مقصي منها. ولئن كان هذا الخطاب الملتبس والتبسيطي، قد تقوى واحتد في الفترة الأخيرة مع بروز الوطنيات الشوفينية العدوانية، وإعادة اكتشاف فضائل الغرب الاستثنائية عند

اليمين كما عند بعض اليسار الإصلاحي على السواء. ولكن **لوسوردو**، يفضح الأساس العنصري لهذا الغرب ويضع ممثليه في تناقض صارخ.

منذ زمان، تم طرد كارل **ماركس** [K. Marx] من الغرب الأصيل، وبعده **لينين** [I.V. Lénine] الذي اعتبره **لويس ديمون** [Louis Dumont] ثمرة لرد فعل روسيا ضد الغرب[21]. **هيجل** [G.W.F Hegel] أيضا، لاقى نفس المصير، وكان موضع نيران نقد واتهام مزدوج؛ أحيانا، باعتباره مسؤولا عن التحولات السياسية التي شهدتها ألمانيا، وكذا عن تلك التي عرفتها روسيا على إثر ثورة أكتوبر الاشتراكية، وأحيانا أخرى، بكون انتمائه ذاته للغرب أمرا مشكوكا فيه، وهذا حال التقليد الفلسفي الألماني في مجمله. تذهب الكاتبة الألمانية **هيلا مانت** [Hella Mandt] في كتابها: **نظرية الطغيان وحق المقاومة** إلى حد القول بأنه ليس فقط فكر **كانط** السياسي [E. Kant] ولا فكر **هيجل** السياسي، هما ما يوجد في تناقض صارخ مع الفكرة الغربية، بل أيضا كل النظرية البورجوازية في ألمانيا[22]. وكان عالم الاجتماع **شومبيتر**[Schumpeter] يزعم القدرة على إنقاذ كانط من هذه اللوثة. ومن أجل ذلك، يقدو وصفة شافية، لا تتطلب أكثر من إعادة تثمين ما يحتويه فكر هذا الأخير من تأثيرات انجليزية، يعتبر شومبيتر نفسَه هو مكتشفها الأول. وحتى في أيامنا هذه، لانعدم رجلا **كدارندورف**[Dahrendorf] يقول ويؤكد أن كانط اكتشف وطوّر التقليد الإنجليزي من أجل المانيا، وأكثر، من أجل بروسيا.

هكذا، يستنتج لوسوردو، سيتوجب على كانط، من أجل أن يُعتبر مواطنا للغرب، ويُعاد له الاعتبار بالتالي، أن يقبل بدئيا إلحاقه بالتقليد الأنجلوـ ساكسوني، ويصبح بذلك ضحية لنوع من "الضّمّ" (Anschluss)، بعد الوفاة (كما فعل هتلر بالنمسا). نعم، كانط الفيلسوف، الذي انخرط في سجال محتدم، خصوصا في الفترة التي كان يكتب فيها كتاب **من أجل سلام دائم**، مع البلد الذي كان يقود التحالف المضاد لفرنسا والمضاد للثورة، سجال لم يتردد خلاله كانط في أن يعرف **"بيت"**[Pitt]، رئيس الحكومة الإنجليزية ك"**عدو للنوع البشري**". وإذن، يصبح كانط، عنوة ودون أن يأخذ أحد رأيه، مواطنا شرفيا في ما كان حدده **داهندورف** ك"جزيرة **"بيت"**[Beat] رغم أنها بالقطع ليست كاملة، يعني بريطانيا العظمى التي تمثل بالنسبة

لفيلسوف كونيغسبيرغ [Königsberg] "**الأمة الأكثر فجورا وانعدام أخلاق**"، والتي لا ترى في " **باقي الشعوب والناس الآخرين**" سوى "**زوائد**" أو " **أدوات**" تخدم إرادة السيطرة لديها.

بيد أن هذه المسطرة القضائية الفريدة من نوعها التي بمقتضاها، يُبرأ ويُثاب مفكر ألماني أو يُدان تبعاً لما إذا كان قد توفق أم لا في الحصول على شهادة إقرار بمواطنته الغربية، هي أمر شائع وبالغ الانتشار في الوسط الثقافي الأوروبي، فنحن نجده حتى عند كاتب مثل **هابرماس**[Habermas] الذي كان يَرجع الحدَّ أو النقص الجوهري عند **هيجل** إلى "**استلاب هذا الأخير للفكر الغربي**".

بإمكاننا المضي في تعداد الموضوعات التي يفضحها **لوسوردو** عند **هابرماس** في التصريحات الجديدة لهذا الأخير حول الغرب المسيحي والحداثة. ففي مقابلة معه بعنوان: "إسرائيل أم أثينا"، ينافح **هابرماس** عن الفكرة الكلاسيكية التي بمقتضاها لا يمكن للحداثة أن تبزغ وتترعرع سوى في قلب الغرب، نظرا لعوامل دينية، ثقافية واجتماعية: فهذه الحداثة، لم يمكنها مثلا أن تبرز في العالم الذي سيطرت عليه البوذية. فقط في العالم الغربي، تجمعت الشروط المعرفية لبناء وعي حديث، ولعبت المسيحية دورا محدّداً في ميلاد التحديث. يقول:" **من وجهة نظر سوسيولوجية، لم يكن أبدا بإمكان الأشكال الحديثة للقانون المجرد، وللعلم التجريبي والفن، أن تتطور في استقلال عن الأشكال المنظِّمة للمسيحية المتأثرة بالتراث الإغريقي، وللكنيسة الرومانية**[23].

هذا كله أمر خاطئ تمام الخطأ. ولا يقل عنه خطأ أيضا، القول بأن " **فكرة الله نفسها ـ فكرة خالق مخَلِّص واحد وغير مدرك ـ كانت قد مثلت انبثاق أفق جديد تماما بالمقارنة مع الحكايات الأسطورية. فقد كان الفكر النهائي يحتل عالَماً محتمَلاً متعاليا بالنسبة لكل شيء ينتمي لهذا العالم.** وهنا، قد يخيل للمرء أن **هابرماس** لم يقرأ أبدا وقطعا كتاب **ماهية المسيحية**، حيث تناول **فويرباخ** [L. Feuerbach] بإسهاب هذه المشكلة، فبيّن أن الإله الخالق هو أكبر مبدأ عملي للعالم، وأن الديانة التوحيدية هي الأنانية في شكل ديني. صحيح أن هذه الأنانية يمكن أن تمنح المؤمن

مبدأ حياة صلب وحازم، ولكنها "**تجعل منه نظريا كائنا محدود الأفق بسبب لا مبالاته بكل ما ليس له علاقة مباشرة بخيره الخاص**"(24).

وإذن، خلافا لما يقوله هابرماس، لا يمكن للعلم أن ينشأ من هذه النظرة الدائرية للعالم. إن العلم، يكتب فويرباخ، "**شأنه شأن الفن، لا يمكن أن ينشأ إلا في أحضان اعتقاد ديني تعددي، ذلك أن الاعتقاد المبني على تعددية الآلهة هو ما يشكل المعنى الذي ينفتح بدون غيرة ولا تمييز حيال أي جمال أو خير، حيال معنى العالم والكون**"(25).

ولكن، يستأنف هابرماس، على خلاف المناطق الخاضعة للبوذية التي لم تتمكن أبد من توليد شروط انبثاق حداثة، "**لم تُرض المسيحية في الغرب الافتراضاتِ المعرفيةَ لبنية حديثة للوعي فقط، ولكنها أيضا، سهّلت وحفّزت اندفاعات سبق أن توسع في دراستها ماكس فيبر** [M. Weber] **في أبحاثه عن الأخلاقيات الاقتصادية. فالمسيحية الغربية لا تمثل مجرد سابقة أو محفز من أجل إدراك الحداثة المعياري لذاتها من حيث هي كذلك**". ماذا تمثل إذن هذه المسيحية الغربية؟ إنها تمثل وتشتمل في ذاتها على كل فتوحات الحداثة الدالة، يجيب **هابرماس**. فمع المسيحية، **لنا الكونية المساواتية التي منها تُشتق الحرية، والتواطؤ على التضامن، والاستقلالية في قيادة الحياة الخاصة وفي الانعتاق، ولنا الوعي الأخلاقي الفردي وحقوق الإنسان والديمقراطية...إنه الميراث المباشر للأخلاقية العبرانية وللعدالة وأخلاقية المحبة المسيحية**".

يا لخطورة هذه الأقوال، خصوصا إذا ما نحن توقفنا عند حمولتها اللاتاريخية. وهي علاوة على ذلك، لا تزيد عن كونها مجرد تلويك واجترار لأفكار موجودة قبلا عند مفكرين كثر من مفكري القرن الماضي. فنحن نجدها مثلا عند **بنديتو كروشه** [B. Croce] كما عند **ماكس فيبر** [M. Wrber]، ولكننا، والحق يقال، لم نكن لنتوقع ورودها على لسان **هابرماس** أيضا.

إن الحداثة، من حيث هي تأكيد للتسامح واحترام قيمة حياة الكائن الحي، وكرامته، واستقلالية وحرية الشخص، والتي يحاول البعض إردافها بالمسيحية، لا تأتينا من

المسيحية عبر تطور جوّاني ومستقيم فيها، وإنما هي مكاسب تحققت بالضبط ضد نوايا المسيحية ونوايا كل دين[26].

لا يمكن للكنيسة التي أحرقت **جيوردانو برينو** [Giordano Bruno]، كما يقول الفيلسوف الإيطالي **فرانكو لومباردي** [Franco Lombardi] أن تطرح نفسها متراسا للفكر الحديث. وحتى حيث تطورت وحين تحررت، فروح الحداثة هي التي ألهمتها وسددت خطاها، وليس العكس. إن مبدأ العالَم الحديث هو مبدأ علماني. وهي علمانية أيضا تلك الفكرة التي بمقتضاها يتجلى الله في كل فرد، وإذن كل فرد هو كيان مقدس. إنها فكرة تأتينا من عصر النهضة وتجد جذرها في التيار الرشدي. ويستند العالم الحديث لمبدأ التسامح، واحترام كل رأي وكل اعتقاد. وليس هذ المبدأ تحيينا لمبدأ ديني ما ـ اللهم ما كان من لعب بالألفاظ ـ بل هو بالأحرى مبدأ إنساني[27]. ولا يجب هنا أن ننسى أن نقطة الاحتكاك بين الدين والعالم الحديث، تكمن في الميل المحافظ لكل حقيقة من طبيعة لاهوتية نحو التباين والتصادم مع مبدا الحرية الفردية.

لكن الانتماء لحضارة ألفية، مهما تكن درجة تطورها وفتوحاتها العلمية، لا يبرر على أي نحو من الأنحاء، موقف التعالي أو الوقاحة أو اضطهاد الشعوب الأخرى. هذا هو جوهر النقد الذي يُخضع له لوسوردو الغربَ، وهو نقد يعيد ربط الصلة بدرس القائد البلشفي لينين، القارئ الشغوف بهيجل وماركس، المتيّم بالثقافة الغربية والعدو اللدود للأوتوقراطية القيصرية وللاستبداد الآسيوي.

لا أحد ينكر درجة التقدم الأوروبي على صعد مختلفة؛ ففي أوربا توجد صحافة حرة إلى هذا الحد أو ذاك، وتمثيل شعبي، وتباري انتخابي للأحزاب السياسية، بينما في آسيا لا يوجد شيء من هذا. هناك، فقط استبداد وجهل للجماهير الشعبية. ومع ذلك، فإرادة انعتاق وتحرر هذه البلدان، وعملية تعلمها أرقى فتوحات التقليد الثقافي والسياسي الغربي، الضرورية، والتي لا مناص منها، كل هذا ينتهي بهذه البلدان إلى الاصطدام، في مجابهات لا متكافئة ومدمرة، مع القوى الاستعمارية[28].

إن الفكرة الفضفاضة لأوروبا متقدمة وآسيا متخلفة، هي حسب لينين فكرة لا يعادل خطأَها سوى خبثُها، بل إن عكسها هو الصحيح تماما في أيامنا هذه: "**ففي آسيا تتطور وتتسع وتتقوى في كل مكان حركة ديمقراطية عتيدة...مئات الملايين من الناس يفتحون أعينهم على الحياة، على النور وعلى الحرية. فماذا عن أوربا المتقدمة؟ إنها تنهب وتخرب الصين، وفي الصين تقدم الدعم لأعداء الديمقراطية ولأعداء الحرية**"[29]. وإذا ما تصادف أن حاولت القوى التقدمية التصدي لمخططات النهب الاستعمارية التي تحيكها البورجوازية الأوروبية، فماذا سيحصل؟ سيحصل أن " أوروبا "المتقدمة" سترفع عقيرتها بالصراخ، في طقس ما قبل حربي، وهي تستدعي وتذكر بأفضالها ومكرماتها على العالم من حضارة ونظام وثقافة ووطن! وبعد ذلك، ستعطي حق التدخل لحجج أكثر جدية: الحديد والنار كيما تسحق هذه الجمهورية الآسيوية "المتخلفة". كل أوربا تتزعم وتقود، وكل البورجوازية الأوروبية تتحالف مع كل قوى الرجعية والعصور الوسطى في الصين"[30].

انقلوا هذا الخطاب إلى الوقت الحاضر، طبقوه على الصومال وليبيا والعراق وسوريا، وسترون ألا شيء تغير منذ الحروب الاستعمارية للقرن التاسع عشر. الغرب هو من خلق الإخوان المسلمين قبل قرن من الآن، والغرب هو من يرعى ويمول ويسلح اليوم القتلة الإرهابيين، آكلي أكباد الأطفال، قاطعي الرؤوس، ومستبيحي القبور...هو من أوصى وحرض على تطبيق الشريعة في البلدان المسماة محررة. وبكلمة واحدة، هذا الغرب المجرم، هو من ألقى بنا في بحر الظلمات.

كانت المحافظة عل العلاقات الفيودالية أو شبه الفيودالية إحدى الدعامات البنيوية في السياسة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة للغرب. ولهذا بالضبط كان لينين يظهر صرامة كبيرة في النضال ضد القوى الدينية الرجعية التي كانت وظيفتها وماتزال هي منع وإعاقة صحوة شعوبها. وكان دائم التحذير لثوريي عصره من خطر مجاملة الحركات الدينية، وهو الخطر الذي سيسقط فيه مع ذلك، بعد عقود، عدد من شيوعيي العالم العربي، ومن يساريه أيضا. "**يجب النضال**، يقول لينين، **ضد رجال الدين والعناصر الرجعية القروسطية الأخرى التي تتمتع بنفوذ في هذه المناطق، يجب النضال ضد نزعة بناء رابطة عبر-إسلامية وضد كل الحركات المماثلة التي تعمل**

على بلبلة حركة التحرر الموجهة ضد الامبريالية الإنجليزية والأمريكية، وعلى تدعيم سلطة الخانات [Khans] **والمُلاوات** [Mullahs] **وكبار الفيوداليين"**[31].

تستدعي الايديولوجيا الاستعمارية أيضا ضرورة تصدير الحضارة للعالم، غير أن لينين يفضح تهافت هذا الادعاء مستندا على مثال حرب إيطاليا على ليبيا، هذه "**الحرب الاستعمارية النموذجية ضد دولة مدنية في القرن العشرين**". نحن نرى **"أمة مدنية ودستورية"**، توظف في عملها النبيل لنشر الحضارة **" حرابا، ورصاصا، وحبالا، ونارا، واغتصابات"**، وبالجملة، **"مجازر"**. والواقع أن هذه الحرب الاستعمارية (والتي لا تختلف في شيء عن تلك التي يستأنفها اليوم **بيرلوسكوني، وساركوزي، وكامرون وأوباما**)، هي" **مجازر مدنيين، كاملة التنظيم، مجازر عربية بأسلحة بالغة التطور**"[32]. في مجازر ناشري الحضارة هؤلاء، ضد أغيارهم المفترضين برابرة، كانت القوى الأوروبية قد تواطأت بشكل لافت بمناسبة غزوها العقابي للصين في 1990، وقد حشدت في حرب صليبية متضامنة قوى كل هذا الغرب. وها نحن نرى كيف تتكرر وتتعدد منذئذ، وبوسائل متطورة أكثر فأكثر من حيث الوحشية، ذات الحروب حيث الغزاة هم أنفسهم كما الضحايا هم أنفسهم، أي باقي العالم؛ رأينا ذلك في العراق، ورأيناه في ليبيا، وها نحن نراه في سوريا.

وهاكم ما كان **برنار هنري ليفي** القرن التاسع عشر، **ألكسيس دو توكفيل** [A. de Tocqueville] قد كتب حول الحملة الانجليزية ضد الصين:" **لا أملك إلا أن أبتهج كثيرا لفكرة غزو هذه الإمبراطورية من طرف جيش أوروبي. هو ذا إذن حراك أوربا وعنفوانها يُجابه أخيرا جمود صين عفا عليها الزمن. إنه لحدث عظيم، خصوصا عندما ندرك بأنه ليس سوى التتمة، والنقطة الأخيرة في سلسلة أحداث من نفس الطبيعة تدفع كلها بالتدريج العرق الأوروبي خارج حدوده، وتُخضِع لإمبراطوريته أو لنفوذه بالتتابع، كل الأعراق الأخرى. ولقد حصل لنا في أيامنا هذه، شرف وغبطة أن نكون شهودا على حدث جلل يفوق في حجمه واستثنائيته حدث إقامة الامبراطورية الرومانية. إنه حدث استعباد أربعة أخماس العالم من طرف الخمس الباقي. حقا، الرجال صغار، لكن الأحداث عظيمة"**[33].

عند انتهائها من كل مجزرة، تحتفل القوى الغربية مشتركة بالنهاية السعيدة لمخططاتها، ونجاح" رسالتها الحضارية" والمحضِّرة. نتذكر جميعا كيف انتشى الغرب على إثر حربه العدوانية الأحدث على ليبيا، وكيف رقص معتزا ومفاخرا بحربه النظيفة، والتي عنى بها طبعا أنه لم يفقد ولو جنديا واحدا فيها. هذا الموقف الكلبي، ليس مع ذلك وليد البارحة، بل له جذور تاريخية طبعت كل الطور الاستعماري. ومرة أخرى، كان **لينين،** بفضل نظرته الثاقبة، هو من فضح خداع الغرب ولا أخلاقيته. **ودومينيكو لوسوردو** أيضا، على خطى **لينين،** يستأنف مهمة كشف أكاذيب الغرب، مستشهدا بأقوال **لينين.** إنما يجب أن نُبقي نظرنا مصوبا دائما نحو التطورات الدراماتيكية الجديدة التي كان العالم العربي مسرحا لها من أجل تكوين صورة أشمل عن المسألة. "**حتى المجازر والإبادات الجماعية، يكتب لوسوردو، لم تعد تكفي لتوقظ ضمير هذا الغرب الليبرالي والمسيحي، فهو ينكر على الشعوب المغلوبة والمسحوقة حتى شرف السلاح. يرفض حراس الحضارة الغربيون حتى أن يُسمّوا حملاتهم الاستعمارية حروبا** "[34]. هم يرفضون ذلك، كما يكتب **لينين،** لأن حروبهم " **في الغالب الأعم، تشبه بالأحرى مجازر وحشية، وإبادات لسكان عزل بدون مقاومة ولا سلاح**"[35]. وهو موضوع، يضيف **لوسوردو،** لم يكن القائد البلشفي يكفّ عن الإلحاح عليه:" **يفترض الاستعمار سلسلة كاملة من الحروب، هي ليست حروبا بالمعنى الدقيق، وذلك لأنها في الغالب مجرد مجازر لسكان أبرياء بدون دفاع، ولشعوب مستعمرة، تقترفها جيوش امبريالية أوروبية وأمريكية مجهزة بالأسلحة الأكثر تطورا**"[36]. وفي أحسن الفروض، يتابع لينين، ستتحدث القوى الاستعمارية عن "**حروب صغيرة(...)وهي حروب صغيرة قياسا فقط إلى العدد المحدود من القتلى الأوروبيين الذي يتمخض عنها، بينما يتم إزهاق أرواح مئات الآلاف من الناس من مواطني الشعوب المستعمرة(...) هل يمكننا الحديث عن حرب؟ كلا، لا يمكننا الحديث عن حرب، ولذلك، سيتوجب علينا ببساطة أن ننسى كل هذا** "[37].

ولكن، يدقق **لوسوردو،** لا يقود صك الاتهام الذي ينطق به القائد الثوري ضد الامبريالية لا إلى التصفية العدمية لتاريخ الغرب في كليته، ولا إلى استحضار شرق أسطوري وصاف، وهو أيضا لن يقود أبدا إلى الهروب من التاريخ. يتســاءل لينين: "**هل يعني هذا النقد الذاتي، ربما، أن الغرب المادي فاسد؟ أبدا، العكس تماما.**

هذا يعني أن الشرق يتجه بشكل نهائي على ذات الطريق الذي سلكه الغرب، وأن مئات ومئات الآلاف من الناس الآخرين سيساهمون من الآن فصاعدا في النضال من أجل ذات المثل التي كفّ الغرب منذ زمان عن النضال من أجلها "(38). أجل، فساد، ولكن، ليس الفاسد هو الغرب في ذاته، يدقق لينين" **الفاسد هو البورجوازية الغربية**" (39).

يتعلق الأمر إذن عند لوسوردو "**بتملك العناصر الأكثر دلالة في تاريخ الغرب، وألا يغيب عن بالنا أن صك اتهام الغرب نفسه مبني على أساس مفاهيم ومواد بلورتها تيارات فكره وحركاته السياسية الأكثر تقدما، التي عرفت كيف تفكر على نحو نقدي ونقدـ ذاتي في فظاعات غزو وسيطرة على مستوى الكوكب، تستمر همجية الإيديولوجيا السائدة في تجميلها بتصويرها كحرب صليبية ضد "الهمجية" "**(40).

4- حروب استعمارية جديدة / حروب إنسانية :

حصيلة مفجعة وكارثية

بعد سنة 1989 وسقوط جدار برلين، والتي جرى الاحتفال بها باعتبارها سنة نعمة، وجد العالم نفسه وقد أصبح ساحة حروب واجتياحات ما يكاد يهدأ بعضها، حتى يشتعل بعضها الآخر؛ من باناما إلى العراق ومن يوغسلافيا إلى ليبيا وسوريا. ولكن الشرق الأوسط، حيث يرفع الغربُ راية النوايا الحسنة ويُقْسِم بأقدس مقدساته أنه لا يحمل له في جعبته سوى ما تيسر من الحضارة والديمقراطية والسلم، سيصبح مركز كل النزاعات الجديدة. وبعد مئات الآلاف من القتلى، وآلاف الجرحى والمعطوبين، وآلاف من المهَجَّرين، تكشف الأفعال سوء طوية الغرب التي لن تكفي لإخفائها رايات زائفة ومضللة أو بهتان أقوال ماكرة. لا يتعلق الأمر في الحصيلة، فقط بشتى صنوف التدمير المادي المرعبة، فأخطر من هذه وأشد وقعا وإيلاما، صنوف التحطيم النفسية والإثنية. بمناسبة حرب الخليج الأولى، تم تحريض وتأجيج سخط العراقيين الشيعة للتمرد على حكم السنة. وعلى التوالي، ومع تركز الأنظار حول إيران الشيعية، سيتم التوجه بالتحريض هذه المرة نحو السنة كيما يحملوا السلاح ضد الشيعة في العراق وفي سوريا. أما في أيامنا هذه، فها هم، "مجاهدو" "خليفة المسلمين" على

الأرض، القتلة، يطارَدون في العراق وخصوصا في كردستان الانفصالية. في كل هذا الشرق الأوسط، يستدعي الغربُ الدينَ والأصولية الإسلاموية، في معركته ضد الأنظمة المتولدة عن ثورات مناهضة للاستعمار، وضد حركات التحرر الوطني العلمانية، كما نرى بأعيننا في العراق وليبيا، وفي فلسطين حيث دعم الكيان الصهيوني العنصري منظمة "حماس" ضد منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات.

يكتب **لوسوردو**، بشعور طافح بالمرارة، لم نعد نجد له أثرا عند عديد من مثقفينا العرب الذين ارتموا على غير هدى في تمجيد ما سمي ربيعا عربيا: " **مرعبة هي تتمة التدمير والتقتيل: والحال أن بلدانا كالعراق وليبيا وسوريا مهددة بالانقراض كدول وطنية موحدة ومستقلة، تماما كما أن إقامة دولة وطنية للشعب الفلسطيني المكافح، رغم كل الخطوط الحمر المرسومة لها والتي قد تجردها في النهاية من كل مصداقية، لا يفعل الغرب ومعه كل المجتمع الدولي سوى التفرج وإفساح المجال أمام مزيد من الضم والاستيطان والتهويد لما تبقى ليس في فلسطين التاريخية، بل في فلسطين "الشرعية الدولية" ذاتها**"[41].

أما العواقب المفجعة لهذه الهجمة الجديدة لقوى الاستعمار الجديد، فتتحملها النساء وقضيتهن مع كل الأسف؛ والحال، إذا كانت الثورات المناهضة للاستعمار في الشرق الأوسط قد حققت تقدما لا ينكر لقضية تحرر النساء رغم مقاومات التقاليد والأعراف الأبوية والذكورية المرفوعة كلها إلى درجة القداسة عبر قرون من سيادة التقليد الديني، فإن الغرب استعمل هذا التقليد الديني، واستغل كذلك البيئة التي تسود فيها سلطة الذكور لتحقيق وإنجاز برنامجه، برنامج النهب الامبريالي. وطبعا، كانت النتائج، يقول **لوسوردو** مدمرة: ففي ليبيا، سيُعيد القسم الدستوري في المحكمة العليا بطرابلس، العملَ بتعدد الزوجات باسم الشريعة، القانون الإسلامي. غير أن هذا الأمر، لم يكن ليشكل منعطفا مفاجئا أو غير متوقع، كما يؤكد **لوسوردو**، مادام من **"فرضته طائرات حلف الناتو زعيما، والمدعوم من قبل الميليشيات [الإسلاموية] وأموال ملكيات الخليج، لم يتأخر في أن يعلن** [في "خطاب النصر" الذي كان ألقاه بتاريخ 28 أكتوبر 2011] **أن كل رجل في ليبيا الجديدة سيكون له الحق في أن يتزوج مثنى وثلاث ورباع، في احترام تام لأحكام القرآن**". وإذن،

يستنتج **لوسوردو** عن حق بأن الثورة المضادة الاستعمارية الجديدة التي تضرب العالم العربي، هي أيضا **"ثورة مضادة معادية للنساء"**[42].

ليس في ليبيا الجديدة فقط، بل في سوريا أيضا، حيث الكتلة الكبرى في المَهجَّرين من النساء اللواتي يعانين وضعا شديد الخصوصية، بسبب إعدادهن للبيع كجواري ومستعبدات لأغنياء السعودية وبلدان الخليج. وهكذا، يجد أعضاء هذه الأرستوقراطية الفاسدة والطفيلية، المدللة والمحمية من طرف الغرب أنفسهم في وضع يعود عليهم بمكسب مزدوج من سياسة زعزعة الاستقرار التي ينتهجونها في سوريا: إضعاف نظام علماني، وحتى تكفيره بسبب تعزيزه لتحرر النساء، من جهة، ومن جهة أخرى، الحصول بأرخص الأثمان على فتيات جميلات، وحتى طفلات.

ليس ثمة أدنى شك، يقول **لوسوردو،** في أن هذا العمل الشائن نتيجة تظافر جهود أكثر من بلد منخرط في جريمة العدوان على سوريا وزعزعة استقرارها، وعلى رأسها الغرب، مدعوما بتغطية السلطة والدعاة السعوديين، وبأموال قطر، وبدور تركي وليبي جديد، نقل المخطط إلى دائرة التنفيذ...وهؤلاء كلهم تلقوا الدعم السياسي أو على الأقل مباركة واشنطن وبروكسيل. ففور بداية الأزمة، فتحت تركيا، العضو في الحلف الأطلسي حدودها مع سوريا في وجه المقاتلين الإسلامويين المستقطبين من كل حدب وصوب في العالم بما في ذلك من الغرب ذاته. وبموازاة تدفق الأسلحة والمال وأعتدة أخرى على ساحة المعركة، كانت تتدفق أيضا الفتيات والقاصرات لتلبية حاجيات الدعارة المقدسة، حاجيات جهاد النكاح.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نرى بأعيننا كيف تعود العبودية الجنسية على نحو مثير للاشمئزاز. كما نرى بروزا ملفتا لتجدد عدم اكتراث الغرب بمصير النساء، ومقاومته لأي إجراء يحد من تدفق قطعان المغتصبين إلى سوريا، القادمين من البلدان "المحررة" حديثا من طرف الحلف الأطلسي.

فلنقارن التحليل الرزين والدقيق الذي يقدمه **دومينيكو لوسوردو** بشأن الوضعية السورية بموقف **سلامة كيلة**[43]، أحد المثقفين الفلسطينيين الذي يعيش من زمن طويل في سوريا، ويستمر في الحديث عن مأساة البلد الذي آواه واحتضنه تحت مسمى الثورة، وفي إظهار حقد شرس ضد الحكومة السورية والجيش العربي السوري.

نحن أمام مثال واضح ليسار أصم وأعمى حيال فواجع النساء، ولم لا يكون متواطئا مع الجرائم المرتكبة من طرف المغتصبين وآكلي لحم البشر الإسلامويين؟
واليسار الغربي؟ لنأخذ المثال اليوغسلافي. فبعد انتصار الولايات المتحدة وحلفائها وتابعيها، ظهر مقال في "الأنترناشنال هيرالد تريبيون"، يحتفل بهذا الحدث بالتعابير التالية: "**إن كان ثمة من درس يتعين استخلاصه من كوسوفو، فهو هذا، والذي يجب أن يأخذ علما به كل العالم: الحلف الأطلسي يستطيع ويريد أن يقوم بكل ما هو ضروري للدفاع عن مصالحه**". وهذا مؤشر لا جدال فيه على انتصار الكلبية، كما يعلق **لوسوردو:** إذ تم إعلان إرادة القوة بصفاقة وقسوة بحيث لم يعد في حاجة إلى التبرير أو إضفاء الشرعية على ذاته بالرجوع إلى قيم أو معايير كونية.
ولننتقل الآن إلى فحص الخطاب الذي طوره أشهر فيلسوفين في عصرنا ربما، هما **يورغن هابرماس** و **نوربيرتو بوبيو.** حتى هاتان القامتان لم تتحفظا في دعم الحرب بكل اندفاع وعناد. وإلى ذلك، يسهوان عن المصالح المادية والنزاع الجيوـ سياسي للحروب التي أطلقها الحلف الأطلسي من القمقم. لم نعد نستنشق في الأجواء المستجدة عند هؤلاء، يقول **لوسوردو**، سوى هواء تمت تنقيته بعناية بحيث لا نجد سوى الحقوق الإنسانية، والمبادئ الأخلاقية، والطبيعة الإنسانية حصريا للحرب على يوغسلافيا. وهذا خطاب أرواح طيبة وخيّرة، ولكن كلا الخطابين، الكلبي منهما كما خطاب الأرواح الخيرة، لم يعودا متعارضين في الجوهر، بل الأصح الحديث عن تقسيم عمل فقط: فأولئك الذين كانوا مدعوين لحفز عمليات حربية نشطة، يعبرون بغلظة وفضاضة أكبر من هؤلاء، **كهابرماس وبوبيو**، الذين انخرطوا في مهمة إضفاء الشرعية والتزيين. وطبعا، فالخطاب الأول، تحت راية الواقعية السياسية [Realpolitik]يتميز على الأقل بفضيلة الوضوح.
وبيمنا كان **بوبيو** يجتهد على مدى أسابيع في "دحض" أولئك الذين تساورهم الشكوك حول الطابع الأخلاقي العادل للحرب ضد يوغسلافيا، راح **هابرماس** أبعد من ذلك؛ ففي مقال له بالجريدة الألمانية "دي تزايت" [Die Zeit](أبريل 1999)، تحت عنوان **"البهيمية والإنسانية"**، كتب مزدريا: كل " **ما يتم الدفع به من شك، من حيث هو نقد للإيديولوجيا"** ضد الاعتبارات ذات الطبيعة الكونية الموجبة للحرب كما قدمها وشرحها زعماء الغرب. لا، لا وجود ثمة لأية مصلحة مادية أو جيوـ سياسية

في تدخل يصفه هابرماس بأنه "**تدخل صعب، فيه مجازفة وخطورة**"..." **وما يمكن لهيرمينوطيقا الاشتباه أن تهاجم به الضربة ضد يوغسلافيا هو بالأحرى شيء هزيل**".
ولكن لوسوردو يسجل معترضا أن المرء لا يحتاج هنا ليكون عالِم استراتيجيا، فالحد الأدنى من الإلمام بالتاريخ، يكفي لمعرفة الدور الجيوـ سياسي الهام الذي لعبه البلقان طوال الحربين العالميتين، ومازال يلعبه بعد أن اختزلت الولايات المتحدة كوسوفو إلى مجرد شبه مستعمرة تقيم عليها قاعدة "كامب بوندستيل" [Camp Bondsteel]. ولذلك، فات فيلسوفَنا الألماني، يتابع لوسورد، أن يقرأ ما كتبه **بريزينسكي** قائلا:" **تاريخيا، مثلت البلقان على وجه التحديد قيمة جيوـ سياسية كامنة في الصراع من أجل التفوق الأوروبي**".
هي انزلاقات خطرة، ونحن لا نجدها فقط عند البسار المسمى معتدلا، بل نجدها أيضا عند كُتاب فرضوا أنفسهم كمراجع بالنسبة لليسار الجذري. يكتب **هارت**[Hardt] و**نيكري**[Negri]، مؤلفا "**الإمبراطورية**"، قائلين عن يوغسلافيا: "**يجب أن نقر بأن هذه ليست عملية للإمبريالية الأمريكية، إنها عملية عالمية (أو بالأصح عابرة للأوطان والقوميات). وأهدافها لا تمليها مصالح قومية ضيقة للولايات المتحدة: إن غايتها فعلا هي حماية حقوق الإنسان (أو بالأحرى الحياة الإنسانية)**".
ومثل هذه الحجج، يقول لوسوردو، تفضح دفاعا واصطفافا مستجديْن وإشكاليْن مع الولايات المتحدة، وهو انحراف مستغرَب ليسار يُلهم حركات الشبيبة الغربية الاحتجاجية.
ليس **لوسوردو** فقط، بل ها هي أيضا **نادين روزا –روسو** [Nadine Rosa-Rosso]، الناشطة البلجيكية، في قراءة نقدية بارعة ل "الإمبراطورية"، تعرّي أمام الملإ، ضلال هذين الكاتبين، وهرولتهما زحفا على البطون متطوعين للدفاع عن الإمبريالية، وهما (**طوني نيكري** و**ميكائيل هارت**)، اللذان يجري تسويقهما في العالم كمنظّريْن لليسار الجديد الراديكالي.
وإذ أضم صوتي **لنادين روزاـ روسو**، ضد التحريفية المحدثة المذهلة حقا عند هذين الكاتبين، أوافقها القول بأن كتاب" **الإمبراطورية**"، الذي رفعته الحملة الصحافة المكثفة، على طريقة شهود الزور، إلى مستوى إنجيل لليسار الجديد، ما هو في حقيقته سوى عمل يجدر به أن يُصنف كفتح مبين في نوع أدبي جديد، هو **النصب**

الفكري. ويكمن هذا النصب، كما تقول **نادين روزا-روسو**، في تشييد بناء نظري كامل، مجرد، ومعبر عنه بألفاظ في غير متناول السواد الأعظم من الناس، والكل، بدون الخروج بأية خلاصات عملية(44).

وها هو مثال واحد دال على هذه البضاعة الفاسدة، يتعلق بحرب الخليج: " **لا يُدار الأمن العالمي الأمريكي بمقتضى مصلحة امبرياليـــة وإنما بمقتضى مصلحة امبراطورية** ". هذا الإثبات، هو مقدمة لعرض الأطروحة المركزية التي بمقتضاها يتم تفسير واستنتاج لماذا لم تعد هناك حروب إمبريالية. استبدِلوا إذن كلمة "**جيش**" بكلمة " **أمن** "، وسترون، كما في ألعاب سحرية، كيف ستختفي الحرب، وكيف ستجدون مكانها " **عملية أمنية** ". ثم عوِّضوا "**امبريالية** " ب " **امبراطورية** "، وهكذا يكتمل الدور فلا يعود أمامنا، والحق يقال، أية حروب امبريالية! وفي هذه الحالة، سيكون على أطفال العراق، كما تقول نادين، الذين هلكوا من جراء حصار ظالم وجائر، وعلى مئات الآلاف من الجنود والمدنيين العراقيين ضحايا همجية التقتيل الأمريكي في 1991، المطالبة بأن يكتب على قبورهم:" **ضحايا عملية أمنية امبراطورية** " !

ولسوء حظهم جميعا، لن يسعفهم كل هذا السحر ولن يكفيهم كل التلفيق والفذلكة الموجودين في العالم، من أجل تغيير أو قلب حقيقة الوقائع: فحرب الخليج كانت حربا امبريالية حقيقية هدفها استغلال ونهب موارد البلدان العربية، وتحذير وتخويف الشعوب المضطهدة من أية محاولة للاستقلال أو لكسر طوق الطاعة والخضوع. والأمر لم يكن نصبا لغويا فقط، فالكتاب إياه، هو محاولة لمراجعة وتحريف الماركسية لصالح رأسمالية محدثة خبيثة، شيطانية، ومفرطة في شيطانيتها إلى الحد الذي نجحت في تدجين منظرِيْن "ماركسيِيْن" مكلفة إياهما بمهمة نشر إنجيلها في كل مكان. يكتب صاحبانا بأن تحقيق بناء السوق العالمية، ينطوي بالضرورة على نهاية الإمبريالية، وهما يستشهدان ب**لينين** حتى من أجل تعزيز هذه الأطروحة. وهذا لعمري وجه آخر من أوجه النصب والاحتيال، وذلك بالضبط، لأن لينين يفكر في الاتجاه المعاكس تماما لهذه الترهة الباطلة؛ فمجيء السوق العالمية هو حسبه إعلان ببداية الامبريالية التي ستذهب بكل تناقضات النظام إلى مستوى لا سابق له في التاريخ. فواقع أن السوق هي من الآن فصاعدا سوق عالمية، وأن كل العالم موزع

بين قوى استعمارية، يعني أن المنافسة تأخذ شكل توزيع ترابي جديد لا يتحقق عموما سوى بواسطة الحرب.

إنما، ها هو الخطر المباشر لفكر **نيكري-هارت**، الذي نراه بأعيننا داهما اليوم في مثال العراق وسوريا: إنه نزع الشرعية عن الدولة الوطنية، ووضع الوحدة الترابية وتعدديتها الإثنية موضع تساؤل. يسعى الاستعمار الجديد إلى تفريغ هذه البلدان واقتلاع سكانها والتطويح بهم كلاجئين لأوروبا وأمريكا، ليُحِل محلهم أفغانا وباكستانيين وليبيين وتونسيين استُقدمت عائلاتهم بأكملها استقداما لتملأ مختلف مدن العراق وسوريا، وهذا برنامج دُرس وخُطط له بعناية من قبل القوى الاستعمارية الجديدة، بغاية العبث بالتشكل الإثني للبلدان العربية وتفكيك وحدتها.

ولكن، ها هما **هارت ونيكري** يُتحفاننا وهما يحللان نضالات التحرر الوطني للقرن العشرين، قائلين بدون وجل أو خجل بأن التحرر الوطني "**هدية مسمومة** "، وبأنه يتعين التخلص من هذا السم بدون إبطاء: يقولان: "**سيكون خطأ جسيما الاحتفاظ بأي حنين لسلطات الدولة الوطنية...فهذه تحمل في ذاتها سلسلة من البنيات والإيديولوجيات القمعية، ولذلك يجب هجران كل استراتيجية ماتزال تقوم على أساسها** ".

تعود **نادين روزا-روس** لتضيف، بأنه على يديْ هذين وأمثالهما، جرى محو كل الحدود حتى إننا لم نعد نميز مثلا بين أمم امبريالية وأمم خاضعة للإمبريالية، تماما كما أُريدَ لنا أن نبتلع بدون مضغ أُحجية انتهاء شيء اسمه الإمبريالية وأن ما يوجد حقيقة هو الإمبراطورية...أما الوجه الآخر لهكذا تصور خطير (تتحدث الكاتبة عن نظرية مجردة، ولكنها في الحقيقة نظرية عينية مطبقة حاليا في سوريا)، فهي الزعم بأن ما يسمى أمما مستقلة لم يعد لها وجود حتى نكون مطالبين بأن ندعمها. فتحت هذا العنوان الفائض بلاغة: " **هدية التحرر الوطني المسمومة** "، يؤكد **هارت ونيكري**، -ليس بدون صفاقة، كما تسجل **نادين**-أنه: " **من الهند إلى الجزائر، ومن كوبا إلى فييتنام، الدولة هي هدية التحرر الوطني المسمومة**"(46). أو:" **أن الوظيفة التقدمية للسيادة الوطنية كانت تصاحبها دائما بنيات قوية من السيطرة الداخليـــة** "(47). أو أيضا: " **أن المعادلة بين الوطنية والتحديث السياسي والاقتصادي، المعلنة من قبل العديد من الزعماء المعادين للاستعمار والامبريالية، من** غاندي **إلى** هو شي منه

وصولا إلى نيلسون مانديلا، **تكشفت في النهاية عن كونها لعبة منحرفة"**. أو أخيرا: **"في ذات الوقت الذي تصارع الوطنية من أجل أن تحرر الحشد من السيطرة الأجنبية، فهي ترسي بنيات من السيطرة الداخلية لا تقل قسوة "**

وبالجملة، فالدولة الفيتنامية والجزائرية والتونسية تضطهد مواطنيها بنفس القدر الذي اضطهدتهم الدولة الاستعمارية الفرنسية أو الأمريكية. هكذا، تستنتج نادين، نرى كيف أن ثرثرة سياسية- فلسفية تجرفنا بعيدا عن الحقيقة والواقع سنوات ضوئية.

وللأسف، تجد هذه الثرثرة السياسية- الفلسفية اليوم عند الشباب آذانا صاغية ورواجا في توسع. ونحن لا نصادف هذا النوع من الهجمة ضد شرعية الدولة الوطنية سوى عند عصابة من أشباه المثقفين العرب المسترزقين من الأمريكيين والموساد، خدام إمارات الخليج العشائرية، وعلى رأسهم اليوم **عزمي بشارة** الذي ملأت شهرته الآفاق، والذي يدير مركزا للأبحاث السياسية في قطر.

لا يتعب الفيلسوف الإيطالي **دومينيكو لوسوردو** ولا يمل من فضح المثقفين المنخرطين في برنامج المديح والترويج للحروب الإمبريالية والاستعمارية الجديدة التي تحولت على ألسنتهم وأقلامهم إلى حروب بغايات إنسانية، وبذلك لم يفعلوا سوى تبرير وإضفاء الشرعية على التقتيل والتدمير. والأفظع، أن صحافيين عاديين لا ألفة لهم في الغالب مع الفلسفة والتاريخ، ينجزون تحاليل بالغة الدقة ويكشفون الخيوط الرفيعة لما يحاك من خلف الستار من طرف نزعة التدخل العسكري الغربية. طوال حرب الخليج الأولى، لم يتوقف **نوربيرتو بوبيو**، عن التحريض على التدخل الغربي في العراق، وتصوير ذلك كتدخل ضد خرق القانون الدولي، من أجل استصدار قرار من الأمم المتحدة ومجلس أمنها، التي كانت، وحتى إشعار آخر قد تأسست بالضبط من أجل تجنب الحرب" (48).

و **لوسوردو** هنا لا يزيد عن تذكير صاحبنا هذا بنفس التصريحات التي سبق أدلى بها الاشتراكي المتحول فكريا، **غايتانو سالفيميني**[Gaetano Salvemini]، عندما اصطف هو أيضا مع تدخل إيطاليا ضد ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى: " **إن جبهة عريضة من الأمم، تشارك فيها إنجلترا وفرنسا وروسيا وإيطاليا...ستكون تجربة عملية لتوحيد الشعوب؛ وبدل مبدأ إقامة تحالفات هجومية أو دفاعية، سنمضي قدما على طريق الممارسة اليومية للمجتمع الحقوقي بين الأمم**". وهكذا، ستبدو الحكومة

العالمية والسلم الذين ستنجمان عن ذلك كما لو كانت قبض اليد: " **يجب على هذه الحرب أن تقتل الحرب**" ! واليوم، يقول **لوسوردو**، نعلم علم اليقين، أن أول نزاع عالمي، بعيدا عن أن يأتي بالسلم العالمي، وضع على العكس من ذلك، مقدمات للبربرية والتوحش الشاملين(49).

5- إدانة الذاكرة أم النقد الذاتي؟

كُره الذات والحقد عليها، جلد الذات، رُهاب الذات...هذا هو مزاج اليسار وما يتحكم في مواقفه، في هذه الفترات العصيبة في علاقته مع **تاريخه**(**)، أكثر مما يتحكم فيه النقد العقلاني والمنهجي. إنه حقا لأمر تعيس ومحزن أن تجد الشخصيات التي استمرت متشبثة بإعلان انتمائها الشيوعي ممزقة بين خيارين أحلاهما مرّ، وكلاهما يقود إلى نفس الموقع ولو اختلفت السبل: فإما " **الانْهِمامُ حد الهوس بتبرؤهم وإنكارهم التام لماضيهم، الذي أصبح ببساطة في أعينهم مرادفا للحقارة والعار، كما أراد ذلك وكرسه خصومهم السياسيون، وإما جلد الذات كمنهزمين، ردّا وحيدا على نرجسية المنتصرين المتغطرسة** "(50).

أما الترياق الوحيد لهذا المرض، يقول **لوسوردو**، فهو رسم حصيلة نقدية على نحو جذري حقا، وبدون أحكام مسبقة، للحظة التاريخية العظمى والمذهلة التي انفتحت مع ثورة أكتوبر. والحال أن ثمة فارقا جذريا بين إيذاء وتحطيم الذات لذاتها، وبين وضع حصيلة تاريخية. وبالفعل، فالنقد الذاتي، كما يقول **لوسوردو**، " **يعبر عن الوعي بضرورة قيام الذات بمساءلة ومحاسبة ذاتها حتى النهاية في العلاقة مع تاريخها، بينما رُهاب الذات إن هو إلا هروبٌ جبانٌ من ذلك التاريخ ومن واقع ومهام النضال السياسي والثقافي الحارقة دائما. ولئن كان النقد الذاتي يفترض إعادة بناء الهوية الشيوعية، فرهاب الذات لا يوصل سوى للاستسلام والتنكر لأية هوية مستقلة** "(51).

وبجملة، إذا كان اليسار يريد إعادة إحياء الأمل عند ملايين الناس المتعطشين لذلك، فلا مفر له من واجب إعادة تملكه لتاريخه الخاص ومواجهة الهيمنة الإيديولوجية البورجوازية. تلك الهيمنة التي باتت اليوم تعبر عن نفسها، يكتب **لوسوردو**، على مستويين: فهي أولا، تنزع كل مصداقية وتسخر من أي تطلع وتفكير يتخطيان

الرأسمالية ويطرحان إمكان وضرورة أفق آخر، أي مجتمع ما بعدـ رأسمالي، مجتمع لا يتأسس على الاستغلال، مصورة كل ذلك كمجرد خيالات وأحلام يقظة. وهي ثانيا، ترسم حصيلة كارثية لكل اللحظات التاريخية التي أمكن فيها قلب السيطرة البورجوازية، وتصور الدورة الثورية برمتها كمرادف للبربرية والجرائم." **هكذا تدعم الطبقة السائدة سيطرتها بحرمانها الطبقات الخاضعة، ليس فقط من أي أفق مستقبلي، بل هي تحرمها أيضا حتى من ماضيها ذاته. فتصبح الطبقات الخاضعة مطالبة دائما بأن تقبل أو تتحمل أوضاعها، ببساطة لأنه كلما حاولت تغييرها، فهي لن تجني في نهاية المطاف سوى أكوام من الرعب والدمار**"[52].

أمام هذه الهجمة العنيفة، سيكون واجبنا المقبل، في المقام الأول، هو إثارة الانتباه للإنجازات الإيجابية والواعدة للثورة الشيوعية، والانخراط ثانيا في الدفاع عن ذاكرتنا التاريخية، من خلال المواجهة الحازمة وبدون تردد للإيديولوجيا السائدة وما ترسخه من رأي أو حس مشترك. هذا درس سبق أن أنجزه **ماركس** بثبات وكفاءة إزاء كومونة باريس، وها هو **لوسوردو** في أيامنا هذه، يستعيده باقتدار وبراعة.

(*) **محمد مزوغي(تونس)، أستاذ الفلسفة الإسلامية بالمعهد البابوي للدراسات العربية والإسلامية (PISAI). روما. غزير الإصدار بأكثر من لغة، محارب صلب من أجل حرية الفكر والضمير بدون قيود. مساهم وصديق لمجلة "الربيع".**

ترجم هذا النص إلى اللغة العربية:
عبد الرحمن زكري

إحالات وهوامش الكاتب

(1) Losurdo Domenico : ***Hegel e la Germania. Filosofia e questione nazionale tra rivoluzione e reazione****. Guerini e associati. Milano ,1997.*

(2) ID, ***Nietzsche. Il ribelle aristocratico. Biografia intellettuale e bilancio critico.*** *Bollati Boringhieri, Torino 2002.*

(3) ID, ***Controstoria del liberalismo****. Laterza, Roma-Bari 2005.*

(4) ID, ***Lenin, Stroria e critica di una leggenda nera****. Carocci, Roma 2008.*

(5) ID ***La non-violenza. Una storia fuoridal mito****. Laterza-Roma-Bari 2010.*
(6) ID, ***Lotta di classe. Una storia politica e filosofica****. Laterza- Roma- Bari 2013.*
*(7) ID,****la sinistra assente.*** *Carocci Editore. Roma 2014.*
(8) Ibid .p .11.
(9) Ibid. p.42.
(10)Ibidem.
(11) I. Garo, ***Foucault, Deleuze, Althusser et Marx. La philosophie dans la politique****, Paris, Demopolis, 2011.p139.*
(12) Michel Foucault, « Un système fini face à une demande infinie ». In Dits et écrits II, Paris, Gallimard, 2001, p. 1187.
(13) D. Losurdo, ***La sinistra assente.*** *p 268.*
(14) Ibid. p. 269.
(15) Ibid. p. 270.
(16) Ibid. p .11-12.
(17) Ibid. p. 12.
(18) Ibid. p. 237.
(19) Ibid. p. 46-47.
(20) Ibid. p.239.
(21) L. Dumont, ***Homo aequalis II. L'idéologie allemande****, Paris, Gallimard, 1991, p. 27.*
(22) H. Mandt, ***Tyrannislehre und Widerstanderecht****. Darmstadt 1974, p. 283.*
(23) J. Habermas, ***Israel oder Athen : wem gehört die anamnestsche Vernunft*** *?SuhrkampVerlag Frankfurt am Main1997.(trad. It. Gerusalemme, Atene e Roma, in Tempo di passaggi, Felrinelli, Roma 2004), pp.128-129.*
(24) L. Feuerbach, ***L'essence du christianisme****, Paris, Maspero, 1982, p. 246.*
(25) Ibidem.
(26) F. Lombardi, ***Nascita del mondo moderno,*** *Sansoni, Firenze 1967, p. 293.*
(27) Cfr. A. Capizzi, ***Dall' ateismo all' umanesimo****, Edizione dell' Ateneo 1967, p.261.*
(28) D. Losurdo, ***Universalismo e etnocentrismo nella storia dell' Occidente****. Quattroventi, Urbino 2000, p. 67.*
(29) W. I. Lenin, « ***L'Europa arretrata e l'Asia ananzata*** *»(1913), in ID, Opere, vol. XIX, Editori Riuniti, Roma 1965, p. 81-82, cit, D. Losurdo, Universalismo e etnocentrismo…p. 68.*
(30) W. I. Lenin « ***L'Europa arretrata e l'Asia ananzata*** *»(1913). Ibidem.*
(31) W. I. Lenine, ***La revolution bolcheviste****. Ecrits et discours, Paris, Payot 1931, p.221.*
(32) W. I. Lenin, ***La fine della guerra d'Italia contro la Turchia****(1912), in Opere, vol. XVIII, p. 322-323.*
(33) A. de Tocqueville, « ***Lettre à Reeve 12 avril 1840*** *». In Correspondance d'Alexis de Tocqueville, Paris, 1867, p. 96-97.*
(34) D . Losurdo, Universalismo etc, p. 70.
(35) W. I. Lenin, ***La guerra e la rivoluzione****, in Opere, vol. XXIV.p 412. Cit, Losurdo, Universalismo, p. 70.*

(36) W. I. Lenin, ***rapporto sulla situazione internationale e sui compiti fonndamentali dell' Internazionale Comunista****(1920). In Opere, cit, vol. XXXI, p. 206. Cit in D. Losurdo, Universalismo…p. 70.*

(37) W. I. Lenin, ***La guerra e la rivoluzione****, cit, vol.XXXI, p. 206.*

(38) W. I. Lenin, ***Democrazia e populismo*** *in Cina(1912), in Opere, vol. XVIII, p. 154.*

(39) Ibid.

(40) ***Universalismo e etnocentrismo****, p. 72- 73.*

(41) La sinistra assente, ibid, p. 32.

(42) Ibid, p. 36.

(43) Je me réfère, outre à ses interviews dans al-Jazzera, BBC. etc., à son livre : S. Keileh, La lutte de classes en Syrie. La révolution dans son processus (texte arabe), Al mutawassit Books, Milano 2015, pp.91- 149.

(44) N. Rosa-Rosso, « ***Impero e imperialismo. Un commento al librodi Toni Negri e Michael Hardt*** *», in Nuova Unita 2/2002, p. 14.*

(45) A. Negri-M. Hardt, ***Imperio****…traduction italienne par Alessandro Pandolfi, Roma 2003, p. 132.*

(46) Ibid, p. 133.

(47) Ibid, p. 132.

(48) D. losurdo, ***Marx e il bilancio storico del Novecento****. La scuola di Pitagora, Napoli 2012, p. 94.*

(49) Ibid, p. 93.

(50) D. Losurdo, ***Fuir l'Histoire ? Essai sur l'autophobie des communistes****, Le temps des serises, 2000, p. 9.*

(51) Ibid, p. 10.

((52) Ibid , p. 132-133.

مجلة "الربيـــع"

العدد الخامس، دجنبر 2017

فاصـــة ورموز

الشهيد المهدى بنبركة
ولينين وروزا لوكسمبورغ كما رآهم
الفقيد عبد السلام المودن

هوشى مينه
كما رآه الفقيد رفعت السعيد

عندما أعلن الفقيد عبد السلام المودن،

في ذكرى مرور ربع قرن على اغتيال الشهيد المهدي بن بركة،

انتماءه للحركة الاتحادية التاريخية...

من "أوراقه المفتوحة" على صفحات جريدة "أنوال"

"لن نسمح بتكرار المأساه أبداً..."

● الفقيد عبد السلام المودن

لم أكن أعرف بالضبط، في بدايات انخراطي في النضال السياسي، لماذا كنت، كلما فكرت في **المهدي بن بركة**، إلا وخطر ببالي في نفس الوقت، اسمان آخران هما: **إيلتش لينين**، و**روزا لكسمبورغ**.

ثمة قوة مجهولة، كانت تشدني دوما، للربط بين أسماء هذا الثلاثي: المهدي، إيليتش، روزا. صحيح أنني، كنت منذ البداية، أعي الكثير من أوجه التشابه، التي كانت تجمع بين أقطاب ذلك الثلاثي: التوحد في النضال لدرجة التصوف... التمسك بالمبادئ لدرجة الاستشهاد... فكر مدفوع إلى أقصى درجات التوتر... ثم

قوة الشخصية التي لا تتردد، في إحداث القطيعة، مع أكبر سلطة فكرية معنوية في الدرب المشترك، عندما تحصل القناعة بضرورة ذلك: قطيعة لينين مع بليخانوف، وقطيعة روزا مع كاوتسكي، وقطيعة بن بركة مع علال الفاسي.

كل هذا كنت أعرفه... وكل هذه التشابهات السطحية كنت أعيها.

لكن السؤال الأهم والأعمق، الذي حيرني سنوات طويلة، وأرقني شهورا مديدة، هو التالي: لما ذا كان مصير تلك الشخصيات التاريخية الفذة، المتساوية في ذكاء الفكر وإرادة التغيير

الثوري، مصيرا متناقضا تماما؟

لماذا انتصر لينين، ولماذا انهزم المهدي وروزا؟ ...

ولماذا كانت نهاية حياة لينين الشخصية والسياسية نهاية سعيدة...

ولماذا كانت نهاية المهدي وروزا، نهاية درامية ومأساوية،

مرتبطة بالقتل الجسدي والاغتيال السياسي؟

للإجابة عن ذلك السؤال الكبير، الذي هو في آن واحد

سؤال فلسفي وسياسي ووجودي، كان لا بد لي،

من أن أمر من فترات عصيبة، من المعاناة الفكرية والعذاب النفسي.

تلك المعاناة وذلك العذاب، انتهيا بي في آخر المطاف، إلى إحداث قطيعة جذرية، مع كل البناء المنطقي، الذي حملته في فكري، طوال عشرين سنة من عمري السياسي.

-1-

في اعتقادي، لا يمكن للتحليل السياسي، أن يكون علميا، إلا إذا نبع من، وتأسس على، موقع طبقي تاريخي محدد. فالمثقف الثوري، والذي يريد القيام بالثورة من أجل كل الطبقات الثورية، وليس من أجل طبقة ثورية واحدة، ينتمي إليها اجتماعيا.... هذا المثقف المجرد، إن وجد، فهو لا يوجد إلا في الذهن التجريدي.

فلأن الطبقة هي عبارة عن مجموعة كبرى من الأفراد... بالتالي، لا يمكن تصور ووجود فرد ما، خارج طبقة ما.

لذلك فالمسألة الحقيقية ليست في، ما إذا كان هذا الفرد أو ذاك، يوجد أو لا يوجد داخل إطار طبقي، (فهذه قضية محسومة)، بل في أية طبقة محددة، ينتمي إليها هذا الفرد المحدد؟

إن المثقف الثوري، ينتمي موضوعيا، وبالضرورة
(شأنه في ذلك شأن أي فرد آخر في المجتمع)، إلى طبقة محددة،
يعبر عن آمالها وتطلعاتها، ويمثل على صعيد الوعي والفعل،
طليعتها السياسية الصدامية.

إن الخاصية الجوهرية لكل المثقفين الثوريين، المنتمين للطبقة الوسطى الثورية،
تكمن في الاعتقاد الواهم،
بأنهم يمثلون كل الطبقات الثورية بصفة عامة،
والحال أنهم لا يمثلون في الواقع، سوى الطبقة الوسطى وحدها.

وهذا الوهم الطبقي، لدى المثقف الثوري للطبقة الوسطى له ما يبرره موضوعيا، فالطبقة الوسطى (زراعية كانت أم صناعية) بما هي طبقة عمال يملكون في نفس الوقت، وسائل إنتاجهم الخاصة (وهذا عكس عمال المؤسسات الرأسمالية المفصولين عن وسائل الإنتاج) أقول ذلك الوضع المتناقض لواقع الطبقة الوسطى، هو الذي يخلق موضوعيا لدى مثقفيها الثوري، وعيا زائفا،

لماذا انتصر لينين، ولماذا انهزم المهدى وروزا؟ ...
ولماذا كانت نهاية حياة لينين الشخصية والسياسية نهاية سعيدة...
ولماذا كانت نهاية المهدى وروزا، نهاية دراميةٍ ومأساوية،
مرتبطة بالقتل الجسدى والاغتيال السياسى؟

يجعله يتوهم، بأنه يمثل في نفس الوقت الطبقة الوسطى والطبقة العاملة...
بمعنى أن ذلك المثقف يخلط، ما بين الحالة التي تكون فيها، العلاقة بين العمل والرأسمال، علاقة وحدة وتوحد (حالة الطبقة الوسطى)
وبين الحالة التي تكون فيها تلك العلاقة،
علاقة انفصال واستقلال (طبقة عاملة مستقلة عن الطبقة الوسطى)

- 2 -

سنة 1917، كانت هناك، في المجتمع الروسي، عشية اندلاع الثورة الروسية
طبقتان ثوريتان، الطبقة الوسطى الزراعية، والطبقة العاملة.
وكان لينين، سواء من حيث الموقف الأيديولوجي أو الموقف السياسي أو الموقف
التنظيمي، ينتمي لطبقة ثورية واحدة، لا لغيرها، هي الطبقة العاملة.
في العمق، كان جوهر الصراع الطبقي،
في تلك الفترة، هو ما بين البروليتاريا والبرجوازية.
وكانت الطبقة الوسطى الزراعية، تحتل موقعا أوسط بين قطبي ذلك الصراع، مما
أهلها لأن تلعب دور الفصل والتقرير في مصيره،
بحسب القطب الذي اختارت الانحياز له.
ولقد انحازت تاريخيا للقطب البروليتاري (لأسباب لا مجال لذكرها هنا)، الذي
يمثله ويعبر عنه لينين.
من هنا يمكن القول، بأن لينين كان محظوظا، لأن الطبقة الوسطى الزراعية فضلت
الانحياز لقطبه.
لقد كان بالإمكان، لتلك الطبقة، أن تنحاز للقطب المضاد، القطب الرأسمالي. وفي
هذه الحالة، كان لينين سيكون سيئ الحظ، وربما كان مصيره الشخصي نفسه،
سينتهي بنهاية كارثية مأساوية، مثل تلك التي حلت بالمهدي بن بركة وروزا
لكسمبورغ.

-3-

في عهد روزا لوكسمبورغ،
كان الوضع الطبقي الأوروبي، يتشكل على النحو التالي:
قطب رأسمالي داخلي، يقوم على استغلال قطب عمالي داخلي،
وقطب رأسمالي كولونيالي خارجي، يقوم على استغلال القطب العمالي الخارجي
للمستعمرات.
وبين القطبين، الرأسمالي والعمالي، كانت توجد طبقة عمالية وسطى، قامت كبديل
لانحلال الطبقة الوسطى الزراعية.

في تلك التشكيلة الطبقية، كان جوهر الصراع الطبقي هو ما بين القطب الرأسمالي الداخلي، والقطب البروليتاري الداخلي... أي أن هذا الصراع الطبقي البروليتاري ـ الرأسمالي، كان شبيها بالصراع القائم في عهد لينين في روسيا، لكن مع هذا الفرق الجوهري الحاسم: هو أن الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية، كان في أوروبا، يلطفه ويخف من حدته، وضع الطبقة الوسطى العمالية، التي تلعب دور الفضاء العازل، الذي يحول دون الاصطدام العنيف بين القطبين المتناحرين
البرجوازي والرأسمالي...

في حين لم تكن في روسيا، طبقة وسطى عمالية عازلة، مما جعل الصراع بين القطبين الرأسمالي والبرجوازي، يكون صراعا سافرا حادا ومتفجرا.
وإذا كان غياب طبقة وسطى عمالية، قد سمح للينين، بالإطاحة بالرأسمالية، فبالعكس، أدى وجود تلك الطبقة في أوروبا إلى إفشال المشروع الثوري على الطراز اللينيني، الذي قادته وتزعمته روزا لوكسمبورغ.
إن كل مأساة روزا، تكمن في التالي: ففي حين كانت البروليتاريا الثورية الروسية، تستند إلى حليف ثوري حازم،
تجسد في الطبقية الوسطى الزراعية، كانت البروليتاريا الثورية الأوروبية، بالمقابل، مشلولة بطبقة وسطى عمالية إصلاحية، لا يهمها سوى البحث عن حل وسط توفيقي بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين.

ـ4ـ

في المغرب كان الوضع الطبقي، غداة الاستقلال
على النحو التالي:
من جهة أولى، كانت هناك طبقة وسطى زراعية ناشئة،
(كنتيجة لإفرازات الصراع الطبقي بين الإقطاع والفلاحين الخماسين)
ومن جهة ثانية، كان هناك النظام القبلي الجماعي المغلق على ذاته،
الموجود في حالة ما قبل الاستقلال.
ومن جهة ثالثة، كان هناك الرأسمال الزراعي المغربي الكبير (كنتيجة لإفرازات الصراع الطبقي ـ الوطني بين الرأسمال الكولونيالي الاحتكاري والعمل المغربي)

ومن جهة رابعة، كانت هناك طبقة عمالية وسطى ناشئة (كنتيجة أيضا لنفس الإفرازات الأخيرة)

أما تشكيلة الصراع الطبقي، في تلك الفترة التاريخية الحاسمة، فقد كانت على النحو التالي:

في اليسار قطب الرأسمال الصغير الناشئ (الزراعي أساسا). وفي الوسط قطب الطبقة العاملة الوسطى الناشئة...وخارج العلاقات الرأسمالية، يوجد النظام القبلي الجماعي المغلق.

وإذن، كان جوهر الصراع الطبقي الطاحن، يدور وقتئذ،

بين طبقة الرأسمال الصغير الصاعد، (التي يعبر عنها بن بركة)،

والتي تريد أن يتم التحول الرأسمالي تحت قيادتها...

وبين طبقة الرأسمال لمغربي الكبير الصاعد، التي تريد بدورها أن تقود صيرورة التطور الرأسمالي في المغرب.

إن طبيعة ذلك الصراع الطبقي، كانت تناحرية إقصائية...إذ لا امل في فوز أحد المشروعين المتعارضين، إلا بتدمير الطبقة الخصم.

هذا الصراع الطبقي المصيري، كان يميل موضوعيا لصالح الرأسمال المغربي الكبير، من جهة، لأن هذا الأخير، كان يستند إلى خلفية رأسمالية قوية (إرث ممتلكات الرأسمال الكولونيالي). ومن جهة ثانية، لأن الرأسمال الصغير الناشئ، لم يكن يستند لأي عمق استراتيجي، باعتبار أن النظام القبلي كان نظاما مغلقا، خارج دائرة العلاقات الرأسمالية.

فهذا الصراع الطبقي غير المتكافئ أصلا، تم حسمه بشكل نهائي، لما قررت الطبقة العمالية الوسطى (الممثلة في نقابة الاتحاد المغربي للشغل)، الانحياز الواضح لقطب الرأسمال الكبير.

فكانت هزيمة الطبقة الوسطى الثورية المغربية...

وكانت هزيمة زعيمها الثوري العملاق بن بركة.

بعد تدمير الطبقة واغتيال الزعيم، والمحاولات المتكررة لتدمير وتصفية حزب الزعيم... كان كل هم مناضلي حزب الزعيم، هو النضال المستميت لوقف خطر الانقراض المرعب.

أيةُ بطولةٍ تلك التى أبان عنها
رفاق الزعيم وأعضاء
حزبه للحفاظ على
الاستمراريةِ !

5-

-

بعد تدمير الطبقة واغتيال الزعيم، والمحاولات المتكررة لتدمير وتصفية حزب الزعيم... كان كل هم مناضلي حزب الزعيم، هو النضال المستميت لوقف خطر الانقراض المرعب.
أية بطولة تلك التي أبان عنها رفاق الزعيم وأعضاء حزبه للحفاظ على الاستمرارية.
وبالعظمة الصمود فوق الإنساني، الذي قدمه المناضلون الاتحاديون، والذي لولاه لما كنت شخصيا، أتمتع اليوم بامتياز ممارسة السياسة والنضال.

شخصيا، لم أكن فى أى يوم من الأيام عضوا فى الاتحاد إلا أنه لا يسعنى إلا أن أعلن:
أنا أنتمى

للحركةِ

الاتحاديةِ

التاريخيةِ

جريدة أنوال / عدد 555. السنة الحادية عشرة
من 10/3 إلى 9/ 11ـ 1990
إعداد: ع.ز

■

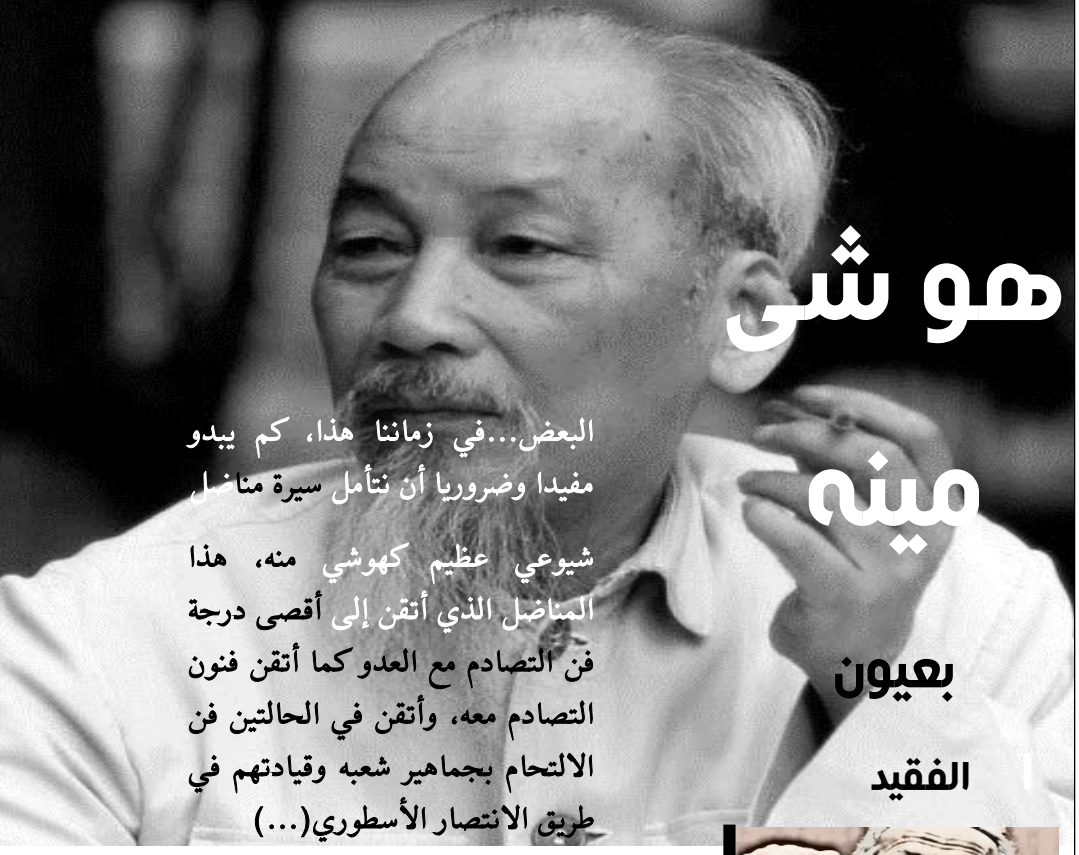

هو شي مينه

بعيون الفقيد

البعض...في زماننا هذا، كم يبدو مفيدا وضروريا أن نتأمل سيرة مناضل شيوعي عظيم كهوشي منه، هذا المناضل الذي أتقن إلى أقصى درجة فن التصادم مع العدو كما أتقن فنون التصادم معه، وأتقن في الحالتين فن الالتحام بجماهير شعبه وقيادتهم في طريق الانتصار الأسطوري(...)

رفعت السعيد

في زماننا هذا العجيب، الذي يجيد فيه السياسيون، بل ويتميزون عن بعضهم البعض بمدى إتقانهم للعبــة العربات الكهربائية التي يجهد فيها أطرافهـــا أنفسهم وكل مهاراتهم في إتقان شيء وحيد هو عدم التصادم بين بعضهم

بطاقة شخصية: الوطن والحزب والرجل

الوطن

فيتنام. واحدة من البلدان الثلاثة المكونة لشبه جزيرة الهند الصينية. ويمكن القول إن تاريخ الفيتنامي هو تاريخ هو تاريخ سلسلة لا تنقطع من هبات الفلاحين ضد الإقطاعيين المحليين وضد الغزاة الذين كانوا يأتون في الأغلب من بلاد الصين.

ولعل أكثر الثورات الفلاحية شهرة هي تلك التي تسمى "ثورة الأخوات ترنغ" وهن زوجات لأحد حكام دلتا النهر الأحمر، قُدْن في سنة 39 ميلادية ثورة فلاحية عاتية ضد الغزاة، وعندما هزمت الثورة انتحرن بطريقة دراماتيكية وتحولن إلى معبودات في نظر الشعب الفيتنامي. على مر العصور وحتى الآن لم يزل آلاف الفيتناميين يحجون إلى معبد الأخوات ترنغ في شارع دوبج ناهان" بمدينة هانوي.

هذه العلاقة ظلت دائما إحدى مميزات الحركة الثورية الفيتنامية؛ ضد العدو الأجنبي يتحد الجميع من كل الطبقات... وحتى زوجات أحد الحكام الإقطاعيين يمكن عبادتهن إذا ما حاربن العدو الأجنبي.

فيتنام كانت عبر العصور بلد الفلاحين المعدمين الذين يقفون دائما على حافة الموت جوعا... يتراجعون خطوة خطوة أمام الجوع حتى يصلوا إلى حافة الهاوية، ولا يجدون مفرا، فيندفعون في تحرك ثوري يتخذ في كثير من الأحيان شكل الانتفاضة المسلحة التي سرعان ما تتحول إلى حرب عصابات مضنية، وهكذا كان لجوء الفلاحين إلى حرب العصابات هو السمة المميزة للتاريخ الفيتنامي طوال ألفي عام.

في عام 1947، وبعد ثلاثة أعوام من حرب المقاومة التي قادها **هو شي منه** كتب **ترونغ شينه** يقول:" إن هذه المقاومة هي استمرار متطور للتقاليد النضالية لآبائنا الذين أظهروا براعة فائقة في التكتيك والاستراتيجية وفي سرعة الحركة وقوة توجيه الضربات".

الحزب

..." لكي تكون ثوريا حقا، يجب ان تتعلم كيف تصل إلى جوهر الحقيقة، دون ثرثرة ودون ادعاء، ولكي تكون ثوريا حقا، يجب أن تتعلم كيف تبحث عن نقاط الاتفاق حتى مع من تعتقد أنهم خصومك أو من يعتقدون أنك خصمهم".

الكلمات لهوشي منه الذي استطاع أن يمتلك قدرة فائقة عل تجنب اللغو الكلامي وثرثرة هواة الكلمات الرنانة ومدعي الثورية الذين ينسون الواجبات العملية ويغرقون في هواية الثرثرة وفي البحث عن نقاط الخلاف

حتى مع أقرب القريبين منهم، ولم تكن هذه الكلمات مجرد حكمة نظرية أطلقها هو شي منه، بل هي ممارسة عملية... كيف؟

قبل أن نجيب، نسأل كم من وقت يمكن أن تستغرق عملية توحيد ثلاث منظمات شيوعية في حزب واحد لدى دعاة الثرثرة وهواة "علوم الكلام"؟ ثم نقارن كم وقت استغرق ذلك عند هو شي منه ورفاقه؟

في سنة 1930 كانت هناك ثلاث منظمات سرية تناضل من أجل الاشتراكية في فيتنام. وفي فبراير من هذا العام، دعا هو شي منه إلى اجتماع توحيدي لهذه المنظمات الثلاث من أجل تأسيس حزب واحد. وفي إستاد هونغ كونغ، التقى ثلاثة رجال، خلال مباراة كرة القدم، وأثناء سير المباراة ووسط هتافات المشجعين وصفارة الحكم، عقد ممثلو المنظمات الثلاث اجتماعهم الشديد السرية، الشديد الإيجاز، وقبل أن يطلق الحكم صفارة انتهاء المباراة كان الاتفاق قد تم بين ممثلي المنظمات الثلاث، وأعلن تأسيس "حزب العمل الفيتنامي".

ولقد حرص هذا الحزب تحت زعامة هو شي منه على أن يكون جزءا من جسد الحركة الوطنية.

في ذات الشهر الذي تأسس فيه، اشتعلت نيران ثورة يقودها حزب بورجوازي في مقاطعة **ين باي** في المناطق الشمالية الغربية من فيتنام، وأغرقت الثورة في بحر من الدماء... وهنا تقدم الحزب الوليد بشجاعة ليحمل راية النضال الوطني، ويواصل المسيرة دون أن يتحامل على قادة الثورة البورجوازية بل على العكس من ذلك رفع شعار " فلتحيا الروح الثورية لانتفاضة ين باي".

وفي السجون، التقى أصحاب الخطوة الأولى من الانتفاضة مع هؤلاء الذين واصلوا المسيرة، وكانت تعليمات القيادة الحزبية للرفاق ألا يقوموا بأي استفزاز لأعضاء الحزب البورجوازي، بل أن يحاولوا عبر مناقشات "أخوية" كسبهم. وبالفعل، انضم الكثيرون من قيادات وأعضاء الحزب البورجوازي إلى صفوف الخلايا السرية لحزب العمل التي انتشرت في مختلف السجون.

...وجاء مايو

قرر هو شي منه الاحتفال بعيد أول مايو بطريقة فيتنامية مميزة بأن يتخذ الاحتفال شكل الانتفاضة الثورية أو أن تشتعل الانتفاضة الثورية في شكل احتفال...يا عمال فيتنام اتحدوا" "تحيا وحدة العمال والفلاحين والجنود" "لنحتفل ونحن نحرر الوطن، لنحرر الوطن ونحن نحتفل".
وجاء يوم أول مايو ومضى، ولكن الاحتفال لم يتوقف؛ مايو، يونيو، يوليوز، أغسطس، سبتمبر...كلما حاول المستعمرون إطفاء النار ازدادت اشتعالا.
وصلت الانتفاضة الثورية التي بدأت باحتفال مايو ذروتها في سبتمبر حيث اندفع فلاحو مقاطعة **نيجي آن وهاتينا** الشماليتين ليطيحوا بالإدارة الاستعمارية ويعلنوا قيام "سلطة سوفييتية"، وألغت "القرى الحمراء" الضرائب والديون ونظمت قواتها المسلحة ووزعت الأراضي الحكومية على الفلاحين المعدمين... وصمدت هذه السلطة السوفييتية ثلاثة أشهر لكنها ما لبثت أن سحقت بقوة الجيش الفرنسي وطائراته.
وتواصل نضال الحزب عبر مسار بالغ التعقيد، مرن وصلد، ثوري وهادئ، طبقي ووطني في آن واحد حتى حقق الشعب الفيتنامي انتصاره النهائي.

الرجل

في 19 مايو 1890، ولد الطفل **نيجويان دين كونغ** لأب كان حاكما في مقاطعة **ينجي آن** في شمال الفيتنام. لكن الب اشترك في مقاومة الفرنسيين الأمر الذي أدى إلى طرده.
نيجويان دين كونغ هو ذاته الذي اتخذ انفسه يوما ما اسم **"هو شي منه"** أي الرجل المستنير.
أنا قوي الذاكرة، لكن ثمة شيئين لا تستطيع ذاكرتي أن تستوعبهما: الأماكن التي سجنت فيها، والأسماء السرية التي اتخذتها، فلقد كانت حياتي مليئة بالسجون والأسماء السرية معا". هكذا تحدث هوشي منه إلى أحد الصحفيين.
ككل الأطفال الفيتناميين، لعب حافي القدمين بكرة من جذور شجر الموز،

وتلقى تعليما أوليا، وخلال ذلك، كان يحمل الرسائل بين الثائرين من أبناء الإقطاعيين الذين كانوا على صلة بأبيه...

وإذ فقد الأب وظيفته وثروته، بدأ **نيجويان** في العمل لكسب خبزه، فاشتغل على ظهر سفينة فرنسية، ثم تنقل بين لندن وباريس ليمارس أي عمل يدوي يصادفه ويكسب به قوته.

وفجأة، في يناير 1919، يبرز "نيجويان دين كونغ" كمناضل وطني، فوجه رسالة إلى الرؤساء **ويلسون وكليمنصو ولويد جورج** أثناء اجتماعهم في فرساي في مؤتمر الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى، وحدد في رسالته ثمانية مطالب تستهدف تحقيق استقلال فيتنام، ووقع الرسالة باسم "نيجويان أي كوك، أي نيجويان الوطني.

وفي 20 ديسمبر من ذات العام، كان هوشي منه هو المندوب الفيتنامي الوحيد الذي حضر المؤتمر الشهير للحزب الاشتراكي الفرنسي في "تور"، حيث ستصوت الأغلبية لصالح تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي...وصوت هو شي منه أيضا لصالح القرار، ومن ثم ظلوا يقولون بحق أنه أول شيوعي فيتنامي.

واستمر هو شي منه في باريس لعدة سنوات أصدر خلالها مجلة ساخرة وحادة اسماها "المنبوذ" كان يراهن فيها على أن وخزاته الساخرة قادرة على ان تدمي الجلد السميك والصفيق للاستعماريين الفرنسيين.

ولم يتحمله الفرنسيون طويلا؛ ففي عام 1923، طلب القبض عليه فهرب من فرنسا... ولم يهد إليها إلا بعد 23 عاما، لكنه عاد في هذه المرة ...رئيسا.

ومن فرنسا إلى الاتحاد السوفياتي والصين حيث عمل لفترة مع الدكتور **صن يات صن** في غترة التحالف بين الكيومينتانغ والشيوعيين في الصين.

وفي 1925 أسس منظمة الشباب الفيتنامي الثوري.

وفي 1930 انضمت إلى هذه المنظمة منظمتان أخريتان وتأسس في ملعب الكرة بهونغ كونغ "حزب العمل الفيتنامي".

...في عام 1929، حكم عليه غيابيا بالإعدام.

وفي عام 1933 قبض عليه البوليس الإنجليزي في هونغ كونغ بتهمة أنه

"عميل سوفييتي" وتقرر ترحيله إلى فيتنام حيث ينتظره حكم الإعدام، لكن محاميا بريطانيا تطوع للدفاع عنه ونجح في رفع قضيته إلى مجلس البلاط، فتقرر الإفراج عنه،

وفي عام 1940 عاد هو شي منه إلى فيتنام سرا ليواصل نضاله هناك، برغم حكم الإعدام الصادر ضده.

وفي 1942 قبض عليه البوليس الصيني في قرية على الحدود وظلوا ينقلونه من سجن إلى سجن ومن مدينة إلى مدينة محاولين التعرف على اسمه الحقيقي دون جدوى...وخلال هذه الرحلات التي استمرت لعامين كان يسحب سائرا على قدميه ويداه مقيدتان خلف ظهره بالسلاسل، مريضا، جائعا وحافيا. يقول هو شي منه عن هذه الفترة:" فيها تعلمت كيف أكتب الشعر، كنت أمضي الوقت وأنا سائر على قدمي، مقيد اليدين، وأشغل نفسي بكتابة الشعر في ذاكرتي". ولو شي منه ...حوالي مائة قصيدة.

بين المرونة والصلابة

" ان تكون ثوريا حقا يعني أن تمد يدك للجميع". هكذا كان هو شي منه يؤكد..."فإن خانوك بعد ذلك فسوف تلعنهم الجماهير وتعزلهم"، وهكذا أكمل.

إن هو شي منه نموذج فذ للسياسي المرن، بل والشديد المرونة سواء في مواجهة أعدائه الطبقيين أو في تعامله مع حلفائه، وهو نموذج يصعب تكرار أمثاله؛

ففي 1954، نجح هو شي منه على رأس حزب العمل الفيتنامي في انتزاع استقلال شمال البلاد واسس في هانوي "حكومة الجمهورية الديمقراطية الفيتنامية". ومنذ اليوم الأول للانتصار كانت المرونة هي العلامة المضيئة...فأول رئيس شيوعي لجمهورية فيتنام يعين آخر امبراطور إقطاعي لفيتنام مستشارا سياسيا له... ويمد يده للجميع، لكل من يريد وطنا ديمقراطيا متحررا...مهما كان وضعه الطبقي ومهما كان تاريخه. صحيح أن الامبراطور لم يلبث أن خان الثورة،

وهرب وتعاون مع الأعداء، ولكنه بهروبه وضع نفسه في ذات الموقع الذي توقعه هو شي منه "تلعنه الجماهير وتعزله".

وضد سياسة المرونة إزاء القوى الاجتماعية المختلفة خاض بعض السياسيين المحترفين الحرب ضده فاتهموه بالضعف والعمالة للإقطاع. ولكن، متى كان لثوري حق أن يعبأ بهذه الصبيانية اليسارية...

ونموذج آخر؛ في مايو 1941، عقد الاجتماع الثامن للجنة المركزية لحزب العمل في جبال كاوبانغ برئاسة هو شي منه... وفي الاجتماع أعلن هوشي منه أن الهدف المباشر للثورة هو تحرير الوطن من القهر الفرنسي- الياباني، وأنه يتعين تكوين جبهة عريضة لا تضم العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية فحسب، وإنما تضم أيضا كل الشرائح الاجتماعية التي تقف ضد الاحتلال بما في ذلك كبار الملاكين العقاريين "الوطنيين". وباء على ذلك، ألغيت من برنامج الحزب كل النصوص والشعارات الموجهة ضد المصالح الطبقية لهده الفئات بما فيها الإصلاح الزراعي، واكتفى بشعار واحد هو "مصادرة أراضي الخونة وتوزيعها على فقراء الفلاحين". كذلك، دعا الحزب إلى تأسيس منظمة جبهوية جديدة تستهدف "توحيد كل الوطنيين بغض النظر عن ثرواتهم أو أعمارهم أو جنسهم أو معتقداتهم أو آرائهم السياسية...ليعملوا صفا واحدا من أجل حرية شعبنا وخلاص وطننا". وهكذا تأسست "منظمة استقلال فيتنام" والتي أطلق عليها "فييتمنه". وضمت هذه المنظمة في صفوفها حزب العمل وعددا منم الأحزاب السياسية الأخرى ومنظمات جماهيرية ونقابية وعمالية وجماعات المثقفين والبورجوازية الوطنية وكبار الملاك المعادين للاحتلال الأجنبي.

ووجه هو شي منه الدعوة إلى إجراء انتخابات لأول جمعية وطنية للجمهورية الديمقراطية لكل فيتنام شمالا وجنوبا. وبطبيعة الحال، منع الفرنسيون إجراء الانتخابات في جنوب البلاد، لكن هو شي منه دعا إلى إجراء انتخابات سرية، لعلها المرة الوحيدة في التاريخ التي ينجح فيها شعب في إجراء انتخابات سرية.

قاومت قوات الاحتلال هذه الانتخابات بوحشية وأعدمت 40 من منظميها لكنها نجحت نجاحا باهرا وفازت جبهة "فييتمينه" بمائتين وثلاثين مقعدا من ثلاثمائة.

غير ان ذلك النجاح عاد ليفجر أزمة جديدة، إذ بدأت بعض أحزاب البورجوازية، بإيعاز ومساندة من قوات الاحتلال الفرنسية وبإيعاز من حكومة **شان كاي تشيك** الصينية في شن حملات على ما أسمته بسيطرة "حزب العمل" على مقاليد "جبهة فييتمينه". وتفاديا لأية مضاعفات، أصدر حزب العمل قرارا بحل نفسه.

الحزب هو حزب الأغلبية ورئيسه هو رئيس الحكومة، ومع ذلك أصدر قرارا بحل نفسه مؤقتا لتفادي أي اقسام في صفوف الجبهة. وتحول الحزب الحاكم إلى حزب سري، وتقرر أن يهدئ من حركته لعدم إزعاج الحلفاء، وقد كانوا منزعجين من عدم الحصول على أية مقاعد في الانتخابات، فقرر هو شي منه أن يخصص لهم مقاعد دون انتخابات... ورغم ذلك فقد انسحبوا من الجبهة ومن الحكومة ليصيح هوشي منه في الجماهير: "انظروا إليهم وهم ينسحبون عراة تماما وفي خجل". لقد أسقط عنهم كل حججهم، وتمادى معهم محاولا إرضاءهم إلى أقصى مدى، وع ذلك اسحبوا. واتخذ بعض اليساريين المتطرفين من هذا الانسحاب مادة للهجوم على هو شي منه مؤكدين أن سياسته المهادنة لم تنجح في الاحتفاظ بالحلفاء. لكن هو شي منه ظل يؤكد أن السياسة المرنة هي التي جعلتهم "ينسحبون عراة وبلا أي تأييد شعبي".

أما النموذج الثالث فهو الاتفاقية المؤقتة التي أبرمتها حكومة فيتنام الديمقراطية مع فرنسا... فبعد الحرب كان شمال فيتنام يغص بقوات احتلال صينية قدرها 200.000 جنديا، وفي الجنوب كانت فرنسا. ولم يكن بإمكان الجمهورية الوليدة أن تحارب الإثنين معا، فتوصلت إلى اتفاق يقضي بانسحاب الصينيين على أن يحل محلهم 15.000 جندي فرنسي تعهدت فرنسا بأن تسحبهم نهائيا من شمال فيتنام بحلول عام 1952.

ومن جديد انفجر اليساريون المتطرفون في وجه هو شي منه واتهموه ب"الخيانة" و"بيع البلاد للفرنسيين". ويرد القائد العسكري

للدولة الوليدة الجنرال **جياب** على الصبيانية اليسارية قائلا: "في هذه الاتفاقية أشياء لصالحنا. وفيها أشياء ضد مصالحنا. وهؤلاء الذين يهاجموننا يفهمون الاستقلال فهما خاطئا، يفهمونه كشعار براق يتصورونه مجرد توقيع على وثيقة، حبر على ورق، لكن مسألة الاستقلال مسألة تنبع في ظروف موضوعية متعلقة بتوازنات القوى محليا وإقليميا وعالميا...إننا لم نختر طريق المقاومة المسلحة المباشرة، لأن الظروف العالمية الآن ليست صالحنا".

وبرغم صيحات اليسار المتطرف نجح هو شي منه في تنفيذ الاتفاق الذي كان محاولة من الطرفين لأن يلتقط كل منهما أنفاسه. وسرعان ما التقط الاستعمار الفرنسي أنفاسه وحاول أن يفرض على الجمهورية الديمقراطية إرادته الاستعمارية الكاملة. وفتحت الدبابات الفرنسية النار أكثر من مرة على مواطنين فيتناميين، وقصفت السفن الحربية ميناء "هاي تونج" ...وقتلت ثلاثة آلاف فيتنامي، وقررت نزع سلاح الميليشيا الشعبية.

وكان هو شي منه يستعيد أنفاسه هو أيضا... ويستعد، لكنه لم يلجأ إلى العنف المسلح إلا بعد أن فشل تماما في المفاوضات.

وفي إحدى جلسات المفاوضات الشاقة قال هو شي منه للفرنسيين:" العنف لا يفيد أحدا، ولكن إذا صممتم على الحرب، فسوف نقاتل. سوف نقدم عشرة شهداء مقابل كل قتيل منكم. وستكونون أنتم أول من يتعب".

ولم يصدق الفرنسيون كلمات الرجل، ربما لأنه قالها بهدوء شديد لا يوحي بأي تشدد لكنهم لن يدركوا مرارتها سوى بعد أن بدأت الحرب.

من المرونة السياسية إلى الحرب المسلحة

وإذا كانت تقاليد الانتفاضة الفلاحية المسلحة عريقة في فيتنام، فقد استطاع الشيوعيون أن يمنحوا هذه التقاليد عمقا وأصالة جعلا منها تراثا نضاليا يثير الإعجاب.

وكانت البداية في أكتوبر 1944 عندما دعا هو شي منه إلى تكوين ما أسماه "فرق الدعاية المسلحة" وهي مجموعات مسلحة تستهدف بالأساس توعية الجماهير والقيام بعمل إعلامي

ودعائي يستهدف حشد الجماهير للإطاحة بالحكومة الموالية لحكام فيشي واليابان.

وقال هو شي منه في تحليله لمهام هذه الفرق أنها تستهدف نشر الوعي ولكنها يجب أن تكون مسلحة ليس فقط لكي تستطيع الدفاع عن نفسها، وإنما لتبث الشجاعة في نفوس المواطنين.

وفي 23 دجنبر 1944، وفي أدغال "فييت باك" اصطفت في نظام عسكري صارم مجموعة من 24 رجلا يحملون بنادق من أنواع مختلفة، وكان قائدهم الحافي القدمين والذي يلبس بنطلونا أطول منه بكثير بحيث اضطر إلى ثنيه عدة مرات، والذي ترك مهنته كمدرس في مدرسة خاصة بمدينة هانوي وأتى إلى الأدغال ليحارب الاحتلال هو "نوجيان جياب".

...اصطفت المجموعة لتؤدي القسم العسكري وقدم قائدها قواته فقال:" الفرقة المسلحة الأولى للدعاية لتحرير فيتنام، 24 رجلا، 24 بندقية، 6 قنابل حارقة، لغم واحد و500 قرش فرنسي".

إنها نواة الجيش الذي سيذيق الاستعماريين الفرنسيين ثم الأمريكان مرارة هزائم لم تنس حتى الآن.

عندما نقض الفرنسيون اتفاق مارس 1946 وحاولوا فرض سلطتهم الاستعمارية على الجمهورية الديمقراطية، وجه هو ي منه نداء المقاومة وانسحبت الحكومة الثورية من هانوي إلى الأدغال، وبدأت أشهر حروب التحرر في العصر الحديث والتي أسميت مرحلتها الأولى أي مرحلة هزيمة الاحتلال الفرنسي بحرب السنوات التسع.

تسع سنوات والفرنسيون يسيطرون على المدن والطرق الرئيسية ويفرضون إرهابا وحشيا ويخيل إليهم أنهم يمسكون بشيء ما من فيتنام، لكنهم في كل لحظة يكتشفون أنهم كانوا واهمين وأن فيتنام مع هو شي منه وليست معهم. وحتى المناطق والمدن التي كان الفرنسيون يحكمون قبضتهم عليها، كانت تسدد الضرائب للثوار وتخضع عمليا لتعليماتهم. لم تكن ثمة خطوط تماس، فقد كانت الجبهة كما وصفها أحد القادة العسكريين الفيتناميين أشبه بمشطين تداخلت أسنان كل منهما في الآخر... وكانت

الخطة العسكرية للثوار واضحة تماما، ولعل قوتها أتت من كونها خطة معلنة. فقد أعلن أحد القادة العسكريين الثوريين تلك الخطة في كتاب له أسماه" سوف تنتصر المقاومة" ووصف الحرب بأنها "ثورية، عادلة، شعبية، شاملة وطويلة الأمد". قال:" إن تناقضات مستحيلة الحل تكبل العدو، فهو لا يمكنه أن يحقق هدفه الأساسي من الحرب، أي احتلال البلاد، إلا إذا نعثر قواته في كل لمناطق المحتلة. ولكن ما إن يبعثر قواته حتى يجد نفسه في المأزق إذ تصبح هذه القوات فريسة سهلة لرجالنا، فإذا حاول أن يجمه هذه القوات، سيكون من المستحيل عليه السيطرة على كل مناطق البلاد، وبهذا يفشل في تحقيق هدفه من الحرب".

والحرب شاملة، فهي ليست عسكرية فحسب؛ إنها اقتصادية واجتماعية وثقافية...

فحرب الأمية هي جزء من الحرب ضد الاستعمار؛ فخلال فترة الحرب، تعلم تسعة ملايين من الأميين القراءة والكتابة في المناطق المحررة بمعدل مليون شخص كل عام.

وقد استخدمت في معركة محو الأمية أساليب ذكية ومثيرة للاهتمام... فقد كان الفرنسيون يقاومون بشدة عملية محو الأمية وكانوا يدمرون مدارسها بوحشية، فقرر الثوار ألا تقام مدارس وأن يتم التعليم في مجموعات في الخلاء، وفي بعض الأحيان كانوا ينظمون ما يسمى بعملية التعليم الجماعي: تعلق في القرية لافتة كبيرة عليها حرف (أ)، وفي اليوم التالي حرف(ب)...وهكذا حتى تتعلم القرية كل حروف الأبجدية، ثم يبدأ المواطنون في امتحان بعضهم البعض. ويتكرر ذلك حتى تجيد القرية حروف الأبجدية.

ولتشجيع الناس على التعلم، صاح "هو شي منه" كل من يعرف حرفا واحدا يعلمه لجاره". وتقرر أن يكون في مداخل القرى بابان، باب يستخدمه المتعلمون وآخر للأميين.

... وثمة تجربة أخرى فريدة من نوعها هي كيفية إمداد الجيش بالغذاء، ومن أين والشعب فقير جائع؟ كان هو شي منه قد دعا هنا إلى ما أسماه "وعاء أرز المقاومة". ففي كل بيت فيتنامي وجد هذ الوعاء، وفي كل يوم تحتجز ربة البيت حفنة من الأرز من الكمية

المخصصة لذات اليوم وتضعها في هذا الوعاء، وتتجمع حبات الأرز القليلة ليمر في نهاية الشهر مندوب عن الجيش ليجمعها من البيوت

وكانت كل الأسر الفيتنامية، سواء في المناطق المحررة أو في تلك الخاضعة للاحتلال تحتفظ بوعاء أرز المقاومة في أكثر أماكن البيت قدسية، حيث يوجد ما يسمى «مذبح الأسلاف" هناك كانت صورة هو شي منه، وتحتها "وعاء أرز المقاومة".

وكانت عملية تسليح الجيش الثوري تتم بوسائل بدائية ولكنها فعالة؛ فقد حولوا قضبان السكة الحديدية إلى أسلحة واستخدما ألغاما من الخيزران المسمم ومن الفخار.

لقد هزم هذا الجيش البدائي جيش فرنسا، وابتكر هؤلاء القادة البسطاء من تكتيكات القتال ما أدهش وأربك جنيرالات الجيش الفرنسي.

وانتصر الفيتناميون
انتصروا على فرنسا
ثم انتصروا على أمريكا.

"أيها الرفاق العزاء...لا أنا ولا أي واحد منكم يجيد فن الإدارة. لقد حرمتنا من تعلم هذا الفن ثمانون عاما من القهر والاحتلال والظلام. لكن ذلك لن يثبط عزائمنا. سوف نتعلم ونحن نعمل، وسوف نعمل ونحن نتعلم(...) إن أمامنا مهمتين مستعجلتين...التغلب على المجاعة وعلى الأمية".

هذا أول خطاب لهو شي منه في أول اجتماع لحكومة الجمهورية الفيتنامية الديمقراطية في 3 دجنبر 1945.

وقال هو شي منه: "إن الملايين من السكان يعانون من الجوع، وأنا أقترح أن تبدأ الحكومة حملة لزيادة الإنتاج. ولكن لكي تثمر زراعات الذرة والبطاطا والمحاصيل الأخرى، فإنها تحتاج إلى ثلاثة أو أربعة أشهر، ولهذا فإن على كل أسرة فيتنامية أن تصوم يوما كل عشرة أيام، وأن تتبرع بطعام يوم صيامها للجوعى..."

وارتفع شعار لنزرع كل شبر من الأرض، وحتى في المدن زرعت الحدائق والأراضي العارية وأرصفة

الشوارع بالبطاطا وفول الصويا والذرة، وسرعان ما اختفى شبح المجاعة وبدأت أيضا حملة لمحو الأمية.

استقرت أول حكومة ديمقراطية في العاصمة هانوي لمدة خمسة عشر شهرا فقط، ثم اضطرت للانتقال إلى الأدغال، وفي هذه الخمسة عشر شهرا تعلم مليونان من الفيتناميين الأميين.

...في معركة "ديان بيان فو" وجه الجيش الثوري ضربة قاصمة للكبرياء الفرنسي، فقد استطاع المدرس الحافي القدمين "نجويان جياب" أن يدير معركة أسطورية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب؛ آلاف الجنود يحملون المدافع المفككة قطعة قطعة ويصعدون بها وسط جحيم القنابل الفرنسية، يصعدون دون توقف ومهما كانت الخسائر... وفي قمة الجبل، يتم تركيب المدافع أيضا تحت قصف النابالم.

وانتصر الفيتناميون وخرجت فرنسا مهزومة...

لكن أمريكا كانت قد أتت واحتلت جنوب الوطن.

إعداد: ع.ز

المصدر: مجلة اليسار (المصرية)

العدد الثالث / مايو 1990.

الصفحات

من 15 إلى 19.

■

مجلة "الربيع"

العدد الخامس، دجنبر 2017

بورتريه

عبد الله زغزاع

رجل قُدّ من صخر

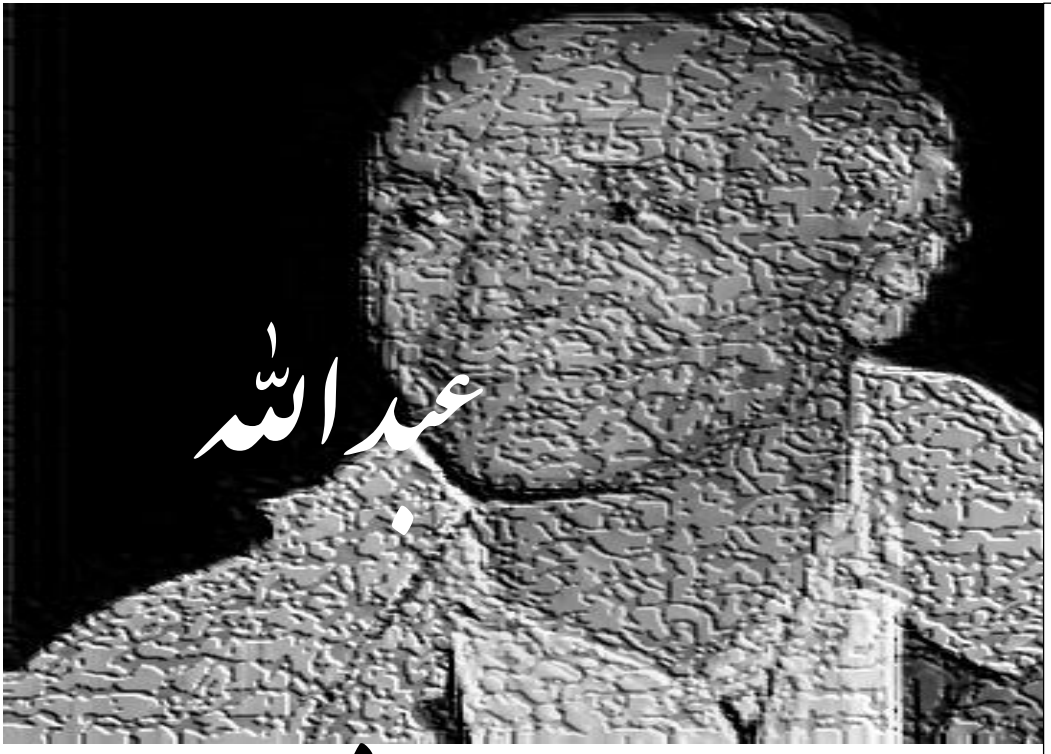

عبدالله زعزاع

• أحمد حبشي

رجلٌ قُدّ من صخْر

راكمت تجربة اليسار الكفاحية فعلا نضاليا متواترا ومتوترا، كان له الوقع الكبير في مسار الحياة السياسية المغربية، كما كان له التأثير البالغ في تطور تصورات وأداء الفاعلين السياسيين والاجتماعيين خلال مرحلة عصيبـــة من التاريخ السياسي

للبلاد، تعددت فيها أشكال المواجهة وعرفت الكثير من التضحيات والضحايا، وتأكدت بعدها حقائق وسقطت معهـا أوهام.

أنجبت هذه التجربة النضالية الصاخبة، مناضلات ومناضلين استرخصوا حياتهم وقدموا أقصى التضحيات في سياق صراع غير متكافئ بين سلطة مطلقة وشموخ نضالي واثق من قدرته على الحد من جبروت الاستبداد وكسب النزال، لفائدة قوى التحرر والانعتاق للخروج بالمجتمع من مستنقع التبعية والحكم المطلق، وتمكينه من آليات الدفاع والمواجهة في سعي لدمقرطة علاقاته والرفع من إيقاع آليات تطوره.

يسجل تاريخ هذه الحركة بكثير من الاعتزاز والتقدير، الشموخ النضالي للعديد ممن انخرطوا في عنفوان شبابهم، في زخم كفاحي متميز اتسم بالحدة والإصرار والقدرة على التحدي ونكران الذات. ومن خصوصيات البعض في مكابدة محن هذه التجربة، صمودهم اللافت في مواجهة مباشرة مع الآلة القمعية وأساليبها الرهيبة في الحط من الكرامة والإسراف في التحقير والإذلال.

عبد الله زعزاع واحد من بين عشرات المناضلات والمناضلين الذين لقنوا جلاديهم درسا في الثبات على المبادئ والالتزام بالتعهدات في التضحية بالذات لحماية الآخرين والحث على الاستمرار لتحقيق كل الأهداف والخيارات السياسية والمجتمعية.

ونحن في مخفر الشرطة تناسلت حوله حكايات وسرت أخبار متضاربة عن لحظة اعتقاله، وقوة تحديه لجلاديه في سعيهم لإجباره على الكشف عن الأمكنة التي كان يحمل مفاتيحها في جيب سترته، القليلون منا من كان يعرف هيئته أو يستطيع تحديد ملامح وجه، حالته المتدهورة جدا كانت تشد الانتباه إليه وهو يساق إلى دورة المياه لقضاء حاجته، لا يقوى على حمل نفسه كما لا يستطيع تثبيت خطواته وحفظ توازنه، وهو يمشي مترنحا وشامخا كما كان يبدو لنا،

ونحن نتلصص النظر إليه من تحت (العصّابة) التي أحكمت على أبصارنا حتى لا نرى ما يجري حولنا. في البداية كان الحديث عن الرفيق عنتر، أحد القادة الأساسيين في تنظيم "إلى الأمام" وكيف سقط في كمين نصبه له البوليس بعد أن تمكنوا من تحديد مجال تحركه وكيفية تنقله وسط مدينة شاسعة الأطراف كالدار البيضاء، كان مسؤولا عن المقرات السرية للتنظيم، التي كان يختبئ بها الرفاق المتابعون أو المكلفون بمهام تقتضي منهم القطع مع وسطهم العائلي والابتعاد عن المجال العام.

بحكم مسؤولياته كان يعرف أغلب المقرات التنظيمية، بل كانت توجد في حوزته أغلب مفاتيح هذه المقرات ويعرف الكثير عن ساكنتها. لحظة اعتقاله كان على موعد مع رفيق تقرر إخفاءه بعد أن اكتشف البوليس ارتباطاته التنظيمية وطبيعة مهامه النضالية وأصبح لزاما عليه تجميد حركيته، للحد من أضرار حملة الاعتقالات التي كانت قد شملت العديد من المناضلين. تمكن البوليس من اعتقال هذا الرفيق قبل الموعد بقليل، واستعمل كطعم لوضع حد لتحركات الرفيق عنتر، الذي حضر إلى الموعد حسب الاتفاق بدراجته النارية كما هي عادته، ومع كل الاحتياطات التي اتخذها حاصره البوليس وساقوه إلى المخفر السري، وفي تصورهم أنهم عثروا على الوجهة المفضية لوضع حد لحركية تنظيم أقلق راحتهم. حاولوا بكل الوسائل معرفة المكان الذي كان سيأخذ الرفيق المتابع إليه. التزم الصمت واحتمى بصلابة عناده وتقديره لجسامة المسؤولية التي أصبحت على عاتقه. ولم يتمكنوا منه إلا بعد يومين من تجريب كل أساليب التعذيب وأنواعه، ومن حدة ما تعرض له فقد قدرته على الوقوف واستعمال يديه، وغطت الجراح كل أجزاء جسمه ولمدة طويلة لفت أطرافه ووجهه بضمادات تخفي كدمات وجراح غائرة، قبل أن يحمل إلى المستشفى تحت حراسة أمنية مشددة، حيث سعوا لإخفاء آثار قساوة عنفهم في تدمير جسده لتحطيم معنوياته.

رأيته لأول مرة أثناء جلسات المحاكمة، التي عرفت في تاريخ المحاكمات السياسية بالمغرب "بقضية السرفاتي ومن معه" سنة 1977، ذلك لأن إدارة السجن اتخذت قرار فصل معتقلي نفس الملف عن بعضهم البعض، بوضع من اعتبرتهم الأخطر في حي منفصل وتحت حراسة يقظة، وكان الرفيق واحدا منهم. أصبحت إذاك أعرف أن الرفيق عنتر هو عبد الله زعزاع، نظرة صارمة وهدوء يعكس الكثير من الثقة والصلابة. كانت آثار التعذيب بادية على كل تفاصيل جسمه، لا يقوى على المشي بالشكل المعتاد يخطو كالمترنح بهامة مرفوعة وحضور فيه عناد. كان نصيبه من الأحكام أقصاها، إذ أنعم عليه قضاة المحكمة بالسجن مدى الحياة. تقبل الحكم بسخرية وازدراء وردد بصوته الجوهري مع الرفيقات والرفاق في فضاء المحكمة، الأنشودة الرائعة:

لنا يا رفاق لقـــــاء غدا
سنأتي ولن نخلف الموعدا
فهذي الجماهير في صفنا
ودرب النضال يمد اليدا
فلا السجن يوقفنا والخطوب
وليس يهدم عزم الشعوب
طغاة النظام مضى عهدهم
وشمسهم أذنت بالغروب
سنشعلها ثورة في الجبـــال
سنشعلها ثورة في التلال
وفي كل درب سنبعثـــــها
نشيدا يجدد روح النضال

أنشودة صدحت بها الحناجر في ردهات المحكمة قلبت الأجواء وزعزعت عناصر البوليس ومن في صفها، ورفعت معنويات المناضلين المعتقلين...كانت رسالة بليغة في الصمود والتحدي.

في السجن حيث أصبحنا نعيش في فضاء واحد توطدت أواصر علاقتنا، وتبين أن والدتي ارتبطت بوالدته خلال انخراطهما في حركة عائلات المعتقلين السياسيين، وأخذت تسأل عني كلما جاءت لزيارته ونفس الشيء بالنسبة لوالدتي. لم يظهر عليه يوما أنه مكترث لما صدر في حقه من أحكام، بل صدر في حقه حكم آخر على إثر تعليقات دونها على هامش صفحات كتاب "التحدي"، الذي أصدره الملك الحسن الثاني لتقديم توضيحات وبيانات حول مساره وطبيعة علاقته بمحيطه وعموم

الشعب، على إثر حملة تفتيش استفزازية اعتادت إدارة السجن القيام بها من حين لآخر، أثار انتباه حراس التفتيش وجود الكتاب بزنزانة الرفيق، وعند تصفحه بدت لهم التعليقات الكثيرة والقوية فسلموه للإدارة التي وضعته بيد النيابة العامة، فتمت متابعته بتهمة المس بالمقدسات وإدانته بسنتين نافذة، وهو قابع في زنزانته يرتب أيامه غير عابئ بما يحاك حوله وما يعد للحد من صلابة عناده، وقد كتب ما رآه بمثابة رد على لغو وتنميق في الكلام، في محاولة لتلميع صورة أقتنع صاحبها بأنها ليست على ما يرام وأن عزلة سلطته تزداد يوما بعد يوم.

ملابسات الاعتقال وظروفه وسعت مجال التباين بين الرفاق، وخلقت جدلا داخل المجموعات حول كل ما كان من تقديرات سياسية ورهانات مستفيضة على القدرات الذاتية في تجاوز كل إكراهات النضال وعوائقه. اتسعت رقعة الاختلاف وتباعدت الرؤى إلى حد التباين الواضح في التعبير عن ذات المواقف، مع اجتناب كل ما يفكك الوحدة ويضيق مجال المشترك.

في هكذا أجواء مضطربة ومشحونة، كان عبد الله صاحب رأي، شكل قناعاته على ضوء استقراء عميق لتجربة تنظيمية خاصة، في حوار مفتوح مع ثلة من الرفاق حول واقع ومآل تجربة نضالية كلفت تضحيات وخلفت ضحايا. سيتضح أكثر المدى الذي انتهت إليه عملية الاستقراء بعد مغادرة السجن، وانخراطه القوي في بلورة تجربة شبابية اعتمدت العمل المباشر في الأحياء الشعبية، إلى جانب فئات عمرية مختلفة، ساهمت في تأطير الشباب وتطوير قدراتهم بما يسهل عملهم المشترك في الدفاع عن قيم المواطنة والارتباط بالجماعة والدفاع عن المشترك من مصالحها. وهي تجربة أعد لها بعمل صحفي متميز ضمنه الكثير من أفكاره واختياراته، ما لبث إن استقطب إليها مجموعة من المناضلين ـ أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر عبد الرحيم تافنوت وأحمد داباـ الذين اشتغلوا إلى جانبه في تجربة إعلامية نوعية، كان لها السبق في التعبير بشكل مختلف وتناول ممنهج لقضايا سياسية

واجتماعية ترتبط بالسياسة العامة للدولة وإجراءاتها التدبيرية. عمل كان يهدف تفكيك الاختيارات الرسمية للدولة وإبراز محدودية مردوديتها على مستوى ما تدعيه من صالح عام وخدمة للمواطن البسيط المهمش، وقد تعرض هذا العمل إلى مراقبة ومضايقات شديدة، انتهت إلى المنع وسد كل منافذ الانتشار والاستمرار، وإن واجه كل ذلك بعناده وصلابته المعهودة، إذ قابل كل منع بإصدار جديد مع تعديل في العنوان والحفاظ على الشكل، فقد أصدر أسبوعية "المواطن" وبعد منعها أصدر "المواطن اليوم"، وعناوين أخرى تكفل رفاق آخرون بإيداع طلب إصدارها وظل حاضرا وأساسيا في هيئة تحريرها. قاده هذا العمل إلى تشكيل حركة سياسية بمقومات تنظيمية خاصة تقطع مع المركزية، وتجعل المنتسبين إليها أكثر حرية في تدبير التصور السياسي العام الذي يشكل القناعة المشتركة وما تم الاتفاق عليه كتوجهات واختيارات محددة. وعلى أساس ما تبلور لدى الحركة من فهم للواقع السياسي واستعداد للانخراط في تدبير الشأن العام، سيتقدم عبد الله إلى الانتخابات الجماعية وأصبح مستشارا جماعيا باسم "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" في جماعة درب السلطان –الفداء، ثم ترشح للاستحقاقات البرلمانية في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وحصل على أصوات جعلته يتأكد من أهمية اختياره للعمل المباشر مع الساكنة وضرورة توسيع علاقاته وتطوير العمل الجمعوي بإحداث شبكات الأحياء، وتشجيع الشباب على الاهتمام بالشأن العام، وهو ما ظل يشكل هاجسه الأول ونضالا يوميا يجسد من خلاله قناعته، بأن بناء قاعدة تقوم على قيم المواطنة والسعي نحول تغيير من باب الاهتمام بالشأن العام والاشتغال على بعض تفاصيله. قناعة راسخة جعلته حاضرا في كل لحظات التعبير الجماعي عن رفض المواطنين لأساليب الدولة في تدبير الشأن العام أو التنديد بإجراءاتها الماسة بحقوق الإنسان.

كان حضوره لافتا في احتجاجات 20 فبراير 2011، وظل ضمن كوكبة من المعلمين الكبار ينصت بحس مرهف

لنبض مجتمع سار شبابه في المقدمة في واضحة النهار، يجهر بالحقائق، ويطالب بالتغيير والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ويندد بالاستبداد ورموزه وأدواته. ظل زعزاع حاضرا باتزان ويقظة كبيرين تدرك من نظراته فرحا بميلاد جيل جديد من المناضلات والمناضلين من شعب دلت التجربة أنه ما كان عاقرا ... ولن يكون. نفس الموفق ونفس الموقع تجده متشبثا به في كل الوقفات الاحتجاجية لمساندة النضال ضد غلاء الأسعار ومساندة نضال الريف ونضال زاكورة ونضال المقهورين والكادحين اينما وجدوا وضمنهم الشعب الفلسطيني إذ لم تمر تظاهرة كبرى لمساندة الكفاح الفلسطيني لم يشارك فيها بتواضع ونكران ذات. وتلك صفات المناضلين الكبار، وتلك جبلة المعلمين الكبار. أيضا هو لا يخفي دعمه لكل القوى الديمقراطية المناضلة بصرف النظر عن مواقفه من كيفية اشتغالها، أو طريقة تدبيرها لقضاياها التنظيمية أو تصريف مواقفها، وهذا ما عكسه من خلال مساهماته في الحملة الانتخابية الجماعية والبرلمانية لفيدرالية اليسار، وتقديمه لخدمات بالغة الأهمية على مستوى التأطير والتوجيه، بالجدية اللازمة والفعالية الكبيرة.

لا يمكنك وأنت تستعيد مسار مناضل من هامة عبد الله زعزاع، وفي لمبادئه خلوق في علاقاته منسجم مع قناعاته واختياراته، إلا أن تنحني تحية تقدير واحترام كبير لوضوحه وصلابته وإخلاصه وصراحته وصدقه. فهو لا يخادع ويجامل، يسمي الأشياء بمسمياتها كما تبدو له ويفهمها، لا يخفي حقيقة ولا يتجاهل واقعا عنيدا يعاقره، لا يبخل في تقاسم المعرفة أو المساهمة في إغناء تجربة، لا يخلف وعدا ولا يتأخر عن موعد أو يتنكر لرفقة. بالمقابل يحرص على أن يعامل بالمثل ان تكون العلاقات متكافئة، مبنية على الاحترام والتقدير المتبادل. يؤمن بقدرة الشباب على بلورة فعل نضالي وازن، يرافقهم ويستمع بانتباه لمختلف آرائهم، ويرد على اليقين بالسؤال حيث يظهر أهمية الجدل وتوضيح التفاصيل اللازم الوقوف عندها لإغناء الفكرة. فتحية إكبار لرفيق أعتز بكل اللحظات التي قضيتها رفقته ـ حتى القاسية منها ـ

وبعلاقة المودة التي تظل تجمعنا حتى ونحن في عز الاختلاف.

ليست السياسة والانصهار النضالي العتيد والعنيد كل ما في حياة **عبد الله زعزاع** الطافحة بالسمو والعطاء، وإن كانت يظهر على وجهه الكثير من الصرامة والاتزان، فتجربته الحياتية تحمل في ثناياها لحظات إشراق روحية ومشاعر نبيلة رفيعة في تفاعل رصين مع الأشياء والناس، يطفح قلبه بمودة فيها كثير من الرقة والصفاء. يعشق الحديث الساخر البعيد عن الابتذال، وله قدرة مفعمة بالجرأة في التعبير عن مشاعره وتجلية أحاسيسه كلما جرى الهوى في مباهج روحه، لا تتلعثم كلماته في التعبير عما يسكن دواخله، ولا يقوى على صد سيل دافق من انشراح باذخ يلفه لحظة تجلي رائقة تجمعه بمن اصطفاهم كصحبة ورفاق درب، يغنم دون ابتذال ما طاب له من نعيم الحياة ومباهجها. ليس في حياته أسرار ولا تبهره لعبة التخفي أو الادعاء بما لا يستقيم وشهامته وعزته بنفسه. لم أر شخصا مبدئيا يشبهه في أدق التفاصيل، لا يبطن غير ما يظهره، فما يقوله هو ما يرضي نفسه ويدافع عنه دون تلكؤ أو مواربة، لا استعداد له ليفقد انسجامه مع ذاته ليرضي الآخرين مهما كان ثمن ذلك، فلا حدود لصدقه وصراحته ووثوقه بما يعتقد. لا يدعي البطولة ولا يحب الاستعلاء، تحفه البساطة والكفاف مهما اتسعت أو ضاقت سعة يده، لا يستبيح نقاء دمه ليشفي غليل ظمأ أو رحابة مسغبة. هو ذا عبد الله زعزاع المناضل الإنسان، العملة النادرة في تجربة كفاحية قاسية وطافحة بالآمال. جبلا شامخا كان وجبلا شموخا ما يزال، يصد الرياح، وينتظر ما يواتي منها. سيظل ريحانا يهدي بسخاء نسائم عطر دافق.

■

العدد الخامس، دجنبر 2017

روافد

"بوديموس" حركة "فرانس أنسوميز" (فرنسا الأبية)

بابلو إيكليسياس(بوديموس)

مقتطفات من حديث بابلو ايكليسياس سكرتير عام حزب "بوديموس" الاسباني وأستاذ للعلوم السياسية، يطرح فيها بعض الأفكار التي من شأنها تطوير آليات العمل السياسي لقوى اليسار، وتأهيله للتعامل مع الواقع الحالي...و للانتصار

"(...) أعلم جيداً أن مفتاح فهم تاريخ الخمسمئة سنة الماضية يكمن في ظهور أشكال اجتماعية محدّدة، هي "الطبقات الاجتماعية". لذلك سأروي لكم طرفة: عندما بدأت حركة "15 مايو" من خلال "الاحتجاجات الإسبانية عام 2011" في بويرتا ديل سول، قام بعض طلاب قسم العلوم السياسية الذي أُدرِّس فيه، وهم طلابٌ مُسيّسون للغاية ـ قرأوا ماركس، وقرأوا لينين ـ بالمشاركة لأول مرة في حياتهم بمظاهرات مع الناس العاديين، [فكانت النتيجة أنهم] علّقوا بأسى: "إنهم [الناس العاديون] لا يفهمون شيئاً! نقول لهم أنتم عمال، حتى وإن كنتم لا تعرفون ذلك! فينظر إلينا الناس كما لو أننا من كوكب آخر،" وعاد الطلاب إلى منازلهم في إثر ذلك يائسين قائلين: "إنهم لا يفهمون شيئا!"

كنت أرد عليهم: "ألا ترون أن المشكلة فيكم أنتم؟ هل تعتقدون أن لدي

"إن أباً يقوم بتنظيف الصحون أو يلعب مع ابنته؛ أو جَدّاً يعلّم حفيده مشاركة ألعابه مع الآخرين؛ هو تحوّل اجتماعي أكثر إيجابية من كل الأعلام الحمراء التي يمكننا حملها في أية مظاهرة. إن لم ندرك أن هذه أمورٌ مُوّحدة [لحركتنا]، سيظل الخصوم يهزؤون بنا..."

ألا ترون أن السياسة لا علاقة لها بكونكم "على صواب"، بل هي مرتبطة بالنجاح؟" يمكن للمرء مثلاً أن يمتلك أفضل أدوات للتحليل، ويفهم مفاتيح التطور السياسي منذ القرن السادس عشر، ويعلم أن المادية التاريخية هي أساس فهم الصيرورات الاجتماعية، لكن، ماذا سيفعل بكل ذلك؟ أيصرخ في وجه الناس: "أنتم عمال حتى ولو كنتم لا تعلمون ذلك" ؟!

العدو لا يريد شيئا أكثر من الاستهزاء بنا. يمكننا ارتداء قميص ينطبع عليه رسم المطرقة والمنجل، يمكننا أيضاً أن نحمل علماً ضخماً، ثم نعود إلى بيوتنا حاملين ذاك العلم، والعدو يضحك علينا، لأن عامّة الناس، والعمّال، يُفضّلون العدو، يُصدّقونه، ويَفهمونه عندما يتحدّث؛ لكنّهم لا يفهموننا. ربما كنا على حق! وربما سنطلب من أولادنا أن يكتبوا على شاهدة قبرنا [بعد ان نموت]: ""كانوا دائماً على حق – لكن أحداً لم يعرف [ذلك]! "

عند دراسة حركات التغيير الاجتماعي الناجحة، سنلاحظ أن مفتاح نجاحها هو خلق هوية توائم بين التحليل وبين ما تشعر به الأغلبية، وهذا أمر صعب جداً لأنه يتطلب منا مواجهة العديد من التناقضات.

مشكلة إيديولوجية مع الإضرابات العفوية [غير المنظمة] ذات الثماني والأربعين أو الاثنتين والسبعين ساعة؟ على الإطلاق لا! المشكلة أن تنظيم أي إضراب لا يرتبط بمدى رغبتي أنا أو رغبتكم أنتم في حصوله؛ بل هو مرتبط بمدى قوة النقابة، والتي لا نملك لا أنا ولا أنتم أي تأثير فيها. أنا وأنتم نستطيع أن نتمنى أن تكون الأرض جنة لكل البشرية؛ نستطيع أن نتمنى أي شيء وأن نطبعه على قمصاننا؛لكن السياسة ترتبط بالقوة، لا بما نتمناه أو نقوله في

المجالس المختلفة. في إسبانيا ثمة نقابتان فقط قادرتان على تنظيم إضراب عام: نقابة اللجان العمالية واتحاد العمال العام. هل يعجبني ذلك؟ لا. لكن هذا هو الواقع، و[الواقع أن] تنظيم أي إضراب عام هو أمر صعب جداً.

لقد شاركت ضمن خطوط الإضراب أمام محطات الباص في مدريد. أتعرفون ماذا كان عامّة الناس الموجودين هناك، فجراً، يريدون؟ كانوا يريدون الذهاب إلى أعمالهم. لم يكونوا من "خائني الإضراب"، لكنهم كانوا سيُطردون من أعمالهم بسبب عدم وجود نقابات تدافع عن حقوقهم. العمال الذين يستطيعون الدفاع عن أنفسهم ـ مثل عمّال الموانئ وعمال المناجم ـ بظهرهم نقابات قوية تدافع عنهم؛ لكن الشبّان الذين يعملون في التسويق الهاتفي، أو مطاعم البيتزا، والفتيات العاملات في متاجر التجزئة، لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم [دون نقابات].

سيفقد هؤلاء الشبان أعمالهم في اليوم التالي للإضراب، ولن تكونوا أنتم هناك، ولن أكون أنا هناك أيضاً، كما لن تكون أي نقابة هناك كي تجلس مع صاحب العمل وتُعلمه بأن عليه ألا يطرد شخصاً من عمله لممارسته حقه في الإضراب، وتحذّره أن القيام بذلك سيكلفه غالياً. هذا لن يحصل، بغض النظر عن مدى حماستنا للقضية.

السياسة ليست شيئاً على مزاجنا، إنها على ما هي عليه [فعلاً، في الواقع]: فظيعة؛ ولهذا علينا أن نتحدث عن الوحدة الشعبية، وعلينا أن نكون متواضعين. في بعض الأحيان علينا أن نتحدث مع أشخاص لا يحبون المصطلحات التي نستخدمها، ولا تعنيهم المفاهيم التي نستعملها لتفسير الأمور؛ فماذا يعني لنا ذلك؟

يعني أننا كنا مهزومين لسنوات عديدة، والهزيمة [المستمرّة] لكل ذلك الوقت تعني بالضبط شيئاً واحداً: أن ما يعتبره الناس "أمراً منطقياً" يختلف عما نعتقد نحن بصحته. هذا ليس أمراً جديداً، فالثوريون لطالما عرفوا أن النجاح مرتبط بإمكانية تحويل "الفهم العام" باتجاه التغيير.

سيزار رندويليس، [وهو بالمناسبة] شخص ذكي جداً، يقول إن معظم الناس ضد الرأسمالية دون أن يعوا ذلك، ومعظم الناس يُدافعون عن الحركة النسوية دون أن يقرؤوا جوديث بتلر أو سيمون دو بفوار. إن أباً يقوم بتنظيف الصحون أو يلعب مع ابنته؛ أو جَدّاً يعلّم حفيده مشاركة ألعابه مع الآخرين؛ هو تحوّل اجتماعي أكثر إيجابية من كل الأعلام الحمراء التي يمكننا

حملها في أية مظاهرة. إن لم ندرك أن هذه أمورٌ مُوّحدة [لحركتنا]، سيظل الخصوم يهزؤون بنا.

هكذا يريدنا الخصوم: صغيري الحجم، نتحدث بلغة غير مفهومة؛ أقلية تختبئ خلف رموزها التقليدية. هم مسرورون جداً بذلك، لأنهم متأكدون أننا إذا استمرينا في هذا النهج، فلن يكون لنا أي تأثير. يمكننا أن نقدّم خطاباً متطرفاً، ونقول إننا سننظّم اضرابات عامة، ونتحدث عن تسليح الشعب، نُلمّع رموزنا، ونحمل صور الثوريين العظام في مظاهراتنا... سيكون خصومنا مسرورين! سيضحكون علينا. لكن عندما نجمع مئات، أو آلاف الأشخاص؛ وعندما نبدأ بإقناع أغلبية الناس، حتى أولئك الذين صوّتوا للخصم- عندها فقط سيشعرون بالفزع. هذا هو ما يُسمى "سياسة"، وهذا ما يجدر بنا تعلّمه.

ثمة زميل تحدث سابقاً عن مجالس العمال السوفييتية خلال عام 1905. كان هناك رجل أصلع عبقري* فهم التحليل الجذري لظرف حاسم. في خضم الحرب، عام 1917، وبعد سقوط النظام في روسيا، قال مقولة بسيطة جداً للروس، سواء أكانوا جنوداً أم عمالاً أم فلاحين، قال: "الخبز والسلام".

عندما قال "الخبز والسلام" -وهما الشيئان اللذان أرادهما الجميع: انتهاء الحرب والحصول على طعام كاف- ورغم أن الكثير من الروس لم يكونوا يعرفون إن كانوا "يساريين" أو "يمينيين"، لكنهم كانوا يعرفون أنهم جوعى؛ قالوا: "ما يقوله الرجل الأصلع صحيح". وكان أداء الرجل الأصلع جيّداً. لم يحدثهم عن "الماديّة الجدلية"، بل عن "الخبز والسلام"، وهذا واحد من أهم دروس القرن العشرين.

إن محاولة تغيير المجتمع من خلال محاكاة التاريخ، أو تقليد الرموز، أمر سخيف. لا يمكن تكرار خبرات الدول الأخرى أو الظروف التاريخية السابقة. الأساس هو تحليل الصيرورات ودروس التاريخ، وأن نفهم بأن "الخبز والسلام" -إن لم يكن متصلاً مع ما يشعر ويفكر به الناس- هو محض تكرار، على شكل مهزلة، لانتصار تراجيدي من الماضي.

ترجمة: ابراهيم الطراونة
www.http://taharruri.net/
عن موقع يناير

■

روافد

تجربة حركة "فرانس أنسوميز"

(فرنسا الأبية)

● محمد المباركي

حركة "فرانس أنسوميز" France insoumise، أي فرنسا الأبية هي حركة يسارية راديكالية.

Jean-Luc Mélenchon ، المؤسس الرئيس : جان- لوك ميلانشون

الأهداف الأساسية:

- *الاشتراكية الديمقراطية*
- *الايكولوجيا الاشتراكية*
- *مناهضة الليبيرالية*
- *سيادة مبادئ اليسار*

- *الانخراط: مباشر عبر الانترنيت أو المراسلة، ليسن هناك ثمن الانخراط أو تصويت. لحد الآن هناك حوالي 600000 منخرطا.*
- *التنظيم: حركة قاعدية وليست حزبا سياسيا مركزيا بالشكل التقليدي. هناك حوالي 300 مجلس مكون.*
- *فريق برلماني مكون من 17 عضوا للحركة زيادة على من انضم إليه من البرلمانيين اليساريين الراديكاليين.*

نبذة عن الحركة

تأسست حركة فرانس أنسوميز في 10 فبراير 2016 وكانت النواة الأولى منحدرة من حزب اليسار الذي كان قد أسسه جان-ليك ميلانشون قبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2012. الا أن الصيغة التنظيمية للحركة لم تأخذ شكل الأحزاب الكلاسيكية، بل ظلت مفتوحة كحرة اجتماعية احتجاجية انظمت اليها العديد من التنظيمات اليسارية الصغيرة وكل الساخطين على الأحزاب اليسارية التقليدية مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي. كما أن صفة حركة وليس حزب سياسي فتح الباب لمناضلين سياسيين ونقابيين الالتحاق بها دون أن يكون في ذلك حرج بالنسبة لانتسابهم الحزبي أو النقابي. والغاية من تشكيل الحركة هو أساسا بناء أداة سياسية راديكالية لينة التنظيم للدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية التي خدلتها الأحزاب السياسية اليسارية التي تهافتت على السلطة ونسيت المبادئ اليسارية.

إن حركة فرانس أنسوميز تستنير بمشروع حزب بودموس الاسباني وكذا حركة " الثورة ألاجتماعية التي يقودها الرئيس الاكواتوري رفائيل كوريا وكذلك مواقف برني ساندرس المرشح في الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة. ولقد كان الإعلان عن تأسيس حركة فرانس أنسوميز في العاشر من فبراير 2016 عبر مظاهرة شعبية بساحة ستالين اكراد العمومية وليس عبر مؤتمر حزبي داخل قاعة مغلقة، والتي حضرها أزيد من 10000 متظاهر. ثم بعد تبعتها تظاهرات تأسيسية عبر العديد من المدن الفرنسية للتعريف بالحركة الجديدة.

في 15-16 أكتوبر 2016 تبنت حركة فرانس أنسوميز برنامجها السياسي من خلال مجلس تقريري شارك فيه أزيد من 1000 مندوب 3/2 منهم من الأعضاء القاعديين الذين شاركوا عن طريق القرعة. في 13 يناير 2017 حصلت الحركة على صفة حزب

سياسي وسمح لها القانون المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة. وفي 13 ماي 2017 تم اجتماع مجلس تقريري آخر، حضره أزيد من 500 مرشح للانتخابات التشريعية لشهر ماي 2017 تطالب حركة فرنسا أنسوميز أو فرنسا الصامدة بالتخلي عن الجمهورية الخامسة التي أسسها الجنرال دوغول عام 1958 والتي هي عبارة عن ملكية رئاسية وتبني الجمهورية السادسة التي عبر مجلس تأسيسي يضع دستور يعيد الحكم للشعب. ذلك أن رئيس الجمهورية منذ الجنرال دوغول يجمع بين يديه كل السلط من دون أن تكون للشعب قدرة محاسبته. وهو ما يفسر عزوف الناخبين عن صناديق الاقتراع لأنهم لا يرون فائدة لذلك.

كما تطالب فرنسا الصامدة الغاء قوانين الشغل التي تريد تطبقها مختلف الحكومات والتي تخدم الرأسمال على حساب الشغيلة. كما تطالب الحركة بإعادة النظر في المعاهدات الأوروبية القائمة وكذا النظر في عملة اليورو والاتفاقيات الفلاحية والتجارية والبيئية. وفي هذا الاتجاه وضعت الحركة برنامج للخروج من الوحدة الأوروبية وإعادة بنائها حسب مصالح الشعب الفرنسي. وكذلك وضعت برنامج لتغيير الطاقة النووية بالطاقة الطبيعية على أساس عدم استخدام الموارد البيئية وخاصة الطاقة أكثر ما تطيقه هذه الأخيرة.

ومن الاقتراحات الأساسية الأخرى التي تنادي بها الحركة هي استعمال الاستفتاء الشعبي كل ما دعت الية الضرورة وهذا سواء في المستوى العام أم الخاص مثل ازاحة برلماني أو عميد مدينة إذا تبين أنه لم ينضبط للبرنامج التي تم على إثره انتخابه. بعبارة الاستفتاء الشعبي يجعل المحاسبة دائمة وليست عملية موسمية. كما تطالب الحركة حماية المصالح العامة من هواء وماء وبيئة وصحة واستعمال الطاقة ... أي مراعاة الصالح العام قبل كل شيء. وأيضا ضرورة تطهير البنوك وإخضاعها للشفافية الكاملة. وخلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية دافعت حركة فرانس

أنسوميز على حد أدنى للأجور يعادل 1326 ورو في الشهر و ل 35 ساعة عمل في الأسبوع.

و قد سمي مشروع الحركة للانتخابات الرئاسية و البرلمانية ببرنامج المستقبل و الذي تضمن المحاور الأساسية التالية:

- الجمهورية السادسة
- تقسيم الخيرات
- تصميم اك ولوجي / بيئي
- الخروج من المعاهدات الأوروبية
- السلم والتحرر
- التصور الانساني
- الحدود الانسانية أي وضع حدود جمركية بين الدول لصالح الشعوب وليس العكس كما هو حاص
- التحكم في التكنولوجية الحديثة.

ولخص البرنامج في كتاب وزع منه ما يزيد عن 100000 نسخة وتم تلخيص فصوله ونشرها عبر الشبكات العنكبوتي ة لتوسيع نشر مواقف الحركة. أما ما يخص الشكل التنظيمي فهو كما اراده قادته، فضاء ديمقراطي للتعبير عن المواطنة التشاركية. ان حركة فرانس أنسوميز/ فرنسا الصامدة تتكون تنظيميا من أعضاء مستقلين وآخرين ينتسبون لجمعيات أو أحزاب يسارية وهي بذا تؤكد أنها ليست حزبا بالشكل المتعارف عليه ولحل المسألة المالية تم خلق جمعية موازية تحمل نفس الاسم الأصلي: حركة "فرانس أنسوميز فينانس"، تخصصت في جمع المال الضروري لنشاط الحركة.

ويمكن القول أن أعضاء الحركة في النهاية هم الموقعون على عريضة مساندة ترشيح جان-ليك ميلانشون للانتخابات الرئاسية لعام 2017. حيث نجد عند انتشار وتوسع حركة التوقيعات لمساندة ميلانشون في مارس 2017 حوالي 87898 موقع و2800 مجلس موزعة عبر مناطق فرنسا وجمع أزيد من مليوني أورو. مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وصلت الانخراطات الى ما يزيد عن 500000 منخرط ومنخرطة في الحركة، التي تميزت مهرجاناتها وتظاهراتها بحضور جمهور متحمس، شعبي ومكثف. لحد أصبحت الحركة تمثل

البديل اليساري الوحيد للبرامج اليمينية واليمينية المتطرفة وأيضا لمواقف الحزب الاشتراكي والشيوعي والخضر. كما أن العديد من الفنانين والكتاب والشخصيات الفرنسية والدولية ساندت ترشيح ميلانشون. ولقد لعبت الشبكات الاجتماعية دورا هاما للتعريف بالحركة ودعمها مما أعطي لميلانشون حوالي 20 في المائة من الناخبين في الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية لا يفرقه على الفائزين الأول والثانية، سوى ثلاث نقط عن الأول وأقل من نقطة على الثانية.

ولما لم تتوصل الحركة مع الحزب الشيوعي وحزب الخضر الى اتفاق لتقديم لائحة مشتركة، تم ترشيح منتخبين للحركة في مجمل المقاطعات الانتخابية لتفوز بالدرجة الرابعة بقرابة 12 في المائة. أي ما يعادل 2497622 مصوتا في الدورة الثانية وفوز 17 برلماني. في حين أنه في الدورة الأولى أحرز 74 مرشحا رتبا تسمح لهم بالفوز لو كان هناك تحالف لقوى اليسار لصالح فرانس أنسوميز.

والحال أن حركة فرانس أنسوميز تحتل اليوم المكانة المركزية لتمثيل الاتجاه اليساري سواء داخل البرلمان بوقوفها ضد التوجهات الليبرالية للحكومة أو في الساحة الجماهيرية لمساندة الاضرابات العمالية والاجتماعية.

21 نوفمبر 2017

■

مجلة "الربيع"

العدد الخامس، دجنبر 2017

متابهات

أحمد حبشي

سعيد الشرقاوي

محمد مطسيم

كتاب

أزمه اشتراكيه

أم

أزمة

اشتراكيين؟

أصدر المناضل الأستاذ علي بوطوالة، كاتب عام حزب الطليعـــــة الديمقراطي الاشتراكي، كتابا هاما، بعنوان مركب "ماذا بعد أزمة الاشتراكية والرأسمالية" وذلك للمساهمـــة في " توضيـــح ما حدث ويحدث من تحولات" على مستوى النضال والرهانات السياسية التي عرفها العالم في السنين الأخيرة منذ سقوط جدار برلين، وما طرحه هذا الحدث من تساؤلات وإشكالات نظرية، تجلت في الممارسة العملية كأزمة مست عمق ممارسة الاشتراكيين، ووضعت موضع تساؤل الفكر الاشتراكي واختياراته النظرية والعملية.

اقتضت منهجية التحليل، ضرورة الرجوع إلى ما قام به المؤسسون الأولون للفكر الاشتراكي، وخاصة في بلدان أوربا؛ هكذا استعرض الأستاذ علي مختلف المراحل التي تم خلالها تداول مفهوم الاشتراكية، عارضا بتركيز كل ما حملته كتابات المؤرخين والدارسين من تفاصيل، عن سعي البشرية الدائم لبلورة صيغة مجتمعية للعيش الكريم، وحماية عائدات الإنتاج من كل تسلط واستبداد؛ من أرسطو الذي أكد على " العدالة التوزيعية" بما تعنيه من توزيع متكافئ للخيرات الطبيعية، إلى الفلاسفة الذين تحدثوا عن" جزيرة بدون ملكية خاصة وبدون طبقات اجتماعية"، إلى الأديان التي أثارت مسألة "مساواة الناس"

ودعت إلى محاربة الظلم الاجتماعي والإفراط في الاستحواذ على الثروة، وإن كانت لم تحرّم الملكية الخاصة كما لم تحدد سعتها ومحيطها ونمط الإنتاج وكذا وثيرة العيش واستمرار الحياة.

في سرده العام للسياقات الفكرية والعقائدية، التي ساهمت في إطار البحث الدائم حول واقع الإنسان وعلاقاته المتعددة بالمجال الطبيعي ومحيطه المجتمعي، يستدل الأستاذ علي بوطوالة، بما أفرزته الحركات الاجتماعية والتيارات الفكرية التي عرفها تاريخ البشرية، وعكست صراعا ضاريا من أجل تحقيق العدالة والحد من التسلط والاستبداد.

وقد وقف المؤلف باستفاضة على ما حملته أطروحات المفكر كارل ماركس، وما تميزت به تحاليله من بعد علمي وقراءة مادية للمعطيات التاريخية وأسس التحولات التي عرفتها المجتمعات البشرية وسياقات تطورها، وفي التفاصيل يسرد كيف يمكن التمييز بين "الاشتراكية الخيالية" القائمة على التمني والرغبة، و"الاشتراكية العلمية" المبنية على رصد واقع التناقضات وما ينتج عن تضادها، وهو " الاكتشاف الذي يشكل حجر الزاوية في النظرية الماركسية" وبه أحدثت تفوقا نظريا بارزا، اعتبارا لما قام به ماركس بخصوص " كشف وتحليل قوانين تطور النظام الرأسمالي" و" تأسيس ممارسة سياسية ثورية للحركة العمالية العالمية"، وهي جوهر ما خلصت إليه تجربته الميدانية ودراسته العميقة في مجال الفلسفة والاقتصاد وعلم السياسة والقانون، أي كل ما مكنه من تحقيق "قطيعة ابستمولوجية مع أنماط التفكير التقليدية"، وبسط مفاهيم أساسية في المنهجية النقدية، التي شكلت أسس التحليل والتعاطي مع ما أصبح يعرف ب"الاشتراكية العلمية"، الإطار النظري العام والموجه الأساسي لحركة ثورية عالمية، القائم على التقابل والصراع بين مكونات البنية الاجتماعية الواحدة. تصوره النظري هذا وجد صيغته العملية في سياق الحركات الاجتماعية، المناهضة للشروط العامة لدورة الإنتاج الرأسمالية وما يرتبط بها من تطور القوى العاملة وأسلوب الإنتاج في المجتمعات الأوربية وخاصة التي عرفت تقدما صناعيا لافتا. واقع يحيل عليه الأستاذ علي لربط النظرية بسياقها التاريخي وعمقها المجتمعي، وهي خلاصة أساسية سيحاول استغلالها في محاولة فهم واقع الاشتراكية اليوم وما يعانيه

الاشتراكيون في محاولاتهم لاستيعاب التحولات المجتمعية وسعيهم لتغيير الواقع والتأثير في مسار تطوره.

وإذا كان صدور "البيان الشيوعي" الذي صاغه ماركس بنفسه، إعلانا عن تأسيس حركة سياسية بمعالم فكرية وبرامج نضالية واضحة ومحددة الأهداف، فإن سياقات هذه الحركة عرفت تطورات مختلفة في المجتمعات والبلدان التي امتدت إليها، مما أفرز تباينا في تحديد الأولويات وحصر مجالات الصراع وتوليف مصالح الفئات وتطلعاتها، وهو مسار أتاح إمكانية بلورة تصورات اعتبرت اجتهادات نظرية في سعي لتطويع الواقع وتقوية الشروط المساعدة لإنجاز وتحقيق ما حددته النظرية كمهام وأهداف.

غير أن الحصيلة بعد قرن من التجريب والممارسة النضالية، سجلت في تقدير الأستاذ علي " فشل الأحزاب الشيوعية الأوربية في الحفاظ على قاعدتها الانتخابية والوصول إلى السلطة، سواء عبر الانتفاضة الثورية أو الانتخابات البرلمانية، وتراجع الماركسية في الجامعات الأوربية وفقدانها لوضعيتها الاعتبارية لدى المثقفين"، انحسار مزلزل دفع العديد من المفكرين والمؤسسات العلمية إلى تعميق البحث ومواصلة التحليل، لإيجاد مداخل نظرية أخرى تُبقي على جوهر المشروع المجتمعي وتؤكد على حيوية النظرية الماركسية وفعالية المنهج العلمي في رصد تحولات الواقع واستشراف آفاق التغيير، المرتبط بتوفير شروط العيش الكريم والحد من سلطة الاستغلال والاستبداد.

الخلاصة الأولى التي يبسطها الأستاذ علي، من خلال استقرائه لكل الاجتهادات النظرية والأبحاث العلمية، هي أن " العالم الآن يعيش بداية سيرورة تحول كبير، تحول في نمط الإنتاج الرأسمالي، قد يؤدي كما تبين التحولات التكنولوجية الجديدة إلى نمط إنتاج جديد" بما يعني تحولا في علاقات الإنتاج وطبيعة الفئات المرتبطة بهذا المسار الجديد وتباين مواقع تأثيرها. هذا التحول الرأسمالي العابر للقارات والمنفلت من كل خصوصية مجتمعية، فسح مجالا واسعا للتعبيرات النظرية المختلفة، سواء على مستوى التبشير بما سيفسحه الإنتاج الرأسمالي الجديد من أفاق للتطور المجتمعي والنمو الاقتصادي، أو على مستوى التحذير من عواقب انفلات رأس المال من أي مراقبة أو خضوع لقوانين صارمة تحد من هيمنته وبسط سلطته وسلطانه، وما يترتب عن كل

ذلك من ويلات ودمار يقذف بالبشرية إلى أحضان المجهول.

الخلاصة الثانية، يصوغها على شكل أسئلة تبلور إشكالا نظريا وعمليا، لتحديد السبيل إلى تجاوز واقع الحال. أسئلة جاءت في المؤلف على الترتيب التالي:

ـ"هل يمكن تغيير نمط إنتاج تبلور عبر عشرات، إن لم يكن مئات السنين بقرار سياسي في لحظة ثورية حاسمة؟"

ـ "هل يمكن بناء الاشتراكية بمفهومها الماركسي (كملكية جماعية لوسائل الإنتاج والتبادل يشرف عليها المنتجون بواسطة تنظيماتهم المهنية) في ظل تخلف اقتصادي وثقافي، وفي ظل حصار دولي قاتل؟"

ـ " هل يمثل الفصل بين الديمقراطية السياسية والتوزيع العادل للثروة ضرورة تاريخية خلال المرحلة الثورية، أم مجرد اختيار سياسي لنخبة مهووسة بالسلطة تريد فرض رأيها بالقوة على المجتمع؟"

ـ " أية علاقة بين التخطيط المركزي كآلية لتعبئة الموارد وعقلنة تدبيرها، وبين الديمقراطية السياسية كآلية لتدبير التنوع والاختلاف، وفصل أفضل البرامج وأحسن النخب لإدارة الشأن العام ـ " إذا كان إنتاج الفائض (فائض القيمة) ضرورة اقتصادية لتحقيق التنمية والتقدم، وإذا كان العمل (الذهني والعضلي) هو الذي ينتج هذا الفائض، فكيف يمكن الجمع بين الفعالية الإنتاجية والعدالة في التوزيع، دون حرمان الأفراد من الطموح والاجتهاد؟"

هذه الأسئلة في تقدير الأستاذ علي بوطوالة أساسية في حصر النقاش والجدل الدائر حول موضوع الانتقال إلى الاشتراكية، إذ لابد من العودة إلى التفكير والتمحيص في نتائج مختلف المستجدات، لتحديد المهام المرحلية وما يقتضيه الشرط التاريخي، وفق المنهجية النظرية التي بلورها الفكر الاشتراكي. هذا الإشكال المتجدد الذي واجهه البلاشفة الروس، وعلى أساسه بلوروا صيغا لتأهيل المجتمع السوفياتي، بغاية توفير شروط الانتقال إلى مجتمع اشتراكي متكامل الأركان بالمواصفات التي حددها ماركس "، الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، التخطيط، وسلطة الطبقة العاملة، وتقاضي (كل حسب عمله) في المرحلة الأولى ثم كل حسب حاجته في المرحلة الشيوعية"، هو في صميم الرهان المعرفي لتحديد المسار الحقيقي لكل تغيير مأمول.

لابد أن ينطلق النقاش من تحديد أطراف عملية الإنتاج وشروطها العامة،

أخذا بعين الاعتبار التداخل بين الشرط العام، المرتبط بكل ما هو خارجي ومفروض في إطار علاقات دولية، والشرط الخاص المحكوم بالإمكانيات المادية المتوفرة والقدرات الذاتية مع تزايد الحاجيات وتنوعها، هذا المدخل يفسح المجال للوقوف على حقيقة طبيعة علاقات الإنتاج ومآل فائض القيمة وكيفية توزيع الفوائد، أي فهم طبيعة التناقض القائم بين الرأسمال وقوة العمل في لحظة تاريخية محددة، وهو ما حاوله المفكرون الذين سعوا إلى فهمم واقع المجتمعات ما بعد الاستعمار والانتشار الواسع لنظام رأس المال، فتباينت التجارب المحتضنة لأفق الاشتراكية وتنوعت الأنماط الوسطية، التي اعتمدت في تطوير قوى الإنتاج في سعي متواصل لتجاوز كل التحولات التي يعرفها نمط الإنتاج الرأسمالي، وما يعتري النظام المرتبط به من اختلالات وأزمات دورية.

إذا كانت الرأسمالية قد تجاوزت أزماتها المتعددة، منذ سيادة نمط إنتاجها وتحكمها في تطور علاقات الإنتاج، وذلك من خلال تنويع أساليب تدبير هذه الأزمات بإيجاد مخارج تضفي على طابعها المستبد بعض السمات الإنسانية الرامية إلى التخفيف من حدة الصراع، فهي تنتقل من الرأسمالية النيوليبرالية التي " تعطي أولوية لقوانين السوق والمنافسة ومرونة سوق الشغل والحركية الاجتماعية" إلى الرأسمالية الاجتماعية التي " تتميز بحماية اجتماعية عالية للأجراء ونظام مالي ممركز"، وصولا إلى نماذج رأسمالية الأطراف التابعة " التي لازالت مطبوعة بالتراكم البدائي للرأسمال على حساب أبسط حقوق العمال والمأجورين في الاستقرار المهني والعيش الكريم"، فإنها لم تفلح في ترويض كل أطراف الإنتاج، ولم تستطع أن تجعل من نظامها "أفقا غير قابل للتجاوز" وأنها "تملك جوهرا ميتافيزيقيا عابرا للتاريخ".

القوى المناهضة للنظام الرأسمالي، وفي طليعتها التيارات الاشتراكية، ظلت تجدد محاولاتها للحد من هيمنة رأس المال وتحجيم قدرته على التحكم في دورة الإنتاج، وفرض نوع من التوازن المجتمعي لفائدة قوة العمل، بما يعني الاستفادة من فائض القيمة وتوظيفها في صالح نمو المجتمع وتطوير كل إمكانياته، غير أنها لم تنتج نظاما اقتصاديا قادرا على تحقيق كل الطموحات.

هنا ينحصر الإشكال، فإذا كانت الاشتراكية في مفهومها العام ومبادئها

الأساسية، قد تم التفصيل في شرح منطلقاتها الفكرية وقواعدها العملية، مع توضيح غاياتها وأهدافها، إلى أن أصبح استيعابها كاختيارات وتوجهات فكرية وسياسية محددة، في متناول مختلف الفئات الاجتماعية، التي واكبت وتفاعلت سلبا أو إيجابا مع أطروحاتها، و أصبح أعلامها ومنظروها من أشهر الفاعلين السياسيين والمحللين الاقتصاديين، الذين قدموا بمختلف الصيغ شروحا وتوضيحات تبسط القواعد وتوسع المدارك وتشيع التوجهات، فإن ما ظل يعرف الكثير من اللبس مرفوقا بالعديد من التداعيات، هو كل ما ارتبط بتجسيد الاختيارات الاشتراكية على أرض الواقع، وما سخر لتوفير الإمكانيات اللازمة المرتبطة بالتحول الكيفي للعلاقات المجتمعية وتغيير شروط الإنتاج والسمو بالحقوق السياسية والمدنية وتحسين مستوياتها. فبقدر ما اتسع الحوار وتشعب حول مختلف القضايا ذات الطابع الإشكالي، فإن التقاطب والتجاذب بين الأطروحات المتعددة ظل بعيدا عن بلورة صيغة عملية، تحدد المداخل الحقيقية التي تجعل من النظرية مفتاحا لحل كل التناقضات المجتمعية وتفسح المجال لتطور واقعي وفعال في مختلف المجتمعات.

إن ما انتهت إليه تجربة الاتحاد السوفياتي أساسا، وما تمخضت عنه محاولات التجديد التي اعتمدتها الصين في تقديمها للنموذج التنموي الاشتراكي، عكس أزمة " المنظومة الاشتراكية" في محاولاتها لتجاوز النظام الرأسمالي وتقويض كل مؤسساته الإنتاجية والمجتمعية، وفي سعيها لتوفير شروط تحقيق مجتمع بديل يقوم على العدل والمساواة والحد من كل الفوارق العرقية والمجتمعية. فما أنتجته هاتان التجربتان، دون تبخيس من قيمة كل ما تحقق من مكتسبات، علاقات إنتاج ملتبسة تتحكم فيها رأسمالية الدولة، وتسود في تدبير شأنها فئات طفيلية، تحتكر عائدات الإنتاج وتخص محيطها بامتيازات الجاه والسلطة. مآل أثار الكثير من الجدل والتقاطب النظري في الوسط الاشتراكي، ووسع من دائرة الشك في مدى واقعية الاختيارات، المبنية على جدلية الصراع وآفاق تطوره في مسار مجتمع تحكمه ميكانيزمات أسلوب الإنتاج وعلاقاته، أي ما ظل يعني في التصور العام «حتمية الثورة الاشتراكية" وانهيار النظام الرأسمالي. غير أن ما

رصده المتتبعون والمهتمون الدارسون والمحللون، هو أنه كلما تجاوز النظام الرأسمالي أزماته المتعاقبة، كلما تعمقت أزمة الاشتراكيين واتضح عجزهم في بلورة الصيغة الثورية للحد من سيطرة رأس المال وقوانينه الظالمة.

أحمد حبشي يونيو 2017

■

رواية

الواحة والجليد

توصلت مجلة "الربيع" بالعمل الروائى الأخير للروائى، المبدع سُعيْد الشرقاوى، الصادر عن منشورات دار الأمان بالرباط(2017). هذا ملخص له.

ملخص الرواية

تتضمن رواية الواحة والجليد شخصيات وأحداثا تعود الى فترة الاحتلال الفرنسي، تميزت باصطدام بين شرق وغرب، لازالت أثاره فاعلة.

ـ **الحضري** يتشبث بجذوره في مواجهة محاولة الاقتلاع من طرف رموز الغزاة المجسدة في:

ـ الضابط **جاك هولين**: شخصية نمطية، يتماهى مع نابوليون، يحلم بالشرق الخيالي.

ـ **ماري لويز** مهندسه مكلفة ببناء السد رمز الحداثة التي تدعيها لكنها تخفي في الحقيقة المصلحة الأنانية للأجنبي الهادفة الى استغلال المنطقة.

ـ الزاوية

برموزها المشخصة:

ـ **الشيخ**: هاشم عالم متنور، زاهد، راع للعلم، يتحالف مع طلبة الزاوية ضد الاحتلال والاستبداد.

ـ **نبيهة**: ابنة الشيخ، امتداد له، لأفكاره المتنورة، ضحية الصراع بين الغرب والشرق، بين المصلحة والاوهام.

ـ **نجيبة**: الطفلة الوليدة، رمز الانفتاح على المستقبل الكامن في التقدم والعلم.

ـ **الرحالي**: النقيض السلبي للشيخ هاشم، مشعوذ حليف الغزاة،
مروج للخرافة والظلم والقتامة والطماسة والحمق،
امتداد نموذجي لأبي هدى الصيادي.
يجسد الصورة التي يريدها الغرب أن تكون للشرق؛ عالم لاعقلاني مليء بالسحر والتوابل والجواري والكنوز.
لهذا تجد تقاربا مثيرا بين الفكر الخرافي اللاعقلاني الذي يمثله الرحالي والحداثة المزيفة عند ماري لويز.

ـ **القايد البرداوي**: تجسيد للحاكم الشرقي المجنون بالحكم
يلهو بالأحداث وتلهو به، طفل يلعب بحبات الليمون،
مهزلة ومأساة النظام العربي السياسي.

ـ **العسري**: يجسد البعد العلمي الى جانب البعد النظري للحضري.
علاقة غرب شرق ليست فقط نقاشا فلسفيا
بل مواجهة علمية كذلك، أحيانا دامية...
ماري لويز تتجاوز النقاش النظري إلى الانجاز العملي ببناء السد والطريق.
كذلك الضابط يقمع الطلبة ويدهس نبيهة بالجرافة دفاعا عن مصالح الأجنبي.
كذلك الحضري... يتجاوز المقاومة الفكرية الى المواجهة العلمية من خلال العسري.
الحضري والعسري شخصية واحدة.

الفقيه ولد البيضة والمغنية مرجان وجهان لعملة واحدة،
تجسيد لثنائية تاريخية: الفقيه والجارية.
راسب إيديولوجي سيكولوجي
يتجسد في التدين الكثير الى جانب الفسق المنفلت،
هي ازدواجية السي السيد في الثلاثية لنجيب محفوظ.

الحضري أداة سرد وأداة نظرية في نفس الوقت،
موسوعة فكرية تعكس الغرب والشرق.
يجسد البعد النظري التوثيقي للرواية.
يرويها ويصورها من لحم ودم.
مهمة صعبة: البحث عن الحقيقة.
هذه الاخيرة ليست جاهزة، تشكلت من خلال الجهد والعناء، من خلال الحفر والهدم، التنقيب والتحقيق، من أجل الكشف عن الباطن المتخفي وراء المظاهر، من أجل نزع الاقنعة المزيفة عن الوجوه المشوهة مثل قناع الحداثة المزيف عند ماري لويز...
الصيغة الشكلية للرواية هي التصوير السينمائي للأحداث والشخصيات بعيدا عن الاشتغال التراكمي للغة بدون تقدم في الاحداث أو الشخصيات.
الصيغة الفنية إخراج سينمائي قائم على الحركة والصورة. الحضري مخرج وليس فقط راوية. بمعنى آخر يروي الأحداث بواسطة السينما.
يعرض الأحداث والشخصيات ضمن ديكورات البيئة الاجتماعية على شاشه الذاكرة والحلم.
لكن الحضري كمخرج سينمائي للرواية في المشهد الأول لعملية التصوير وهو جالس في الحانة، يختلف عن الحضري في نهاية الرواية وهو يرحل نحو السد.
لقد تغير الحضري بعد عملية التصوير التوثيقية للأحداث والشخصيات.
لقد اكتشف الحقيقة وأنهى التصوير، لقد تغير،
تحرر من أوهام الشرق والغرب
ورحل صوب المستقبل الكامن في التقدم والعلم
من أجل البناء دون ان يضيع الوقت في التنبلة والتأمل والتصوير.

■

سُعيْد الشرقاوي
من مواليد 1956 بالفقيه بن صالح ـ بني ملال
ـ إجازة في الحقوق من جامعة الرباط سنة 78
ـ إجازة في الفلسفة من جامعة فاس سنة 85
-عضو اتحاد كتاب المغرب
○
صدر له:
ربيع الواد 1998
حطب الليالي 2000
الأيام الحائلة 2002

■

"تفاصيل حدث لم يقع"

القصة المسكونة بالفلسفة

● محمد مهطسيم

مدرس وباحث في الفلسفة

" ***يجب ألا نمارس الفلسفة إلا بشكل قصائد"*** هيدجر
"أيكون الكاتب مجنون الفيلسوف ؟"
بيار ماشيري

كثير من التجارب، في تستطيبالكتابة السردية، المرور من القصة القصيرة إلى الرواية، على طريقة غابرييل غارسا ماركيز، بيد أن هادي معزوز [1] يكسر هذه القاعدة، فقصته لا تكتب روايته، ذلك أن هذا القاص الناشئ في أضمومته القصصية: "تفاصيل حدث لم يقع"[2] يسير جنبا إلى جنب مع الروائي الشاب في روايته الموعودة " ثانوية شوقي".

كيف يكتب هادي معزوز قصصه؟

عندما كان يسأل امبرطو إيكو Umberto ECO كيف كتبت رواياتك؟ عادة ما كان يقطع مع هذا النوع من الأسئلة بأن يجيب:" من اليسار إلى اليمين" وسيكون جواب

هادي معزوز، إذا سايرنا طريقة "إيكو" في الجواب: " من اليمين إلى اليسار"

هادي معزوز يقرأ بالفرنسية والعربية لكنه يكتب بالعربية فقط، على الأقل إلى حدود هذه المجموعة القصصية "تفاصيل حدث لم يقع بعد".

هناك استدلال طريف قام به الناقد عبد الفتاح كيليطو وهو مفيد وصالح لنا، في تأطير تجربة الكتابة عند هادي معزوز، روائيا ناشئا:

ـ من يقرأ بالعربية يكتب بالعربية

ـ من يقرأ بالفرنسية يكتب بالعربية

ـ ومن يقرأ بالعربية لا يكتب بالفرنسية

الراصد لتجربة الكتابة المغربية، عند المشتغلين بالفلسفة، يؤطرها في ثلاث خانات:

ـ الكتابة في الرواية: محمد زفزاف، الميلودي شغموم، مبارك ربيع...

ـ الكتابة في الفلسفة: طه عبد الرحمان، عبد السلام بنعبد العالي، محمد المصباحي...

ـ الكتابة في الفلسفة والرواية معا: عبد الكبير الخطيبي، محمد عزيز الحبابي، عبد الله العروي، موليم العروسي...

وتحظى هذه الأخيرة بتراكم إبداعي كمي ونوعي، هو أجدر بالمتابعة والتمرين الذهني والتساؤل، وهادي معزوز يمكن تأطيره ضمن هذه الخانة. إن هجرته إلى قارة الأدب قادما إليها من الفلسفة، داع للانتباه اليقظ، إلى تجربة هذا الروائي الشاب.

ما الذي يعود إلى الفكر، فلسفيا وميثولوجيا، في هذه القصص؟

أو بم تفكر هذه القصص؟

سبق ل "بييرماشيري" Pierre MACHERY أن أجاب عن سؤال بم يفكر الأدب؟ "من الوهلة الأولى يمكن تعريفه كفكر أعمى أو أصم" [3] إلا أن هذا الفكر المتسلل في ثنايا هذه المجموعة القصصية فكر يبصر ويسمع. وسيكون الكاتب هو مجنون الفيلسوف. كما ستطفو الفلسفة على سطح هذا المتن القصصي مفهمة واستشكالا ومحاجة.

ففي القصة الأولى، والتي جعل منها الكاتب عنوانا، لمجموعته القصصية جاء على لسان الصبية أمينة مخاطبة السارد: "يقولون إنك ملحد لا تؤمن بالله" [12] / "كل سكان الحي بمن فيهم والدي، يقولون بأنك كاتب وبأن جل ما تكتبه يدور في فلك إثبات عدم وجود خالق لهذا العالم". [13]

وهذا العرض لموقف يوجه تهمة الإلحاد إلى الكاتب، المشتغل بالفلسفة، يقابل بعدم الرد. وهو حكم مسبق، يقرن الفلسفة بالإلحاد.

وفي قصة "تنصت" ورد على لسان المخبر: "اكتسبت تلك التقاسيم الباردة التي لا تعبر عن شيء حتى أمام التحليل النفسي"[18] / "أغلب الذين يدعون القوة والبطش يعانون من برود جنسي، عقدة التعويض طبعا حسب المحللين النفسيين" [19] / "وما ساهم أيضا في تفوقي على باقي الزملاء هو اطلاعي على كتب علم النفس وعلم الاجتماع، حتى أصبحت محترفا في تحليل الخطاب وفكه تفكيكا صارما" [22]/"أصبحت إنسانا من ورق، لا هوية لي، لا تفكير، لا أسئلة، لا شيء على الإطلاق"[25] /"من أنا؟ ماذا أفعل؟ هل أنا حقا في الحياة أم مجرد بطل مهزوم لا غير؟" [26] / "على العموم ما كنت أعتقد أن سؤال الذات هذا، سأعيده مرة أخرى بعد نسيان جارف" [29] / "عادت إشكالية الواجب مرة أخرى تقض مضجعي، هل ما أقوم به واجب حقا؟"[31]/"عاد سؤال الصداقة والصديق يطرق وجداني الجامد، لمن أعيش؟ وهل توجد لي غاية أحيا من أجلها؟ ... لكن هل تعتبر السرقة واجبا؟ والقتل واجبا؟ آه من هذا الواجب الذي صنعناه لأنفسنا لكننا لا نحب القيام به. إذا تخلينا عنه سنعود لحرب الكل ضد الكل، وإذا آمنا به سنكون مرغمين على القيام بشيء نحن لا نحبه البتة وبالمطلق...سخرت من هاته الأفكار، ليس من حقي التفلسف لأني حقير ونذل...الفلسفة وجدت لأمثال جمال معلوم، هذا الشاعر الذي جعلني أعيد ترتيب حياتي من جديد، بل أحيا في فضول السؤال والمغامرة بين طيات الأفكار. (35/34) / "كنت دوما أؤمن بتلك الفكرة التي تنتصر للواجب مهما كان أثره على نفوس الآخرين...لكن كل الفلاسفة الذين عالجوا سؤال الواجب لم يستطيعوا التخلص من أسئلته المؤرقة". [38]

كما ورد، في نفس القصة، على لسان الشاعر جمال معلوم: "الحب حبان، حب غير متبادل يكون فيه المستقبل والمرسل، وحب آخر أو من الأفضل أن نسميه تحابا، حيث يشترك فيه الطرفان معا بنسبة متساوية لدرجة التطابق، ثم يبتعدان عن بعضهما البعض لدرجة التنافر، بعدهما عن بعضهما قرب أكثر من اللازم، وقربهما عن بعضهما قرب أكثر من اللازم، وقربهما من بعضهما البعض ابتعاد من أجل التأسيس لمرحلة أخرى." [26]

ورد مفهوم التحاب l'aimance، في حديث جمال معلوم، وهو مفهوم نحته عبد الكبير الخطيبي، ووضحه المفكر والفيلسوف الأمريكي "فيبر صامويل قائلا: "وهو ليس مرادفاً فقط للحب،

كما المحبَّة بالنسبة إلى الحب .الحبُّ يمكن اعتباره شيئاً خارجاً عن الزمن، هو جوهر نقي بينما المحبَّة تتواجد دائماً في الزمان والمكان، دائماً قائمة ودائماً مفتوحة، وبلا مبدأ داخلي للغلق بشكل يرتقي بها إلى مكانة الجوهر الخارج عن مفهوم الزمن. "(4)

فكل تلك المؤشرات الآنفة الذكر تنتصر لجدوى العلوم الإنسانية، من التحليل النفسي وعلم النفس وعلم الاجتماع وتحليل الخطاب، وتعكس انهجاس الشخصيات بسؤال الهوية الشخصية واستشكال مفهوم الواجب وسؤال الوجود ومعنى الصداقة والصديق، والحق في التفلسف.

وفي القصة الثالثة من المجموعة القصصية "الرابعة بتوقيت غرينتش" يتماهى السارد مع الأنواريين الفرنسيين من خلال المؤشر التالي: "في مدينة الأنوار...مرت أمامي كل الوجوه التي بنت صرحها: من هنا مر ديكارت وديدرو وروسو ومونتسكيو ومولبير وبودلير...ومن هنا مررت أنا أيضا". (44)

أما القصة الرابعة " اللحظات الأخيرة قبل وفاة أمي" فحضرت الميثولوجيا الإغريقية بآلهتها: زيوس: إله الآلهة، بوسيدون: إله البحر، هرمز: رسول الآلهة وحامي المسافرين والتجار، أبولون: إله النبوة والطب والرماية، أطلس: إله اشتهر بحمل قبة السماء، آلهة الأولمب الاثنا عشر، وهم المجلس الأعلى للآلهة. ومن مشيرات ذلك: "كان زيوس وبوسيدون وهرمز وأبولون وأطلس أصدقائي تلك الليلة. ناقشنا طويلا مفهوم الحب والحياة والوجود والميتوس" (53) /"اختفى أبطال الأولمب في رمشه عين" (53)

كما حضرت هذه الميثولوجيا في القصة الخامسة، من هذه الأضمومة " حب في كنيسة" حينما قال السارد: "لقد أرسلني اليك زعيم الجبابرة وسيد العالم ورب الأولمب زيوس"(57) / "فقد أخذت آلهة الأولمب روحك من هذا العالم"(58)

وإذا كانت قراءات السارد ميثولوجية وفلسفية غربية وعربية إسلامية، فإنها أيضا فلسفة يهودية؛ وهذه مشيرات ذلك: "لحسن الحظ أني كنت مطلعا نسبيا على بعض كتب الفلسفة"(55) /"فجأة وجدتني أجلس على أحد الكراسي ويدي كتاب دلالة الحائرين لموسى بن ميمون" (55).

وتلك حالة شخصية السيد شوقي القارئ المتأمل في كتاب أصل الأنواع لتشارلز داروين في نظرية التطور؛ في قصة:" حلم يقظة ": "بعد استغراق

طويل بين سطور كتاب أصل الأنواع" (59).

وهذا التوصيف يصح كذلك بالنسبة لشخصية محمود في قصة" شلل نصفي" باستعراض مفكري حياته من المحللين النفسيين وعلماء النفس والفلاسفة واللسانيين: "لا يعرف لماذا تذكر بطل رواية الغريب لألبير كامي رغم الاختلاف الكبير بينهما ربما لأن الجامع بينهما هو الاستجابة لنداء الذات بعيدا عن التقاليد والاعتقادات"(66) /"أحيانا نحس بأن يدا خفية تلعب بنا قد تكون الحياة، قد يكون التاريخ، قد تكون البنية الخفية التي يؤمن بها لدرجة انه لقنها لطلبته لمدة طويلة محاولا ان يكونوا بنيويين اكثر من جاك لاكان وبياجي وألتوسير ودوسوسير.." (68-69)

أو ما جاء على لسان السارد في قصة "حواء" مستشهدا بطاليس وهو من الحكماء الطبيعيين: "ألم يقل طاليس ذات يوم بأن الماء أصل العالم "(71).

أما في القصة الحادية عشرة " وهم مدينة" فهي مكتنزة بإشارات للفلسفة الحديثة والإسلامية: ديكارت، كانط، نينتشه، فوكو، ميرلوبنتي، برغسون، باشلار، ابن رشد... فالسارد، الأستاذ الكاتب هادي، قارئ نهم لأعلامها ومدرس شاب بنفس الثانوية التي درس بها محمد عابد الجابري، ولا يخفى التكريم الفلسفي لمؤلف "نحن والتراث" ولمن قبله صاحب " فصل المقال" ابن رشد.

وهذه مشيرات دالة على ذلك: "أرسم لنفسي برنامج قراءة أسافر من خلاله عبر مؤلفات ديكارت وكانط ونيتشه وصولا الى فوكو وميرلوبنتي مرورا ببرغسون وباشلار، لا أسجن نفسي في كتب الفلسفة فقط، بل إن الادب يأخذ حصته التي يستحق كلما احسست بالدوخة التي تبعثها صلابة الفكر الفلسفي" (87) /"لدرجة اني كنت أجري حوارا بالجهر، متخيلا نفسي رفقة ابن رشد ومحمد بن ابي عامر والمعتمد بن عباد" (89) / "شاءت الصدف أن أعين مدرسا للفلسفة بثانوية ليرميطاج"(91) /"مكان ذكرني بمحمد عابد الجابري الذي درس هو الآخر بنفس الثانوية، كما كان يذكرني دوما بابن رشد"(92).

في قصة "أهل الجنة" يفصح السارد عن قلقه الوجودي مناديا: "أيها الوجود تعبت من العبث"(97).

وفي القصة الأخيرة "حظر تجوال" يواجه السارد، الأستاذ هادي الكاتب الموت فلسفيا: "الموت؟ وإن يكن بل هل أنا حي الآن حتى أفكر في الموت، فليحصل أي شيء مهما كانت

مضاعفاته، ومهما كانت نتائجه ايضا "[110] وعلى الطريقة الأبيقورية: "الموت لا يعني شيئاً؛ حين نكون لا يكون، وحين يكون لا نكون"
ألم يقل "دريدا": "إن وظيفة الفلسفة اليوم أن تعلمنا كيف نموت"
الإغريق بلاد الأساطير ومهد محبة الحكمة، لكن أحد الشوارع الذي يحمل اسمها يتعرض للإرهاب والبكاء والفراغ؛ ألا تكون نكبة شارع الإغريق هي نكبة الفلسفة المتكررة عبر الزمان والمكان؟
يقول السارد، هادي الكاتب: «انتفضت فجأة على دوي انفجار مخيف قرب شارع الإغريق" [101] / "احسست بما كان يشعر به الاله أطلس الحامل لقبة السماء على كتفه طيلة الدهر كي لا تسقط على الأرض (112) / "فاذا بشارع الاغريق يبكي" [113] / "أقف مشدوها أمام هذا التغير الجذري الذي أصاب شارع الإغريق، فراغ قاتل جدا"[114].
شخصيات مخمورة باحثة عن الحقيقة: شخوص هذه المجموعة مثقفة مناضلة تحلم بالتغيير مدرسة مدمنة على القراءة ومنهجسة بالكتابة، كما هي مرتادة للحانات، ومدمنة على النبيذ؛ كونياك، نبيذ، بيرة، الخمر...تعددت الأسماء والسكر واحد. فهي ليست عربيدة ولا مشاكسة أو مزعجة شبيهة إلى حد ما بأحد أبطال رواية الكاتب الإيطالي امبرطو إيكو
في روايته L'isola del giorno prima" جزيرة اليوم السابق" يتبدى البطل روبيرتو Roberto de la Grive الذي لم يستطع تبين طريقه داخل متاهة الباخرة، ولم يكن قادرا على استكشافه إلا بعد أن يحتسي الكثير من الكحول.
فهل هذه الشخوص، وهي تتفلسف، تبحث عن الحقيقة في النبيذ؟
يقول إيان ريفنسكروفت Ian Ravenscroft: [5]
"يفضِّل الغالبية العظمى من الفلاسفة النبيذَ الأحمر والقهوة. يوجد تعبير لاتيني شهير يُنسَب للكاتب الروماني بلينيوس الأكبر writer Pliny the Elder يقول: «الحقيقة في الخمر» in vino veritas‘ وكأنه يعني أن الشخص المخمور من المرجح أن يكشف عن طبيعته الحقَّة. وقد سخر الفيلسوف الأسترالي جون بيجلو John Bigelow من هذه المقولة في إحدى المرات قائلًا: «الحقيقة في الكافيين» in caffeina veritas." [6]
فالسارد في قصص: " اللحظات الأخيرة قبل وفاة أمي" و " حب في كنيسة" و" خواء" و" حضر تجوال" منهجس باقتناء أنواع الخمور وارتياد الخمارات وكأنه

يحفز بذلك رغبته في القراءة والكتابة وما يتخللهما من الفكر. وهذه مشيرات تثبت ذا الأمر: تناولت قنينة نبيذ [51] "شربت ما تبقى من الفوذكا" [53] /"وأشرب بعضا من النبيذ" [56] /"إحساسه بالثمالة" [70] /"حاناته الفاخرة"[102] /"بين المطالعة واحتساء النبيذ والكتابة" [107] /"ذهبت لابتياع الخمر" [108] /"عدت إلى المكتب حيث قنينة الكونياك" [111] / "فاجأته بقنينة الكونياك"[112] / "شارع الألوان الشهير بحاناته" [115]

أما بقية الشخصيات، في القصص الأخرى، فهي أيضا مخمورة كالشاعر جمال معلوم في قصة "تفاصيل حدث لم يقع": "يسير نحو الثلاجة ثم يعود بسرعة، وصوت قنينة وكؤوس توضع على الطاولة" [23] أو المخبر في قصة "تنصت": تناولت قنينة كونياك" [30] / تذكرت ما كان يحتسيانه [30]؛ أو زوجة الشاعر في القصة عينها: "هل يمكن يا حبيبي أن تصب لي كأسا أخرى" [27] / "نخب هذه الليلة في حضرتك أيها الغالي" [27]؛ أوكاترين في قصة "ملامح صاخبة":" تناولت قنينة الكونياك"[76] أو وسيم في ذات القصة: "تناول كاسا ثم قدمه لكاترين"[76]

فالنبيذ محمولا أو مشروبا أومسقيا، عند هذه الشخصيات، لا يكون إلا كشفا للحقيقة البشرية لهؤلاء، كما سبق أن ذكر "بلينوس الأكبر"

فعلى مستوى المتن القصصي المدروس فإن المشيرات الدالة على الفكر ممزوجا بالنبيذ يردان متصلين بنسبة 42.85%، والمشيرات الدالة على الفكر وحده تصل إلى78.57 %، وتلك الدالة على النبيذ وحده تتحقق ب50 %

هادي معزوز روائي شاب يشغل محرك الفلسفة في عربة القصة، وهو بذلك يوجه لنا –نحن قراءه– دعوة للفلسفة على الطريقة الأرسطية؛ كما يمكننا من حظ بيداغوجي على شاكلة الفيلسوف سارتر في مسرحياته، بالدخول إلى الفلسفة عير القصة، تلك القصة التي تفكر، كما يفكر الأدب عموما. وهي تمثل النسبة الكبرى من الترددات في قصص المجموعة مما يؤكد "فلسفيتها" الطافحة.

الهوامش

1ـ هادي معزوز أستاذ وطالب باحث في مادة الفلسفة...كاتب مفالات بجريدة أخبار اليوم. له العديد من الإسهامات الفلسفية والأدبية في منابر وطنية وعربية. سينشر له فريبا: ثانوية شوقي (رواية)

2ـ تفاصيل حدث لم يقع، مجموعة قصصية، هادي معزوز، كلمات للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى 2016

3ـ بم يفكر الأدب؟ تطبيقات في الفلسفة الأدبية، بيار ماشيري، ترجمة د. جوزيف

شريم، مراجعة د. بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى 2009، ص 343

4ـ التحاب والسلاسة، عبد الكبير الخطيبي، فيبر صامويل، ترجمه عن الانجليزية مراد الخطيبي، مؤمنون بلا حدود، ترجمات، الفلسفة والعلوم الإنسانية، 8 مارس 2017، ص 4 وانظر أيضا

- Weber, Samuel. (2014). «Aimance et Aisance». In: Mourad EL Khatibi. Né demain. Hommage à Abdelkébir Khatibi. Ouvrage Collectif. Tanger: Slaiki Akhawayne. 69-73

5 ـ Ian Ravenscrofإيان ريفنسكروفت هو أستاذ الفلسفة في جامعة فلندرز بجنوب أستراليا. وتشمل أعماله إنعاش العقول (مطبعة جامعة أكسفورد، 2002) مع غريغوري كوري، وفلسفة العقل: دليل المبتدئين (مطبعة جامعة أكسفورد، 2005) وحرر أيضا العقول والأخلاق، والظروف (مطبعة جامعة أكسفورد، 2009)، وقدم مجموعة أوراق بحثية عن الفيلسوف الأسترالي البارز فرانك جاكسون.

مجلة "الربيع"

العدد الخامس، دجنبر 2017

نصوص

أنيس الرافعي

جمال أماش

عبد العزيز حاجوي

أحمد بلحاج آية وارهام

محمد المباركي

أحمد حبشي

"مينوش"

«كلّما بعت واحدة من أرواحه، استردّها في التوّ»

● أنيس الرافعي

سببُ اللقاء الأوّل، نبش الفضلات وسدّ الرّمق. ومنذ تلك المزبلة العموميّة الواقعة على أطراف مدينة مراكش، لم يفترقا أبداً.

أطلق عليه عباس اسم «مينوش»، وعدّه بمثابة ذلك الابن الذي لم ينجبه.

عباس الذي تلّف عقله ضبابة عمياء بسبب الحشيش، ومن فرط عبّه لكميات هائلة من الكحول تكفي لإزهاق روح عمارة بأكملها، كان أيضا رساما بوهيميّا يعبر الأيام كريح قلقة.

هو رجل تركض الكثير من الخيول في ظهره كما يقال. اللّيل له، والنهار

لهزائم أخرى. لكن منذ أن التصق «مينوش» بحياته وطفق كلّما أكلت ساقاه الطريق يتبعه مثل ظلّه، قرّر أن يتفرّغ لمنازلة الألوان.

ليس ثمّة من سبب معقول لهذا الحلف الوجدانيّ الوثيق، لكن على ما يبدو اكتملت دورة روح عباس واستقام تلعثم أفكاره لمّا أصبح له، أخيرا، رفيق دائم يمسّد سواد جلده مثل بيانو جديد، ويرى في وميض عينيه الحيوانيتين أصباغا لا حصر لها ستولد عما حين على أهداب الفرشاة.

في مرّات عديدة، رفض عباس بيع «مينوش» لأي كان من المعجبين بأصله التركيّ الرفيع؛ بغرّة البياض التي تتوسّط جبهته كحروف الزين؛ أو بالأناقة التي تنساب في سيقانه كراقصي الباليه، غير أنه كان يتخلّى، بأيّ ثمن، لأوّل سائح فرنسيّ التقاه بساحة «جامع الفنا»، على قارعة مقهى «گلاصي»، عن دفاتر التخطيطات التي ينجزها بالحبر الصينيّ لصديق العمر.

كان يقول: «كلّما بعت واحدة من أرواحه، استردّها في التوّ».

ولأنّ أرواح «مينوش» لا عدّ لها، وسعرها أضحى يرتفع مع كلّ تخطيط، توجّه عباس، بعد مدّة، إلى المدينة القديمة على مقربة من ضريح «مولاي سيدي عبد العزيز» بغرض استئجار غرفة بالسطح، ولوضع حدّ نهائيّ لهواية ذرع الطرقات وحيدا ومهجورا مثل قفاز بلا يد.

لم يعرف عباس أنّه دخل إلى المنزل الخطأ. ويا ليته لم يقصد، أصلا، هذا المكان المشئوم.

فالمالك، أصلع، قميء الوجه كجرذ، أخذ يقيس جسده الناحل مثل حفّار قبور حقيقيّ، في حين ساومه الابن على مبلغ الكراء بصلافة مستريبة جعلت شيئا كالصرصار يصعد إلى حلقه. أمّا الزوجة البدينة، محلولة الشعر كالساحرات، فقد ظلّت رابضة عند ضلفة الباب دون أن تنبس ببنت شفة مثل بئر عميقة تستقبل الحجر ولا يصل صوت ارتطامه بالقعر، وعيناها ذات البريق القاتل تنغرسان بلا هوادة في لحم «مينوش» كأسياخ حامية قدّت من حديد.

وبما أنّ عباس كان متعوّدا على ربط لسانه في وتد السكون، وكذا على وضع شبيه له في محله، ثم سحب نفسه والمضيّ بعيدا عن صداع الرأس، فقد

تمكّن في نهاية المطاف وبيسر لم يخطر على باله من تسلّم المفتاح.

كانت غرفة السطح صغيرة لا يزيد عرضها وطولها عن ثلاثة أمتار، مقشّرة الجدران، لها نافذة وحيدة مثل عين السيكلوب، وباب خشبيّ منهك غير محكم الإغلاق.الأثاث قليل لا يؤسف عليه، والمضجع متواضع جدا لا يزيد عن سرير من الحلفاء ومخدة خشنة.

لا يهم. إنّها دولة صغيرة لجسدين. «مينوش» يمكنه أن يخرج ويعود متى شاء لتدبّر أمر طعامه. وفي غدوه ورواحه يقرأ عباس الزمن في عينيه كما يفعل الصينيون. وفي امتزاج حفيف أقدامه بشهقة المواء، تهتز صورة شقيق الروح في عقل عباس كأنّها انعكاس لقمر طارئ على بحيرة ساكنة.

وكلّما جرّح الانعكاس اهتزاز مّا، أطلق عباس سراح هواجسه وكسا الحقائق بأشدّ الأوهام إيغالا في الجنون. خطوط ودوائر ومكعبات ومساحات يضرمها زنجيّ وهمي في أصابعه ليحثّه على ملء فراغ القماشة. يرضخ له، فيندفع مثل نهر بدائيّ صوب الأشكال، التي يخرج منها في كلّ مرّة «مينوش» متلّبسا لصورة سورياليّة ظلها في العمق ضعف طولها.

«مينوش» كان هناك دائما داخل اللّوحة، وعباس كان يخرجه فقط بعد أن يقبض على طيفه، ويجعل النفس تنزل صوب النفس.

لكن «مينوش» خرج، ذات يوم، ولم يعد.

تحسّر عباس على تركه ينسلّ خارج الغرفة، خاصة بعد أن اشتكى أصحاب المنزل، مرارا وتكرارا، من بقايا فضلاته على السلالم، ومن هبشه العشوائيّ لصفائح الأزبال. غير أنّ عباس ربّى الأمل بسطوعه، بين لحظة وأخرى، على شاشة بصره. ولمّا لم يعد ممكنا الاسترسال في الأمل، تحرّك ليختبر حبال صوته مناديا عليه. يموت النداء الملّح على حافة الأسنان ويواريه الصدى، ليفسح المجال سريعا لفؤاد يخفق كراية ممزّقة ولافتراضات رماديّة من قبيل أنّ «مينوش» جرح في معركة غير متكافئة بعد اشتباك مع الغرماء، أو أنّ سيارة طائشة دهسته في الشارع على حين سهو.

يشعر عباس كأنّ حفرة عميقة انفتحت وسقط بداخلها، ويدرك بغريزته أنه لم تعد ثمّة فائدة ترجى من الانتظار، فينزل السلالم وهو يرى اللّيل أمامه والنهار خلفه، ليلفي

كالمصعوق «مينوش» عند مدخل المنزل كأنّه داخل جسد آخر ليس له. يتلّوى من الألم ويصدر مواء وحشيّا **كالضواري**. أظافره استطالت وباشرت خمش الجدار بقسوة كأنّها الرجاء. أطرافه تتشنج وتنتفض عاليا، ثم ترتطم بالأرض بلا رحمة. شيء مّا يفترس أحشاءه والسمّ قطف كلّ الوهج الجميل الذي كان يستوطن عينيه.

حمله عباس بين يديه وضمّه إلى صدره كالرضيع، ثم هرع به إلى الأعلى ليسقيه حليبا. عفّ الحلق وفات الفوات، لأنّ أنفاس «مينوش» كانت قد تسلّلت خارج الحياة.

عندها عوى عباس من شدّة لوعته، وولول كطفل صغير فقد دميته إلى الأبد. هبّ إليه أصحاب المنزل وحدّقوا فيه باستغراب وهم يصطنعون براءة الذئب من دم «مينوش»، بيد أنّ سرّ الجريمة كان ينام في أفواههم المطبقة.

بعد هذه الفجيعة، عمد عباس إلى بتر ذيل «مينوش»، ودسّه تحت زليجة مخلخلة في زاوية الغرفة. أما جثته فوضعها في كيس بلاستيكيّ بلون مشاعره داخل صندوق خشبيّ. شقّ ثوبه كالأرامل وسلب الدمع مآقيه لمدة ثلاثة أيام، قبل أن ينزل ويدفنه تحت شجرة تين كأنّه ثمرة سقطت قبل إبّانها.

عقب ذلك، ربط في عنقه جرسا كالمجذوبين ولزم غرفته لمدة أربعين يوما، لا يشرب سوى الماء ولا يأكل سوى الخبز الجاف. كان يخاف من هجمة الخواء وانقراض الذكرى، لذا جعل أمواج الحزن تضرب بلا توقف على شواطئ روحه وسقى عزلته بجدول الأرق. أقام جنازته الداخليّة هناك في ركن قصيّ من الغرفة لا يبارحه، يجفل فقط حينما يظهر له ظلّ «مينوش» مرصوصا على الحائط أو يمرّ شبحه خفيفا من بين عينيه.

أضحى غامضا ككل الذين لا يملكون أنفسهم، بل لم يعد قادرا على استرداد صوابه ولا على التوقّف عن حفر مئات الصور لـ «مينوش» في ثنايا الجدران.

أراد أن يكون خفاشا وأن تصير الغرفة توأما للشيطان، فسّودها بالسّخام حتى يصبح الظلام عزاء طويلا لا ينطق بكلمة. لبث عباس داخل حلكة الديجور إلى أن أذعن بصره لبداية العمى وانفلت خبله من القفص.

بعدها، مزّق كلّ لوحاته وهو يدعو دعاء الكظيم المكلوم على من جعله يسهر داخل جرحه وفي قلب دكنة ما

حول العينين. ولمّا صار ضريرا بالكامل، بدأ يرسم. وامتدّ حبل الود بينه وبين لوحته التي سينتقم بها لأيام طويلة، أضحت فيها الفرشاة في يده طيّعة وممسوسة تشبه حركة الأفعى ذات الأجراس. رسم زوجة صاحب المنزل عارية، محلولة الشعر، تجرّ ثدييها المدميتين سلاسل تصعد إلى عنان سماء من فسيفساء، وبالموازاة معها رسم «مينوش» ضاحكا ينتصب واقفا فوق سلالم تضيق من الأسفل وتتّسع في الأعلى لتطاول النجوم. رسم نسخة أخرى من «مينوش» بضحكة أوسع تقف أمام المرأة المعذبة، وفوقها غيمة تركبها نسخة ثالثة من «مينوش» تبكي بحرقة المغدور.

عند متمّ اللوحة، غادر عباس غرفة السطح دون رجعة.

وبعد مضيّ عدّة أشهر، عاد إلى المنزل ليسترجع بعضا من أغراضه القديمة.

فتحت له الزوجة الباب، ضامرة كحبل، ومجلّلة ببياض الحداد، ثم ارتمت في حضنه باكية ... لقد فارق كلّ من ابنها وزوجها الحياة جرّاء حادثة سير بعد محاولتهما تفادي الاصطدام بقط خرج من تحت إبط الطريق ومرق من أمامهما!

(*) (السند) : جزء من التفاصيل الواردة بين ثنايا هذه الحكاية عن علاقة الفنان التشكيليّ المغربيّ الراحل عباس صلادي (1950-1992) بقطه « مينوش » ، وكذا عن اختياراته الوجوديّة في الحياة والفن ، استقيت شفهيّا من ما رواه لنا شخصيّا صديق طفولته وابن حيه الفنان التشكيليّ العصاميّ عبد الفتاح أبو الذكاء. كما اكتست عظام هذه التفاصيل بلحم أكثر وتأويلات ضافية، في نقاش بمرسم الفنان التشكيلي لحسن الفرساوي بمعية الشاعر عبد العاطي جميل. ويذكر أن عباس صلادي، ابن " ديور المساكين " بمراكش، عاش ومات في فقر مدقع، وبعد وفاته اشتهرت أعماله العجائبية التي تستلهم الذاكرة الشعبية وطقوسها الاحتفالية بمبالغ طائلة في كبريات دور المزادات العالمية. من أجل الاستزادة، أنظر(بالفرنسية) : الكتاب المونوغرافيّ عن صلادي ، سلسلة « نظرات – آثار الحاضر » ، منشورات مرسم ، 1993 (إشراف الناقد فريد الزاهي).

فى مَقهى "جاكْ بريلْ"

● جمال أمّاش

1- كُلُّ شيءٍ يدعو للقَرفِ هذا الصَّباح،
الأصدقاءُ تغيَّبوا لِسدّ حاجيات بيولوجيةٍ
صالةُ المَقهى وكأَنَّها ساحةٌ وغى
على الشَّاشةِ المعلقةِ أمامِي أرفعُ رأسِي،
باتجاهِ البابِ:
أخبارٌ عنْ معركةٍ غيرِ متوازنةِ القوةِ،
صورُ ضحايا ثورةٍ لمْ تكتملْ في الشرقِ،
موتَى وجَرحى ولاجئونَ عُزَّل في موسمِ ماطرٍ،
حيطانٌ تسنِدُ أسلاكاً كَهربائيةً
لم تعدْ تصلحُ للضّيّاءِ؛
امرأةٌ تحملُ طفلاً
وتَجري في الشَّارعِ العام
بعدَ سقطاتٍ سابقةٍ في الطريقِ إلى المُستشفَى.

☆

2- المُنَظّفةُ الَّتي تَضْحكُ كعادَتِها
تنظرُ إليَّ بِجِديةٍ زائِدةٍ،
وكأنَّها تريدُ أن تقولَ

فقدتُ حَبيبي النَّجارَ في حلمٍ،
يغلقُ نافذةَ النومِ
ويفتحُ أخرى في بيتٍ آخرَ،
الرّيحُ التي تسللتْ من تحتِ البابِ
تركتْ ثغرةً في صَدرِها،
أمَّا قلبُها فأصبحَ ينبضُ باتجاهِ وجهٍ لا تعرفُهُ.

3– لا دَاعيَ للتَّحديقِ أمامِي كثيراً،
العيونُ التي تبقتْ على الطاولات
تتطلعُ كلَّ مرةٍ باتجاهِ الداخلِ مِنْ بابِ المَقهى،
في المرايا وجوهٌ أخرى
تأخذُ مِنّي نِصفي
والنصفُ الآخرُ فقدتُه في حربِ الطرقِ،
خُذي كأسكِ الليمونَ
يقولُ كرسيٌ متحركٌ بربْطةِ عُنُقٍ
باتجاهِ جريدةٍ مراهقةٍ وملوَّنةٍ جداً
ترشفُ منه وتنظرُ إلى فتاةٍ
أمامَها في لوحةٍ
تُعاني من الجوعِ بعينينِ زائغتينِ
تنتظرُ عاشقاً مَفترضاً تأخرَ،
في مَقهى "جاكْ بريلْ" تتحدثُ العيونُ فقطْ.

4– الغبارُ الذي يُهاجمني من مكنسةٍ
ربما تسرَّب منْ تحتِ أقدامِ زبائنِ المساءِ خلسةً،
أو دخلَ تواً كضيفٍ غير منتظرٍ،
يحملُ صورَ وجوهٍ
لمدينةٍ تعودتْ على الكلامِ،

وجوهٌ تحرسُ أخرى،
تبادلُ أدوارٍ؛
في المقهى نساءٌ محجباتٌ في سِنِّ الزهورِ
يرقبنَ سافراتٍ
في فساتينِ أعراسٍ هوليوديةٍ؛
في مقهى "جاك بريل" تخون نانسي عجرمْ
شاباً ملتحياً في كليبْ.

★

5– عادةً ما تنظرُ إليَّ نساءُ العائلةِ
خلالَ زيارتهنَ بنظرةٍ حزينةٍ
أوْ بعطفٍ شاسعٍ،
من قالَ لهنَ أني فشلتُ في حبِّيَ الأولِ،
بسببِ ساعةِ ماءٍ تكسرتْ في القسمِ السادسِ
لم تعدْ عقاربُها تدورُ إلا ذاتَ صيفٍ حارٍ
لسعتْني في فَخدي الأيسرِ،
توقفَ تماماً رقاصُها
لأنَّ أمه كانتْ قريبةً مني،
أما السهمُ الذي طالما فتحَ صَدري
فقدْ أخْطأني وأصابَ أستاذاً جامعياً
يثقُ في الأولياءِ، ولا يؤمنُ بمسرحِ خيالِ الظلِّ.

★

6– مرة التقيتُ إحداهنَ في روايةٍ،
تكتبُ عن شاعرٍ يكره المِلكيةَ الفرديةَ والأولادَ،
يقدّر قلبَ محمود درويش جداً،
نَصَّ الغياب تحديداً
يقرأُ لسركون بولص أحياناً،
اعتاد خيانةَ النساءِ بعيونِه التي لا تنامُ،
واحدةٌ في بارِ المساواةِ

وأخرى في قضاءِ الأسرةِ والطفلِ،
وثالثةٌ على أوراقِ منزلٍ
ووعدٍ بالبيعِ
في روايةِ حبٍّ مجوسيةٍ لعبدِ الرحمان مُنيف،
لم أخبرْها بما جرى في السَّنةِ أولى جامِعة
لأحدى بناتِ العائلة في ليلةِ زِفافِها.

★

7– نساءٌ لسْنَ أكثرَ مِني حظاً
في اقتناصِ لحظةٍ خضراءَ،
في غابةٍ أغصانُها أكثر اشتباكاً
منْ وجوهٍ لا أعرفُها إلا قليلاً
في مقهى تُحدثني المَرايا فيه
عن صندوقٍ آخرَ
في متاهة قلبٍ ليْسَ للحبِّ.

★

8– في رواية الحربِ والسلمِ ل "تولسْتوي"
يحملُ القائدُ العامُ شاراتِه في حاجبيهِ
ولا يتكلمُ إلا قليلا،
يفقدُ كثيرا من الزبائنِ
ومن النساءِ أيضا،
يفهمُ في دروس الحسابِ
ويسقط في النحو والصرف والمعاملاتِ.

★

9– وكلما رفعتُ وجهي أجدُ فلاحاً
في مزرعةِ أبيهِ،
يراوغُ فصولَ السنةِ بثيابٍ من خيالٍ،

تعجبهُ الأناقةُ كثيراً
رغْم كثرةِ الوحلِ
يجلسُ كثيراً أمامَ المرآةِ
وينامُ جنبَ آلةِ للسَّقي بالتنقيطِ.

10– وفي الزاويةِ الأخرى شعراءُ حداثة جددٍ
يكرهونَ الموسيقى
يحبونَ المُتنبي فقطْ
ويحلمونَ بقراءةٍ شعريةٍ في قاعةِ الأوبرا بباريسْ
رفقةَ مارسيلْ خليفة أو نصيرْ شمَّة،
لا شكَّ أنَّ الإيقاعَ خذلهمْ
ذاتَ قصيدةِ نثرٍ على الفايسبوكْ
وخلفَ مكتبةٍ حائطيةٍ من كلماتٍ
يقضمها الشمقمقُ في هجائِه لأبي تمامَ.

11– وفي غابةِ المَرايا
التي يُعجبني السَّيْرُ بينَ أشْجارِها
المُتشابكةِ كقِصَصِ فرانزْ كافْكا،
أفضلُ فكَّ كلماتِ الشَّنْفرى وعروةَ بْنِ الوردِ
كلماتٌ تحاورُ أخرى، وتبحثُ بأناةٍ
عَنْ تأبَّطَ شَرّاً في ديوانِ السُّلَيْكِ بْنِ السَّلَكَة.

12 – أمَّا السَّمكةُ التي تَدخلُ وتخرجُ
في أَكْواريوم أمامِي،
فتَظلُ تُطَقْطِقُ
بِحذائِها العَالي لِلَفْتِ انتباهِي

طَقْ طقْ طقْ طقْ طقققققققققققققققْ
لمْ أعرفْ لها طعمٌ
لأني لَمْ أحفظْ جيداً درسَ زوزو يَصطادُ السَّمكةَ
وَوَجْهي في المِرآة فقدَ عيونَهُ
في قصةِ حُبٍّ فاشلةٍ في بحرِ الرَّجَزِ.

■

الخرائط الباهتة

[قصيدة مهداة لمجلة الربيع في عددها الخامس]

● عبد العزيز خلوي

أنتم الآن
الذين تعرفون البلد
من خرائطه الباهتة
ومن إنسانه النائم في التاريخ
لم تقولوا له:
اتكئ علينا،
وأضرب بحجرك عصفور الغروب؛
وتعال نضفر جدائل الشمع
ولباب الأمر الواقع.
نلتقي في الصحن
وفي المرايا السافرة.
ونباغت الموت
في أحداق البلاد
للبلد إنسانه العنصري
وإنسانه الشاهد على النسيان
لم يشرب الشاي سوى مرتين
وأضحك النسر في رشفته البدائية.
لا تطل كثيرا في الغياب
ولا تقل للمطر لا تنزل على الفقراء
وعلى مقر الحزب
وعلى السروال الوحيد لقائد السفن.

■

قامة النّبل

إلى روح معلمي عبد الله إبراهيم

● أحمد بلحاج آية وارهام

قَامَةَ ٱلنَّبْلِ؛ كَيْفَ يَسْنَى ٱلشَّعُورُ ... وٱلنَّوَى دُجْنَةٌ، وَ فَيْحٌ هَصُورُ؟
خِنْجَرُ ٱلرُّزْءِ فِي دمَائِي يُـوَالِي ... رَقْصَهُ ٱلْفَظّ، مُقْلَتَاهُ ثُبُورُ
وَ ٱلرَّدَى يَأْكُلُ ٱصْطِبَارِي، فَهَلْ لِي ... فِي سَجَايَاكَ مِخْذَمٌ وظَهِيرُ؟
سَرَقَتْ حُلْمِيَ ٱللَّيَالِي، فَعُمْرِي ... فَحْمَةٌ، وَٱلْهَوَى طَوَتْهُ ٱلصُّخُورُ
وَبَرَتْ هَامَتِي يَدُ ٱلدَّهْرِ حَتَّى ... خِلْتُ أَنِّي عَنْ جَوْهَرِي مَبْتُورُ
أَيْنَ أَلْقَاكَ سَيِّدِي وٱلْأَمَانِي ... دُمِّرَتْ، وَ ٱلْإِخْلَاصُ خُبْزٌ مَرِيرُ؟
كَيْفَ أَبْدِي ٱلْإِحْسَاسَ بِكْرًا مُعَافًى ... حِينَ يُدْمِيهِ مَائِنٌ مَنْخُورُ؟
هَلْ تَعُبُّ ٱلْأَغْصَانُ شَمْسَ أُزْدِهَاءٍ ... وَ تُغَنِّي إِنْ فَارَقَتْهَا ٱلْجُذُورُ؟

يَا أُقْتِدَارًا تَأَنَّقَ ٱلْحِلْمُ غَضًّا ... فِي حَوَاشِيهِ حِينَ عَزَّ ٱلْبُرُورُ
خَارَكَ ٱللَّهُ لِلنِّضَالِ، فَصَلَّتْ ... لَكَ أَعْرَاقٌ حَزْمُهَا مَذْخُورُ
وَ أُزْدَهَتْ فِي صَحِيفَةِ ٱلْعِزِّ دُنْيَا ... يَشْتَهِي نَفْحَهَا ٱلْأَسِيرُ ٱلْكَسِيرُ

فِي رِوَاقِ ٱلْجُلَّى نَسَجْتَ رُؤَانَا ... حِينَمَا قَطَّهَا دَخِيلٌ غَرُورُ
وَ نَحَتَّ ٱلْعُقُولَ عَزْمًا، فَدَكَّتْ ... مَا بَنَتْهُ ٱلدَّجَى، وَزَكَّاهُ زُورُ
لَمْ تَهِنْ وَ ٱللَّأْوَاءُ حُمَّى ٱجْتِثَاثٍ ... وَ ٱلْأَعَاصِيرُ جَيْشُهَا ٱلْمَوْتُورُ
صَامِدًا كُنْتَ لاَ يَرُوعُكَ نَوْءٌ ... أَوْ قِنَاعٌ يَفِيضُ مِنْهُ ٱلزَّئِيرُ
بِٱسْمِكَ ٱلْأَرْضُ تَسْتَضِيءُ ٱبْتِهَاجًا ... وَ ثُغُورُ ٱلْمُنَى لَدَيْهَا زُهُورُ
تَوَّجَتْكَ ٱبْنَهَا ٱلْأَرِيبَ، فَمَرْحَى ... بِأَرِيبٍ أَنْفَاسُهُ ٱلتَّنْوِيرُ
لِأَيَادِيكَ فِي ٱلْبَرَايَا رُوَاءٌ ... عَزَّ أَنْ يَرْتَقِي إِلَيْهَا شَكُورُ
تَتَبَاهَى بِكَ ٱلْمَحَامِدُ أَنَّى ... دَرَجَتْ، فَهْيَ مِنْ جَدَاكَ نَمِيرُ

أَيُّهَا ٱلْوَارِفُ ٱلشَّمَائِلَ إِنِّي ... مُهْجَةٌ نَبْضُهَا سَنَاكَ ٱلْبَرُورُ
يَا خُطًى أَزْهَرَتْ إِبَاءً وَ يُمْنًا ... وَ حُرُوفًا كَمَا ٱلسَّنَاءُ تَفُورُ
كَفُّ مَعْنَاكَ تَمْنَحُ ٱلنَّفْسَ وَقْتًا ... مِنْ شُمُوخٍ؛ بِهِ تُسَرُّ ٱلصُّدُورُ
أَيَّ أَنْوَارِكَ ٱحْتَسَيْنَا تَرَانَا ... فِي أَعَالِي ٱلْعُلَى كَأَنَّا نُسُورُ
حَزْمُكَ ٱلْأَرْضُ وَٱلْغَوَاشِي غُثَاءٌ ... لَيْسَ يَعْنُو لَهُ أَبِيٌّ جَسُورُ
بِكَ وِجْدَانُنَا ٱسْتَقَامَ فَأَضْحَى ... قَدَرًا؛ خَيْلُهُ ٱنْعِتَاقٌ نَضِيرُ
فِي فَضَاءَاتِنَا ٱسْتَوَيْتَ بَصِيرًا ... بِفِخَاخٍ يَحْدُو بِهَا ٱلدَّيْجُورُ
لَمْ يَرُعْكَ ٱنْتِفَاشُ بَغْيٍ، وَ مَنْ ذَا ... فِي ٱنْتِفَاشِ ٱلطَّغَاةِ لَيْسَ يَثُورُ؟
أَمَّةٌ أَنْتَ، وَ ٱلْفَضَائِلُ أَفْقٌ ... صَاغَهُ عَزْمُكَ ٱلشَّمُوسُ ٱلْقَدِيرُ
فِي جِهَاتِ ٱلْوُجُودِ سَطَّرْتَ مَجْدًا ... هُوَ فِي ضَحْوَةِ ٱلنُّفُوسِ عَبِيرُ
مِنْ دَوَالِيكَ يَعْصِرُ ٱلْعَقْلُ خَمْرًا ... وَ خُمُورُ ٱلْأَفْكَارِ لِلْعَقْلِ نُورُ
بِلِبَانِ ٱلْعُلُومِ غَذَّيْتَ مِنَّا ... جَسَدًا...وَ ٱلْحَمْرَاءُ ثَدْيٌ نَفُورُ
حَدْسُكَ ٱلنَّبْعُ، وَ ٱلتَّظَنِّي رَمَادٌ ... فِيهِ يَجْثُو مُذَمَّمٌ مَغْرُورُ
أَيُّهَا ٱلْوَارِفُ ٱلشَّمَائِلَ إِنِّي ... مُهْجَةٌ نَبْضُهَا سَنَاكَ ٱلْبَرُورُ
يَا خُطًى أَزْهَرَتْ إِبَاءً وَ يُمْنًا ... وَ حُرُوفًا كَمَا ٱلسَّنَاءُ تَفُورُ
كَفُّ مَعْنَاكَ تَمْنَحُ ٱلنَّفْسَ وَقْتًا ... مِنْ شُمُوخٍ؛ بِهِ تُسَرُّ ٱلصُّدُورُ
أَيَّ أَنْوَارِكَ ٱحْتَسَيْنَا تَرَانَا ... فِي أَعَالِي ٱلْعُلَى كَأَنَّا نُسُورُ
حَزْمُكَ ٱلْأَرْضُ وَٱلْغَوَاشِي غُثَاءٌ ... لَيْسَ يَعْنُو لَهُ أَبِيٌّ جَسُورُ
بِكَ وِجْدَانُنَا ٱسْتَقَامَ فَأَضْحَى ... قَدَرًا؛ خَيْلُهُ ٱنْعِتَاقٌ نَضِيرُ

فِي فَضَاءَاتِنَا اُسْتَوَيْتَ بَصِيرًا ... بِفِخَاخٍ يَحْدُو بِهَا اُلدَّيْجُورُ
لَمْ يَرُعْكَ اُنْتِفَاشُ بَغْيٍ، وَ مَنْ ذَا ... فِي اُنْتِفَاشِ اُلطَّغَاةِ لَيْسَ يَثُورُ؟
أَمَّةٌ أَنْتَ، وَ اُلْفَضَائِلُ أَفْقٌ ... صَاغَهُ عَزْمُكَ اُلشَّمُوسُ اُلْقَدِيرُ
فِي جِهَاتِ اُلْوُجُودِ سَطَّرْتَ مَجْدًا ... هُوَ فِي ضَحْوَةِ اُلنُّفُوسِ عَبِيرُ
مِنْ دَوَالِيكَ يَعْصِرُ اُلْعَقْلُ خَمْرًا ... وَ خُمُورُ اُلْأَفْكَارِ لِلْعَقْلِ نُورُ
بِلِبَانِ اُلْعُلُومِ غَذَّيْتَ مِنَّا ... جَسَدًا...وَ اُلْحَمْرَاءُ ثَدْيٌ نَفُورُ
حَدْسُكَ اُلنَّبْعُ، وَ اُلتَّظَنِّي رَمَادٌ ... فِيهِ يَجْثُو مُذَمَّمٌ مَغْرُورُ

سُنْدُسَ اُلْفَخْرِ؛ يَا مِجَنَّ نَقَاءٍ ... يَا رِيَاضًا لَهَا يَهَشُّ اُلضَّمِيرُ
خَطْوُكَ اُلْغَيْثُ، وَ اُلْمَضَاءُ نَخِيلٌ ... يَغْتَذِي مِنْ سُمُوقِهِ اُلتَّحْرِيرُ
وَ اُلزَّمَانُ اُطَّبَى ضِيَاكَ،وَ حَنَّتْ ... لَهُ أَحْنَاءٌ هَدَّهَا اُلتَّزْوِيرُ
ظَمِئَتْ لِلسَّلْسَالِ وَ اُلْخِصْبِ لَمَّا ... فِي فَحِيحِ اُلْأَوْهَامِ أَمْسَتْ تَدُورُ
كُنْتَ رُبَّانَهَا، فَوَسْوَسَ إِفْكٌ ... وَ اُنْتَضَى مَكْرَهُ اُلدَّعِيُّ اُلْحَسِيرُ
أَنْتَ فِينَا اُلسَّمَاءُ، أَبْصِرُ فِيهَا ... لُغَةً فَيْئُهَا بَهِيٌّ وَقُورُ
لُغَةً تَنْسُجُ اُلْفُؤَادَ طُيُورًا ... كُلَّمَا اُجْتَاحَهُ شَقَاءٌ مُبِيرُ
وَ تَمُدَّ اُلْأَنْهَارَ فِي كُلِّ مَحْلٍ ... كَيْ يَرَى اُلْخَيْرَ سَاغِبٌ مَكْسُورُ
دَرْبُكَ اُلْيُمْنُ، لاَ دُرُوبُ حُوَاةٍ ... خِيمُهُمْ ظُلَّةٌ وَ إِلٌّ عَقُورُ
أَثَّثَتْ رُوحَنَا خِلاَلُكَ طُهْرًا ... فَاغِمًا، صَحْوُهُ غَضِيرٌ مَطِيرُ
لاَ تُحَابِي مَنْ يَبْذُرُ اُلْمَيْنَ كَيْمَا ... يَرْضَعَ اُلتِّبْرَ طَبْعُهُ اُلْمَسْعُورُ
وَ تَغِيضَ اُلْحَيَاةُ فِي عَيْنِ قَوْمٍ ... دَمُهُمْ نُسْغُهَا، وَ يَعْمَى اُلْمَصِيرُ
كَمْ عُقُولٍ لَوْلاَكَ لَمْ تَنْضُ عَنْهَا ... أَسْطُرًا خَطَّهَا اُلضَّنَى اُلْمَدْحُورُ
فِكْرُكَ اُلضَّوْءُ، لَيْسَ يَقْلِيهِ إِلاَّ ... حَالِكُ اُلْحِسِّ أَوْ جَهُولٌ غَرُورُ
مُدْلَهِمُّ اُلْأُمُورِ يَفْرَقُ رُعْبًا ... حِينَ يَأْتِيهِ مِنْ حِجَاكَ نَذِيرُ
لَوْ أَطَعْنَاكَ لَمْ تَدُسْنَا دَوَاهٍ ... أَوْ يَصِدْ حُلْمَنَا غُرَابٌ ضَرِيرُ
فَاُجْتِبَاءُ اُلسَّبِيلِ أَجْدَى إِذَا مَا ... حَادَ عَنْهَا إِلَى اُلْعَمَاءِ اُلْبَصِيرُ
زَاعِمًا أَنَّ رَكْبَهُ لَيْسَ يَكْبُو ... بَيْنَ أَهْوَاءِ بَحْرُهَا مَسْجُورُ

أَنْتَ إِكْلِيلُ عَصْرِنَا، لاَ يُبَـاهِي ... بِسِوَاكَ ٱلْـمَسْعَى، وَ أَنْتَ ٱلطَّهُورُ
عَرَفَتْكَ ٱلْأَيَّـامُ قَلْعَـةَ وَعْـيٍ ... يَـجْبُرُ ٱلـذَّاتَ إِنْ دَهَـتْهَا ٱلْكُسُورُ
كَيْفَ تَمْضِي، أَفِي ٱلرَّحِيلِ وُجُودٌ ... عَـنْ وُجُـودٍ يَؤُزَّهُ ٱلـتَّثْبِـيرُ ؟؟
أَمْ تَرَى صَـمْتَنَا ٱلْـمُعَشَّقَ جُـبْنًا ... سَـارَ فِي غَـيْمَةِ ٱلْـخُنُوعِ يَمُورُ؟

يَـا أَبَا طَـارِقٍ؛ أَنَـادِيكَ نَبْـعًا ... مِـنْ جَـلاَل، وَ سُـؤْدَدًا لاَ يَحُورُ
يَـا أَبَا طَـارِقٍ تَـلَمَّسْ فُـؤَادِي ... فَـهْوَ فِي وَهْـدَةِ ٱلـرَّزَايَا يَـغُورُ
شَـجَرُ ٱلْـيُتْمِ فِيهِ يَـنْمُو...وَلَـكِنْ ... ظِـلَّهُ بَـاسِقٌ كَـلِـيمٌ حَـرُورُ
أَخْرِجِ ٱلـرُّوحَ مِـنْ سَـعِيرِ فِرَاقٍ ... هُـوَ أَضْرَى مِمَّـا حَوَتْهُ ٱلـسَّعِيرُ
يَـا أَبَا طَـارِقٍ أَطِـلَّ؛ ضُلُوعِـي ... هِـيَ مَأْوَاكَ، وَ ٱلْـمَآوِي شُـعُورُ
فَـجَنَـانِي سَـمَّاكَ مَـاءَ مَـعَـالٍ ... بِهِ تَصْفُو ٱلنَّعْمَى،وَ يَخْضَـرُّ بُـورُ
فَـلْتُقِمْ مُـزْهِرًا بِأَرْضِ سُـؤَالِـي ... أَنْـتَ بَابُ ٱلـرُّؤْيَا، وَ حَرْفِي ٱلْعُبُورُ .

نشيد الريف

● محمد المباركي

2017 /9/7

-1-

للريف رفعنا العلم

ولعبد الكريم القسم

ما عرفنا الهوان يوما

نعيد مجدا ساد الأمم

نجما في علياء القمم

مصانا بحسن القيم

صولته أفضل مقام

-2-

أكتب على أوراق الأقحوان

للبراعم التي نمت قبل الأوان

في جوف الاستبداد والطغيان

وقامت في الريف كالبركان

تشعلها ثورة سلمية

لا موسى فيها ولا جنوية

غير كلمة حق مدوية

ـ3ـ

(...)

كل أسماء الريف أسمائي

وكل الحارات عنواني

(...)

دعوني أرقص للريف كبلعمان

وأنا أشد على الأيادي في إيمان

في مسيرة سلمية حضارية

لا موس، لا جنوية غادرة

ـ4ـ

(...)

أمنيتي؟

أن يعشعش الطير في بقاع الريف بأمان

أن يطير حيث يشاء بأمان

لا بوليس يمنعها ولا سجان

-5-

اصغ للريف ينادي

هبوا للمعالي يا أولادي

كسروا أغلال الاستبداد

بالأسنان بالأظافر باليد

قوموا للحرية قومة واحد

واكنسوا بالصمود كل مستبد

واهتفوا ثورة ثورة سلمية

لا عنف فيها ولا عدوانية

نصوص

سعيدة حلمنا الممتد...

المدرجات تعرفها تترنم وهي تستعيد صدى صولتها، وخطو العابرين إلى الوطن الآخر الموشوم بالفرح العميم، يستدل

بوقع عبارات قصائدها، تمتح من سيرتها ويجوب حضورها الوارف كل محطات زمن الحرائق.

الوطن اليوم في حضرة الشهداء، يقف وقفة إجلال لأيقونة التضحية والفداء، يستحضر في شموخ بهاء مناضلة، وقعت بجلال جسدها ملحمة التحدي وسمو الوفاء. كانت سعيدة في أوج التجلي يلفها عشق باذخ لبلابل البلاد، حين امتدت يد البطش لتسد الطريق عن توهجها وتخنق شغف التفتق في زلال دمها، تهد نسائم أنفاسها وهي تبسط أريج بهجتها.

في حديثها الأخير كان رنين كلماتها يطفح بحب دافق، وخلجات قلب مثقل بتحايا عطرة لأطفال بسطاء، نسائم هذا الوطن. لا تتسع العبارة لسرد كل مناقب حضورها المتعدد في زخم جيل من نار، كانت هامتها شامخة في أقصى لحظات التصدي وهي على ناصية اليسار، اختارت فاستماتت في مناصرة الفقراء، وهبت حيث كانت في مفترق الخطو، شبابا رائقا يغويه التحليق في مزن الهوى وغيم الأحلام، استطابت أن يتدفق دمها لتزهر حقول وتينع سنابل، أن تشد على السواعد التي انبسطت...

سعيدة باقة زنابق وياسمين، أريج عطرها مازال يذكي أملا ويمد أفق حلم شاسع، سعيدة منار دربنا ونحن على خطو سموها نواصل عنادنا في صد التسلط وتحدي الاستبداد.

اللحظة والزمن صار مسافة قاطعة بين الهبّة والارتداد، وتكلس ركام من حديث زائف عن حرية مكلومة وحق مسلوب وحرمان من نسائم الوطن.

نستعيد الذكرى لنمجد الوفاء، نستعيد حلمنا المشترك الذي رقرق في ثنايا الدروب وساخ على جدران الزنازن وجحور المعتقلات، ستبقى سعيدة دليلنا على أننا كنا في قمة التصدي، وأننا رفعنا عاليا راية مقارعة الظلم والاستغلال. ستظل سعيدة علامتنا البارزة على أن معدن سلالتنا قُدّ من لهيب. فلنواصل التحدي في شموخ وإباء وفاء وعهدا صادقا لكل الشهداء.

■ أحمد حبشي، 2016

إصدارات المركز

اطلبوها من

مقر المركز

9، زنقة بغداد، إقامة المارشال امزيان، الدار البيضاء.

1- مجلة الربيع

العدد الأول/ محور ملفه
"السياسة والدين"

العدد الرابع (بالفرنسية)، ملفه
"ماذا يعني الانتماء لليسار"؟

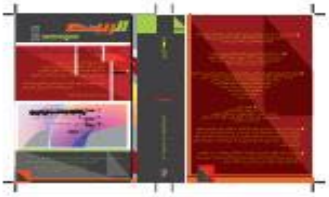

العدد 2 و 3(مزدوج)،
محور ملفه
"كيف يصنع المغرب نخبه

2ـ الكتب

لماذا ظل استقلال المغرب ناقصا؟

القسم الأول من كتاب **"وثائق جيش التحرير في الجنوب المغربي"** يجيب عن هذا السؤال بالوثائق والوقائع، فهو رسالة طويلة وجهها جيش التحرير للملك الراحل محمد الخامس يشرح فيها المؤامرة التي تستهدف تخريبه. والأبواب الثلاثة الأخرى تضم تقارير وبيانات بعضها داخلي وبعضها عام وبعضها سري.

وقد قدم الأستاذ محمد بن سعيد آيت إيدر هذا الكتاب بمقدمة مفيدة تشرح الظروف التي أسس فيها جيش التحرير رغم إعلان فرنسا التزامها باستقلال المغرب. كما بذل، هو ومراجعو الكتاب من الأساتذة المختصين، جهدا كبيرا في ضبط الوثائق واقتراح الحلول لما التبس منها في الحدود التي لا تمس الدلالات التاريخية المتعددة للكتاب.

"زمن الطلبة والعسكر"، عمل روائي، وهو سيرة ذاتية للباحث والكاتب المغربي محمد العمري. تسجل هذه السيرة مسار الأحداث السياسية في المغرب ابتداء من أواخر ستينيات القرن الماضي. من قلب الصراع في الحرم الجامعي بين الجبهة الماركسية الناشئة وبين الأحزاب الوطنية، إلى الانقلابين العسكريين، حيث يصف السارد لحظة اللقاء بين الطلبة والعسكر في الرباط: الطلبة في مؤتمرهم الخامس عشر يتجادلون في مدرج كلية العلوم الملاصقة للقصر الملكي حول الخيار المناسب للتخلص من النظام: هل هو العمل السري المسلح، أم العمل التنظيمي الجماهيري؟ والعسكر في الجهة الأخرى من السور يقنبلون القصر الملكي بعد أن طاردوا طائرة الملك في أجواء الشمال.

يضم كتاب "**الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية**" خمسة فصول:

يرفع **أولُها** عاليا راية الماركسية ـ اللينينية حول المسألة الوطنية في عصر الإمبريالية؛

ويستعرض الفصل **الثاني** بشكل نقدي، وسجالي مواقف العدمية الوطنية داخل الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، والنظام وأحزاب الحركة الوطنية والتقدمية الوطنية؛

أما الفصل **الثالث**، فقد خصص لعدد من المقابلات الهامة التي أجريت مع المناضل الأستاذ محمد بنسعيد آيت إيدر،أحد قادة جيش التحرير حول موضوع الصحراء المغربية وتطوراتها؛

وخصص الفصل **الرابع** لحركة البوليزاريو محللا شروط نشأتها ومحددا المسؤوليات الحقيقية والبعيدة في تلك النشأة، ومساجلا ضد أطروحاتها الانفصالية، مبطلا كل المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها تلك الأطروحة بدءا من مفهوم "الشعب الصحراوي" مرورا بمفهوم «البؤرة الثورية" وانتهاء بمفهوم "تقرير المصير" في المداشر والقرى !؛

أما الفصل **الخامس** فقد كرس للرد على مواقف بعض القوى التقدمية العربية من مسألة الصحراء، وتبيين تهافت تلك المواقف، وتذكيرها بأن الشعب المغربي ليس شعبا عاقرا.

أما النسخة الفرنسية من هذا الكتاب فقد قام بترجمتها للمركز الأستاذ نور الدين سعودي.

■

كتاب
"شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي/ السلفية المستنيرة"
أعمال الندوة العلمية
التي نظمها المركز
(المكتبة الوطنية/ الرباط، 4 يونيو 2013)
تكريما للفقيه المتنور
والمناضل السياسي
محمد بن العربي العلوي
على كل عطاءاته.

"كما تلامس رؤوس اليتامى"، مجموعة نصوص/ صور، كان الفقيد محمد البرني مواظبا في الإطلالة بها من خلال عموده "صورة"، في جريدة "أنوال".

الكتاب تكريم للفقيد، واستحضار لجزء من ذاكرة جريدة بصمت الحقل الإعلامي والسياسي والثقافي المغربي طوال عقد ونصف من الزمن (من 1979 حتى 1996).

"الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب"

للخبير والأستاذ الباحث نجيب أقصبي

يقع الكتاب في 149 صفحة من القطع المتوسط، وهو يقدم تغطية بالغة العمق والوضوح والتركيز لمآلات الخيارات الاقتصادية الرسمية المنتهجة وبرامجها المكرورة، وينتهي إلى خلاصة أساسية وهي أن النظام السياسي أصبح هو العائق الأساسي أمام كل تنمية اقتصادية واجتماعية للبلاد. الكتاب قام بترجمته للمركز الأستاذ نور الدين سعودي.

ثمن النسخة 20 درهما

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (L'UNEM)

أول عمل جامع من نوعه، يقع في 423 صفحة من القطع الكبير، وساهم فيه عدد من المسؤولين القياديين السابقين في أوطم، ومن الأكاديميين بشهادات وروايات وكتابات تأريخية عن الأستاذ محمد الحلوي

وعن اوطم

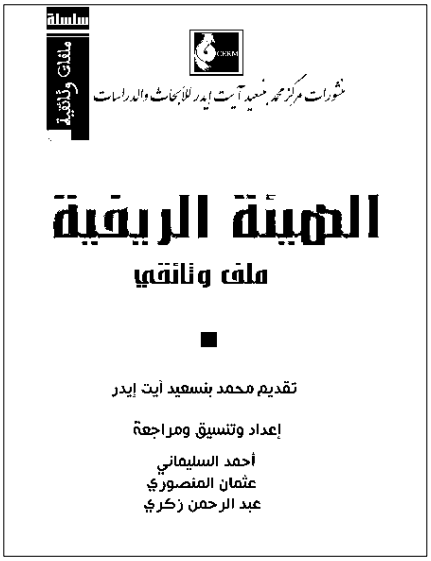

يتضمن كتاب **"الهيئة الريفية"** مجموعة من الوثائق التي تتعلق في معظمها بسنتي 1955 و1956، وما صاحبهما من حركية وتدافع بين مختلف القوى السياسية المغربية، في إطار السياق الذي أشار إليه الأستاذ محمد بنسعيد آيت يدر أعلاه، وهي في معظمها أصلية، مخطوطة باليد أو مرقونة، وتتوزع على سبع رسائل بملحقاتها، و21 محضرا من محاضر الاستنطاق والتقارير والتصاريح التي كتبها أو صرح بها أصحابها بخط أيديهم. بالإضافة إلى عدد من التقارير الاستخباراتية والشهادات والعرائض وتجد أهميتها من الشخصيات الهامة المشاركة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في الأحداث، ومن بينها مثلا محمد بن عبد الكريم الخطابي، وأقطاب حزب الاستقلال والشورى، وأعضاء المقاومة، ومجموعة من الضالعين في محاولة تأسيس الهيئة الريفية، ومن بينهم شخصيات تعرضت للاعتقال أو اختطفت ووقع التكتم على مصيرها، أمثال ابراهيم الوزاني ومحمد بن عبد السلام البقالي وحدو أقشيش، وعبد الكريم الحاتمي وغيرهم.

■

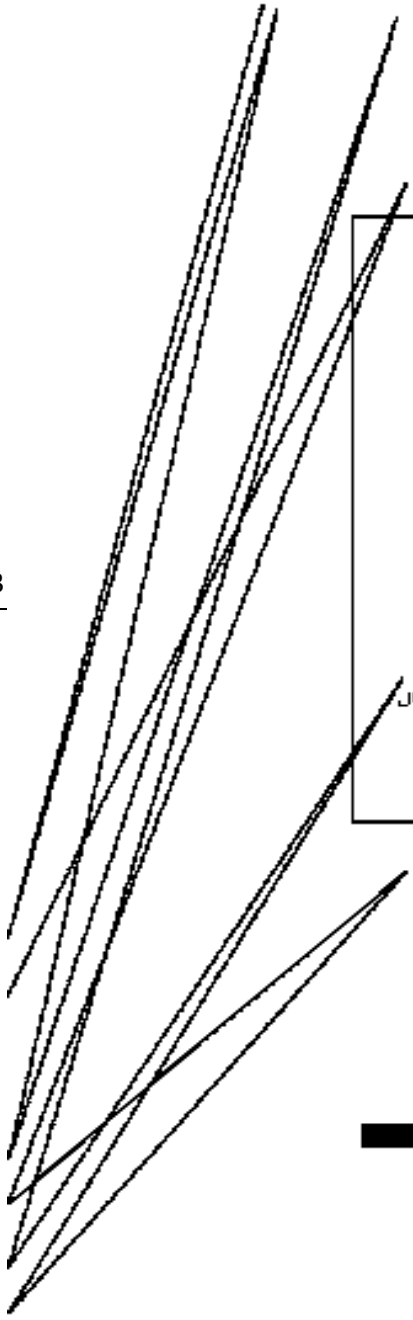

بحث قريبا

نزاع الصحراء الغربية

من أجل حل مغاربي ممكن

[النسخة التركية]

باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والأسبانية

إشراف

المصطفى بوعزيز

تنسيق

مصطفى مفتاح

عبد الرحمن زكري

...تليها لاحقا

النسخة الكاملة للكتاب الجامع لكل الأعمال والمساهمات

مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات

مجلة الربيع

المدير المسؤول | أحمد السليماني
رئيس الحرير | عبد اللطيف اليوسفي
سكرتير التحرير | عبد الرحمن زكري

هيئة التحرير

أحمد بوزفزر
نجاة النرسي
محمد العوني
عبد الرحيم تفنوت
جميلة أيوكو
محمد حفيظ

إدارة مالية

نجيب صابر

التوزيع والمحافظة

أحمد حبشي

فلسطين

مجلة الربيع

القدس عاصمة أبدية لفلسطين

الهيئة العلمية

عبد الله حمودي
ادريس بنسعيد
ابراهيم ياسين
محمد الساسي
عبد الغني أبو العزم
فاطنة سرحان
علي كريمي
دحو جربال (الجزائر)
عيسى قدري (الجزائر)
محمد شوقي الزين (الجزائر)
عبد المجيد الشرفي (تونس)
رجاء بنسلامة (تونس)
فواز طرابلسي (لبنان)
حُسن عبّود (لبنان)
فهمي جدعان (فلسطين/الأردن)

Majallat Ar-rabii
30 dhs
ISBN 2422-0000

CERM

دجنبر 2017